



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر



قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

## استغلال المجال الحضري

دراسة في استخدامات المرافق الحضرية في مدينة - باتنة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علم الاجتماع الحضري

تخصص علم الاجتماع التنظيم وإدارة المجتمع الحضري

تحت إشراف أ/د:

إعداد الطالب:

بن السعدي إسماعيل

خذري صلاح الدين

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
صاحبى وهيبه	استاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الحاج لخضر باتنة-1
بن السعدي اسماعيل	استاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة الحاج لخضر باتنة-1
قرزيز محمود	استاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة عباس لغرور - خنشلة-
لغريبي نسيمه	استاذ محاضر - أ -	عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخضر باتنة -1-
نوادري فريدة	استاذ محاضر -أ-	عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخضر باتنة -1-
بن دراج كريمه	استاذ محاضر -أ-	عضوا مناقشا	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -2-

السنة الجامعية: 2020 - 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُسَبِّحُ  
حَمْدَهُ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ  
وَالَّذِي لَا يُغْنِي عَنْهُ  
كُفْرُهُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ  
لَظَهِيرُ الْمُؤْمِنِينَ

وقد علمنا

## كلمة لا بد منها

" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ "

سورة هود. الآية -88-

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.

كلمة حق واعتراف وامتنان وتشكر للأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور "إسماعيل بن السعدي"

الذي كان نعم العون والسند خلال إنجاز هذا العمل. فلك مني تحية تقدير وعرفان.

كما يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة الأطروحة.

كما لا انسى من يستحق كل الفضل لأستاذي العزيز أ/د: العميد كمال بوقرة على دعمي وتشجيعي طيلة إنجاز الأطروحة ، وقفت جانبي وكنت لي أخا محبا للخير، فلك مني اسمى عبارات الاخوة والمحبة والاحترام، كما اشكر كل عمال مكتبة العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة باتنة -1-

خ. صلاح الدين

## إهداء

إلى منبع العطف والحنان، الوالدة الكريمة ووالدي العزيز رحمهم الله وجزاه  
عني خير الجزاء

"وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا"، الإسراء/24

وإلى جميع أفراد العائلة الكريمة.

إلى أصدقائي وزملائي الأحباء.. تحية لكل الزميلات والزملاء والأصدقاء الذي  
دعموني وساعدوني ووقفوا..

شكر خاص للطبيبة مدور! على كل الدعم النفسي والعائلي، وأتمنى لها دوام  
الصحة والعافية...

## فهرس الموضوعات:

الصفحة	الموضوع
	▪ فهرس الجداول
	▪ فهرس الخرائط
	▪ فهرس الصور
5	▪ مقدمة
الاطار التمهيدي لموضوع الدراسة واشكاله	
10	1. الاشكالية
14	2. اسباب ومبررات اختيار الموضوع، الأهمية والأهداف
17	3. الفرضية ومؤشراتها
19	4. الدراسات السابقة
الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لاستغلال المجال الحضري	
30	1. مجال المدينة والتخطيط الحضري
30	1.1. مفهوم المجال الحضري
32	2.1. مفهوم التخطيط الحضري
38	3.1. علاقة التخطيط الحضري بالمجال واستخداماته
39	2. نظريات تخطيط المجال الحضري
45	3. المتطلبات الأساسية لتخطيط المجال الحضري

46	4.معايير استغلال المجال الحضري
49	5.اسس ومقومات تشريعات التخطيط العمراني واهمية الجانب القانوني
50	6.العلاقة بين المجال وانماط استخدامات الأرض
58	7.المشاكل التي تواجه تخطيط وتوزيع الخدمات المجتمعية
<b>الفصل الثاني: تحليل ومناقشة استخدامات المرافق الحضرية</b>	
65	1.التخطيط الحضري والمرافق الحضرية
65	1.1.مفهوم المرافق والخدمات
67	2.1.مفهوم تخطيط المرافق الحضرية
70	2.اهمية المرافق والتجهيزات الحضرية
71	3.أنواع المرافق والخدمات
78	4.معايير تخطيط استخدامات المرافق الحضرية
<b>الفصل الثالث: تحليل لأدوات السياسة العمرانية في الجزائر وعلاقتها بالتوزيع المجالي لاستخدامات الأرض</b>	
95	1. المجال الحضري في الجزائر ومشكلات استخداماته
104	2. تطور سياسة التعمير واستغلال المجال الحضري
120	1.2. ادوات التهيئة كتنظيم للمجال الحضري
134	2.2. تحليل تقييمي لتجربة الجزائر في ادوات التهيئة والتعمير
136	3. المدن الجديدة كأداة لحل مشكلات المجال
142	1.3. تجارب إنشاء المدن الجديدة في العالم

147	2.3. المدن الجديدة في الجزائر كحل لتنظيم المجال الحضري
<b>الجانب الميداني</b>	
<b>الفصل الرابع: المجال العام و الخاص للدراسة</b>	
<b>أولاً: المجال العام لمدينة باتنة</b>	
153	1. التعريف بمنطقة باتنة
155	2. الخصائص الطبيعية لمنطقة باتنة
158	3. الخصائص الديمغرافية
167	4. النسيج الحضري لمدينة باتنة
168	5. طرق التوصيل داخل المدينة
169	6. الخصائص العمرانية لمدينة باتنة
173	7. المرافق و التجهيزات العمومية
184	8. الشبكات والمنشآت القاعدية
<b>ثانياً: المجال الخاص ( المدينة الجديدة حملة 1 )</b>	
193	1. التعريف بمجال الدراسة الميدانية
194	2. موقع مجال الدراسة
195	3. خصائص مجال الدراسة
196	4. تقسيمات الارض لمجال الدراسة
198	5. برامج التجهيزات والمرافق بمجال الدراسة
<b>الفصل الخامس: أدوات البحث وإجراءاته المنهجية</b>	



213	1. منهجية البحث الميداني
213	1.1. المنهج وأدوات جمع البيانات
213	1.1.1. المنهج
216	2.1. أدوات جمع البيانات
216	1.2.1. الملاحظة
217	2.2.1. المقابلة
218	3.2.1. الوثائق والسجلات
218	4.2.1. الاستمارة
220	3.1. العينة وكيفية اختيارها
220	1.3.1. العينة
221	2.3.1. كيفية اختيار العينة
<b>الفصل السادس: تحليل وتفسير البيانات الميدانية</b>	
226	1. الخصائص العامة لمجتمع البحث
234	2. خصائص المسكن واستعمالاته
240	3. بيانات خاصة بوضعية الحي
246	4. تموضع المرافق الخدمية وفق توجهات مخطط شغل الارض
263	5. تلبية حاجات السكان وفق التوزيع المجالي للمرافق بالمنطقة
<b>الفصل السابع: مناقشة نتائج الدراسة</b>	
275	1. نتائج الدراسة

275	1.1. نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة
277	2.1. نتائج الدراسة في ضوء الفرضية
279	3.1. نتائج الدراسة في ضوء أهدافها
281	4.1. نتائج الدراسة في ضوء النظرية
289	2. التوصيات والاقتراحات
292	3. خاتمة
295	▪ قائمة المراجع
305	▪ الملاحق

## فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	يبين مرحلة الدراسة الاولى العامة لتخطيط المدينة	44
2	يبين مرحلة دراسات الجدوى في تخطيط المدينة	45
3	يبين استعمالات الأرض في المدن الأمريكية	53
4	يبين نسب الاستعمالات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية	53
5	يبين استعمالات الأرض في مدينة الرمادي (بغداد) سنة 1990	54
6	يبين نسب استعمالات الأرض الحضري الجدول	55
7	يوضح حصة الفرد من استعمالات الأرض الحضرية (مجهود الطالب)	56
8	يمثل عناصر الإسكان التي يجب أن تتوفر في جميع أحياء الجزائر	73

76	يمثل المعايير التخطيطية للخدمات التجارية للمجاورة السكنية	9
77	يوضح المعايير التخطيطية للخدمات التجارية في الحي السكني	10
80	يمثل نطاق ووسيلة خدمة ووسيلة الوصول للمراكز التجارية في المدينة	11
85	يمثل المعايير الكمية لتقييم الخدمات الصحية	12
86	يمثل المعايير التخطيطية للخدمات الترفيهية	13
86	يمثل المعايير التخطيطية للحدائق والمنتزهات في الولايات المتحدة الأمريكية	14
87	يمثل المعايير التخطيطية للملاعب	15
88	يمثل معدلات المساحة لملاعب الأطفال	16
153	يمثل سكان ولاية باتنة مابين إحصائيات 1966 وتقديرات 2012	17
154	يمثل التوزيع السكاني حسب بعض العينات	18
154	يوضح السكان حسب الفئات العمرية لغاية 2011/12/31	19
155	يمثل عدد السكان في المناطق الحضرية في باتنة	20
158	يمثل مدينة باتنة :تطور نصيب الزيادة الطبيعية	21
166	يمثل مجموع التلاميذ حسب أطوار الدراسة في مدينة باتنة	22
166	يبين مراكز التكوين المهني في المدينة	23
167	يبين توزيع الطلاب على معاهد القطب الجامعي - باتنة-	24
173	يوضح توزيع المرافق بمدينة باتنة	25
173	يبين وضعية المرافق الثقافية	26
175	يبين توزيع المساجد في المدينة	27

175	الفنادق الموزعة في مدينة باتنة	28
177	المنشآت الرياضية الموجودة بالمدينة	29
178	يبين وضعية شبكة الطرق	30
178	يبين الطرق التي تستفيد منها المدينة	31
180	يبين وضعية تغطية التجمع بشبكة الكهرباء	32
181	يبين وضعية تغطية المدينة بالغاز الطبيعي	33
182	يبين وضعية شبكة الهاتف	34
190	يمثل برنامج السكن الموجود في مجال الدراسة - حملة -	35
191	يبين برامج السكن المخطط لها حسب مخطط شغل الأراضي حملة (01) و(02)	36
192	يمثل المرافق المبرمجة حسب مخطط شغل الاراضي حملة (01) و (02)	37
193	يوضح المدارس الابتدائية الموجودة بمجال الدراسة	38
194	يوضح المتوسطات الموجودة بمجال الدراسة	39
195	يوضح الثانويات الموجودة بمجال الدراسة	40
196	يوضح المرافق العامة الأساسية المبرمجة حسب مخطط شغل الأراضي (1)	41
197	يمثل المرافق المقترحة ومساحتها على مستوى مجال الدراسة	42
198	يمثل حاجيات السكان والذي سيبلغ 17500 ساكن	43
215	خاص بمفردات عينة مجال الدراسة	44
219	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	45

219	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	46
220	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد افراد الاسرة	47
221	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد الأطفال المتدرسين	48
222	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الإقامة السابقة	49
222	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة المدنية	50
223	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	51
224	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	52
225	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير مقر العمل	53
227	يبين نوع صيغة السكن	54
228	يبين عدد غرف المسكن	55
228	يبين توزيع افراد العينة حسب توافق السكن مع متطلبات المعيشة	56
229	يبين توزيع العينة حسب توافق مساحة السكن وحجم الاسرة	57
229	يبين الخدمات الموجودة في المسكن	58
230	يبين توزيع افراد العينة حسب الرضا عن تصميم المسكن	59
233	يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب تقييمهم لوضعية الحي	60
236	يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب وضعية مساحات لعب الاطفال ومواقف السيارات	61
239	يبين توزيع افراد العينة حسب المسافة الزمنية بين المسكن ومقر العمل	62
240	يبين توزيع افراد العينة حسب المسافة بين المسكن والمدرسة الابتدائية	63
241	يبين توزيع افراد العينة حسب المسافة بين المسكن والمدرسة المتوسطة والثانوية	64

242	يبين توزيع افراد العينة حسب المسافة بين المسكن والمصحة الجوارية	65
243	يبين توزيع افراد العينة حسب المسافة بين المسكن وبين المحلات التجارية	66
244	يبين اجابات افراد العينة عن الأطفال في سن الدراسة	67
246	يوضح في حالة مرض احد أفراد أسرتك، هل يتم العلاج	68
247	يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب تقييمهم للوظائف التي تقدمها المصحة الجوارية	69
249	يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب رأيهم في ملائمة تموضع المرافق	70
252	يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب رأيهم في تلبية المرافق السابقة لاحتياجاتهم	71
252	يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب اشراكهم في اعداد البرامج والمخططات العمرانية	72
253	يبين صياغة برامج التعمير والقرارات التخطيطية وفق آراء المختصين وأصحاب الخبرة	73
255	يبين توزيع مواقع المحلات التجارية	74
256	يبين توزيع اجابات أفراد العينة حسب رأيهم في الخدمات التي يصعب الاستفادة منها	75
259	يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان قضاء أوقاتكم	76
259	يبين اجابات افراد العينة حسب اختيارهم لقضاء أوقات الفراغ	77
260	يبين توزيع افراد العينة حسب رأيهم في تلبية الخدمات الاجتماعية لمتطلباتهم	78
262	يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب المشكلات التي يعاني منها الحي	79
263	يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب رأيهم في المشاريع التي تخص تنمية الحي	80
203	يمثل عدد المساكن في مجال الدراسة	81

## فهرس الخرائط:

الصفحة	الخريطة	الرقم
148	تمثل موقع ولاية باتنة في الخريطة	1
148	تمثل وقع مدينة باتنة بالنسبة للولاية	2
149	تمثل الحدود الإدارية لولاية باتنة	3
152	تمثل ولاية باتنة: التوزيع المجالي للسكان لسنة 1987	4
153	ولاية باتنة: التوزيع المجالي للسكان لسنة 2004	5
160	تمثل توزيع الكثافات السكانية حسب القطاعات العمرانية	6
187	تبين موقع المنطقة الحضرية الجديدة حملة بالنسبة للأقليم	7
199	مخطط موقع مجال الدراسة	8
199	مخطط الطبيعة العقارية	9
200	مخطط التركيبة العمرانية	10
201	مخطط التهيئة النوعي	11
202	تمثل مجال الدراسة الميدانية بالنسبة للقطب الحضري الجديد (حملة 01)) حسب مخطط شغل الأراضي 1 و2	12

## فهرس الصور

الرقم	الصورة	الصفحة
1	تمثل تغييرات على المستوى الخارجي للعمارة	231
2	تمثل الحواجز الأمنية للمجاورات السكنية	234
3	تمثل وضعية الشوارع والطرق داخل المنطقة السكنية	235
4	تمثل نموذج لمواقف سيارات محروسة بمجال الدراسة (السكنات التساهمية)	237
5	تمثل المحلات التجارية الموجودة اسفل العمارات	244
6	تمثل الملحق الادارية حملة-1-	251
7	تمثل السوق الجوارى بعد تحويله لقاعة رياضة	257
8	تمثل مركز البريد بحدود منطقة حملة	258
9	تمثل بعض المرافق الأساسية المتواجدة في مجال الدراسة (المدرسة الابتدائية القطب العمراني حملة-1- )	300
10	تمثل بعض المرافق الأساسية المتواجدة في مجال الدراسة (المدرسة الابتدائية بن خميس عمر بن الطيب)	300
11	تمثل بعض المرافق الأساسية (متوسطة )	301
12	تمثل بعض المرافق الأساسية (ثانوية)	301
13	تمثل بعض المرافق الأساسية (الإقامة الجامعية )	302
14	تمثل بعض المرافق الأساسية (مركز رعاية مدمني المخدرات)	302
15	تمثل قاعة متعددة النشاطات	303
16	تمثل المرافق الاساسية (المسجد)	303
17	تمثل المرافق الاساسية (المصحة الجوارية)	304



# مقدمة

تعد المدينة من المواضيع التي يتم تناولها في كثير من الميادين العلمية والتطبيقية كالهندسة والعلوم التقنية المعمارية، وكانت في القديم تدرس على أنها هيكلًا فيزيقيًا من العمارات والطرق والمباني وشبكات النقل، إلا أنها تطورت بعد ذلك خاصة في أواخر القرن 19 م، وبروز الثورة الصناعية إذ أصبحت المدينة تشكل نمطًا وأسلوبًا للحياة ومركزًا لاستقطاب لليد العاملة الأمر الذي أدى إلى ظهور نمط جديد من العلاقات التي تربط الأفراد فيما بينهم وتفاعلهم مع البيئة الحضرية الجديدة، خاصة بعد ما أصبحت المدينة تقدم وظائف لقاطنيها، ومع تطور التكنولوجيا أصبح الإنسان إلى حاجة ملحة من أجل تحسين ظروف الحياة والعيش الكريم.

ومع توسع المدن وتقدمها، ومن أجل التحكم بعملية التنمية العمرانية والتجمعات البشرية القائمة ومعالجة مشاكلها بما يخدم كل شرائح المجتمع، دعت الضرورة إلى تخطيط المدن يقوم على أساس وضع الخطط والبرامج والقوانين التنظيمية المتعددة العناصر والوظائف التي تتضافر فيها جهود الخبراء في مختلف المجالات مع أصحاب القرار لتحقيق التنمية العمرانية التي تأخذ في الحسبان كل فئات المجتمع على اعتبار أن تخطيط المدينة هو في نهاية الأمر تخطيط مادي للحياة الحضرية بشتى أشكالها ومستوياتها وتخطيط سلوكي عن متطلبات وحاجات اجتماعية للسكان.

فالعمران يحمل من الناحية الاجتماعية دلائل وأبعاد تتمثل في الهوية التي تحدد طبيعة المجتمع كما يحمل بعد ثقافي يتمثل في ممارسة العادات والتقاليد والأعراف وكل ما يكتسبه الفرد والجماعة بوصفه عضو في تلك الوحدة البيئية، فالعمران والأسس العمرانية السليمة هي التي تستمد أصالتها من بيئتها ويعمل التخطيط الحضري على تحسين وتحويل ظروف البيئة الطبيعية لصالح الإنسان باختيار الموقع الذي تبنى عليه المناطق العمرانية والاقتصادية والخدمات والمنافع الاجتماعية لسكانها مع الأخذ بعين الاعتبار أن طبيعة المدينة وموقعها يتدخلان في نوع التخطيط والتدخل الحضري عليها يتم حسب الوظيفة مع مراعاة شروط الهندسة وطبيعة الأرض وكثافة الأسرة وأبعادها الاجتماعية الثقافية، بحيث يعتبر التخطيط العمراني من الموضوعات الحديثة التي تعالج النتائج السلبية للتجارب التنموية في القطاع، والممارسات المعمارية في إحداث التجمعات السكنية والمدن، لذلك فإن وضع تصور علمي لها يجب أن تكون عليه الفضاءات العمرانية للمدينة أمرًا مهمًا لتوفير بيئة مناسبة تساهم في تنشئة أفرادها نفسيًا وإجتماعيًا.

حيث شهدت الفضاءات الحضرية في المدن الجزائرية لاسيما الكبرى منها تحولات بنيوية عميقة مست مختلف جوانبها الديمغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والعمرانية، بفعل تسارع وتيرة التحضر وتضاعف معدلات النمو السكاني والهجرة من الأرياف نحو المدن التي أصبحت مركز استقطاب غالبية السكان الباحثين على فرص أفضل للعمل في ظل توفر المرافق الاجتماعية والخدماتية الميسرة لأسلوب حياتهم فيها، لهذا تفاقمت مشكلاتها الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، الخدماتية خاصة بعد العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر مطلع التسعينات، وعليه تزايدت الضغوطات على المدن بسبب نقص المرافق التي لا تتناسب واحتياجات السكان من جهة إلى جانب ضغط الأحياء المتخلفة على الضواحي من جهة أخرى. ومدينة باتنة على غرار المدن الجزائرية الكبرى شهدت تطورا ونموا كبيرا في نسيجها الحضري، نتج عنه حدوث تحولات سريعة على جميع المستويات مصحوبة بالعديد من المشاكل الحضرية الاجتماعية منها والاقتصادية والسكانية والعمرانية. إن هذه الوضعية تستدعي إعادة النظر في مختلف السياسات الرامية إلى تنمية وتخطيط حضري متوازن ومندمج ومستديم، وفي هذا الاتجاه ظهرت في المدة الأخيرة عدة قوانين ومخططات عمرانية وأدوات للتهيئة والتعمير، هذه المخططات العمرانية جاءت بمبادئ وأفكار جديدة لخلق شبكة عمرانية متوازنة وحل الخناق على المدن الكبرى وإنشاء مدن جديدة بهدف إعادة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية.

لقد استحدثت عدة مشاريع تخص سياسة المدن الجديدة التي تعتبر أداة للتهيئة العمرانية والتخطيط، هدفها الأساسي لا يقتصر على استقبال التدفقات البشرية وتوجيه النمو الحضري، لكنها تعمل على إحداث مناصب العمل والتجهيزات (سكن، خدمات شغل) لأجل إضفاء صبغة ذاتية للتحضر وهذه المشاريع كان إنشاءها بالقرب من المدن الميتروبولية (الجزائر، وهران، قسنطينة).

وأمام هذه الوضعية جاءت فكرة إنجاز المدينة الجديدة -حملة- كحل أنسب أو كخيار إستراتيجي لحل أزمة السكن التي تعاني منها مدينة باتنة قصد إعادة التوازن للبنية الحضرية، وتنظيم المجال داخل المجتمع الحضري الباتني، ذلك يخلق مراكز جديدة قادرة على تجميع مختلف الوظائف والنشاطات لتمثل في ذلك المدينة الأم، وكان الاهتمام منصباً على الكم على حساب النوع لمواجهة الضغط المتزايد مما أنتج مدينة جديدة تعاني من اختلالات حضارية وعمرانية أفقدتها هويتها وجعلتها تفتقر إلى شروط الحياة الكريمة ولا تتناسب مع النمط المعيشي الجزائري، إنها القطيعة مع التراث المعماري

الذي مهّد خلال حقبة فراغ رهيب إلى ظهور وانتشار إنتاج مقطوع الصلة مع أنماط محلية متمثلاً في نماذج دخيلة وهجينة تحت مبررات شتى قد تكون باسم الحداثة.

وكان من الضروري إعادة النظر في السياسة العمرانية المتبعة ومعرفة ما إذا ساهمت هذه السياسات الحضرية في تحقيق تنمية حضرية متميزة عبر تخطيط حضري يجمع بين الأبعاد الاجتماعية للسكان والتنمية الحضرية للمدينة التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية الفردية والجماعية. إن هذه الدراسة تركز على جانب دقيق وفعال في عملية التجسيد الفعلي والعملية للأبعاد الاجتماعية والتخطيطية في مجمل النسيج العمراني للمدينة ومدى الاعتبار الفعلي لهذه الأبعاد في استغلال المجال الحضري.

لذلك فإن الدراسات المبدئية للدراسات الشخصية للمواطن يمكن أن تتم عن طريق دراسات ميدانية تنزل إلى مختلف شرائح المجتمع لتحديد ماهية استغلال مجال المدينة والمساكن التي توفر الإشباع للحاجات السكانية المعمول بها في معظم أقطار العالم، بغية التوصل إلى معرفة الجوانب ذات الصلة بالحياة اليومية للمواطن وحسب القانون الجزائري تأخذ التهيئة العمرانية في الحسبان الخصائص الاجتماعية والثقافية للفرد والاحتياجات الأساسية في الحياة اليومية بما في ذلك التجهيزات الاجتماعية، الترفيهية والتربوية لتحقيق التكامل في الحياة المدنية.

وحتى نلم بجوانب الموضوع خدمة للغرض العام للبحث منا بتقسيم الدراسة المعنونة بـ "استغلال المجال الحضري - دراسة في استخدامات المرافق الحضرية في مدينة باتنة"- إلى سبعة فصول بالإضافة إلى موضوع الدراسة الذي حاولنا فيه إبراز الإشكال المطروح للدراسة وتحديد الفرضيات ومؤشراتها التي انطلقت منها وأهمية ومبررات اختيار الموضوع وأهداف الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي وتحديد المفاهيم الأساسية التي تساهم في فهم أعمق لموضوع الدراسة إلى جانب عرض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

**الفصل الأول:** هو اطار نظري ومفاهيمي لاستغلال المجال الحضري تناولنا فيه مفهوم المجال من البعد السوسولوجي وايضا مفهوم التخطيط الحضري والعلاقة بينه وبين المجال واستخداماته وعرضنا نظريات تخطيط المجال والمتطلبات الاساسية لتخطيطه بالإضافة الى المعايير المنتقاة لاستغلال المجال، والاسس والمقومات التي يقوم عليها التخطيط العمراني واهمية الجانب القانوني، ثم انتقلنا

للبحث عن العلاقة بين المجال وانماط استخدامات الأرض، وأنواع استعمالاتها والعوامل المؤثرة في توزيعها، والعوائق التي تواجه تخطيط الخدمات المجتمعية.

**الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل الى تحليل ومناقشة استخدامات المرافق الحضرية، والذي تمحور على مفهوم المرافق والخدمات وعلاقتها بالتخطيط بالإضافة الى اهمية المرافق والتجهيزات الحضرية في بناء مجال حضري متكامل كما تناولنا معايير تخطيط الخدمات ودور أدوات التهيئة والتعمير في تنظيم المجال الحضري واستخداماته، ثم عرجنا بشكل عام عن وضعية المجال الحضري في الجزائر.

**الفصل الثالث:** والذي تناول تحليل لأدوات السياسات العمرانية وعلاقتها بالتوزيع المجالي لاستخدامات الأرض تناولنا فيه كرونولوجيا سياسة التعمير واستغلال المجال بالإضافة إلى تقييم تجربة الجزائر في أدوات التعمير ثم انتقلنا إلى دراسة المدن الجديدة كأداة لحل مشاكل المجال واعادة تنظيمه وفق معايير التخطيط الملائمة ، وقمنا بسررد مقارنة بين المدن الجديدة في العالم وفي الجزائر ، للانتقال بعد ذلك الى الميدان ودراسة وضعية المنطقة الحضرية الجديدة حملة كحقل لتشخيص الاشكالية التي نحن بصدد معالجتها.

**الفصل الرابع:** وهو أول فصل تفتتح به الدراسة الميدانية ونتناول فيه مجال الدراسة العام من خلال نشأة المدينة وموقعها ومرفولوجيتها ومراحل توسعها والخصائص العامة والعمرانية والأنماط السكنية إلى جانب مخططات التعمير بالإضافة إلى ميدان الدراسة الخاص تناولنا فيه الموقع والنشأة والهدف إلى جانب التطرق إلى مخططات شغل الأرض وأنواع الصيغ السكنية وهيئات إنتاج السكن.

**الفصل الخامس:** يضم هذا الفصل مجالات الدراسة وهذا بالنظر إلى المجال السكاني والزمني والبشري ثم الإجراءات المنهجية التي نظمت منهجية البحث وأدوات جمع البيانات وأخيرا تحديد العينة وكيفية إختيارها.

**الفصل السادس:** تناولنا في هذا الفصل عرض وتفسير نتائج الدراسة تم فيه تفريغ البيانات والمعلومات المستقاة من ميدان الدراسة وتحليلها واستخلاص النتائج.

**الفصل السابع:** والذي عرضنا فيه مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية واهداف الدراسة والمقاربة النظرية ،وقد ضم هذا الفصل أيضا التوصيات والاقتراحات وفي الأخير ختمت الدراسة

بخاتمة عرضنا من خلالها عدم استغلال البرامج والسياسات التخطيط الحضري للمجال الحضري وللأبعاد الإجتماعية والثقافية.

الإطار التمهيدي لموضوع

الدراسة و اشكاليته

1. الإشكالية:

تعتبر المدينة هيكلًا متطورًا للحياة الإنسانية ، نظرا لما تحتويه من الهياكل والمرافق والمؤسسات كالخدمات الاجتماعية والصحية والامن وتوفير فرص العمل التي تسمح للفرد بالحياة والعيش الكريم، مما يجعلها مركزا لاستقطاب وجذب النازحين من مختلف الأقطاب والمشارب.

ان هذه الزيادة المستمرة للنازحين أدت الى نموا سكانيا كبيرا تمثل في ظهور نمطا ديمغرافيا جديدا يتسم بالزيادة الكبيرة لعدد المواليد والانخفاض في عدد الوفيات ، هذه النقلة الديمغرافية في عدد السكان تمخض عنها انتشار سريع للمدينة، والذي أدى بدوره الى الاستغلال العشوائي والغير عقلاني للبيئة الحضرية كظهور العشوائيات والأحياء الغير مخططة أو ما تسمى بالأحياء المتخلفة، والتي استولت على جزء هام من المجال الحضري الذي يعتبر الحجر الأساس للبنية العمرانية للمدينة.

في ظل تنامي هذا الاستغلال العشوائي للمجال الحضري أصبحت عملية التخطيط وبرامج التنمية الحضرية أمرا ملحا لتنظيم الفضاءات والنمو العقلاني للمدينة، اذ تلعب دور مؤسسات التخطيط والتهيئة العمرانية دور الوسيط في التوفيق بين الحاجات الاجتماعية للسكان واستخدام المجالات الحضرية التي تتربع عليها المدينة، بأخذها (مؤسسات التخطيط والتهيئة العمرانية) بعين الاعتبار للحاجات التي تتطلع إليها التكتلات السكانية من مرافق اجتماعية كالمستشفيات ومراكز الصحة الجوارية، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية وكذا مراكز الأمن، بالإضافة إلى المرافق العمومية المتمثلة في مختلف الإدارات كمؤسسات الجماعات المحلية أو المؤسسات التربوية كالمدارس والمراكز الثقافية والرياضية.

ان التخطيط الحضري يهدف للارتفاع بمعظم الأبعاد المساعية لتحقيق المدينة المترتبة والمتوازنة وتحسين الظروف البيئية والايكولوجية والطبيعية في الموقع الذي بنيت عليه المدينة والمناطق المحيطة بها، في حدود ما يمكن جمعه من أموال وتشبيد المباني وتخطيط الأحياء والمساكن، وإقامة البيئات السكنية المدروسة والملائمة إيكولوجيا وصحيا واجتماعيا وثقافيا<sup>1</sup>

<sup>1</sup>.بومجل فوزي ، هبهبوب نحية، الملتقى الوطني -المدينة الجزائرية والتحول المعاصرة، ج سكيكدة



ان المتخصص في السوسيولوجيا الحضرية للمجال الحضري يجد بأنه ليس مجرد عمارات سكنية فقط بل هو عبارة عن ارتباط اجتماعي ومصلحة مشتركة للأفراد تتم من خلاله تلبية احتياجاتهم الاجتماعية والانسانية. فمجمال الأحياء العتيقة منها والحديثة تتطلب تجهيزات حضرية ، كتهيئة الأراضي وتعبيد الطرقات والأرصفة ، وكذا انشاء العيادات والمستوصفات وبناء المدارس ، بالإضافة لمختلف المرافق الادارية والترفيهية الأخرى، ونظرا للتغيرات التي تشهدها المدن على كافة الأصعدة، فالحاجة الى تخطيط محكم تبرز كاستجابة لمشكلات ملحة تظهر في البيئة الحضرية تستدعي حلول فورية ويات الامر يستحق الاهتمام العلمي ، واعطاء وتيرة شاملة للنهوض بالمدينة بكل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وللوصول الى هذه الاهداف كان لزاما على سياسة التخطيط الحضري أن تضبط استغلال المجال الحضري بالشكل الذي تتوافق فيه مختلف الموارد مع الامكانات المتاحة ، الامر الذي أدى الى انشاء عدة مخططات عمرانية عرفت بأدوات التهيئة والتعمير ، ومن أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مخطط شغل الأراضي، وجاءت هذه الدراسة للاطلاع على أداة من هذه الأدوات وهي "مخطط شغل الاراضي كأداة لتنظيم التوزيع المجالي للمرافق الحضرية واستخداماتها، باعتبار أن هذه الأداة تحدد حقوق استخدام الاراضي والبناء في اطار احترام القواعد التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير"<sup>2</sup>

يهدف مخطط شغل الأراضي في اطاره القانوني الى تحديد مفصل للشكل الحضري، وتعيين الكمية القصوى والدنيا المسموح بها في البناء المعبر عنها بالمتر المربع من الارضية المبنية، وانماط البناءات المسموح بها واستعمالاتها، ويحدد الاحياء والشوارع والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمرافق العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذا تخطيطات وميزات طرق المرور وتحديد الارتفاقات، بالإضافة الى تحديد موقع المباني بالنسبة الى للخدمات والمرافق وما يتصل بها ، وموقع المباني الى الحدود الفاصلة، وارتفاع هذه المباني والمظهر الخارجي ، وبيان موقف السيارات او المساحات الفارغة والمغارس، بالإضافة الى تحديد نوع المنشآت والتجهيزات العمومية وموقعها وتحديد الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة، هذه الاهداف التي تكمن وراءها مجموعة من

<sup>2</sup>. المادة 31 من قانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، جر عدد52، المعدل والمتمم بالقانون 04-05، المؤرخ في 14 أوت 2004، جر عدد 51.

المعايير يركز عليها المخططون بغرض تنظيم استعمالات الأراضي وتوزيع المرافق والمنشآت العمومية والحضرية ، وتموضعها بما يلبي احتياجات السكان، بهدف تكوين بيئة حضرية متكاملة.

وقصد تنظيم المجال الحضري في الجزائر والتخفيف من حدة الضغط على المناطق المركزية ، ظهرت عدة محاولات للتغيير والتوسع والتطوير العمراني ، تجلت في اعادة تجهيز وهيكله الأحياء والذي بدأ أول التنفيذات به في ديسمبر 2004، وفقا للمرسوم الرئاسي لـ 2003/06/29، والذي يهدف الى تحسين معيشة السكان بأحياء وكذا اعادة تهيئة المناطق السكنية بجميع المرافق والتجهيزات الضرورية بما فيها الأشغال العمومية ، شبكات المياه،الكهرباء، الغاز، الانارة العمومية وتهيئة الفضاءات العامة والخضراء...الخ، ثم جاءت فكرة المناطق الحضرية الجديدة كأحد المحاولات الجادة لتنظيم المجال الحضري واعداد انتاج بيئة حضرية تتوافق مع احتياجات السكان بالشكل الذي يكون تكاملا بين المباني ومنشآتها وبين الابعاد الاجتماعية والاقتصادية للسكان بعكس الوضع الذي الت اليه المجالات الحضرية التي اصبحت فضاءات مهياة بشكل غير مدروس، لا من حيث الموقع ولا الشكل ولا الوظيفة، كما أنها لم تعد قابلة للاستخدام كأماكن الترفيه والمجالات الخضراء، ونظرا لعدم تماشي المخططات العمرانية بما يلبي حاجيات السكان ومتطلباتهم وسلوكياتهم الجديدة التي اكتسبوها للتأقلم مع تلك الفضاءات السكنية الجديدة، أدى الى تشوه في البيئة الحضرية (الحي) وفقدان وظائفها وخدماتها.

ولقد عرفت المدن الجزائرية في الآونة الأخيرة تطورا في المجال العمراني وذلك من خلال العديد من الدراسات، حيث حاولت من خلالها تحسين المجال الحضري لهذه المدن مع إعطاء نماذج من المجتمعات الجديدة، وبذلك فقد نجحت في وضع بعض المحاور الأساسية لسياسة التخطيط العمراني، حيث أصبح مخطط شغل الأرض من المخططات الأساسية في مجال التهيئة والتعمير، حدده قانون 90-29 المؤرخ في 29 ديسمبر 1990 كما إعتمدت الجزائر منذ 1995 على تفعيل سياسة المدن الجديدة في مواجهة ظاهرة النمو العشوائي للمجال الحضري، وما حملته من آثار ومشاكل حضرية في ظل تزايد حجم المدن وإرتفاع معدل التعمير والتحضر، حيث وصل إلى حدود 60.1% عام 2000، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 80% سنة 2025.

ولهذا الغرض تبنت الجزائر إستراتيجية المدن الجديدة كرد فعل للإزدحام والكثافات العالية للسكان في المدن الكبيرة، ونقص الخدمات، وزيادة مشاكل البنية الأساسية والنقص الكبير في المساكن

في المدن الرئيسية، فكانت من بين دوافع إنشاء المدن الجديدة التحكم في التوسع غير المنظم للمناطق الحضرية، وإيجاد توازن بين السكن والمرافق الاجتماعية، وتقليل الكثافات السكانية وتوفير فرص العمل، وجذب الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المراكز الحضرية الكبرى، وتوزيعها في مختلف مناطق الإقليم، وتشجيع عملية التنمية في الأقاليم ذات الموارد خاصة غير المستغلة، الأمر الذي أدى بالمختصين إلى الإسراع في التعمير والبناء إلى تشييد العديد من المدن على غرار "المدينة الجديدة علي منجلي" و"ماسينيسا" بقسنطينة والمدينة الجديدة "سيدي عبد الله" بالجزائر العاصمة والمنطقة الحضرية الجديدة حملة 1-2-3، وأصبحت الكمية هي الهدف المنشود على حساب النوعية، فكانت النتيجة إدخال طابع معماري وعمراني غريب عن مجتمعاتنا وثقافتنا الجزائرية وأعلنت عن قيام مدن ذات صور عمرانية متماثلة ومتكررة عبر كامل التراب الوطني.

ومدينة باتنة على غرار المدن الجزائرية الكبرى شهدت تطورا ونموا كبيرا نتج عنه حدوث تحولات سريعة على جميع المستويات، مصحوبة بالعديد من المشاكل الحضرية الاجتماعية منها والإقتصادية والسكانية والعمرانية، فتوسع المدينة في اتجاهات عديدة كان أساسا لتوفير السكن الذي يعد أزمة، فبالرغم من توفير الأراضي وإنجاز البرامج السكنية المختلفة إلا أن الأزمة قائمة، فالطلب على السكن وخاصة الاجتماعي منه لا يزال مرتفعا، مما يدل على أن المدينة لازالت تتوسع، وإن هذا التوسع يتطلب إستهلاك مساحات أرضية كبيرة، وإمكانات مالية هائلة، من أجل إنجاز أقطاب حضرية جديدة بهدف إعادة التوازن في توزيع السكان، وأمام هذه الوضعية جاءت فكرة إنجاز المدينة الجديدة - حملة- كخيار إستراتيجي لحل أزمة السكن التي تعاني منها مدينة باتنة قصد إعادة التوازن للبنية الحضرية، وتنظيم المجال داخل المجتمع الحضري، ذلك بخلق مدن جديدة قادرة على تجميع مختلف الوظائف والنشاطات لتماثل في ذلك المدينة الأم.

وبالرغم من هذه الجهود التي بذلت من طرف الدولة لتحقيق إستراتيجية تنموية يمكن من خلالها الرقي بمجتمعنا، لا يزال المجال الحضري يتعرض للاستغلال الغير موجه لاستخدامات الأرض، ولا تزال المدن الجزائرية تبدو متدنية ومفرغة من قيمتها الإنسانية المبرمجة لإشباع حاجات السكان النفسية والاجتماعية والخدماتية.

وفي هذه الدراسة سنحاول تتبع واقع استغلال المجال الحضري في المناطق السكنية الجديدة وفاعلية برامج وادوات التخطيط الحضري في تخطيط الخدمات كأنشطة ووظائف تلبي احتياجات ومتطلبات السكان من جهة، وتوزيع مرافق الخدمات تماشياً مع أنماط استعمالات الأرض ونوعية استخداماتها من جهة أخرى ، ومدى مطابقة المعايير العلمية لمخطط شغل الأرض في تحديد مواقع المرافق حسب استخداماتها ، وقد تمت الدراسة الميدانية في المنطقة السكنية الجديدة حملة -1-

ومما سبق يمكن تحديد مجال البحث الذي يمكن ان يطرح في شأنه السؤال التالي:

❖ هل يتوافق توزيع المرافق الحضرية بالمنطقة مجال الدراسة مع مخطط شغل الأرض، بما

يلبي احتياجات السكان ومتطلباتهم ؟

والذي انبثق عنه تساؤلين فرعيين وهما:

❖ هل يتوافق توزيع المرافق الخدماتية مع مخطط شغل الأرض؟

❖ هل توزيع المرافق الحضرية بالمنطقة مجال الدراسة يلبي احتياجات السكان ومتطلباتهم؟

## 2. أسباب ومبررات اختيار موضوع الدراسة:

تتمثل مبررات اختيار موضوع " استغلال المجال الحضري واستخدامات المرافق الحضرية بمدينة باتنة"، في الاحتكاك بمفهوم استغلال المجال الحضري ، ومدى استجابة التخطيط الحضري لوضع المرافق الحضرية المختلفة بمدينة باتنة في إطار استغلال رشيد وناجع للمجال الحضري، وفق خطة تنموية وغير عشوائية، وكذا مهمة المخططين وأجهزة الدولة المتمثلة في هيئات التعمير والتجهيزات الحضرية في انتقاء نوعية المرافق التي تتوافق ومتطلبات وحاجيات السكن مع أخذ اعتبار الكثافة السكانية كدافع أساسي في توزيع المرافق الحضرية في المجال الحضري بمدينة باتنة، بالإضافة إلى الاقتراب أكثر من موضوع طاله نوع من الإهمال في مختلف الدراسات الأكاديمية رغم أهميته البالغة في الإدماج الاجتماعي بالمجالات التي تعرف دينامية مجالية متنامية.

وحتى يستوفي البحث شروط المنهج العلمي للبحث الجغرافي ، الواجب الاحتذاء به ، سنقوم بدراسة ميدانية مدعمة لطبيعة استخدامات المرافق الحضرية بمدينة باتنة.، كما أن هناك أسباب ومبررات ذاتية وموضوعية.

### الأسباب الذاتية:

تتمثل المبررات الذاتية في رصد الواقع الذي آل إليه المجال الحضري وطبيعة استغلاله بالنسبة للتوزيع المجالي للمرافق الحضرية بالمدينة ، والتي خولت لنا البحث لمعرفة ماهي المعايير المنتقاة في إنشاء المراكز السكنية والمرافق الحضرية في مجال مدينة باتنة ، وهل هناك برامج تنموية مستدامة للاستغلال الرشيد لمجال مدينة باتنة والمناطق الحضرية الجديدة ، وكذا رصد المشاكل المجالية التي تعانيها المدينة مع التركيز على دور المخططات العمرانية في تأسيس نوعية المرافق التي تتوافق مع متطلبات سكان المدينة، بالإضافة إلى انجاز مشروع الدكتوراه الطور الثالث وتنمية المعارف والقدرات الفكرية الأكاديمية في الدراسات الحضرية وخاصة مشروع إدارة المجتمع الحضري من جهة ، ومن جهة أخرى إثراء المعارف والدراسات العلمية في هذا الموضوع خاصة وأنه يعاني من افتقار في الدراسات السابقة.

### الأسباب الموضوعية:

يحتوي أي بحث في مجال التخصص تحقيق أهداف موضوعية علمية، وبالتالي يأتي اهتمامنا هنا على اعتبار أن المرافق الحضرية تشغل أهم شق في المجال الحضري بل وجزء لا يتجزأ من المدينة ، فانطلاقا من الميدان ، ورصد خصائصه المجالية ، الديمغرافية والاجتماعية . سنحاول الكشف عن أهمية المرافق الحضرية وماهي المعايير المنتقاة من طرف برامج التهيئة الحضرية والتخطيط في استغلال المجال الحضري إضافة إلى التحقق من استراتيجيات التخطيط وهل هي مستقاة من دراسات ومعايير علمية أو هي مجرد قرارات عشوائية فقط، وكذا تسليط الضوء فاعلية المرافق الموضوعية ودورها في سد احتياجات السكان وفق التخطيط المجالي لها.بالإضافة إلى تقديم حلول وبدائل تسمح لهيئات التهيئة الحضرية والتخطيط باستخدامها كاستراتيجيات تنموية تساعد في التدبير الحضري للمجال واستغلاله بالطريقة الرشيدة والناجعة.

## 1.2. أهمية موضوع الدراسة:

شهد المجال العمراني للمدن الجديدة تحولات جوهرية ومتسارعة الوتيرة في جميع النواحي، ومن أبرزها إنتشار التباين وعدم التجانس بين المدن وإختلال التوازن داخل المدينة الواحدة علاوة على غياب العلاقة التكاملية بين الريف والمدينة، مما أدى إلى إنهيار الإطار المعيشي وغياب الإنسجام، موضوع يساهم في كشف عدم مطابقة وملاءمة سياسات التخطيط الحضري مع مميزات وحاجات المجتمع الجزائري والتغيرات الحاصلة فيه.

تتخذ مؤسسات وهيئات التهيئة والتخطيط الحضري معايير وبرامج في استغلال المجال الحضري وتوزيع المرافق الحضرية بمدينة باتنة ، وذلك لما يخدم السكان ، ومن هنا نستخلص أهمية الموضوع في اكتشاف ماهي المعايير المنتقاة من طرف هذه المؤسسات في تحديد وتوزيع نوعية المرافق الحضرية الضرورية التي تهدف الى توفير حاجيات ومتطلبات السكان، بالإضافة إلى دور التخطيط في التوفيق بين حجم المجال وإنشاء المرافق الخدماتية، بما يلبي احتياجات السكان، وتمثلت أهمية الموضوع في ما يلي:

تتناول الدراسة موضوعًا ذا جوانب متعددة ومداخل نظرية مختلفة.

البحث في المفهوم الإجتماعي للمجال باعتباره اقليم حضري متكاملًا وواقع استخدامات هذا المجال من حيث توزيع المرافق المخطط لها.

ومن خلال قراءتنا والتي كان مصدرها الملاحظة والإستطلاع الميداني -موضوع الدراسة- والإطلاع على بعض الدراسات والتي كشفت عن التحولات العميقة التي تشهدها المدينة في مجالها العمراني وهيكلتها الخدماتية والوظائفية، تمت صياغة الفرضية ومؤشراتها.

## 2.2. أهداف الدراسة:

من خلال طرح اشكالية الدراسة والانطلاق من التساؤل المطروح سنحاول تحديد أهداف

الدراسة التي يسعى البحث لتحقيقها وهي كالآتي:

1. معرفة الخصائص الإجتماعية والثقافية المميزة لمجتمع المدينة مجال البحث.
2. التحقق من نجاعة مخطط شغل الأراضي ومدى توافقه مع توزيع المرافق الحضرية.

3. البحث عن معيار جذب المرافق الحضرية الضرورية للأفراد وتأثيرها في تحديد الفضاءات الخاصة بها.

4. الكشف عن مدى استفادة السكان وتلبية المرافق حسب التوزيع المجالي للمنطقة.

5. الوصول إلى بعد الاقتراحات حول مشكلة موضوع البحث

وهذه الاهداف سوف يتم محاولة الوصول اليها باعتماد الميدان والاجراءات الميدانية والفرضية ومؤشراتها.

### 3. الفرضية ومؤشراتها:

يرتبط البحث العلمي ارتباطا وثيقا بالفروض لذا فإنها تضيء على البحث نوعا من العلمية، وفي ضوء المنهج العلمي وجب على الباحث أن يقوم بوضع الفرضية أو الفرضيات التي يعتقد بأنها تؤدي إلى تفسير مشكلة دراسته وعلى اعتباراتها تخمين واستنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث مؤقتا لشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق والظواهر، ولتكون هذه الفرضية كمرشد له في الدراسة التي يقوم بها، كما تعرف الفرضية العلمية على أنها تفسير أو حل مؤقت للمشكلة المدروسة.<sup>3</sup>

وعلى ذلك فالفروض عبارة عن حلول محتملة للمشكلة موضوع الدراسة، فالفرض يعبر عن توقع أو احتمال، أو تخمين ذكي، أو إجابة سؤال ما يحاول الباحث من خلال سلسلة من الإجراءات أن يتحقق منه.

بعد تحديد مجال البحث من الميدان والقيام بجولة استطلاعية لميدان الدراسة يسمح لنا ذلك بطرح أو اقتراح إجابات حول الفرضية، ويمكن طرح الفرض كحل أولي لمشكلة الدراسة بعد التعرف على الإجراءات والوسائل التي يستخدمها الباحث للتحقق من صحتها حيث يمكن صياغتها على شكل محاور تنظمها استمارة البحث.

ومن ملاحظتنا الميدانية لمجال البحث وفي ضوء التساؤلات التي طرحتها إشكالية الدراسة وفي ضوء أهدافها تمت صياغة الفرضية على النحو التالي:

<sup>3</sup>صالح بن نوار، مبادئ في منهجية العلوم الإنسانية والاجتماعية منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة ، جامعة منتوري قسنطينة ، 1999، ص 171.

❖ توزيع المرافق الحضرية بالمنطقة مجال الدراسة لا يتوافق ومخطط شغل الاراض بما يلبي حاجيات السكان.

وهذه الفرضية كانت نتيجة من الاطلاع عن المنطقة وتحليل الوثائق المرتبطة بها ، وبالتالي كان لنا من خلال قراءتنا التي كان مصدرها الملاحظة والاستطلاع الميداني -موضوع الدراسة- والإطلاع على بعض الدراسات والتي كشفت عن التحولات العميقة التي تشهدها المدينة في مجالها العمراني وهيكلتها الاجتماعية والعمرانية تم صياغة هذه الفرضية، والتي تضمنت محورين أساسيين وهما كالتالي:

#### المحور الأول:

توزيع المرافق بمجال الدراسة لا يتوافق مع توجهات مخطط شغل الارض مؤشرات الفرضية:

1. توافق التوزيع المجالي للمرافق مع المعايير المسافية والمساحية.
2. واقع المرافق والخدمات في ظل هذه المعايير.
3. تموضع المرافق بمجال الدراسة لا يناسب طبيعة استخداماتها.

#### المحور الثاني:

ان توزيع المرافق الحضرية بالمنطقة مجال الدراسة لا يلبي احتياجات السكان مؤشرات الفرضية:

1. نقص وغياب المرافق أدى إلى عجز في تلبية احتياجات السكان.
2. ارتباط حاجيات السكان بالمرافق الموجودة والمحدودة بالمنطقة.
3. التوزيع المجالي للمرافق لا يلائم احتياجات السكان.

وتشكل المؤشرات السابقة المحاور الرئيسية لاستمارة البحث والتي تتضمن مجموعة من الأسئلة يمكن الإجابة عليها من خلال النزول إلى الميدان الذي يعتبر نتاجا لبعض المشاريع السكنية الجديدة وكذلك من خلال جمع البيانات والوثائق المتعلقة بمجال البحث.



وسوف يتم الإجابة عنها من خلال الدراسة الميدانية وذلك بتقييم الوثائق المرتبطة بالمرافق وتوزيعها وإجابات المبحوثين المطروحة.

### 4. الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة من أهم المرجعيات التي يعتمد عليها الباحث في تحديد ما تتميز به دراسته عن غيرها من الدراسات السابقة لأنها تساعد الباحث على إلقاء الضوء على المشكلة أو موضوع البحث وتكوين خلفية نظرية عن هذا الأخير، وفي هذا الإطار نستعرض بعض الدراسات السابقة التي إعتدنا عليها وساعدتنا في إعداد موضوع دراستنا.

### 1. الدراسة الأولى:

دراسة حول: أدوات التهيئة والتعمير ونمط الحياة بالنسيج العمراني أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، وعن إشكالية الدراسة فقد تطرقت الباحثة إلى واقع تجسيد الإفتراضات التخطيطية العمرانية في إنجاز المنشآت السكنية بالمدينة الجديدة "علي منجلي" مجال الدراسة، ومدى أخذها بعين الإعتبار لخصوصية الساكن الإجتماعية والثقافية.

فإذا ما نظرنا إلى ما آلت عليه وضعية الحظيرة السكنية في المدن الجزائرية من تدهور، وما كان لها من إنعكاسات سلبية على السكان ومن خلال بعض القراءات لما جاءت به سياسة التعمير، نلاحظ أن تطبيق معظم التشريعات العمرانية بالجزائر قد إقتصرت على توفير أكبر عدد ممكن من السكنات، بغية القضاء على النقص الكمي الناتج عن أزمة السكن المتزايدة دون الإهتمام بالجانب النوعي، فالمتجول بالمجمعات السكنية الحضرية لمدينة قسنطينة مثلا يصطدم بحقيقة وواقع هذه الأخيرة بسبب حالة هذه المنشآت العمرانية سواء كان هذا من الجانب السكني أي تهيئة المساكن أو من جانب الحي ككل فيما يخص التجهيزات والمرافق، ومن هنا حاولت الباحثة إعطاء نظرة حول مدى تجسيد معايير ومقاييس خاصة بأدوات التهيئة والتعمير في إنجاز المجمعات السكنية الحضرية على أرض الواقع، إضافة إلى إنعكاساتها على ساكني هذه المجمعات من خلال طرح التساؤل التالي:

ما واقع تطبيق مقاييس أدوات التهيئة والتعمير في إنجاز المشاريع السكنية؟ وما هي حقيقة هذه المخططات -الأدوات- في مراعاة نمط حياة السكان بالمدينة الجديدة علي منجلي؟.

ولتوضيح ذلك قامت بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- علي أي أسس تم إعداد أدوات التهيئة والتعمير؟.
- هل تم تكييف هذه الأدوات (المخططات) وفقا للإحتياجات والمتطلبات الإجتماعية والثقافية للسكان؟ أم هي إستنساخ لبعض القوانين غير المحلية؟.
- كيف تم تجسيد أدوات التهيئة والتعمير على أرض الواقع أثناء إنجاز مختلف المشاريع السكنية؟ وهل تم تطبيق مقاييسها فعلاً؟
- ما هي إنعكاسات سوء إنجاز المجمعات السكنية الحضرية على نوعية حياة السكان سواء كان هذا في المجال المكاني أو الإجتماعي؟

لتحاول الباحثة الإجابة عن هذه الإشكالية معتمدة في ذلك على فرضيتين أساسيتين هما:

- 1- يؤدي عدم تطبيق المقاييس القانونية لأدوات التهيئة والتعمير في إنجاز المشاريع العمرانية، إلى سوء تهيئة المجال الإقليمي.
  - 2- لا تستجيب المجمعات العمرانية المنجزة بالمدينة الجديدة "علي منجلي" في ظل المخططات الحالية للمتطلبات السوسيوثقافية للسكن ونمط حياتهم.
- وقد تجلت أهداف هذا البحث في محاولة التعرف على الأهداف النظرية المراد تحقيقها من إستعمال أدوات التهيئة والتعمير، إضافة إلى توضيح العلاقة بين القانون العمراني لهذه الأدوات والسكان والمجال الأقليمي، وكذلك إبراز نجاح أو عجز أدوات التهيئة والتعمير على تحقيق متطلبات البيئة الإجتماعية والثقافية لسكان المدينة الجديدة "علي منجلي".

وقد تلخص الإطار النظري للدراسة في:

الفصل الأول: أدوات التهيئة والتعمير وتسيير المدن الجديدة.

الفصل الثاني: نمط الحياة والمجال الإقليمي.

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

الفصل الرابع: تحليل وتفسير البيانات.

وقد تمثلت حدود الدراسة الميدانية في المدينة الجديدة "علي منجلي" حيث حصر المجال البشري لهذه الدراسة في مجموع سكان وحدات الجوار رقم: 01- 02- 05- 06 المتواجدة بين الأحياء (Quartiers) 01 و 02 الذي حددت من خلاله عينة البحث وفقا لوحدات الجوار بغرض المقارنة وكذلك من أجل إعطاء نظرة إحصائية من خلال البيانات المحصل عليها بالميدان.

فقد شملت العينة 379 مسكن في وحدات الجوار 01 و 02 و 05 و 06، أما المنهج المستخدم فهو المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظواهر وصفا موضوعيا وقد استعملت طريقة دراسة حالة بالإضافة إلى أسلوب تحرير المضمون فيما يخص الأدوات الخاصة بجمع البيانات فقد تمثلت في الإستمارة لمعرفة رأس السكان وإتجاهاتهم حول مدى تجسيد وتطبيق معايير ومقاييس أدوات التهيئة والتعمير في إنجاز المشاريع السكنية وقد جمعت أسئلة الإستمارة بين الأسئلة المفتوحة والمعلقة والإحتمالية الموجهة لسكان وحدات الجوار المختارة بالعينة سابقا. أما المقابلة فقد إستعملت خلال مراحل متعددة على حساب متطلبات موضوع الدراسة وفرضياته، بالإضافة إلى سكان وحدات الجوار فقد خصت مجموعة من الفاعلين التقنيين والإداريين والمسؤولين لمجال التهيئة والتعمير.

أما بالنسبة للملاحظة تمثلت في تسجيل معلومات وبيانات أولية عن تهيئة المجال الخارجي وكذا معاينة بعض المساكن من الداخل من خلال إخراجات الإستطلاعية بالمدينة الجديدة علي منجلي.

**نتائج الدراسة:** كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

- فالأحياء السكنية بالمدينة الجديدة علي منجلي حرمت من التخطيط والتنظيم العمراني فوحدات الجوار عبارة عن مرافد سكان، نظرا للنقص الكبير وعدم التوازن في توزيع مختلف الخدمات التعليمية والصحية والتجارية والترويحية بها، مقارنة بالعدد الهائل للسكان.
- من خلال ما تم جمعه من بيانات إحصائية لمسنا عدم رضا السكان عمّا تم إنجازه بالمدينة الجديدة.
- التفاوت الكبير بين عدد السكان وحجم إستيعاب المناطق الحضرية بالمدينة الجديدة، وهو ما أدى إلى خلل في عملية التوزيع بين عدد السكان والمرافق والخدمات المنجزة بالمقابل.
- إهمال وعدم تطبيق الجانب التقني والمضمون الفعلي للمخططات بالإضافة إلى غياب المراقبة الجدية من طرف المصالح المختصة.

- عدم رضا السكان على التقسيم الداخلي للمسكن كذلك العمارة وهنا يفتح باب تعدد التكاليف والمصاريف بغرض إجراء تحسينات أو إعادة تهيئة المجال السكني.

- لم تعط المخططات المطبقة في عملية إنجاز المدينة الجديدة علي منجلي أهمية للمساحات الخضراء.

## II. الدراسة الثانية:

دراسة حول "التنمية المستدامة والمدينة الجديدة في الجزائر" الأطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص بيئة، وعن إشكالية الدراسة تطرق الباحث إلى:

مسألة الإستدامة التي أصبحت مطلبا أساسيا في شتى المجالات لاسيما في مجال التنمية العمرانية خاصة بعد الخلل الذي أصبح يلزم المدينة الجزائرية نتيجة النسيج العمراني غير مستقر، بروز أحياء ومدن جديدة إلى الواجهة فرضتها موجات النمو الحضري الناتج عن حركة الهجرة الدينية وعوامل النمو الديمغرافي المتزايد.

وكانت الحاجة إلى الإستدامة العمرانية لحل إختلالات ومشاكل المدن القائمة، الأمر الذي أدى إلى طرح بدائل في إشكالية التنمية الحضرية وتهيئة الأقاليم.

وبطبيعة الحال شهدت المدن الجزائرية ديناميكية سريعة وحركة نشطة في مختلف الإنجازات والمشاريع لذا برزت إستراتيجية إنشاء المدن الجديدة كنمط جديد في التغيير والتجديد في أنماط العمران الحضري لخلق شبكة عمرانية متوازية وحل إلتخاق على المدن الكبرى فتحت عنها توسعات ميدانية ما أعطى للمدن وجها آخر ومسارا مختلفا من حيث الحركة والبناء، تاركة وراءها بصمات برزت بجلاء ووضوح.

وفي المجال الترابي للوطن عاكسة بذلك معالم وملامح الهوية من خلال إفرزات المظاهر الثقافية والإجتماعية وحتى السيكولوجية على تخطيط ومورفولوجية المدينة وغلبت على هذه المشاريع والإنجازات كفة الجانب الكمي على الجانب النوعي ومع تنامي الصيحات والنداءات المطالبة بضرورة إدخال وإشراك البعد الإجتماعي والبيئي وإحترام مبادئ التنمية المستدامة.

في السياسات العمرانية، صار من الواجب بل ومن الضروري على المدن الجزائرية مراعاة هذه المؤشرات في سياسة التهيئة العمرانية، وإعداد الخطط والبرامج العمرانية بشكل عام بعدما كانت مدنا لفترة ليست بالقريبة، عبارة عن شكل ممزق ومنشور يمثل مزيج من التشكيلات العمرانية والمعمارية المتنافرة وغير المتناسقة والمتجانسة والبعيدة كمل البعد عن وجه المدينة اللائق والمألوف، الذي يراعي متطلبات الحياة اليومية ويبعث على الإستمرارية والديمومة في الحياة في نسق بيئي متوازن ومتجانس فمسألة التهيئة العمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة من المسائل التي أصبحت تحظى باهتمام بالغ في مسار التنمية لدى مختلف دول العالم، والجزائر كغيرها من هذه الدول إنتهجت سياسة تنموية شاملة منذ بداية الإستقلال كان هدفها الأساسي إنعاش الجزائر إقتصاديا وإجتماعيا وعمرانيا بعدما شهدت في كل مرحلة من مراحل سياستها الحضرية عدة إختلالات وتشوهات مسّت كافة مناحي المجال العمراني (الإقتصادية، الإجتماعية، العمرانية، والثقافية...)، مما دفع الباحث للبحث عن أهمية البعد البيئي أو الإجتماعي في التهيئة العمرانية وذلك من خلال التطرق إلى التساؤل التالي:

ما مدى توفر مستلزمات التنمية المستدامة في المدينة الجديدة؟

ومن هذا التساؤل وضع الباحث عدة تساؤلات فرعية هي:

- 1- هل ساهمت المدينة في حل أزمة السكن؟
- 2- ما هي الآليات التي إتخذت في التخطيط لخلق بيئة حضرية أكثر تنظيما وجاذبية عمرانية؟
- 3- ما هي الإجراءات المتخذة لتفعيل السياسة البيئية في المدينة الجديدة؟

**أهداف الدراسة:**

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- 1- محاولة التعرف على السياسة البيئية في التعمير والتهيئة الحضرية في المدن الجديدة.
- 2- محاولة التعرف على مراحل تطور المدينة العمرانية وأثر البيئة.
- 3- محاولة الكشف عن التجسيد الفعلي لمفهوم التنمية المستدامة بالمدن الجديدة والبحث عن الأسباب التي أودتها.

### المنهج وأدوات الدراسة:

وفي ضوء أهداف الدراسة التي تريد تسليط الضوء على ظاهرة التعمير بالمدن الجديدة والإستدامة الحضرية، يتطلب منا الوقوف على معرفة طرق التخطيط وأدواته في المدينة الجديدة في ظل أهداف التنمية المستدامة التي تتطلب إختيار الموقع المناسب وإدراج الجانب السيئ كألوية ملزمة في العملية التخطيطية، وعليه فالمنهج الأكثر إستخداما والذي يمدنا بمختلف المعارف حول الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي والذي يهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وصفا دقيقا وتشخيصها وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها وجمع البيانات اللازمة عنها مع دمجها وتحليلها من أجل الوصول للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تضمنتها الدراسة.

إن طبيعة الدراسة التي نحن بصدد دراستها تتطلب الإعتماد على عدة أدوات منهجية تتفق مع المنهج المستخدم، وفي ضوء ذلك إستعان الباحث بعدة أدوات أهمها:

**الملاحظة:** تعتبر أداة فعالة وأساسية يمكن بواسطتها الحصول على معلومات وبيانات، فهي عبارة عن أداة لإستقصاء الحقائق من الواقع بالمتابعة والمشاهدة للظاهرة محل الدراسة بصورة دقيقة للتركيب الداخلي للمدينة من أنماط المباني ونظام الشوارع والأحياء والبيئة المحيطة بالإنسان.

**المقابلة:** تُعد أيضا أداة مكتملة لجمع البيانات الرسمية حول إشكالية الدراسة على إعتبارها وسيلة للإتصال المباشر مع المبحوثين أو مقابلة المسؤولين والفاعلين في قطاع إنشاء وتسيير المُدن.

**الإستمارة:** إعتد أيضا الباحث على أداة الإستمارة بإعتبارها أهم الأدوات المستخدمة في البحوث الإجتماعية وأكثرها إنتشارا، وقد تم صياغة إستمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة تتناول المشكلة البحثية وكانت وفقا للتساؤلات الدراسة وفروضها وأهدافها.

**الوثائق والسجلات:** وقد إعتد الباحث على بعض الوثائق والسجلات الخاصة والتي رآها تخدم الموضوع وتضفي عليه الطابع العلمي ومنها ما يتعلق بمدينة قسنطينة المدينة الجديدة، المخططات الخاصة بها بالإضافة إلى المراسيم والقوانين المتعلقة بالتنمية العمرانية والحضرية والإستعانة بها من الجريدة الرسمية وكذا الأرشيف للكشف عن مدى تطابق القوانين مع واقع التعمير والتهيئة الحضرية للمدينة الجديدة.

## العيّنة:

إنطلاقاً من المعطيات المتعلقة بموضوع البحث والذي يخص المدينة الجديدة، هذه الأخيرة التي تشمل عدد كبير من السكن والسكان، ولصعوبة إحتوائها فقد إعتد الباحث على إختيار العينة المتعددة المراحل كوّن يراها بأنها العينة الأنسب لدراسة مثل هذه المواضيع.

## نتائج الدراسة:

- الإستدامة الحضرية لا تقتصر على إنجاز كمّ هائل من السكنات بقدر ما تهتم بنوعية هذه السكنات والوظيفة التي أنشأت من أجلها.

- فشل البرامج والمخططات العمرانية التي تضع في الحسبان مفهوم البيئة كمعيار لرقى وتطور المدينة الجديدة. وذلك ما تلاحظه في المدينة الجديدة تجمع سكاني مختنق يفتقر إلى المساحات الخضراء وفضاءات التسلية والترفيه بالإضافة إلى إستيلاء أصحاب النفوذ على الفضاءات ألفة والتي كانت مبرمجة كمساحات خضراء.

- مخططات المدينة الجديدة بأبعادها الإجتماعية والبيئية يتحكم فيها مافيا المال والعقار.

- غياب الأمن بالمدينة الجديدة وهذا ما أكّده العينة البحثية وذلك راجع أساساً إلى غياب الحواجز الأمنية والتي تكون له تبعات خاصة في عدم الرضا عن الإقامة والإستقرار بالمدينة الجديدة.

- عدم فاعلية شبكة النقل والمواصلات حيث تعاني المدينة الجديدة من مشكل الإزدحام والإكتظاظ وهو يعكس ضيق الشوارع وقلة التنظيم فالمشكلة المطروحة بالمدينة الجديدة تتطلب البحث عن آليات لحل هذا الإشكال العالم من خلال دراسة إمكانية توسع الشبكة ورسم مخطط نقل يضمن التنمية والتنمية المستدامة للمدينة.

- قلة التجهيزات والمرافق العمومية وعدم تلبية الحاجات والمتطلبات الأساسية للمجتمع الجديد.

- إن الإنجازات والمشاريع الطموحة مازالت تفتقد للكثير من الرعاية والإهتمام من طرف شرائح المجتمع ساهم ذلك في حدوث العديد من الممارسات والسلوكيات التي عكست ما سماه علماء

الإجتماع الحضري بثقافة النزيف وإفرازات الصدمة الحضارية الناتجة عن عدم إكتساب القيم الحضارية الموجودة.

- الإستدامة العمرانية بالمدينة الجديدة لن تتحقق إلا من خلال الإستثناء على المخطط الذي يراعي الجوانب الإجتماعية والبيئية لهيكل المدينة الجديدة.

- على الرغم من تناقضاتها، إلا أن المدينة الجديدة تمكنت من تقديم بعض الحلول أهمها: تحويل النمو من المدينة الأم وتخفيف الضغط عليها من مشكلة الإسكان.



## خلاصة:

يعد هذا الفصل بمثابة خريطة الطريق للفصول السبعة التالية لأنه بمثابة المدخل لتوضيح الإطار العام للبحث ككل وفيه تم طرح الإشكالية وإبراز أهمية الموضوع وأسباب إختيارنا له بالإضافة إلى تحديد أهم الأسباب التي نسعى للوصول إليها وتحديد المفاهيم المرتبطة به وتم تعريفها إجرائياً حسب ما يتوافق مع أبعاد إشكالية الدراسة وفرضيتها ومؤشراتها وأشرنا إلى الدراسات السابقة التي تكون طريقاً يوضح لدراستنا الراهنة.

## الفصل الأول:

### الاطار النظري والمفاهيمي لمتغير المجال الحضري

#### تمهيد

#### 1 . مجال المدينة والتخطيط الحضري

##### 1.1. مفهوم المجال الحضري

##### 2.1. مفهوم التخطيط الحضري

##### 3.1. علاقة التخطيط الحضري بالمجال واستخداماته

#### 2. نظريات تخطيط المجال الحضري

#### 3. المتطلبات الأساسية لتخطيط المجال الحضري

#### 4. معايير استغلال المجال الحضري

#### 5. أسس ومقومات تشريعات تخطيط المجال الحضري وأهمية الجانب القانوني

#### 6. العلاقة بين المجال وأنماط استخدامات الأرض

##### 1.6. أنواع استعمالات الأرض والعوامل المؤثرة في توزيعها

##### 2.6. العوامل المؤثرة في توزيع استعمالات الأرض

##### 7. المشاكل التي تواجه تخطيط وتوزيع الخدمات المجتمعية

#### خلاصة

**تمهيد:**

يعد هذا الفصل أول الفصول النظرية التي تناولها الموضوع وسنتطرق في هذا الفصل إلى المجال الحضري باعتباره متغير تابع، وسنحاول شرح وتفسير المجال الحضري وطبيعة استخداماته والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي تتحكم في التوزيع المجال لاستخدامات المرافق الحضري، وقد تكون هذا الفصل من سبعة عناصر أساسية.

## 1. مجال المدينة والتخطيط الحضري

يعرف يورن هابرماس المجال على أنه: "المجال نعني به قبل كل شيء، عالم حياتنا الاجتماعية الذي يمكن من خلاله تشكيل شيء قريب من الرأي العام، وإمكانية الدخول فيه مكفولة لجميع المواطنين، حيث ينشأ جزء من المجال العام في كل محادثة يتجمع فيها أفراد معينون لتشكيل هيئة عامة، وهم لا يتصرفون مثل رجال الأعمال أو المهنيين الذين يتعاملون مع الشؤون الخاصة، أو كأعضاء في نظام دستوري يخضع للقيود القانونية التي تفرضها بيروقراطية الدولة؛ ولكن يتصرف المواطنون كهيئة عامة حيث يتناقشون دون قيود، أي مع ضمان حرية التجمع وحرية التعبير عن آرائهم - حول الأمور ذات الاهتمام العام مع إمكانية نشرها. وفي الهيئة العامة الكبرى، يتطلب هذا النوع من التواصل وسائل محددة لنقل المعلومات والتأثير على أولئك الذين يتلقونها"<sup>1</sup>

## 1.1. مفهوم المجال الحضري:

هو كل ما يتعلق بالمورفولوجية الحضرية من حيث أشكال المساكن وأكثر عموماً العمارات والمنازل والتجمعات السكنية والهيئات العمومية مثل مقر البلدية، مركز البريد، المحاكم، الثانويات، والمدارس، مناطق الترفيه، ومحطات النقل، ومناطق الخدمات التجارية إلى غاية الشكل الكلي للمدينة من حيث الطرق والمساحات وارتباطها مع مدن مجاورة.<sup>2</sup>

وقد استخدم مصطلح المجال الحضري كتعبير عن المورفولوجية الحضرية، وذلك لوصف أحد مناهج دراسة جغرافية الحضر، والذي يعكسه الشكل العام للمدينة ونمو المنطقة المبنية وخطة المدينة وتصميم شوارعها وطرزها المعماري.<sup>3</sup>

✚ **المجال الحضري** يعرف أيضاً انه كل الأراضي الواقعة في القطاعات المعمره والقابلة للتعمير (المحيط العمراني) حسب أدوات التهيئة والتعمير إذ تنص المادة 20 من القانون 25/90 المؤرخ في 18/11/1990 الأراضي العامرة " هي كل قطعة يشغلها تجمع بنايات في مجالاتها الفضائية وفي مشتملات تجهيزاتها وأنشطتها، حتى ولو كانت هذه القطعة الأرضية

<sup>1</sup>. Habermas, J. (1964). 1974. The Public Sphere: An Encyclopedia Article. S.

<sup>2</sup>. فتحي ابو عيانة، جغرافية المدن، دار النهضة العربية، بيروت، ص 50.

<sup>3</sup>. مدحت محمد جابر، جغرافية العمران الريفي والحضري، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2006، ص

غير مزودة بكل المرافق أو غير مبنية أو هي مساحات خضراء أو حدائق أو تجمع بنايات" ويتركب المجال الحضري من المجال الحضري الخاص والعام<sup>1</sup>

### 1.1.1. مفهوم استغلال المجال الحضري:

#### مفهوم استغلال:

**لغة:** "استخدام شخص وسيلة لمأرب استفادة من طيبة شخص أو جهله أو عجزه لهضم حق أو جني ربح غير عادل".

غير أن مصطلح "استغلال" قد يحمل معنيين:

- قد تعني استغلال شيء ما لأي سبب كان، في تلك الحالة، ترادف "استغلال" كلمة "استخدام".
- وقد تعني استخدام شيء ما بطريقة ظالمة أو قاسية.<sup>2</sup>

**اصطلاحاً:** الاستغلال هو ظاهرة اقتصادية اجتماعية يتاجر فيها الأشخاص بعملهم أو ولائهم مع مؤسسة كبرى، سواء كانت الدولة، أو شراكة خاصة.

### 2.1.1. استغلال واستعمال المجال الحضري:

"إن ظاهرة استعمالات المجال الحضري تعد من الظواهر المكانية التي شغلت كثيرا من الباحثين بوصفها تمثل فعاليات ونشاطات الإنسان وتفاعلاتها مع المتغيرات البشرية و الطبيعية وتنظم الموارد واستعمالات الأرض داخل المدينة ودراستهما لغرض توظيف الإمكانيات المتوفرة بالاستعمال الأمثل، وتعد المدينة المعاصرة مدينة معقدة الحياة من خلال تشابك الوظائف بها وتعد الاحتياجات نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والحياتية . الخ، الأمر الذي استدعى ممارسة النشاطات المدنية المختلفة منها تقليدية وأخرى غير تقليدية حيث تنوعت الاستخدامات ما بين السكنية والتجارية والصحية والتعليمية والترفيهية واستخدامات أخرى، ويرتبط كل منها بالآخر نتيجة تلك العلاقات المتبادلة حيث ظهرت جملة من المتغيرات التي تشير إلى نمو المدينة، منها سلبية وأخرى سلبية"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية والبناء، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، ص 211

<sup>2</sup> معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، 2001.

<sup>3</sup> أحمد حلواني المدينة العربية ومجال تطوير فضاءاتها الحياتية. مجلة الباحث الاجتماعي. منشورات جامعة قسنطينة. ص

عبارة عن أراضي مشغولة أو قابلة للتعمير بالخدمات السكنية والصناعية والإدارية والصحية حسب أنماط خاصة ومختلف الاستهلاك، أي شغل الأراضي وتوزيع الأحجام المبنية وذلك باستعمال المساحات المعمرة نسبياً مرتفعة وبتنظيم هيكلية معقدة للأشياء والمباني<sup>1</sup>

وعليه فظاهرة استعمال المجال الحضري تعتبر من الظواهر التي عكف على دراستها العديد من الباحثين في كل المجالات، بغرض تحديد كفاءتها وكيف نصل إلى استعمال إيجابي للمجال الحضري.

### 3.1.1. المفهوم الإجرائي لاستغلال المجال الحضري:

هو استعمال الأرض في المدينة من أجل إنشاء الطرق والمرافق والهياكل والخدمات والسكن وكل النشاطات التجارية والصناعية، وكذا تسخير مختلف المرافق الاجتماعية والعمومية بهدف تلبية حاجيات الأفراد وتوفير الخدمات اللازمة في المجالات الحضرية المناسبة.

### 2.1. مفهوم التخطيط الحضري:

ظل مفهوم التخطيط الحضري أو تخطيط المدن والقيام بمهام عملية التنمية الحضرية لفترات طويلة، بعيداً عن أنظار معظم الجهات المسؤولة عن عملية التخطيط في الدول النامية، مما أدى إلى وقوع مدن تلك الدول تحت وابل من المشكلات الناتجة عن التخطيط غير السليم والتي بدأت بالتراكم بشكل مستمر إلى أن وصلت لدرجة لا يمكن تجاوزها.

فقد كانت عملية التخطيط الحضري حتى ستينات القرن العشرين، عمل يمارسه المعمارين والمهندسون فقط، حيث سيقومون بوضع الخطط الحضرية، من خلال إعداد المخططات الرئيسية التي تركز على النواحي الظاهرية من التصميم الحضري، وتم إعداد هذه التصورات كأفكار معمارية للبنية الأساسية مدعومة بشبكات المرافق العامة كما هو الحال عند تشييد المباني أو المجمعات العامة.

وبمرور الزمن تطورت الحياة إلى ما هو أفضل وازداد عدد سكان الأرض فأصبحت الحاجة إلى التنظيم ضرورية جداً، وكانت المدن المكان المناسب لإقامة معظم السكان وتوفير الخدمات المختلفة لهم وانطلاقاً من المفهوم الواسع للتخطيط الحضري وضعنا عدة تعريفات منها ما يلي:

<sup>1</sup> .analyse urbaine et socio-economique du centre-ville de Nyon, rapport de synthèse, 2007, USINE21, p 14.

**1 يعرفه كيبيل بأنه:** هو عملية إبداعية موضوعية لكيفية العمل مواضع للممارسة الحياة الإنسانية وتسهيل مهامها بحيث بما يحقق قدر ممكن من الحرية للفرد والجماعة وبما يكفل لهم العيش بسلام وأمان.

**2 اما ميرسون فيرى أنه تصور الحياة المستقبلية وانه يربط بين السياسة الاقتصادية الاجتماعية مع التصميم البيئي لحل المعضلات الحضرية كالإسكان والنقل والمرافق الخدمية.**

هو إستراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها الجهات المسؤولة لاتخاذ قرارات للتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع العمران في المدينة بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان اكبر فائدة.

توجيه نمو المناطق الحضرية والتي يتحقق من خلال أهداف اجتماعية واقتصادية تتجاوز المظهر العام لاستعمالات الأرض الحضرية أو طبيعة البيئة الحضرية ويتم ذلك من خلال فعاليات الحكومة لأنه يحتاج إلى تطبيق أساليب خاصة في المسح والتحليل والتنبؤ.

ومن خلال التعريفات السابقة ينظر البعض إلى التخطيط الحضري على انه علم واسع يجمع بين عدة متغيرات طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية من اجل توجيه نمو المدينة ومعالجة مشكلاتها بما يخدم سكانها ويوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية الصحية والامنة<sup>1</sup>

### 1.2.1. الخطوات الأساسية للتخطيط:

يمر التخطيط بعدة خطوات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

**اعداد الخطة:** حيث يقوم بعمليات تحليلية للموقف الراهن عن طريق خطوات في غاية الأهمية والتعقيد، وتتطلب القيام بجهود مكثفة ومركزة في البحث العلمي وجمع المعلومات والإستقصاء عن المشكلة المخطط لها وعلاقتها بالمجتمع الذي تتواجد به ودراسة النشاط الإنساني في المجتمع وأنماط الإستهلاك والإدخار ومعدلات الزيادة السكانية.

<sup>1</sup>. محمود حميدان قديد ورشيد عباس الجزراوي، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية

العمرانية، مركز، الكتاب، الاكاديمي، عمان، الاردن، ط1، 2015، ص28

**إقرار الخطة:** وهي المهام التي ترتبط باتخاذ القرارات على أعلى مستوى حول ما سيتم تنفيذه في المستقبل ويعني بالضرورة مهام تتحملها مراكز اتخاذ القرار في المنظمة أو المجتمع المحلي، حيث تمتلك السلطة الحق في إقرار مستقبل المجتمع والمسؤولية عن تحديد أهدافه، ويلاحظ أن هذه المهام تعتمد على ما سبق إعداده.

**صياغة الخطة:** الهدف منها تحديد السياسة المؤدية إلى تحقيق الأغراض والأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي هذه المرحلة من العمل فإن الإهتمام يدور حول إتخاذ القرارات الخاصة بكيفية استخدام الموارد، ومن المهم أن نشير إلى أن هذه المهام التي يقوم بها المخطط في المرحلة الحالية من التخطيط هي آخر وأدق عمليات التخطيط وذلك إن على المخطط أن يقرر فيها الإستراتيجيات التي سوف تستخدم وعليه أن يقوم بعمل الموازنات المختلفة بين الموارد والإمكانات.

**التنفيذ:** وهي التي نسميها المهام التنفيذية، والتي تشمل تطبيق الوسائل والأساليب الموضوعية في الخطة باستخدام الأدوات المحددة من أجل الوصول إلى الأهداف المبتغاة.

**المتابعة والتقويم:** فالمهام الأخيرة تكمن في تتبع عمليات التنفيذ بحيث أن هذه العملية الإدارية تعتمد على جهود المنظمة المكثفة في التسجيل، وكتابة التقارير الدائمة طوال حياة التنفيذ والتقويم، حيث يسعى في النهاية إلى مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها مع الأهداف الموضوعية في الخطة منذ البداية وكذلك تقويم الآثار التي تترتب عن العمليات التخطيطية<sup>1</sup>

### 2.2.1. مبادئ التخطيط الحضري:

يقوم التخطيط الناجح على عدد من المبادئ الأساسية والتي يجب أن تتحلى بها الخطط التنموية، وهذه المبادئ العامة تقف وراء تفاوت نسب نجاح التخطيط من خطة إلى أخرى، وتعتبر من الخصائص والمبادئ الشرطية الواجب توفرها في الخطة من أجل الحكم على الخطط الجيدة من غيرها وذلك قبل مرحلة التنفيذ.

وفيما يلي أهم هذه المبادئ أو الخصائص:

<sup>1</sup>. محمود حميدان قديدي، نفس المرجع، ص 29



## الواقعية:

المقصود بهذا المبدأ أن تكون الأهداف المراد تحقيقها والوسائل المستخدمة لبلوغها متفقة ومنسجمة مع إمكانيات المجتمع وظروفه القائمة، فيجب أن تصاغ الأهداف في حدود الإمكانيات، وتكون معبرة عن حاجات المجتمع بشكل علمي وموضوعي، وهذا يتطلب وضع الخطة الإجتماعية والإقتصادية على أساس من المعرفة العلمية لإمكانيات المجتمع والإمام الكافي بجوانب هيكل الإقتصاد الوطني، وبالمشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي يواجهها المجتمع<sup>1</sup>.

## الدقة:

حتى تكون الخطة دقيقة يجب على المخطط التأكد من صحة المعلومات المجموعة عن كافة الموارد البشرية والمادية المتاحة لأغراض التنبؤ في المستقبل، وصحة الأساليب الإحصائية والرياضية المستخدمة في عرضها وتحليلها وتفسيرها وتقديراتها المستقبلية<sup>2</sup>.

## الشمولية:

أن تتضمن الخطة وخاصة خطط التنمية كافة القطاعات الأساسية داخل المجتمع ذلك أن التخطيط السليم يقوم في جهوده على أساس التطور الشمولي للعناصر المترابطة للحياة الإجتماعية ويقصد بالشمول أخذ جميع جوانب المشكلة التي يخطط لها<sup>3</sup>.

## الأولوية:

يعتمد مبدأ الأولوية على تحقيق التنمية المنشودة في الآجال المحددة، لارتباطه الشديد بمسألة الإحتياجات والتطلعات، مع الأخذ بالإلزامية تنفيذها، إذ يصبح الأمر عندها أكثر سهولة في ترتيب المشاكل والإحتياجات حسب درجة أهميتها وأولويتها.

<sup>1</sup> . نائر مطلق محمد عيامرة، التخطيط الاقليمي، دراسة نظرية تطبيقية، دار الحامد للنشر و التوزيع 2009 ص 37.

<sup>2</sup> .المرجع نفسه، ص 39.

<sup>3</sup> . نبيل السمالوطي، علم الاجتماع التنمية دراسات في إجتماعات العالم الثالث - ط ر . التهيئة المصرية للكتاب القاهرة مصر

## المرونة:

يتوقف نجاح وتنفيذ الخطة على مقدار ما تتصف به الخطة من المرونة لتكون درجة توقع تنفيذها لأن مرونة الخطة تجعل عمليات التنفيذ مأمونة وميسرة لحل المشكلات الطارئة<sup>1</sup>.

## التكاملية:

تعتبر خاصية التكاملية إحدى أهم نتائج التنسيق، إذ تحرص الخطة التنموية الناجحة على الأخذ بمبدأ التكاملية في تنفيذ مراحلها المختلفة سواء كان ذلك في مجال الإعداد النظرية للخطة أو في مجال التنفيذ للبرامج والمشاريع، ومن ميزات التكاملية أنها تساعد في إنشاء وتطوير بعض المشاريع التنموية التي تعتمد على بعضها وتوفير التكاليف والجهد والزمن<sup>2</sup>.

## التنسيق:

لا شك فيه أن نجاح أي مشروع يعتمد على التعاون و التنسيق لإعتبارهما دعامتين أساسيتين تتمثلان في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف العامة في التخطيط واجب على الأجهزة الرئيسية منها والمحلية<sup>3</sup>.

## 3.2.1. أهداف التخطيط الحضري:

تلجأ الحكومات والمجتمعات المختلفة إلى التخطيط الحضري لفرض تحسين المناطق العمرانية والخدمات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية لسكانها ويمكن تلخيص أهداف التخطيط الحضري في النقاط التالية:

- تحديد استخدامات الأرض بالمدينة وتوزيع الوظائف الحضرية فيها مثل: الوظيفة السكنية والوظيفة التجارية والوظيفة الصناعية والوظيفة الخدمية، من أجل تأدية دورها بشكل فعال وكفاء وبأقل تكاليف في إطار منسجم ومنسق بالاستناد إلى قواعد وأسس واضحة لمستوى ونسب استخدامات الأرض الحضرية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> . محمد جمال يولي، التخطيط للتدريب في مجال التنمية مكتبة القاهرة، 1982، ص 6.

<sup>2</sup> . ثائر مطلق محمد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>3</sup> . محمد جمال يولي، نفس المرجع، ص 108.

<sup>4</sup> . فؤاد بن غضبان ، فاطمة الزهراء بركاني مرجع سبق ذكره ص 164.

- تحقيق التناسب والتناسق بين عدد سكان المدينة وبين حجمها ومساحتها الجغرافية.
- إيجاد نوع من التوازن بين مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم وجهات الدولة المختلفة وخاصة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وبين القطاعات الزراعية والأقاليم الصناعية بكل مستوياتها وبمعنى آخر بين النطاقات المختلفة والمتطورة.
- رسم الآفاق المستقبلية لنمو البيئات الحضرية وضمان احتياجات السكان الحالية والمستقبلية في جميع نواحي الحياة الحضرية.
- إقامة البيئة المناسبة اجتماعيا ونفسيا وعضويا لمساعدة الكائن الحي على استمرار حياته ككائن أخلاقي<sup>1</sup>.
- تطوير شبكة النقل والمواصلات التي ترفع من كفاءتها إلى الحد الأعلى الممكن وربط المدينة بالريف.
- توزيع المشروعات المختلفة على أقاليم الدولة المتعددة أو قطاعات الإنتاج المختلفة بما يتفق وظروف كل إقليم أو قطاع وإمكاناته وحاجاته.
- تلبية احتياجات السكان في مختلف الخدمات (التعليمية، الصحية، الثقافية، الترفيهية... إلخ) وفق معايير ومقاييس كمية وكيفية اللازمة لضمان كفايتها وكفاءتها.
- ربط المدن الفرعية أو المدن التوابع بالمدينة الكبرى بحيث تصبح هذه المدن مدنا مكملة للمدينة الأم<sup>2</sup>.
- العمل على سن التشريعات والأنظمة المساعدة على تحقيق التنمية الاجتماعية.
- تقييم الحياة الحضرية والعمرانية والعمل على إيجاد الحلول الهندسية للمشاكل العمرانية مثل الزيادة السكانية والتوسع العمراني للمدن.

<sup>1</sup> . قيرة إسماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، 2008، ص ص 63-65.

<sup>2</sup> . أحمد نكلوي، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1972، ص 65.

## 4.2.1. التخطيط المجالي:

يهدف التخطيط المجالي إلى التقليل من الفروقات بين المجالات الجهوية للحفاظ على التوازنات الأساسية. وعند الحديث عن إعداد المجال ، فإن هذا يستدعي التوجه نحو المستقبل أي الرؤيا المستقبلية القريبة منها والبعيدة وهذه الرؤيا يجب أن تعتمد على الحاضر لكن أيضا بناء على الماضي، وكل أنواع التخطيط تواجه عدة صعوبات متشابهة تقريبا نذكر منها:

- ✓ التدخلات تتم على أرضية تعرف نوعا من التنظيم المكتسب.
- ✓ مشكل التداخل المتناسق بين العديد من القطاعات.
- ✓ مشكل اختيار ميدان التدخل وبالتالي اعتماد مقاييس لانتقاء التدخلات المجالية<sup>1</sup>

## 3.1. علاقة التخطيط الحضري بالمجال واستخداماته:

في بلدان شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا لا يمكن فصل التخطيط الحضري عن سياسة إعداد التراب الوطني، باعتبارها سياسة لإنتاج الثروة وتوزيعها بشكل عقلاني ومن شأنه أن يدعم تحقيق شروط تنمية مستدامة وانطلاقا من هذا التصور فإن الأهداف التخطيطية والسياسة العامة لإعداد المجال تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تقييم القدرات الانتاجية المجالية القائمة على أساس تحديد مختلف العمليات المؤثرة على التخطيط الزراعي سواء بالنسبة لطرق وآليات الإنتاج أو على المستوى التكنولوجي.
2. الرفع من القدرات التنافسية ودرجة الجذب المتعلقة بالمحيط المجال، الإنتاج بمعناه الواسع المادي والمعنوي.
3. تحسين وتأطير وتأهيل المجال وقطاعات الانتاج: هذا التوجه الذي يشكل إحدى المكونات الأساسية للتراكمات اللامتوازنة.
4. تمكين السكان من الاستفادة من التجهيزات والبنى الأساسية ، انطلاقا من تحقيق المساواة كمفهوم ثابت في السياسة العامة لهذه القطاعات.

<sup>1</sup>.النظم الحضرية وانتاج المجال المديني بالمغرب، الملتقى الثاني الوطني لجغرافية المدن، جامعة الحسن الثاني ، المحمدية، كلية

العلوم والاداب الانسانية، بنمسك، الدار البيضاء، ص 110

5. تجهيز المجال: ويتعلق بالمكونات الإستراتيجية للاندماج، الترابط، التنمية والنشاط الأيكولوجي للفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، الذي من شأنه الرفع من قيمة إمكانيات ومؤهلات كل مجال انطلاقاً من الخصوصية الجهوية<sup>1</sup>

6. رسم الصورة المستقبلية لشكل وحجم المدينة من خلال تحديد المناطق الملائمة لقيام مدن جديدة وتوسع المدن القائمة والأسلوب الأمثل لنموها عمودياً أو أفقياً وبما يتلاءم والعناصر الطبيعية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومعالجة مشكلات المدن الحالية والتي يترتب عليها تغيير في استعمالات الأرض القائمة ويتم ذلك من خلال رسم الخرائط والتصاميم اللازمة.

## 2. نظريات تخطيط المجال الحضري:

هناك العديد من النظريات التي تناولت توزيع استعمالات الأرض، وسنتطرق لأبرزها كالاتي:

### ➤ نظرية الدوائر المترازمة:

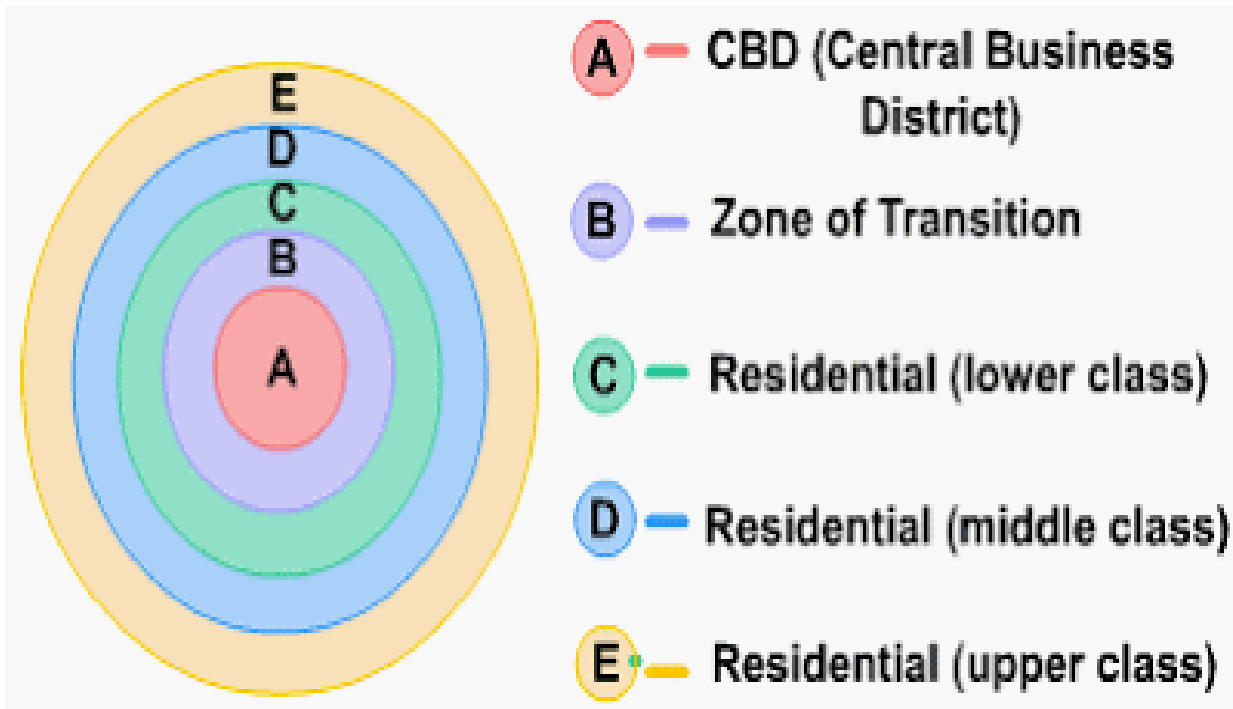
قدم بيرجس **Burgess 1924** دراسة مفادها أن المدينة تنمو في خمس حلقات حول المركز وهي منطقة الأعمال المركزية، المنطقة الانتقالية، منطقة سكن الطبقات المتوسطة، ثم الغنية ثم منطقة الضواحي

"ظهرت هذه النظرية بعد أن قام الباحث الاجتماعي ارنست برجس بدراسته لمدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1924 وجوهر هذه النظرية يتلخص بان اتساع المدن يحدث بشكل دوائر متداخلة مشتركة المركز واعتبر ذلك نموذج ينطبق على جميع المدن وخاصة الكبيرة منها وهكذا استطاع ان يميز خمس مناطق دائرية.

وبالرغم من أن هذه المناطق تختلف في أوسعها إلا انه رأى أن المدينة تنمو وتتطور على شكل عملية تبدأ من الداخل إلى الخارج، فيرجع سبب التوسع إلى الضغط الذي يولده نمو المنطقة التجارية والصناعية على المنطقة السكنية بالإضافة إلى نمو هذه المنطقة عند الأطراف ورغبة

<sup>1</sup>. علال السكروحي، التخطيط الحضري واشكالية تأهيل المدن، أشغال ندوة: العمران الوطني بين التخطيط والتشريع والادارة، أيام 10-11-12 افريل 2001، الرباط، ص 251.

سكانها للابتعاد عن مركز المدينة الصاخب . وقد صور عملية زحف المناطق بعضها على البعض الآخر بعملية غزو مستمرة إلى جميع الجهات <sup>1</sup>



نظرية القطاعات Sector Theory (1939) : "حيث يرى هومر هويت Homer Hoyt أن المدينة تنقسم لقطاعات مختلفة حسب الأوضاع الاقتصادية للسكان." <sup>2</sup>

ترى نظرية القطاعات أن المدينة تنقسم لقطاعات ومجالات مختلفة حسب الطبيعة الاقتصادية، لكل منطقة.

" أقترح هويت نظرية جديدة تقوم على أساس تقسيم المدينة إلى قطاعات كبديل لمفهوم الحلقات وتفترض هذه النظرية أن انتشار المناطق السكنية في المدينة يتحدد على أساس مستوى دخل الأفراد، وبذلك فقد قسم المناطق السكنية في المدينة حسب طبيعة ساكنيها و مستواهم الاقتصادي. كما أن خطوط المواصلات تصنع قطاعات تمتد عبر الحلقات التي أشار إليها بيرجس، ويكون النمو متجها نحو الأطراف وقد أوضح أن تحديد سكن الطبقات الاجتماعية المختلفة تعتمد على القيم الإيجارية. وبذلك قسم المناطق السكنية إلى ثلاث قطاعات رئيسية بالإضافة إلى مناطق النشاط التجاري في مركز المدينة تتمثل في:

<sup>1</sup>. التركيب الداخلي للمدينة والنظريات الخاصة بها، www.pdfactory.com، ص4

<sup>2</sup>. المرجع نفسه، ص4.

- قطاعات الإيجارات المنخفضة يضم العمال ذوي الدخل المحدود .
- قطاعات الإيجارات المتوسطة يضم الأفراد ذوي الدخل المتوسط .
- قطاعات الإيجارات المرتفعة يضم الأغنياء ذوي الدخل المرتفع .<sup>1</sup>

### 📌 نظرية النظام السداسي أو نظرية الأماكن المركزية:

" حسب هذه النظرية تتوزع بأشكال سداسية ولكل مدينة منطقة تكميلية تابعة لها تتخذ أشكالاً سداسية والمدينة تقع وسط هذه النقطة السداسية وتأتي أهمية ظهور المدينة على أساس أنها مركز لتقديم الخدمات للمنطقة المحيطة بها"<sup>2</sup>

"نظرية جغرافية تسعى إلى تفسير توزيع الأماكن من حيث عددها وأحجامها وتباعدها ووظائفها ومناطق تأثيرها في النظام الحضري، وتعود هذه النظرية إلى الجغرافي الاقتصادي والألماني "فالتر كريستالر" في دراسته الشهيرة التي نشرها عام 1933، ترجمها "باسكين" إلى اللغة الانجليزية عام 1966، بعنوان الأماكن المركزية في جنوب ألمانيا وتحديدا في مقاطعة بافاريا، واستخدمت النظرية الطريقة الاستنباطية لتحديد مبدأ الترتيب في توزيع المدن المتعلقة بسلع أو خدمات مختلفة مناطق تسويقها.

### ➤ بناء النظرية:

- لتطوير هذه النظرية قدم كريستالر عدد من الافتراضات من أجل تقليص أثر العوامل الأخرى في تحديد الأماكن المركزية باستثناء العوامل الاقتصادية، وأفترض ما يلي:
1. إقليم منبسط (مستوى السطح) بلاحدود ومتجانس (مساحة مجردة).
  2. يتوزع السكان على كافة أنحاء الإقليم بالتساوي.
  3. تتوزع الموارد والمصادر الطبيعية بانتظام على أنحاء الإقليم.
  4. لدى المستهلكين قوى شرائية مماثلة للطلب على السلع والخدمات ونفس المستوى من الداخل وسلوك التسوق.

<sup>1</sup>. لطرش سارة، تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجيا المدينة دراسة ميدانية بمدينة سطيف، (ماجستير)، قسم العلوم الاجتماعية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص33.<sup>1</sup>

<sup>2</sup>. عزاء صالحو رفو، أيكولوجيا المدينة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا- علم الاجتماع الحضري، الجامعة المستنصرية، 2007، ص1.

5. يقصد المستهلكون الأماكن المركزية الأقرب التي تزود الخدمة التي يطلبونها ، أي يعمدون على تقليل المسافة من أجل الحصول على السلعة والخدمة.

6. لا يوجد أي مزود للسلع والخدمات قادر على كسب ربح اضافي ( كل مزود لديه احتكار على منطقة داخلية)

7. يتحدد مجال البضاعة والخدمات التي تقدم من مكانين مركزيين بمنصف المسافة بينهما.

وبدأ كريستالر بمفهوم المركزية (Centrality) والتي تعني درجة وظيفية، حيث تعتمد درجة مركزية المستوطنة لجذب السكان المنتشرين في الإقليم على تنوع السلع والخدمات المتوفرة في تلك المستوطنة ، والذي بدوره يتحدد غالبا بكثافة هؤلاء السكان، بيد أن كريستالر بين أن تدرج الوظائف لا يرتبط بالضرورة مع حجم الأماكن المركزية ، لان الأماكن المركزية لا تتساوى أهميتها إذا تساوى عدد سكانها ، ولكن الوزن الاقتصادي للسكان هو الذي يحدد الأهمية فقط، وميز كريستالر بين نوعين من المركزية<sup>1</sup>

#### ➤ القيمة الحسابية للموقع المركزي:

➤ بما أن المركز الرئيسي يتبعه ستة مراكز تابعة بصورة مباشرة، فان مقدار الخدمات المطلوبة أو الاحتياجات التي يوفرها لمنطقته التجارية، لابد أن تشمل سبع وحدات.

➤ يرمز للمركز بالرمز " ك " وقيمه في هذه الحال 7 (ك=7).

➤ ليس من الضروري أن ينفرد المركز الرئيسي بتوفير السلع والخدمات المطلوبة للمراكز البشرية القريبة، فمن الممكن اقتسامها بين اثنين من المراكز الرئيسية. وفي هذه الحالة تكون قيمة ( ك ) = 4 أي نصف وحدة لكل من المراكز التابعة.

#### ➤ قيمة التباعد بين المحلات وعلاقتها بالحجم:

\* التباعد بين المحلات المركزيه يساوي ( جزر3 مضروبا في البعد بين محلتين مركزيين من مرتبه ادني).

<sup>1</sup>. ثائر مطلق محمد عياصرة، مدخل الى التخطيط الحضري-المفاهيم والنظرية والتطبيق- ، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، ط1، 2015 ، ص 209.



\* التباعد بين المحلات طبقا لنظرية كريستالر يأخذ القيم 7 ، 12 ، 21 ، 36 ، 62 ، 108 ، 186 وما يرتبط بذلك من تتابع هيراركي لحجم المحلات العمرانية، وفقا لجدول قاعدة السوق<sup>1</sup>.

### 🚩 نظرية أقطاب النمو:

"تدور هذه النظرية حول فكرة أن لكل منطقة أو إقليم مواقع معينة أو نقاط معينة هي التي تقود عملية التغيير و التنمية، و بالتالي تشكل منطلقا للتنمية نحو بقية مناطق الإقليم الأخرى. و قد ظهرت هذه النظرية على يد: "فرانسوا بيرو" **F.Perroux** : في النصف الثاني من القرن الماضي، بفرنسا للدلالة على عملية التنمية الإقليمية يجب أن تتوفر على خصائص و أسباب النمو كالعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية و غيرها من الخصائص التي تجعلها كقطب أو محور لعملية التنمية يؤثر و يحدث التغيير و التطور في المناطق و الأقاليم الأخرى التابعة للدولة.

و يميز "دافين **L.Davin** " :بين نوعين من اقطاب النمو:

**قطب النمو النشط:** و يتكون من مجموع النشاطات الاقتصادية التي يكون لها تأثير على بقية المناطق المحيطة.<sup>2</sup>

تهتم هذه النظرية بالجانب الترموي للمدن فتعتبر كل مدينة بمثابة قطب لتحقيق التنمية وتقسّم المدن أو أقطاب النمو إلى قسمين القسم الأول يتمثل في القطب النشط في النمو والذي ينمو بصفة متسارعة ويحقق تنمية .

**قطب النمو الكامن:** و يقصد بها المناطق التي تتمتع بالقابلية لأن تصبح أقطاب نمو، نظرا

للميزات و الخصائص التي تتوفر عليها تلك المنطقة أو ذلك الإقليم.

لكن لو رجعنا إلى فكرة "بيرو" التي مؤداها أن تنمية منطقة من شأنه أن تجر أوتوماتيكيا نمو المناطق الأخرى المجاورة ليس صحيحا حيث يرى " ألبرت هيرشمان **A. Hirschman** " :أنه كثيرا ما يصاحب تأثير هذه النقاط و نموها ظاهرة النمو غير المتوازن، سواء طبقنا هذا الأمر على مستوى الدول أو على مستوى الدولة الواحدة، أو حتى على مستوى إقليم و منطقة معينة. وهذا ما يفسر

<sup>1</sup> . Carter, H. the study of urban geography, Edword arnold ( publishers) Ltd, Landon,1973,p70

<sup>2</sup> . محمد عزوز، مشكلة الإسكان الحضري، المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة، (ماجستير)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع او الديمغرافيا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص57.

لنا انتشار ظاهرة الإسكان الحضري المتخلف على هوامش الأقطاب الحضرية، نتيجة عدم انتشار عملية تنمية بطريقة متوازنة حسب ما تنص على ذلك نظرية أقطاب النمو، فلو بحثنا أسباب ظهور المناطق الحضرية المتخلفة فنجدها تعود أساساً إلى هذه الأقطاب الصناعية و الإنتاجية لم تخلف التنمية المنتظرة بالنسبة للمناطق الأخرى كما تزعم بذلك نظرية أقطاب النمو، فارتفاع التحضر و الهجرة الريفية و انتشار المناطق الهامشية هو دليل على أن ظاهرة التنمية التلقائية و التأثير الاتوماتيكي لأقطاب النمو<sup>1</sup>

أما القسم الثاني فهو قطب النمو الكامن لا يساهم بصفة فعالة في عمليات النمو بالنظر إلى خصائص هذه المنطقة.

### 🚦 نظرية المدن التوابع:

"تقوم هذه النظرية على أساس تكوين خلايا عمرانية متباعدة، يرتبط بينهما مركز كبير، وقد ترتبط الخلايا بمجموعة أكبر منها قبل اتصالها بالمركز، أو يكون اتصالها به مباشرة. رائد هذه النظرية هو "أودولف رادنج، **Adolf Rading**" وضع هذه النظرية عام 1920 وتبعه "ريموند إتوين" عام 1921، ثم روبرت هويتن عام 1923.<sup>2</sup>

هي المدينة التي هي عبارة عن خلايا عمرانية متباعدة تتمثل في جملة المرافق الموضوعية فيها. اعتمدت هذه النظرية، على أن يتراوح حجم سكان الضاحية بين 12 و 18 ألف بحيث لا تتطلب مواصلات داخلية وقد تشمل بعض الصناعات، ولكن يجب ربطها بالمدينة الأم بواسطة شبكة مواصلات سريعة و مريحة. من مزايا هذه النظرية:

-تمركز الخدمات الرئيسية خارج المدينة، يساعد على سهولة الحركة وقلّة الإزدحام في مناطق الخدمات.

-حل المشاكل المتواجدة في المدن الصناعية، مثل ندرة المناطق الخضراء، تعتبر امتداد طبيعي للمدن

<sup>1</sup>. المرجع نفسه، ص58

<sup>2</sup>. حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، (ماجستير)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008، ص52.

الحدائقية.

أما بالنسبة للعيوب: فيلاحظ قلة الخدمات في المدن التوابع لمتكزها في المدينة الرئيسية<sup>1</sup>

### 3. المتطلبات الأساسية لتخطيط المجال الحضري:

إن تخطيط المدن والذي يهدف إلى تنمية المدن الحالية أو إقامة مدن جديدة يحتاج إلى معلومات أساسية من خلال مجموع من الدراسات تكون حاضرة في وضع خطة المدينة.

أولا مرحلة الدراسات العامة الأولية والتي يندرج تحتها مجموعة من الدراسات حسب الجدول التالي:

#### جدول رقم (1) مرحلة الدراسة الأولية العامة لتخطيط المدينة

الدراسات الأولية العامة	محتوى كل دراسة
دراسات العمليات الجيومورفولوجية	التربة، المعلومات الجيولوجية، الوضع الهيدرولوجي، المواد الطبيعية في المدينة، موقع المدينة من المسطحات المائية وطبيعة المناخ.
دراسة الخصائص العمرانية	مورفولوجية المدن وهي: الحالة العمرانية للابنية التاريخية والمناطق العشوائية.
دراسة الخصائص السكانية	نمو السكان، عدد الأسر، السكان النشطين اقتصاديا.

المصدر: عاطف، حمزة حسن، تخطيط المدن أسلوب ومراحل، جامعة قطر، قطر، 1991، ص 75

يظهر الجدول أعلاه جملة من الدراسات تخص الجوانب الطبيعية والعمرانية والسكانية والاجتماعية في المدينة، بحيث أصبح عامل الكثافة السكانية يترتب عليه من جملة المشكلات أصبحت تتركز المخططين نظرا للانتشار الكبير للنمو الديمغرافي الغير مخطط الأمر الذي أدى الى بروز تلة من المطالب تكمن في السكن والعمل وتوفير الخدمات والمرافق الخدماتية وتوفير مستوى معيشي لسكان المدينة.

<sup>1</sup>. المرجع نفسه، ص52.

جدول (2) : مرحلة دراسات الجدوى في تخطيط المدينة

دراسات الجدوى	محتوى كل دراسة
دراسة الجدوى الاقتصادية	يتعلق بالجوانب التمويلية والتسويقية والاقتصادية والتجارية
دراسة الجدوى البيئية	يتعلق بدراسة التغير الاجتماعي والاقتصادي ونتائجها على البيئة
دراسة الجدوى الاجتماعية	يتعلق بحجم التكاليف الاجتماعية التي سيتحملها المجتمع نتيجة إنشاء هذه المشاريع
دراسة الجدوى الفنية	يتعلق بالفنانين والمتخصصين في المشاريع تبعا لنوع المشروع وتصنيفه

المصدر: هشام جلال الشيمي، دراسات الجدوى المتكاملة لتخطيط التنمية المتواصلة بالمجتمعات العمرانية بمصر الجديدة، جامعة فاروس المصرية ، ت ز، 9/9/2010 ، ص: 20:9

نلاحظ في الجدول أعلاه دراسات مكملة وضرورية وهي متعلقة بالجانب التمويلي الخاص بالمخطط، بالإضافة إلى مجموع دراسات مختصة بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في المدينة والتي ستحدث وانعكاس ذلك على بيئة هذه الأخيرة، ولدينا دراسات متعلقة بحجم الضرائب التي ستلقى على عاتق مجتمع المدينة نتيجة هذا المخطط.

#### 4. معايير استغلال المجال الحضري:

إن المعايير المعتمدة في تخطيط استعمالات الأرض الحضرية بعضها عالمية وبعضها محلية، رغم وجود بعض الاختلاف في المعايير المحلية إلا أنها متقاربة ، وفيما يلي استعراض لتلك المعايير:

##### 1.4.1. الاستغلال السكني:

يحتل المرتبة الأولى في مساحة الأرض الحضرية، وتتراوح ما بين 35 و 42 % من المجال الحضري، يتم انتقاء مواضع السكن وتخطيطها على المبادئ العامة الآتية:

- ✓ البعد البيئي في اختيار الموضع: تجنب الأماكن التي تكون بؤرة النفايات والتلوث..
- ✓ ترتيب مجموعات الأبنية السكنية بما يتوافق مع خصائص الموضع المختارة.

✓ تطبيق نظام المحلة السكنية\* في تخطيط السكن.

#### 2.4. الاستغلال التجاري:

يحتل الاستعمال التجاري مساحة محدودة من أرض المدينة تتراوح ما بين 1 و 3 % ، ويتم توزيع الخدمات التجارية:

مركز خدمة المحلة السكنية : ويخدم عددا من السكان يتراوح بين ( 2500 – 25000 ) نسمة أو أكثر من ذلك ، يشمل محلات لبيع المواد الغذائية وغيرها من المستلزمات اليومية والأسبوعية. تحسب مساحة الأرض المخصصة للاستعمال التجاري للفرد الواحد بـ 1 م<sup>2</sup> ، وبمسافة وصول سيرا على الأقدام حوالي 1000 م.

المناطق التجارية المركزية للحي السكني: يخدم عددا من السكان يتراوح بين ( 10000 – 100000 ) نسمة، ويشمل مجموعة من المحلات التجارية، فضلا عن بعض الأنشطة الحرفية غير الملوثة. مناطق التجارة المركزية على مستوى المدينة : وتضم خدمات تجارية واسعة لجميع السكان ، وتسودها فعاليات تجارية بأنواعها. تحدد المساحة المخصصة لذلك الاستعمال حسب حجم السكان والوظيفة الأساسية للمدينة والإقليم الذي تخدمه.

#### 3.4. الخدمات الاجتماعية والصحية والإدارية والثقافية:

##### الحي السكني:

- خدمات اجتماعية وثقافية: 0.4 م<sup>2</sup> للفرد.
- خدمات صحية (مركز استعجالي جوارى): 0.2 م<sup>2</sup> للفرد.
- خدمات إدارية وبلدية وأمنية: 0.2 – 0.5 م<sup>2</sup> للفرد.
- مركز ديني: 0.3 – 0.5 م<sup>2</sup> للفرد<sup>1</sup>

\* . المحلة السكنية هي المجاورة السكنية : ونظرية للعالم كلارنس بيرري ظهرت فكرة المجاورة السكنية للمخطط بيرري عام 1929م هي نظرية أو فكرة تطبيقية تهدف إلى خلق بيئة سكنية صحية بمرافقها العامة وخدماتها الضرورية، لتحقيق مبدأ تجميع السكان في مناطق سكنية حول مجموعة من الخدمات .

<sup>1</sup> . خلف حسين علي الدليمي ، تخطيط المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، 2015، ص 250

### القطاع السكني:

- خدمات اجتماعية وثقافية: 0.4 م<sup>2</sup> للفرد.
- خدمات صحية عامة: 0.2 م<sup>2</sup> للفرد
- خدمات إدارية وبلدية وأمنية: 0.2 – 0.5 م<sup>2</sup> للفرد.
- مركز ديني: 0.3 – 0.5 م<sup>2</sup> للفرد.

### المدينة:

خدمات إدارية: 0.2 – 0.5 م<sup>2</sup> للفرد.

### الخدمات التعليمية:

يتم توزيعها حسب مستويات الوحدات العمرانية في المدينة وتكون كما يلي:

**المحلة السكنية:** روضة أطفال 5- 10 م<sup>2</sup> ، وتحدد المسافة التي يقطعها الطفل في هذا العمر حوالي 500 م، أما بالنسبة للخدمات التعليمية على مستوى التعليم الابتدائي يصل إلى ما بين 8 – 12 م<sup>2</sup> للتلميذ ، ومسافة وصول سيرا على الأقدام اقل من 1000 م.

**الحي اسكني:** خدمات تعليمية على مستوى التعليم الإعدادي والمتوسط (الثانوي) تصل حصة الطالب ما بين 12 – 16 م<sup>2</sup> للطالب وبمسافة وصول سيرا على الأقدام أم من 1500 م.

### القطاع السكني:

**خدمات التعليم المهني :** ما بين 16 – 20 م<sup>2</sup> للطالب، خدمات ثقافية ( مسرح ومركز ثقافي ومكتبة): بمعدل 0.2 م<sup>2</sup> للفرد.

**المدينة:** خدمات تعليمية على مستوى التعليم العالي والمعاهد التخصصية ، خدمات ثقافية ( مسارح ودور سينما ومكتبة عمومية ) تحدد مساحتها تبعا لخصوصية المجتمع.

**الاستعمال الصناعي والخدمات الصناعية:** يتم اختيار مواقع الاستعمال الصناعي في الأماكن المنعزلة والمرتبطة بطرق المواصلات لتأمين وصول العمال والخدمات ، كما يجب أن ينسجم مع استعمالات الأرض المحيطة، مع الأخذ بعين الاعتبار اتجاه الرياح وإمكانية إقامة أحزمة خضراء<sup>1</sup>

<sup>1</sup>. خلف حسين علي الدليمي ، نفس المرجع ص 251

#### 4.4. المناطق الخضراء والملاعب والحدائق ، توزع حسب المستويات العمرانية التالية:

##### المحلة السكنية:

- ملاعب عامة: 1 م<sup>2</sup> للفرد من الأرض.
- حديقة عامة وساحة مركزية: 1.2 م<sup>2</sup> للفرد من الأرض.

##### الحي السكني:

- ملاعب : 1 م<sup>2</sup> للفرد من الأرض.
- حديقة عامة وساحة مركزية: 1.2 م<sup>2</sup> للفرد من الأرض.

##### القطاع السكني:

- ملاعب عامة: 1 م<sup>2</sup> للفرد من الأرض.
- حديقة عامة وساحة مركزية: 1 م<sup>2</sup> للفرد من الأرض.

##### المدينة:

- ملاعب: 1 م<sup>2</sup> للفرد من الأرض.
- حديقة عامة وساحة مركزية: 1.2 م<sup>2</sup> للفرد من الأرض<sup>1</sup>

توزع حدائق صغيرة على القطاعات تبعاً للمعيار التخطيطي.

#### 5. أسس ومقومات تشريعات تخطيط المجال الحضري وأهمية الجانب القانوني:

إن الهدف الأساسي من وضع منظومة للتشريعات العمرانية، هو إيجاد أدوات في متناول السلطة العامة المختصة تمتلك بموجبها، القدرة الفعالة في تخطيط وتوجيه عمليات التنمية العمرانية وما يتعلق بها من تنمية اجتماعية واقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تطوير برامج وخطط التنمية المؤدية إلى إحداث تغيير والتطور في البيئة العمرانية والعلاقات التكاملية بينها وبين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في المدينة الجزائرية.

<sup>1</sup>. نفس المرجع، ص 254

ولا بد لتحقيق ذلك أن تتوفر في التشريعات العمرانية الأسس والمقومات التي تمكنها من القيام بهذا الدور الفعال، ومن أهم هذه المقومات مايلي:

**المرجعية العلمية:** الاستناد إلى المنهجيات العلمية الخاصة بالتخطيط والتنمية العمرانية، وصياغتها على شكل مواد قانونية تهدف إلى تنظيم عملية التخطيط الحضري وإجراءات أساليب التنمية العمرانية وإدارتها بالشكل الأمثل.

**الشمولية:** ويقصد بها شمولية التشريعات التخطيطية لتغطي كافة مستويات العمل التخطيطي (التخطيط الاستراتيجي والشامل، والتخطيط التفصيلي والمحددات التخطيطية والبنائية على مستوى قطعة الأرض)

**المرونة:** أن تكون النصوص القانونية ذات مرونة في التطبيق تتناسب مع حجم السلطات التقديرية الممنوحة للإدارة التخطيطية في القيام بمهامها، بحيث تكون تلك القواعد ثابتة وقوية من ناحية الضبط والتوجيه ومرنة في التطبيق من خلال منح الصلاحيات والسلطات للإدارة المختصة، وعدم تقييدها بشكل كامل ومطلق.

**الدينامية والمواكبة:** أن تكون تشريعات التخطيط العمراني متغيرة ومتطورة وملائمة حسب الحاجات والمستجدات الزمانية والمكانية وان تتناسب مع دينامية المجال والنمو الحضري عن طريق إنشاء خطط مستدامة تتوافق والتغيرات التي تطرأ على المدينة<sup>1</sup>

## 6. العلاقة بين المجال الحضري وأنماط استخدام الأرض:

تختلف التجمعات الحضرية من حيث كيفية استخدام الأرض، تبعاً لحجم السكان ونوعية المباني المراد إنجازها ووظيفتها وهذا تبعاً للسياسة المتبعة والتشريع المعمول به والتقاليد الثقافية السائدة في البلدان وعلى العموم نجد هناك ثلاث أنواع من أنماط استخدام الأرض تبعاً للوظائف الحضرية داخل المدينة وهي:

✓ **الوظيفة الخدماتية:** وما تتطلبه من أبنية وهايكل مخصصة إلى إدارة وتجارة وأعمال وغالبا ما تقع على مستوى مركز المدينة.

✓ **الوظيفة الصناعية:** وما تتطلبه من مؤسسات وهايكل صناعية وإنتاجية واستخراجية.

<sup>1</sup>. محمود حميدان قديد، مرجع سابق، ص ص 122 - 123



✓ الوظيفة الاجتماعية : ويجسدها مجموع الإسكان والعمارات المختلفة الموجهة لعمال والموظفين والمواطنين الحضريين.<sup>1</sup>

فالمجالات الحضرية لا بد لها وأن تتوفر على وظائف خدماتية وأخرى صناعية وأخرى اجتماعية كي تحقق رضا الأشخاص وتكون الأرض قد تم استخدامها بشكل أمثل.

"وكل نوع من هذه الهياكل والأبنية يحتاج إلى مخطط خاص لاستغلال الأرض يختلف عن المخطط الآخر من حيث المساحة، ومن حيث هندسة البناء، ومن حيث تهيئة المحيط وتوفير المرافق التابعة لها.

فالمصانع مثلا تحتاج إلى إسكان عمالها بالقرب من العمل لتسهيل جمعهم ونقلهم تجاه ورش العمل، وتدل الأبحاث الامبريقية التي أجريت في بعض البلدان الأوروبية أن انسب المسافات ما بين مكان الإقامة ومكان العمل يجب أن لا يتعدى في المتوسط 2كم، حتى لا يزيد في تكاليف الإنتاج أو يقلل من الإنتاجية، كما تدل الدراسات أن إنشاء التجمعات السكانية الحضرية يجب أن تتوفر على بعض الشروط الأساسية مثل قرب الإسكان من موارد المياه ومن خطوط المواصلات والمحيط الخارجي، كما يجب مراعاة العوامل المتعلقة بالمناخ والتضاريس الطبيعية وبعدها من الأودية وأماكن الفيضانات والسيول وأماكن تراكم الضباب والرياح العنيفة والمنحدرات.<sup>2</sup>

ولابد من وضع مخططات لعمل هذه المرافق الخدماتية والصناعية والاجتماعية ولا يكون وضعها غير مخطط لأن ذلك يؤدي إلى خلل في المدينة.

"ويرى المختصون انه عند تخطيط المساحات وكيفية استعمال الأرض يجب مراعاة عدة عوامل

مثل:

-إيجاد علاقة وظيفية وانسجام ما بين المباني السكنية والمناطق الصناعية والمناطق الخدمية حيث تتكامل فيما بينها لتؤدي الوظيفة التي يهدف إليها التجمع الحضري.

-ترك المساحات الخضراء داخل المجالات الحضرية كمناطق للتسلية والترفيه للسكان وللأطفال.

إبعاد المناطق الصناعية عن مناطق الإسكان الحضري تفاديا لعوامل التلوث والضوضاء التي تؤثر على راحة الساكن، حيث تعتبر المناطق الصناعية من العوامل الأساسية في ظهور مناطق

<sup>1</sup>. فؤاد محمد الصقار، التخطيط الاقليمي، دار المعارف، الاسكندرية، 199، ص315

<sup>2</sup>. المرجع نفسه، ص315.

الإسكان المتخلفة أو الإسكان دون المستوى، حيث تلجأ الفئات الاجتماعية واغلبها يتشكل من العمال، الى تشييد أكواخ وبيوت قصديرية بالقرب من المصانع حتى تتفادى تكاليف النقل والمواصلات<sup>1</sup>، إذ لابد من مراعاة جملة من الشروط لوضع هذه المرافق واستخدام الأرض بشكل فعال.

### 1.6. أنواع استعمالات الأرض والعوامل المؤثرة في توزيعها:

تضم المدينة استعمالات وأنشطة متنوعة موزعة على ارض المدينة والتي يتم إعداد تصاميم لها بما ينسجم وخصائص الموضع سيتم تناول الاستعمالات والعوامل المؤثرة في توزيعها.

#### 1.1.6 أنواع استعمالات الأرض الحضرية:

إن إعداد المخططات العمرانية وفق الأسس التخطيطية والمعايير المعمول بها، تمثل الخطوة الأساسية في سبيل تحقيق التطور المتوازن لاستعمالات الأرض وضمان لتكاملها الوظيفي وتحقيقا للظروف البيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية السليمة، إذ تضم استعمالات الأرض الحضرية مايلي:

الاستعمال السكني.

الاستعمال التعليمي.

الاستعمال الصحي.

استعمالات الخدمات الثقافية والاجتماعية.

استعمالات الخدمات الإدارية.

استعمالات الخدمات الدينية.

الاستعمالات التجارية والمكاتب.

استعمالات الصناعات المختلفة والخدمات الصناعية.

استعمالات المناطق الخضراء.

استعمالات خدمات الملاعب.

<sup>1</sup>.المرجع نفسه، ص315

استعمالات الخدمات السياحية والترفيهية.

استعمالات الخدمات الكهربائية والاتصالات.

استعمالات الطرق وخدمات النقل.

استعمالات المقابر.

استعمالات الخدمات الخاصة ( عسكرية ومفاعلات).

مسطحات مائية ومستنقعات.

اراض وعرة.

استعمالات زراعية.

استعمالات أخرى.

### 2.1.6 العوامل المؤثرة في توزيع استعمالات الأرض:

يتأثر توزيع استعمالات الأرض بعدة عوامل ، إذ توجد مجموعة من العناصر الأساسية تؤثر في تخطيط المدن بصورة عامة كما توجد مجموعة عوامل تؤثر على توزيع استعمالات الأرض بعضها طبيعية وأخرى بشرية ومن خلال تلك العوامل تتحدد مواضع الاستعمالات المناسبة في كل مكان من المدينة.

#### نسب استعمالات توزيع الأرض:

إن توزيع الاستعمالات على ارض المدينة يكون وفق نسب متباينة إذ يحتل الاستعمال السكني المرتبة الأولى وتتراوح ما بين 35- 43 % ويليه الشوارع وخدمات النقل وتصل في الغالب أكثر من 20% ثم الحدائق والملاعب والملاعب 15% والصناعات والخدمات الصناعية حوالي 10% والتجاري حوالي 3% ويلي بقية الاستعمالات<sup>1</sup>

ومن الجدير بالذكر أن نسبة تلك الاستعمالات تتباين من دولة إلى أخرى ومن مدينة لأخرى ضمن الدولة الواحدة ففي الولايات المتحدة كانت النسب كما يلي في الجدول:

<sup>1</sup>.حليم حسن عارف و محسن ابو بكر بياض، تخطيط وتنظيم المدن بين النظرية والتطبيق، جامعة الاسكندرية، 1991، ص 178  
<https://www.slideshare.net/AdelEISawy/01-2-42530327>

## جدول (3) استعمالات الأرض في المدن الأمريكية

الاستعمال	المدن الرئيسية	المدن التوابع
السكن	39,70%	42%
الصناعات والخدمات الصناعية	11,30%	12,5%
التجاري	3,32%	12,5%
الطرق وخدمات النقل	28,10%	27,67%
خدمات عامة	10,93%	10,93%
مناطق ترفيهية	6,74%	4,37%

## المصدر: خلف حسين الدليمي، تخطيط المدن، ص 221

وتشير الدراسات الحضرية في الولايات المتحدة أن نسب تلك الاستعمالات تتباين من مدينة إلى أخرى وكانت بصورة عامة خلال الفترة ما بين عامي 1939-1985 كما في الجدول (4):

## الجدول رقم (4) يبين نسب الاستعمالات الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية

نوع الاستعمال	النسبة المئوية	الملاحظات
السكن	35-39	
الصناعة والخدمات الصناعية	10-11	
التجاري	5	
التعليمي	15-18	
الطرق وساحات الوقوف	20-26	

## المصدر: خلف حسين الدليمي، تخطيط المدن، مرجع سابق، 222

ويظهر مما تقدم أن الاختلاف محدود في المدن الأمريكية خلال تلك الفترة.

أما في المدن العربية فربما تكون متباينة من مدينة لأخرى وبنسب متفاوتة وعلى العموم لا يكون التباين كبيراً فعلى سبيل المثال نسب استعمالات في مدينة الرمادي مركز مكافحة الانبهار في العراق في عام 1990 كما في الجدول الآتي:

## الجدول رقم (5) يبين استعمالات الأرض في مدينة الرمادي (بغداد) سنة 1990

نوع الاستعمال	النسبة المئوية	الملاحظات
السكنى	42	
الصناعي والخدمات الصناعية	7	
التجاري	3	
التعليمي	5	
الطرق وساحات الوقوف	11	
الخدمات العامة	5	
استعمالات خاصة (عسكرية)	7	
الترفيهية والمناطق الخضراء	6	
أراض زراعية ومسطحات مائية	9	
المقابر	3	
استعمالات أخرى	2	

المصدر خلف حسين الدليمي، نفس المرجع، ص 222

ويتضح من الجدول أن الاستعمال السكني في المدينة يفوق ما عليه في المدن الأمريكية في حين تقل نسبة الاستعمالات الأخرى ويعود ذلك إلى عدم التوازن في نسب توزيع استعمالات الأرض في المدينة واستحواد الاستعمال العسكري والزراعي على مساحة كبيرة من الأرض.

ومن الجدير بالذكر أن تباين نسب استعمالات الأرض يتأثر بشكل وحجم المدينة والنظيفة التي تؤديها فالمدن التجارية تزداد فيها مساحة الاستعمال التجاري والصناعية تزداد فيها مساحة الاستعمال الصناعي وكذلك الحال المدن السياحية والتعليمية والصحية ولكن في المدن بصورة عامة يمكن أن تكون كما في الجدول (6) ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار زيادة عدد السيارات وما يرافقه من ازدحام مروري مما يتطلب طرق واسعة ومواقف تستوعب تلك الأعداد المتزايدة كما يجب مراعاة التوجه نحو البناء العمودي فيساعد على تقليص المساحة المخصصة للسكن والاستفادة من فرق المساحة في مجال النقل والاستعمالات الأخرى<sup>1</sup>

<sup>1</sup>. خلف حسين علي الدليمي ، ص 223.

## الجدول رقم (6) يبين نسب استعمالات الأرض الحضرية المثالية في المدن

نوع الاستعمال	النسبة المئوية	الملاحظات
السكن	38-35	
التجاري	3-2	
الطرق وساحات الوقوف	25-20	
المناطق الخضراء والترفيه	10-8	
خدمات عامة	12-10	تعليم - صحة - ثقافة - إدارية
الصناعي	8-6	
الزراعي	2	
الخاص	2	
المقابر	3	
أخرى	1	

المصدر: خلف حسين الدليمي ، مرجع سابق، ص 223

ومن المعايير التي يقاس بها كفاءة توزيع استعمالات الأرض والخدمات هو حصة الفرد المساحية من تلك الاستعمالات والخدمات علما أن حصة الفرد على العموم كانت ما بين 80 و120 م<sup>2</sup> ، إلا أن تلك النسبة تراجعت أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي في العديد من الدول لأسباب كثيرة وفي الغالب تعتمد الدول العربية على معيار 100 م<sup>2</sup> لكل فرد ، وعلى أساسها يتم حساب الحاجة المستقبلية للتوسع العمراني، وتكون حصة الفرد وفق ذلك المعيار بالمتر المربع وتوزع حسب الخدمات التي يتمتع بها وفي ظل توجه نحو البناء العمودي تقل النسبة إلى اقل من ذلك بكثير وربما تصل إلى 50 م<sup>2</sup> وينحصر التراجع في الحصة السكنية بالدرجة الأولى على سبيل المثال عمارة مساحة البناء 500 م<sup>2</sup> تضم خمسة أدوار، كل دور أربعة شقق مساحة الشقة 125 م<sup>2</sup> كل شقة تضم خمسة أشخاص ، هذا يعني أن عدد سكان العمارة 20x5 = 100 شخص يشغل الجميع مساحة من الأرض تساوي 500 م<sup>2</sup> ، أي تكون حصة بهذه الحالة تساوي 5 م<sup>2</sup> وهذا ينفاد على كل من الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية ومواقف سير السيارات وعليه يجب إعادة النظر في حصة الفرد من ارض المدينة والتي يمكن أن تكون كما في الجدول رقم (7) وتختلف تلك النسبة حسب توجهات وسياسة كل دولة بعضها

اتجه نحو البناء العمودي وأخرى نحو الأفقي إذ تزداد الحاجة إلى مساحات أكبر في التوسع الأفقي وتصل حصة الفرد إلى أكثر من 80 م<sup>2</sup> وتظهر المقارنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (7) يوضح حصة الفرد من استعمالات الأرض الحضرية (مجهود الطالب)

الملاحظات	حصة الفرد م <sup>2</sup>		نوع الاستعمال
	النظام الأفقي	النظام العمودي	
	40-30	10-5	السكن
	1	0,2	الخدمات الصناعية
	2-1	اقل من 1	التجاري
	12-8	8-4	التعليمي
	12-8	8-4	الطرق وساحات الوقوف
	6-4	4-2	الخدمات العامة
	2-1	1-0,5	خدمات صحية
	8-4	5-2	الترفيهية والمناطق الخضراء
	3	2	أخرى
	91-60	39-20	المجموع

المصدر : المؤلف خلف حسين علي + مجهود الطالب

يتضح من الجدول أن نصيب الفرد من الأرض الحضرية يمكن أن يقلص إلى أقل من 50 م<sup>2</sup> في حالة اعتماد نظام البناء العمودي، إذ اتضح من التقديرات السابقة أنها ما بين 20 وحوالي 40 م<sup>2</sup>، أما في النظام الأفقي فكانت حوالي ثلاثة أضعاف عما في النظام العمودي وتصل ما بين 60 وأكثر من 90 م<sup>2</sup> كما يجب الانتباه إلى حصة الفرد من التعليم لا تكون لجميع السكان بل فقط لمن لهم في سن الدراسة الابتدائية والثانوية والجامعات وان تلك المساحة يمكن أن تقسم إلى مسقفة وغير مسقفة<sup>1</sup>

<sup>1</sup>. خلف حسين الدليمي، تخطيط المدن، مرجع سابق، ص 225.

## 7. المشاكل التي تواجه تخطيط وتوزيع الخدمات المجتمعية :

### 1.7. الوضع الجيولوجي

تعتمد عملية تخطيط وتوزيع الخدمات على إقامة أبنية ومنشآت فوق وتحت سطح الأرض، وتأثر نوع التكوينات السطحية وتحت السطحية الأثر الكبير في توفير تلك الخدمات، فقد تكون ملائمة وهذا ما يسهل عملية توفير الخدمة، أو يكون العكس وهذا ما يعرقل توفيرها، من الجدير بالذكر أن مطالب الخدمات تختلف من خدمة لأخرى، على سبيل المثال أبنية المدارس والمستشفيات وبعض أنواع الخدمات الترفيهية تحتاج إلى أرض صلبة درجة تحملها عالية لغرض إقامة أبنية من عدة طوابق ، أما خدمات البنية التحتية من ماء ومجاري وهاتف وكهرباء فإنها تتطلب أرض يسهل حفرها ولا تكون شديدة الصلابة فيصعب حفرها ولا ضعيفة التماسك فتسبب مشاكل للأنايبب التي تمد في تلك التكوينات، كما يكون للملوحة الأثر السلبي على تلك المنشآت فقد يؤدي إلى تآكل الأنايبب ومن ثم تسرب المياه فيترتب على ذلك مشاكل كثيرة وعليه يكون لنوع التكوينات الأثر الكبير في تقديم الخدمات وكفاءة عملها.

### 2.7. الوضع الطبوغرافي:

تتباين مواقع المدن من مكان لآخر فقد يكون في منطقة سهلية منبسطة أو منطقة هضبية قليلة التموج أو منطقة جبلية أو منطقة يقطعها عدة أودية، والعامل الطبوغرافي يعد من العوامل المهيمنة على أي نشاط بشري والذي لا بد أن يكون متوافقا مع الوضع السائد، وعليه كلما زادت المنطقة وعورة كلما كانت عملية التعمير كثيرة المشاكل، ويكون لنوع السفوح من حيث شدة انحدارها وطبيعة استقرارها الأثر الكبير في توفير تلك الخدمات ، ففي المناطق ذات السفوح الشديدة الانحدار وغير المستقرة، أي تتعرض إلى الانهيار والانزلاق.

### 3.7. الوضع المناخي:

تختلف الظروف المناخية من مكان لآخر بعضها رطب والبعض الآخر جاف وتكون حارة أو باردة أو معتدلة أو غزيرة الأمطار أو تتساقط الثلوج بكميات كبيرة ، ومناطق تتعرض إلى الأعاصير بصورة مستمرة، كل ذلك يجب يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لتجاوز المشاكل الناجمة عن الظروف المناخية السائدة، أي تكون عملية إقامة المنشآت في مكان ما وفق مواصفات ملائمة لطبيعة المناخ



السائد وقد تسبب تلك الظروف مشاكل مستمرة تعيق من كفاءة عمل بعض الخدمات ، مثل الحرارة والأمطار الغزيرة<sup>1</sup>

#### 4.7. الكثافة السكانية العالية:

تعد الكثافة السكانية العالية من بين المشاكل التي تواجه الخدمات وتقلل من كفاءة أدائها ومن العمر الزمني لمنشآت تلك الخدمات بكل أنواعها المجتمعية والبنية التحتية ، ويظهر ذلك واضحا في الدول النامية التي توجد فيها مدن مليونية، حيث لا تستطع السلطات المحلية في بعض تلك المدن من السيطرة على تلك المدن لعدم وجود استراتيجيات منظمة لمتابعة كفاءة الخدمات وتطويرها بشكل ينسجم مع الكثافة السكانية والحاجة المستقبلية، لذا تعاني من مشاكل في التعليم والصحة والترفيه والماء والطاقة والنقل، وتكون تلك المشاكل بدرجة اقل في الدول المتقدمة صناعيا، وربما تقتصر على خدمة معينة دون غيرها، وخاصة المدن الكبيرة التي تظهر فيها الأحياء العشوائية والنمو العمراني العشوائي داخل المدن وخارجها، فإذا وفرت لهم السلطات المحلية جميع الخدمات فهذا يعني الاعتراف بوجودهم ويكون ذلك واقع حال، وإذا لم توفر لهم تلك الخدمات فيعني ذلك حرمان شريحة كبيرة من السكان من أبسط الخدمات، كما يحدث في تلك المدن نمو عمراني عشوائي في الأحياء السكنية القائمة من خلال التجاوز على بعض أملاك الدولة واستغلالها باستعمال مخالف للتصميم وربما يربك ذلك توفير بعض الخدمات لتلك المناطق.

#### 5.7. قلة الخبرة التخطيطية

من بين المشاكل التي تواجه عملية التخطيط وتوفير الخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية هو قلة خبرة الجهاز الإداري أو السلطات المحلية في مجال التخطيط، حيث تحتاج عملية توفير أي نوع من الخدمات إلى خبرة تخطيطية تستند على معايير محددة تستخدمها الدول في توفير أي نوع من الخدمات فعندما تكون السلطات المحلية لا تمتلك المعرفة بتلك المعايير ينعكس ذلك سلبا على تخطيط

<sup>1</sup> .خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، أسس - معايير - تقنيات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 63.

وتوفير تلك الخدمة ، وستكون بصورة غير كفوءة ويترب عليها الكثير من المشاكل التي تتعرض لها لضمان استمرار تلك الخدمة بصورة مرضية لجميع السكان<sup>1</sup>

### 6.7. ثقافة المجتمع:

إن ثقافة المجتمع تنعكس أثارها سلبا أو إيجابا على نوع الخدمات وكفاءتها ففي الدول التي يكون سكانها على مستوى عال من الوعي والثقافة يشعر الإنسان أن منشآت الخدمات من أبنية ومعدات هي ملكه ولخدمته وأي ضرر يلحق بها تنعكس عليه وتقل كفاءة تلك الخدمة التي تقدم له وعليه يحافظ عليها كما يحافظ على ممتلكات بيته أما في الدول المتخلفة فلا يوجد هذا الشعور لذا تتعرض الأبنية والمنشآت والعبث والتخريب من قبل السكان دون الشعور بالمسؤولية مما يجعل تلك الخدمات ضعيفة ويعاني الإنسان من مشاكل كبيرة في توفير بعض أنواع الخدمات ، وهذا ما تعاني منه معظم الدول النامية.

### 7.7. عدم توزيع استعمالات المجالات بشكل متجانس

تعاني كثيرا من المدن من مشاكل تتعلق بتوزيع استعمالات الأرض الحضرية حيث لم تكن منسجمة مع المعطيات الطبيعية من مناخ وتضاريس ولا من حيث نوع الاستعمال ، إذ يوجد تداخل بين تلك الاستعمالات وتجاوزات تنعكس أثارها على عملية توفير الخدمات بأنواعها مثال ذلك وجود محلات الحدادة وغسيل السيارات وسط المناطق السكنية، حيث تحتاج تلك المحلات إلى طاقة كهربائية وماء تفوق حاجة المسكن فتكون تلك الحصة على حساب المنطقة السكنية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>. خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، نفس المرجع ، ص 64

<sup>2</sup>. خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، نفس المرجع، ص 65.

## خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل مجال المدينة والتخطيط الحضري وكذا النظريات التي تفسر تخطيط المجال والمتطلبات الأساسية واخيرا المعايير العلمية المنتقاة لتخطيط استعمالات الاراضي وتوزيع المرافق الخدمية وسنتناول في الفصل الموالي تحليل للمرافق الخدمية وتمعايير تموضعها وتموقعها بالشكل الذي يلبي حاجيات السكان.

## الفصل الثاني:

### تحليل ومناقشة استخدامات المرافق الحضرية

#### تمهيد

1. التخطيط الحضري والمرافق الحضري

1.1. مفهوم المرافق والخدمات

2.1. مفهوم تخطيط المرافق الحضرية

2. أهمية المرافق والتجهيزات الحضرية

3. أنواع المرافق والخدمات

4. معايير تخطيط استخدامات المرافق الحضرية

#### خلاصة

**تمهيد:**

تعد المرافق الحضرية كل التجهيزات الجماعية والتي تحدد الخدمات المقدمة في مدينة ما، وفي هذا الفصل سنقدم جملة من المعلومات حول المرافق كأنواعها وأهميتها، وبرامج التهيئة لهذه المرافق بالإضافة إلى ديناميتها والعوامل المساهمة في هذه الدينامية.

## 1. التخطيط الحضري والمرافق الحضرية

### 1.1.1 مفهوم المرافق والخدمات:

قبل أن نتطرق لماهية مفهوم المرفق سنتطرق لمفهوم الخدمة من ناحية أنها العنصر الوظيفي الذي يجسد فهم أكثر عمقا وشمولا للمرفق العمومي أو الحضري.

#### 1.1.1 مفهوم الخدمة:

تعرف الخدمة بصورة عامة على أنها منفعة مادية أو معنوية يقدمها طرف لطرف آخر ، والخدمات الاجتماعية أو المجتمعية كما يحلو للبعض أن يسميها هي أنشطة يقوم كل من القطاع العام والخاص بممارستها وتوفيرها للسكان في منطقة ما يهدف توفير سبل العيش الكريم وتحسين مستويات معيشتهم

وقد وردت تعاريف مختلفة للخدمات حسب وجهة نظر الباحثين المهتمين بهذا المجال منها :

✚ **تعريف فيليب كوتر philip kotter**: "الخدمات أي نشاط أو منفعة يستطيع طرف ما تقديمها للآخر ، وتكون غير ملموسة، أي غير مادية ولا ينتج عنها تملك أي شيء، لا يرتبط توفيرها بإنتاج مادي"

✚ **تعريف كرونوس Cornrows**: "الخدمات عبارة عن أنشطة تدرك بالحواس وقابلة للتبادل ، وتقدمها شركات أو مؤسسات معنية مختصة بتلك الخدمات ، أو باعتبارها مؤسسات خدمية".<sup>1</sup>

#### 2.1.1. المرفق العام:

يعتبر المرفق من أهم الركائز الحياتية التي تقوم وتعتمد عليها حياة المجتمعات ، وتدور في رحاها كل عمليات التنمية وبالذات التنمية الاجتماعية والبشرية والعمرانية على حد سواء<sup>2</sup>، وتعرف الخدمة أو المرفق على أنها منفعة مادية أو معنوية يقدمها طرف لطرف آخر ، والخدمات الاجتماعية

<sup>1</sup>. خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2008 ، ص 38

<sup>2</sup>. عثمان محمد غنيم، تخطيط الخدمات الاجتماعية والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص21

أو المجتمعية كما يحلو للبعض أن يسميها هي أنشطة يقوم كل من القطاع العام والخاص بممارستها وتوفيرها للسكان في منطقة ما يهدف توفير سبل العيش الكريم وتحسين مستويات معيشتهم.<sup>1</sup>

### 3.1.1. المرفق الحضري:

يعرف المعجم النقدي المرافق الحضرية بأنها منشأة موجهة لإنتاج وتبادل وضمان خدمات الحياة الحضرية بصورة خاصة، ويعرفها دوجي بأنها الأنشطة التي يجب أن تضبط وتراقب من طرف الحكومة والتي يمكن تحقيقها بتدخل كلي للدولة<sup>2</sup>

عرفه الأستاذ سليمان الطماوي على أنه طريقة الاستغلال المباشر هي: "الطريقة التي تقوم فيها الدولة بإدارة مرفق عام مستعينة في ذلك بأموالها وموظفيها ومستخدمة في ذلك وسائل القانون العام." وهذه الطريقة التي تدار بها جميع المرافق العامة الإدارية في الوقت الحاضر، إلى أنه هذا النظام لا يقتصر على المرافق الإدارية وحدها بل إن الكثير من الدول - ومنها مصر - استعمله في إدارة بعض المرافق الصناعية والتجارية كالكسك الحديدية.<sup>3</sup>

يقول الأستاذ أحمد محيو أن التسيير المباشر هو أقدم تسيير للمرافق العامة وتعني تقديم خدمات مباشرة للمجتمع، أن تتولى الإدارة سواء كانت إدارة مركزية كالوزارات أو إدارة اللامركزية إقليمية كالمبديات القيام بالنشاط المرفق العام بنفسها ولحسابها، فتولى تنظيم المرفق العام تشغيله وتعيين موظفيه وتمويله وتحمل مخاطر التشغيل والمسؤولية عن الأضرار التي يسببها المرفق للغير وتدخل في علاقة مباشرة بالمنتفعين بخدمات المرفق العام الذي تديره إدارة مباشرة.<sup>4</sup>

كما يجب أن نلاحظ أن الأسلوب الإداري في تسيير المرافق العمومية لا يقتصر على إدارة المرافق المركزية وإنما قد ينبع في مجال تنظيم المرافق المحلية. حيث يكون تسيير الدولة للمرافق

<sup>1</sup>. عثمان محمد غنيم، معايير التخطيط، دار صفاء، عمان، 2011، ص 25

<sup>2</sup>. مريم اوكري، التحولات المجالية وتدبير المرافق الاجتماعية، حالة الجماعة الحضرية تمارة، مذكرة ماستر تخصص الدينامية الحضرية وضواحي المدن والتنمية المستدامة، جامعة الحسن الثاني المحمدية، الدار البيضاء، المغرب، 2012، ص 8.

<sup>3</sup>. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي، د ز ط، مصر، 1986، ص 329.

<sup>4</sup>. سليمان محمد الطماوي، المرجع نفسه، ص 329.

العمومية عن طريق الوزارات أو مصالحها الخارجية، ولا يمكن تسييرها عن طرف مصالح أخرى. يقصد بالتسيير من طرف الجماعات المحلية (البلدية والولاية) سد حاجات مشتركة لسكان إقليم معين ومن أمثلة ذلك مرافق النقل المحلية لكن لا يمنع مثلا أن تستخدم البلدية التسيير المباشر في عدد من المرافق العمومية التجارية أو الصناعية إذا رأت البلدية مصلحة في ذلك بحيث تنص 126 من قانون البلدية رقم 10-11 على أنه: يتحدد تنظيم إدارة البلدية طبقا لهذا القانون وحسب أهمية الجماعة وحجم المهام المسندة لها. ..."

كما نصت المادة 149 من نفس القانون: " مع مراعاة الأحكام القانونية المطبقة في هذا المجال، تضمن البلدية سير المصالح العمومية البلدية التي تهدف إلى تلبية حاجات مواطنيها وإدارة أملاكها." وبهذه الصفة، فهي تحدث إضافة إلى مصالح الإدارة العامة، مصالح عمومية تقنية قصدا التكفل على وجه الخصوص بما يأتي وهي ليست على سبيل الحصر.<sup>1</sup>

\* لتزويد بالمياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة.

\* النفايات المنزلية والفضلات الأخرى.

\* صيانة الطرقات وإشارات المرور...."

## 2.1. مفهوم تخطيط المرافق الحضرية:

هو استغلال الأرض في المدينة بشكل عقلائي أو غير عقلائي من خلال عمليات الإسكان وتوزيع المرافق والخدمات الحضرية المختلفة وفق سياسات تنموية مستدامة من أجل ضمان التوازن بين مختلف الوظائف التي تقدمها المدينة ولخلق نوع من التجانس بين كل القطاعات والمرافق الخدماتية، وكل ذلك يدخل تحت القدرة الفعالة للتخطيط الحضري ومدى تمكنه من توجيه عمليات التنمية الحضرية الشاملة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع التركيز على تحسين كفاءة البيئة العمرانية، بالإضافة إلى قدرة التخطيط على أحداث التغيير والتطور في البيئة العمرانية والعلاقات التكاملية بينها وبين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>. نفس المرجع، ص 329.

<sup>2</sup>. كريستيان سبريت، من الخطط الرئيسية إلى استراتيجيات التنمية، بحث مقدم لندوة استراتيجيات التنمية الحضرية في المدن العربية، المعهد العربي لإنماء المدن من 09-12 أبريل 2000 على الرابط <http://publication.ksu.edu.sa>.



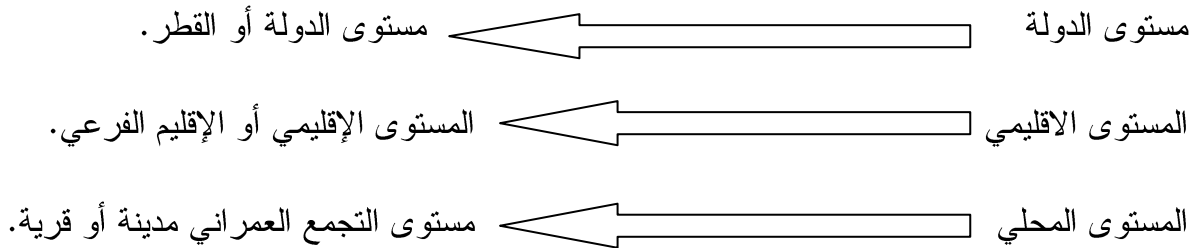
تعد عملية التخطيط الحضري عملية مهمة جدا داخل المدينة، إذ أنها تجعل منها فضاء مخطط له و "التخطيط الحضري كمفهوم متكامل ومتميز يعبر بشكل عام عن التفكير في محاولة نقل نشوء المدن من حالة "العفوية" إلى الحالة "المخططة"، كما أنه محاولة لوضع إجابة متكاملة لتعقد وتشابك وأزمة المدينة والظاهرة الحضرية ككل في العصر الحديث، التعمير والتخطيط علم حديث النشأة فمصطلح التعمير لم يظهر في اللغة الفرنسية إلا سنة 1890 لتقديم تخصص جديد "تخصص ظهر بفعل المطالب و الرهانات الجديدة للمجتمعات الصناعية، حيث يبدو التعمير و التخطيط الحضري كعلم تنظيم المدن، أي أنه تخصص يعني بكافة مناحي وعناصر المنطقة الحضرية محاولا إيجاد حلول هندسية للمشاكل الحضرية."<sup>1</sup> فالتخطيط يهدف في العموم إلى جعل المدن تتغير من حالة النشوء العشوائي إلى حالة التخطيط والتنظيم.

"لكن الأمر لا يبدو بهذه البساطة والبساطة فباحث مثل نيجل تايلور يرى أن التعمير والتخطيط الحضري ليس علم من العلوم الاجتماعية فحسب بل إنه "شكل من أشكال الفعل الاجتماعي المترافق مع بعض القيم المعنوية السياسية والجمالية - الرمزية بهدف إعطاء شكل للوسط الفيزيائي الاجتماعي الحضري"<sup>2</sup>

فالتخطيط بهذا المفهوم هو موقف تقييمي وتقويمي للمدينة بحيث يجعلها تبدو في صورة جيدة.

### مستويات تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية:

يمكن تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية في مستويات عديدة هي:



<sup>1</sup> محمد الأمين حركات، محمد الهادي لعروق، التخطيط الحضري في الجزائر والمشاركة المجتمعية، مجلة العلوم

الإنسانية، ع43، مجلد ب، 2015، ص638

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص638

وتجدر الإشارة إلى أن تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية على مستوى التجمع العمراني يتم في مستويات هرمية تفصيلية مرتبة من الأصغر إلى الأكبر كالتالي:

- مستوى البلوك أو المجموعة السكنية **Cluster** وهذا المستوى يتكون مجموعة مباني.
- مستوى المتجاورة السكنية **Neighborhood** وتتكون المتجاورة من مجموعة بلوكات أو مجموعات سكنية.
- مستوى الحي السكني **District** ويضم مجموعة متجاورات.
- مستوى المنطقة السكنية **Area** ويضم مجموعة أحياء سكنية.
- مستوى القطاع السكني **Sector** ويضم مجموعة من المناطق السكنية.
- مستوى التجمع العمراني أو المدينة ويضم مجموعة من القطاعات السكنية، والواقع أن هذه المستويات التفصيلية ماهي إلا عناصر أو مكونات التركيب العمراني للمدينة أو التجمع العمراني ، وهذه العناصر ليس لها عدد ثابت أو متفق عليه ، كذلك ليس هناك عدد ثابت أو متفق عليه لعدد السكان في كل عنصر أو مكون، لكن ماهو ثابت أو متعارف عليه هو أن عدد هذه العناصر أو المكونات يزداد كلما انتقلنا من قمة الهرم إلى قاعدته والعكس صحيح<sup>1</sup>،

#### هرمية الخدمات والمرافق الاجتماعية:

تتسم بعض الخدمات الاجتماعية بتدرج وتعدد مستوياتها كما هو الحال في خدمات التعليم، الصحة، الخدمات الثقافية، الخدمات الدينية، الخدمات الرياضية، والترفيهي والإدارية العامة، ففي الوضع العادي والطبيعي كلما زاد عدد سكان تجمع عمراني معين كلما زاد عدد مرافق الخدمات المقدمة وتحسن مستواها، ونظرا لتباين التجمعات العمرانية في إعداد سكانها، فان مستوى الخدمات المقدمة في هذه التجمعات يتباين تبعا لذلك.

وقد لاحظ كريستالر **W.Christeller** أن الخدمات المقدمة للسكان في منطقة ما تختلف في مستوياتها، بمعنى أن هناك هرمية **Hierarchy** لهذه الخدمات تتراوح ما بين مستوى أدنى موجود في جميع التجمعات العمرانية ومستوى مرتفع من الخدمات ينحصر تواجدده في المدن الرئيسية والكبرى،

<sup>1</sup>.عثمان غنيم، معايير التخطيط، مرجع سابق، ص 30

لذلك نجد إن الخدمات في التجمعات العمرانية صغيرة الحجم محدودة كما ونوعا بينما هي متعددة ومتنوعة وذات مستويات عليا في التجمعات السكانية الكبيرة ، وبالتالي فان العلاقة بين عدد السكان ومستويات الخدمات المقدمة في أي تجمع عمراني هي علاقة طردية وهذا يعني انه كلما زاد عدد السكان التجمع العمراني كلما كان مستوى الخدمات المقدمة في أفضل وعددها اكبر<sup>1</sup>

## 2. أهمية المرافق والتجهيزات الحضرية

شهدت حياة الإنسان تطورا مستمرا في كافة المجالات ووصلت إلى درجة عالية جدا... حيث حقق التطور العلمي والتكنولوجي تقدما كبيرا انعكست آثاره على كافة مجالات الحياة وخاصة منها الخدمات التي شهدت جميع أنواعها تطورا كبيرا في النوع والكم والكفاءة بشكل ينسجم مع حاجة الإنسان ورغباته، حيث عمل على تطوير الأدوات التي تسهم في توفير بيئة ملائمة تضم مختلف الخدمات في المكان الذي اختاره للعيش فيه.

ونظرا لأهمية المرافق نص الميثاق الوطني لسنة 1976 على أن التجهيزات الاجتماعية ستدمج في المجتمعات التي أنجزت حديثا، وستدخل إلى الأحياء الموجودة حاليا بمناسبة تجديدها.

إن إدخال المرافق الاجتماعية إلى جميع أحياء المدينة بطريقة منظمة لتلبية الحاجات الضرورية والمتزايدة للسكان يساعد على خلق فرص عمل جديدة، كما يؤثر المرفق بدوره على ميادين اقتصادية عديدة من خلال ضرورة توفير المحلات والدكاكين والأسواق القريبة من منطقة السكن، وكذلك وسائل النقل لتسهيل المواصلات بين المنازل ومكان العمل.

إلى جانب ذلك فإن الكثير من الباحثين المختصين في ميدان الإسكان متفق على أهمية التجهيزات الجماعية باعتبارها من أهم العوامل التي تساعد على الاستقرار البشري في أي مجتمع إنساني وأنها تعطي صورة واضحة عن مدى تحضر المدن، وكلما توفرت للسكان كلما كانت سبل الحياة والإبداع أفضل لدى المجتمع.

<sup>1</sup>. عثمان محمد غنيم، تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني، مرجع سابق، ص 30

كما أن الإنسان يعيش مجتمعه بأفكاره وقيمه وتعبيراته ويظهر هذا النشاط من خلال المجال الاجتماعي بما يضمنه من مباني ومرافق وخدمات وشوارع وحدائق ومساحات وأماكن التسلية وأسواق، وما ينتجه من تفاعل وعلاقات اجتماعية ونماذج بشرية.<sup>1</sup>

### 3. أنواع المرافق والخدمات

**1.3. العمران:** المقصود باصطلاح العمران هو ايكولوجية البشرية و معناه تكيف الناس مع البيئة البشرية التي يوجدون فيها، و قد وضع اصطلاح "إيكولوجيا" العالم البيولوجي " أرنست هيجل " ، واشتقت من الكلمة اليونانية " oikos ومعناها منزل أو سكن ، وتعني الكلمة أيضا الناس الذين يقطنون أو ينزلون في المنزل أو ينزلون في السكن أو يقيمون في المسكن و نشاطهم اليومي للمحافظة عليه و تدبيره .

كما وردت عدة تعاريف له تشير في معناها إلى: "علاقة الانسان بالبيئة ...، واسم للبنيان ولما يعمر به المكان ويحسن حالته بواسطة الفلاحة وكثرة الأهالي ونجاح أعمال التمدن"<sup>2</sup>

ويشتمل العمران على مجالات منها: السكن، والطرق، والمرافق العامة، وما يتصل بالجوانب المادية للحياة، ومن خصائصه حجم المبنى ومساحة وعدد غرف السكن، وأنماط البناء، ومدى ملائمة الموقع للبناء عليه واستخدامات السكن حسب القيم والمستوى الاجتماعي وحجم الأسرة<sup>3</sup> .

### 2.3. السكن الحضري:

هو المقر الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه جزء معتبرا من يومه، وبحثا عن السكنينة والاستقرار ذلك أنها شروط ضرورية للإنسان من أجل تجديد نشاطه، بهدف مجابهة أعباء الحياة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. نفس المرجع، ص 22

<sup>2</sup>. بطرس البستاني، قطر المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، ط2 ، 1969 ، ص 144 .

<sup>3</sup>. عبد الاله عياش واسحاق يعقوب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات ، الكويت،

1980، ص 191

<sup>4</sup>. احمد الصبور، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي ، مركز الدراسات ، الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 40

## أنواع السكن:

**السكن الفردي:** وهو الشكل الأول الذي عرفه الإنسان وشيده، وهو بناء أفقي يتطلب مساحة أرضية واسعة، ويمكن تعريفه على أنه: " شكل من تجمع الوحدات الإسكانية المتجاورة أو غير المتجاورة، محدودة الطوابق، لكل مسكن مجال خارجي نصل عن طريقه إلى الطبيعة "، ويتميز بعدة خصائص منها:

- مدخل فردي لكل واحد (مستقلة المداخل).
- محدودة الطوابق.
- له مجال خارجي مكمل.
- يمنح الحرية لصاحبه بتقسيم مجاله السكني حسب معطيات الأسرة وأفرادها<sup>1</sup>

**السكن النصف جماعي:** هو شكل من تجمع الوحدات السكنية المتجاورة والمتراكبة الواحدة فوق الأخرى، بمدخل مستقلة لكل منها، أي أنه جمع بين السكن الجماعي والفردي، هدفه الربح الاقتصادي في الانجاز واستغلال الأرض، ويتميز السكن النصف جماعي بعدة خصائص منها:

- سكن وسطي بين السكن الجماعي والسكن الفردي وكذا مداخل فردية خاصة.
- محدودية الطوابق (من طابق أرضي إلى ثالث طوابق).

**السكن الجماعي:** نشأت فكرة السكن الجماعي بعد الحرب العالمية الثانية، للتغلب على أزمة السكن التي عرفتتها الدول الأوروبية عموماً نتيجة الدمار والخراب الشامل الذي عرفتته جميع المجالات والسينما قطاع السكن والإسكان، إذ عملت هذه الدول على إنتاج هذا النمط ربحاً للوقت والمال، وكذا توفير الأراضي واستغلالها في مجالات أخرى.

ويمكن تعريفه على أنه: العمارات التي تتكون من مجموعة من الطوابق، يشترك سكانها في مدخل وفي مجال خارجي واحد، مساكنها متجانسة من حيث التقسيم الداخلي إلى من حيث الحجم فإنها تختلف في عدد الغرف، ولها عدة نماذج أهمها:

<sup>1</sup>. محمد حسين، الأسرة ومشاكلها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص 309

السكن الاجتماعي: هو السكن الذي تمنحه الدولة للأفراد ذوو الدخل المحدود.

السكن الاجتماعي التساهمي: هو السكن الذي تدعمه الدولة بنسبة معينة.

السكن الترقوي: هو السكن الذي يستحوذ على عناصر الرفاهية السينما من حيث مساحة الشقق، يتكفل به المرقي والذي تدعمه الدولة<sup>1</sup>

3.3. المرافق والتجهيزات الثقافية: تتمثل في المدارس، الجامعات، الثانويات، المعاهد، المساجد، الزوايا، دور الثقافة والشباب، المراكز الثقافية، المكاتب العمومية ... وغيرها، حيث تنتشر على مستوى المدينة لتؤدي دورها المنوط بها<sup>2</sup>

4.3. المرافق الاقتصادية: تتمثل في الأسواق الأسبوعية العمومية بهدف قضاء الحاجات اليومية، وكذا المناطق الصناعية المختلفة.<sup>3</sup>

5.3. المرافق الصحية: تتمثل في المستشفيات، المستوصفات، قاعات العلاج والوالدة، مراكز العلاج الطبي والرياضي ... وغيرها، وتؤدي خدمات صحية الأفراد والجماعات داخل المدينة.

6.3. المرافق الرياضية والترفيهية: تتمثل في المركبات الرياضية والترفيهية، دور السينما المساحات الخضراء، الحدائق العامة، قاعات الحفلات العمومية، الملاعب الرياضية... وغيرها بحيث تغطي حاجات السكان الرياضية والترفيهية على مستوى المدينة.

7.3. المرافق الإدارية: تتمثل في دور البلدية، المكاتب البريدية، مراكز الشرطة، ومختلف الإدارات العامة الموجودة في المدينة، كما نجد أيضا بعض الفروع لهذه التجهيزات موزعة على مختلف الأحياء والتي تؤدي خدمة إدارية لمصلحة المواطن<sup>4</sup>

1. عبد الحميد دليمي، الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، ص 125

2. محمد عبد اللطيف، النظريات العامة للمرافق العامة، منشورات كلية الحقوق، الكويت، ط1، 1999، ص 95

3. شريف رحمانى، جزائر الغد"استرجاع التراب الوطني"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 285

4. عمار عوابدي، القانون الإداري، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 42

## 8.3. طرق النقل والمواصلات:

يعرف النقل على أنه دورة الأفراد والطاقة والبضائع والخدمات، يقوم بها فاعلون اجتماعيون لتحقيق أهداف اجتماعية<sup>1</sup>

وقد اعتبره أحد المفكرين عاملاً من عوامل التطور إذ يقول: " هناك ثالث عوامل تخلق أمة عظيمة وتبعث فيها الرخاء والازدهار، وهي تربة خصبة ومعامل منتجة وجهاز نقل كفاء<sup>2</sup>

هو عبارة عن: " نشاط اقتصادي يتعلق بحركة الأشخاص والأشياء من مكان إلى آخر، وظيفته عبور عنصر الزمان والمكان، ويترتب عليه خلق المنافع المختلفة"<sup>3</sup>

وفي معجم العلوم الاجتماعية فإن اللفظ قد يستخدم للإشارة إلى خدمة تغيير مكان السلع أو الأشخاص<sup>4</sup>

أما بالنسبة للطرق ووسائل النقل فإن إستراتيجية التخطيط إنشاء المجموعة السكنية بجميع أنواعها تتوقف على مجموعة من المقاييس والتي تتمثل في كيفية مواجهة حركة المشاة عن طريق بناء الشوارع والطرق وكذا توفير مختلف وسائل النقل، وهذه المقاييس لا من احترامها.

أما فيما يخص النقل فيقوم مهندسو النقل بحساب عدد وسائل هذا الأخير (عن طريق قياس حجم النقل وحركة المرور وكذا ساعات الضغط).

أما بالنسبة للطرق والشوارع فيمكن اعتبارها أطر المدينة على العموم والحي على الخصوص فالطريق ليست مجرد وسيلة لتنقل الأفراد والسلع وغيرها، ولكنها وسيلة للإضاءة والتهوية، فمن خلال المرسوم التنفيذي رقم 91/175 المؤرخ في 28/05/1991 والمحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير يتضح لنا أنه:

<sup>1</sup>. السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1993 ، ص 349

<sup>2</sup>. عبد الرزاق حسن، المواصلات في الوطن العربي ، مركز الوحدة العربية ببيروت ، لبنان، ط1، 1982 ، ص 66

<sup>3</sup>. عبد المحسن عبد الغاني، اقتصاديات النقل، جامعة البصرة، بغداد، 1976 ، ص 37

<sup>4</sup>. ابراهيم مذکور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1975 ، ص 617

لابد أن تزود أي مجموعة سكنية بطرق ثانوية لها أدنى حد من الاتصال مع الطرق ذات حركة المرور الكثيفة ( المادة 125 ) ولا يمكن أن تقل المسافة بين وصلين عن 500 متر.

يمكن رفض رخصة بناء عمارة أو مجموعة عمارات لا تصل إليها الطرق العمومية حسب الشروط التي تستجيب لوظيفتها<sup>1</sup>

**النقل الخدماتي:** يتضمن هذا الشكل تقديم الخدمات في قطاعات الخدمات غير الإنتاجية؛ كالصحة، التعليم والخدمات المتعلقة بانئقال السكان من مكان لآخر لتحقيق رغباتهم.

#### \* من حيث وسائل النقل:

- النقل البري: ويتمثل في:
- النقل العمومي للمسافرين: ويتم بواسطة الحافلات وكذا العربات المهيأة.
- النقل الحضري: هو ذلك النقل الذي تمارس أنشطته داخل المحيط الحضري الذي يحدده رئيس المجلس الشعبي البلدي إذا كان محصورا في الحدود الإقليمية للبلدية المعنية، والوالي إذا كان يشمل تراب عدة بلديات متجاورة، وتشمل خدمات النقل الحضري للمسافرين.

خدمات منظمة للنقل الحضري عبر الطرق التي تنظمها البلديات عبر محيطها العمراني.

النقل بالسكك الحديدية داخل المدن وضواحيها المباشرة.

النقل عبر الطرقات داخل المدن وضواحيها المباشرة.

النقل غير الحضري للمسافرين: يشتمل على الخدمات التالية النقل المدرسي، السواح ونقل المرضى.

### 9.3. الشبكات التقنية:

وتعتبر من أهم المتطلبات في الوسط الحضري، ومن أهم المشاكل العمرانية المطروحة نظرا للأهمية الماء في الحياة اليومية للإنسان لذا وجب انتهاج تسيير عقلاني لها، وتزويد السكان بها وهذا

<sup>1</sup>. المادة الأولى (1) من المرسوم التنفيذي رقم 91 / 175 المؤرخ في 28 / 05 / 1991 والمحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير.



يتطلب إنشاء قنوات خاصة بها، وتتدخل أدوات التهيئة والتعمير عن طريق حقوق الإرفاق لحماية الآبار، ويمنع في هذا المحيط استعمال الأسمدة العضوية والكيميائية وقنوات الصرف الصحي، وذلك لتفادي التسرب المضررة وانتشار التلوث.

**قنوات الصرف الصحي:** تعتبر القنوات من أقدم البنيات التحتية، وآثار المدن الأشورية تدل على ذلك كما أن جزء من قنوات روما القديمة ما يزال قائما منذ ألفي سنة.

وتستعمل هذه القنوات لتصريف مياه الأمطار والمياه المستعملة والمياه القذرة، وتقام المصببات النهائية وفقا لدراسات لتفادي الأخطار التي قد تنتج عن ذلك.

**شبكة الكهرباء والغاز (الطاقة):** إن توفير الطاقة في المدينة أمر ضروري ولهذا تعتمد السلطات إلى مد أنابيب الغاز وشبكات الكهرباء سواء كانت أسلاكاً كهربائية وأعمدة أو خطوط كهربائية مغمورة.

**المساحات الخضراء:** تتشكل المساحات الخضراء من الغابات والمنتزهات والحدائق العامة الصغيرة والمساحات المغروسة، وهي عادة ما تكون مملوكة للبلدية أو لمصلحة خاصة تشرف على تسييرها، ويتغير المظهر حسب حجمها من الجنينية الصغيرة إلى الغابات الواسعة مثل غابة "بولون" بباريس، وقد ساهمت المنتزهات والحدائق الكبرى في انتشار أنواع كثيرة من النباتات على امتداد القارات، أما تهيئتها فهي سهلة وغير مكلفة.

والمساحات الخضراء تلعب دوراً أساسياً في تجميل المحيط الحضري، كما أن الأشجار المغروسة على امتداد الطرقات جزء مهم من مكونات المجال الحضري<sup>1</sup>

وقد قدم مركز البحوث سنة 1978 عناصر الإسكان التي يجب أن تتوفر في جميع أحياء الجزائر وهي كالتالي:

<sup>1</sup>. مشنان فوزي، البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 61

الجدول رقم (8) يمثل عناصر الإسكان التي يجب أن تتوفر في جميع أحياء الجزائر

عناصر الاسكان	ادارية	صحية	تربوية	اجتماعية	ثقافية	تجارية
حنفية عامة				+		
فضاء اخضر			+	+		
بساتين عامة			+	+	+	
حمامات		+		+		+
مركز حماية الطفولة والامومة	+	+	+	+	+	
مستوصف	+		+	+		+
دار حضانة	+		+	+	+	
متوسطة	+		+	+	+	
ثانوية	+		+	+	+	
ثانوية تقنية	+		+	+	+	
نهج تجاري						+
محلات ودكاكين						+
سوق						+
تعاونية						+
صناعات يدوية				+	+	+
مركز الشرطة	+		+	+	+	
دار الشباب			+	+	+	
مركز ثقافي			+	+	+	
سينما			+	+	+	
مسرح			+	+	+	
مكتبة			+	+	+	
مسجد			+	+	+	
مطعم						+
مقهى				+	+	+
مركز التكوين المهني			+			

المصدر: عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران - السكن والاسكان - دار الهدى للطباعة والنشر

والتوزيع، عين مليلة، 2007، ص 46 + تصرف الطالب

## 4. معايير تخطيط استخدامات المرافق الحضرية

## 1.4. المرافق التجارية:

## اعتبارات أساسية في تخطيط الخدمات التجارية:

نصيب الفرد من المساحة التجارية: يزيد نصيب الفرد من المساحة التجارية بالمدينة كلما كبر حجم المدينة، ففي المدن الصغرى ( اقل من 30.000 نسمة) يقدر فيها نصيب الفرد 0,45 م<sup>2</sup> ، وفي المدن المتوسطة ( 30.000 - 100.000 نسمة) نصيب الفرد فيها يصل إلى 1 م<sup>2</sup> ، وفي المدن الكبرى (أكثر من 100.000 نسمة) فعن نصيب الفرد فيها يقدر بـ 1,4 م<sup>2</sup> كحد أدنى ، وكذلك يزيد نصيب الفرد في المناطق المركزية عن نصيبه في المجاورات السكنية، ففي المناطق المركزية يتراوح نصيب الفرد بين المدن الصغرى والكبرى من 0,45 - 1,10 م<sup>2</sup> ، وفي المجاورات السكنية يتراوح نصيب الفرد بين 0,25 - 0,75 م<sup>2</sup>.

التوزيع النسبي للخدمات التجارية حسب النشاط الاقتصادي: السلع المعمرة تتواجد عموماً بالمنطقة المركزية للمدن، وكلما كبر حجم المدينة كلما زادت نسبة محلات السلع المعمرة، وكلما صغر حجم المدينة انخفضت النسبة وزاد عوضاً عنها السلع المنزلية الاستهلاكية، حيث تكون نسبة السلع المعمرة (-30% -40% -50%) في مراكز المدن (الصغرى، والمتوسطة والكبرى) على الترتيب.

متوسط مساحة المحل التجاري: يستخدم الحد الأقصى في المناطق المركزية للمدينة والذي يتراوح بين 30-60 م<sup>2</sup> ، والحد الأدنى للمجاورات السكنية الذي يتراوح بين 20-30 م<sup>2</sup> ، والسبب يكمن في كبر حجم التعاملات التجارية بالمناطق المركزية للمدينة، ويمكن توزيع المساحة المفتوحة للمحلات بالمناطق على أكثر من طابق (دور).

وتؤخذ أرقام الحد الأدنى (التي ذكرت أعلاه) كلما صغر حجم المدينة، أو كلما صغر حجم التعامل التجاري، أو كلما انخفضت الكثافات السكانية وكذلك حسب نوع البضائع المتاجر فيها، وعلى العكس تؤخذ أرقام الحد الأقصى.

المساحة اللازمة للمرات والمناطق المفتوحة بين المحلات التجارية: تتراوح بين 2/1 إلى 3/1 مساحة المحل، وتؤخذ النسبة الأدنى في المناطق المركزية والأعلى في المجاورات السكنية بسبب ارتفاع أسعار الأراضي داخل المناطق المركزية للمدينة.

معدل مواقف السيارات: يفضل تخصيص معدل أعلى بالمناطق المركزية للمدينة ( 8 مواقف / 100 م<sup>2</sup> من المساحة الطابقية التجارية) بالمقارنة مع ما يخصص للمجاورات السكنية واقعة في حدود مسافة مشي مناسبة، وبالتالي يقل استخدام السيارة داخل المجاورة السكنية<sup>1</sup>

#### 2.4. معايير التخطيطية لاستخدامات المرافق التجارية:

##### على مستوى المجاورة السكنية:

يتراوح عدد سكان المجاورة من 2000 إلى 6000 نسمة، يقدر الحد الأدنى لمساحة المركز التجاري للمجاورة بـ 750 م<sup>2</sup>، أما الأقصى فيبلغ 9000 م<sup>2</sup>، ويقدم الجدول ( ) المعايير التخطيطية للخدمات التجارية للمجاورة السكنية.

#### جدول (9) يمثل المعايير التخطيطية للخدمات التجارية للمجاورة السكنية

الرقم	المعيار	حد ادنى	حد اقصى
01	نصيب الفرد من المساحة التجارية	0,25 م <sup>2</sup>	1,5 م <sup>2</sup>
02	متوسط مساحة المحل التجاري	30 م <sup>2</sup>	50 م <sup>2</sup>
03	معدل مساحة الممرات والمناطق المفتوحة للمحل الواحد	½ مساحة المحل	
04	مساحة الممرات والمناطق المفتوحة للمحل الواحد	15 م <sup>2</sup>	25 م <sup>2</sup>

<sup>1</sup>. فؤاد بن غضبان، جغرافية الخدمات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 146.

05	مجموع المساحة الاجمالية للمحل مع الممرات والفراغات	45 م <sup>2</sup>	75 م <sup>2</sup>
06	عدد مواقف السيارات (ت حسب كنسبة من اجمالي المساحة التجارية)	6 مواقف / 100 م <sup>2</sup> من المساحة التجارية الطابقية	
07	التوزيع النسبي للنشاط الاقتصادي	سلع استهلاكية	80%
08		سلع معمرة	-
09		خدمات حرفية	10%
10		انشطة صناعية بسيطة ومستودعات	10%

المصدر: احمد خالد علام، تخطيط المدن، ص 371

الجدول (10) يوضح المعايير التخطيطية للخدمات التجارية في الحي السكني

الرقم	المعيار	حد ادنى	حد اقصى
01	نصيب الفرد من المساحة التجارية	0,45 م <sup>2</sup>	1 م <sup>2</sup>
02	متوسط مساحة المحل التجاري	30 م <sup>2</sup>	50 م <sup>2</sup>
03	معدل مساحة الممرات والمناطق المفتوحة للمحل الواحد	2/1 - 3/1 مساحة المحل	
04	مساحة الممرات والمناطق المفتوحة للمحل الواحد	10 م <sup>2</sup>	20 م <sup>2</sup>
05	مجموع المساحة الاجمالية للمحل مع	40 م <sup>2</sup>	70 م <sup>2</sup>

المرات والفراغات		
عدد مواقف السيارات (تحسب كنسبة من اجمالي المساحة التجارية)	8 مواقف / 100 م <sup>2</sup> من المساحة التجارية الطابقية	06
التوزيع النسبي للنشاط الاقتصادي	سلع استهلاكية	40%
	سلع معمرة	40%
	خدمات حرفية	15%
	انشطة صناعية بسيطة ومستودعات	5%

المصدر: احمد خالد علام، تخطيط المدن، ص 375

على مستوى المدينة:

الرقم	المعيار	حد ادنى	حد اقصى
01	نصيب الفرد من المساحة التجارية	في مراكز المدن الصغرى	1 م <sup>2</sup>
		في مراكز المدن المتوسطة	2 م <sup>2</sup>
		في مراكز المدن الكبرى	4 م <sup>2</sup>
02	عدد مواقف السيارات (تحسب كنسبة من اجمالي المساحة التجارية)	8 مواقف / 100 م <sup>2</sup> من المساحة التجارية الطابقية	
03	التوزيع النسبي للنشاط الاقتصادي	سلع استهلاكية	30%
04		سلع معمرة	50%
05		خدمات حرفية	15%
06		انشطة صناعية بسيطة ومستودعات	5%

المصدر: احمد خالد علام، تخطيط المدن، ص 377

### النطاق الجغرافي للخدمات التجارية:

تتوقف حركة السكان نحو المراكز التجارية على عدة عوامل ، منها عامل المنافسة التجارية بين المراكز الكبيرة، وعامل سهولة الوصول حيث تستقطب المراكز التجارية السكان من مسافات بعيدة، متى توفر طريق رئيسي سريع يجعلهم يقطعون المسافة بالسيارة في مدة 20 دقيقة مثلا. ولهذا نجد نطاق خدمة المركز التجاري يمتد كثيرا في اتجاه دون آخر، ويؤثر على سهولة الوصول وحركة المرور وكثرة التقاطعات وإشارات المرور وطبيعة المنطقة في تحديد مدة الوصول بالسيارة، وبالتالي طول المسافة المقطوعة بين المسكن والمركز التجاري ، ولذلك فان نطاق خدمة المراكز التجارية لا يكون ثابتا، وتدخل متغيرات كثيرة في تحديد نطاق الخدمة منها:

إذا زاد نطاق خدمة المركز التجاري المخصص للمدينة عن الحد الأقصى المقترح له، فانه سيؤدي إلى نمو مركز تجاري جديد فرعي في إحدى المناطق السكنية على مستوى المدينة ككل في إطار المنافسة الاقتصادية التي تؤدي إلى تقليص نصف قطر الخدمة للمراكز التجارية.

في المدن الكبرى يختلف نطاق خدمة المراكز التجارية عن المدن الصغرى، وذلك حسب ظروفها الخاصة وامتدادها وعدد سكانها ودخلهم الاقتصادي.

يتفاوت نطاق خدمة المراكز التجارية المختلفة وذلك حسب مستوياتها ووسيلة الوصول إليها حيث ، حيث يجب أن يتم الوصول إلى بعضها خلال مسافة مشي بينما يتم الوصول إلى بعضها الآخر بالسيارة، فالخدمة التجارية التي تقدم سلع الاحتياج اليومي للسكان المجاورة السكنية، يجب أن لا تزيد مسافة المشي إليها عن 500 متر ، وفي الحي لا تزيد المسافة عن 1,200 م حيث الخدمات التجارية، وفيه تقدم السلع التي تزيد عن الاحتياج اليومي للسكان، ويتم الوصول إلى خدمات مركز الحي من خلال رحلة بالسيارة أو بوسائل النقل المختلفة ، كما يتفاوت نطاق الخدمة أيضا حسب طبوغرافية الموقع إذ تنخفض المعدلات في المناطق الجبلية<sup>1</sup>

<sup>1</sup>. نفس المرجع، ص 150.

ويقدم الجدول رقم (12) نطاق خدمة ووسيلة الوصول للمراكز التجارية المختلفة حسب مستوياتها التخطيطية

جدول (11) يمثل نطاق ووسيلة خدمة ووسيلة الوصول للمراكز التجارية في المدينة

الرقم	نوع المركز التجاري	نطاق الخدمة (نصف القطر)	وسيلة الوصول
01	المركز التجاري للمجاورة السكنية	500 م	المشي او يمكن استخدام السيارة
02	المركز التجاري للحى السكني	1,200 م	السيارة او وسائل النقل العام
03	المركز التجاري للمدينة	على مستوى نطاق تأثير المدينة: غير محددة تتفاوت من مدينة لآخرى	السيارة او وسائل النقل العام
04	المركز التجاري الاقليمي	غير محددة تتفاوت من مركز لآخر	السيارة او وسائل النقل العام

فؤاد بن غضبان، جغرافية الخدمات، ص 150

### 3.4. معايير تخطيط استخدامات المرافق التعليمية:

#### 1.3.4. المعايير المسافية:

تعد المسافة بين مسكن الطالب والمدرسة من المعايير المهمة في تقديم وتقييم الخدمات التعليمية، حيث تم وضع مسافات محددة لكل مرحلة من راحل الدراسة تتناسب مع عمر الطالب وقدرته على قطع تلك المسافة، وهي كما يلي:

بالنسبة للمدرسة الابتدائية لا بد أن تكون المسافة الفاصلة بين مسكن الطالب والمدرسة اقل من 1000 م، وتحدد في الغالب بين 500 إلى 700 م ، حيث يكون الطالب في مرحلة الابتدائية بعمر ما بين 6



إلى 12 سنة، وتكون قدرته على قطع المسافات الطويلة في السنوات الأولى من الدراسة وخاصة العاشرة ضعيفة، وعليه تعد مثل تلك المسافة مثالية يسهل قطعها دون مشقة.

أما المدرسة المتوسطة والثانوية فتتراوح المسافة بين 1000 و 1500 م، حيث يكون عمر الطالب في تلك المرحلة ما بين 12 - 18 سنة، فيكون قادرا على تحمل مسافة أطول مما كانت عليه في المرحلة السابقة، وهذا يتوافق مع عملية توزيع المدارس الابتدائية أولا ثم المدارس المتوسطة والثانوية، ففي المجاورة السكنية يتم تخطيط مدرسة ابتدائية أو روضة، وفي الحي السكني تخطط المدارس المتوسطة والثانوية لتخدم جميع سكان الحي السكني الذي يتكون من عدة مجاورات سكنية.

#### 2.3.4. المعايير المساحية:

من المعايير التي يتم اعتمادها في تخطيط الخدمات التعليمية هي نصيب الطالب من مساحة النص أو قاعة المدرسة، ونصيب الطالب من المساحة المسقفة والمساحة الكلية للمدرسة، وجميعها أخذت تزداد بمرور الزمن انسجاما مع زيادة التطور العلمي والتكنولوجي، وبشكل يتناسب مع المراحل الدراسية المختلفة، وتتمثل هذه المعايير في:<sup>1</sup>

**نصيب الطالب من مساحة قاعة الدراسة:** يعتمد هذا المعيار على نصيب الطالب من مساحة قاعة الدراسة (القسم)، وقد تم تحديد نصيب الطالب ما بين 2 - 4 م<sup>2</sup>، وتتباين تلك الحصة من دولة لأخرى.

**نصيب الطالب من المساحة المبنية:** عرفت حصة الطالب من مساحة المدرسة المبنية تطورا بمرور الوقت بشكل يتوافق مع التطور التقني الذي يشهده التعليم، حيث ازداد عدد المختبرات وقاعات التدريس والتصميم والتدريب وقاعات المطالعة، فأصبحت كما يلي:

- \* الابتدائية وروضة الأطفال كانت ما بين 2 - 4 م<sup>2</sup>، وارتفعت إلى 4 - 6 م<sup>2</sup>.
- \* المتوسطة كانت ما بين 4 - 6 م<sup>2</sup>، وارتفعت إلى 6 - 8 م<sup>2</sup>.
- \* الثانوية كانت ما بين 6 - 8 م<sup>2</sup>، وارتفعت إلى 8 - 12 م<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>. نفس المرجع، ص 147

نصيب الطالب من المساحة غير المبنية: تكون المساحة غير المبنية عدة أضعاف المساحة المبنية خاصة وان البناء يكون على شكل طوابق متعددة، حيث تكون مساحة المدرسة المكونة من 12 صف (قسم) 6000 م<sup>2</sup> ، وقد تصل مساحة البناء ما بين 1500 - 2000 م<sup>2</sup> والباقي غير مسقفة، وتزداد مساحة المدارس الثانوية لتصل إلى 9000 م<sup>2</sup> ، وذلك لزيادة متطلبات الدراسة الابتدائية والإعدادية أو المتوسطة، وعليه يكون نصيب الطالب ما بين 10 - 15 م<sup>2</sup> من تلك المساحة ، وربما تصل اقل من ذلك بكثير، وذلك حسب عدد الطلبة، فكلما انخفض العدد زادت الحصة والعكس.

نصيب الطالب من المساحة الكلية: يتم حساب حصة الطالب في بعض الأحيان على أساس المساحة مسقفة ، حيث تتراوح حصة الطالب من المساحة الكلية ما بين 20 و 30 م<sup>2</sup> ، وقد بلغت حصة الطالب في المرحلة الابتدائية في العراق ما بين 18 و 21 م<sup>2</sup> ، وفي المرحلة المتوسطة والثانوية ما بين 21 و 26 م<sup>2</sup> ، وفي ليبيا فقد وصلت إلى 25 م<sup>2</sup> ، وفي مصر حوالي 6 م<sup>2</sup>.

#### 3.3.4. المعايير الاستيعابية:

يعد معيار الاستيعاب من المعايير المعتمدة في تقييم كفاءة الخدمات التعليمية في أي مكان، حيث استخدم معيار دولي في هذا المجال وهو كل صف يضم 25 طالب فقط وبحد أقصى لا يزيد عن 30 ، وهذا لم يكن اعتباطاً بل جاء نتيجة دراسات عدة، والتي تمخض عنها أن هذا العدد مثالي في كل مراحل الدراسة دون الجامعية، فقد يترتب على زيادة عدد الطلاب في الصفوف إرباك لعملية التعليم من عدة جوانب، لعل أهمها:<sup>1</sup>

- عدم القدرة على ضبط الطلاب بصورة من قبل المعلم.
- لا يمكن للمعلم أو المدرس توزيع الأسئلة على جميع الطلاب في الحصة الواحدة.
- عدم قدرة المعلم أو المدرس متابعة الطلاب الضعفاء في مادته لعدم توفر الوقت الكافي لذلك.
- عدم إمكانية المختبرات العلمية وأجهزة الحاسوب على استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب تفوق المعيار المعتمد، مما يضطر المشرف على تلك المختبرات تقسيمهم إلى مجاميع.

<sup>1</sup>. نفس المرجع ، ص 147

➤ يؤدي ارتفاع عدد الطلاب في الفصل الواحد إلى استهلاك أثاث المدرسة في مدة زمنية قصيرة.

#### المعدلات السكانية للخدمات التعليمية:

إن العلاقة بين السكان والمدارس علاقة طردية، أي كلما يزداد عدد السكان يزداد عدد المدارس ، وتكون تلك الزيادة في كل مراحل التعليم ، وقد تم اعتماد أعداد معينة من السكان لكل مرحلة دراسة يتم الرجوع إليها عند تخطيط الخدمات ، ففي المبادئ التخطيطية الأساسية لكل مجاورة سكنية نجد مدرسة ابتدائية وروضة أو دار حضانة، ولكن الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو أن عدد سكان المجاورة السكنية يختلف من مدينة لأخرى، وكلما كان عدد سكان المدينة كبيرا ازداد عدد سكان المجاورة السكنية، وربما في المدن المليونية يتجاوز 10,000 نسمة، وإذا ما تم اعتبار نسبة الطلاب من السكان حوالي 10% ، فهذا يعني أن عدد الطلاب سيصل إلى 1000 طالب ، وعليه تحتاج المجاورة إلى أكثر من مدرسة ، لذا فكلما يزداد عدد السكان تزداد الحاجة إلى مدرسة متوسطة ، أو تكون المدرسة تسعة صفوف من الأول ابتدائي إلى الثالث متوسط كما تعتمد على أغلب الدول العربية<sup>1</sup>

وهناك بعض الدراسات التخطيطية تشير إلى حاجة السكان للمدارس وتكون كما يلي:

- \* ابتدائية لكل حجم سكاني يتراوح ما بين 2000 – 4000 نسمة.
- \* متوسطة (إعدادية) لكل تجمع سكاني يتراوح حجمه ما بين 5000 – 15,000 نسمة.
- \* ثانوية لكل تجمع سكاني يتراوح حجمه ما بين 18,000 – 70,000 نسمة.

#### 4.4. معايير تخطيط استخدامات المرافق الصحية:

يعتمد تقييم الخدمات الصحية على عدة معايير والتي على أساسها يمكن تحديد مدى كفاءة تلك الخدمات ، وتتنوع هذه المعايير في مجموعتين:

المعايير الوصفية والكمية العامة: وهي عديدة ومتنوعة، لعل أهمها نذكر:

<sup>1</sup>. نفس المرجع ، 186

## توزيع الخدمات الصحية:

يخضع توزيع مؤسسات الخدمات الصحية سواء كان على مستوى الدولة أو مستوى الإقليم أو المدينة لأسس تحقيق العدالة الاجتماعية في توفير الخدمة لجميع السكان، ويتحقق ذلك من التوزيع العادل ضمن مسافات محددة وأماكن يسهل الوصول إليها، وفي الغالب يفضل أن تكون تلك المؤسسات على مسافة لا تزيد عن 3 كم ، كما يراعي في هذا المجال الكثافة السكانية، فكل تجمع سكاني يفوق حجمه السكاني 10,000 نسمة يحتاج إلى مركز صحي ، و 50,000 نسمة فأكثر لمستشفى صغير ، وأكثر من 100,000 نسمة مستشفى كبير أو رئيسي.

## نوع الخدمات الصحية:

تختلف الخدمات الصحية من دولة لأخرى وضمن الدولة من مدينة لأخرى، حيث توجد أنواع من المؤسسات التي تقدم الخدمات، فالتقييم يتم على أساس نوع المؤسسة التي تقدم الخدمة، فالمستشفيات الصغيرة أفضل من المراكز الصحية، والمستشفيات الكبيرة أفضل من الصغيرة، والمهم في أن تكون نوعية الخدمة منسجمة مع واقع الوضع السكاني وإنها متدرجة في أدنى مؤسسة إلى أعلى مؤسسة، كما يضم التقييم نوع البناء ومدى ملائمة كمؤسسة صحية ، ونوع الكادر الإداري والطبي الذي يعمل في تلك المؤسسات، وعليه المطلوب أن تكون نوعية الخدمة على درجة عالية من كفاءة الأداء على المستوى المكاني وفي كل المجالات ، وان أي خلل في عناصر الخدمة على درجة عالية من كفاءة الأداء على المستوى المكاني وفي كل المجالات، وان أي خلل في عناصر الخدمة ستكون له آثار سلبية على كفاءة تلك الخدمة المتمثلة في البنية والكادر والتقنيات.

معياري مستشفى/شخص: يوضح هذا المعيار العلاقة بين المستشفيات وعدد السكان ، حيث تتباين تلك العلاقة من دولة لأخرى ، وعموما يزداد عدد السكان في الدول النامية ويتراوح ما بين 50,000 و 100,000 نسمة، ودول ما بين 6000 و 25,000 نسمة، ودول اقل من 6000 نسمة وهي دول قليلة مثل السويد والنرويج وفنلندا واليابان وألمانيا وبريطانيا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>. نفس المرجع ، ص 187.

معيار سرير/ شخص: يعكس هذا المعيار عدد الأسرة في المستشفيات مقابل عدد من الأشخاص، وقد تباين الأرقام من دولة لأخرى ، حيث بلغت في الدول النامية ما بين سرير/ 300 و 500 شخص ، وفي الدول المتقدمة ما بين سرير /80 و 120 سرير شخص، وربما في الدول الفقيرة يزيد العدد عما في الدول النامية ويصل إلى أكثر من سرير/600 شخص.

نصيب الفرد من مساحة الخدمات الصحية: يستخدم هذا المعيار لتوضيح حصة الفرد الواحد من مجموع المساحة التي تشغلها مؤسسات الخدمات الصحية المختلفة ، سواء كانت دولة أو إقليم أو مدينة ، ومقارنة ذلك بالمعيار العالمي الذي يتراوح بين 0,2 – 0,5 م<sup>2</sup> ، أي تكون حصة كل 100 شخص ما بين 20 – 50 م<sup>2</sup>.

#### موقع مؤسسة الخدمات الصحية:

يعد موقع المؤسسة الصحية من المؤشرات المهمة التي تؤخذ في الاعتبار ، حيث يتم اختيار الموقع الذي يسهل الوصول إليه من كل مكان، ويكون بعيد عن الضوضاء والتلوث، ويفضل أن تكون المباني صحية مفتوحة إلى الطبيعة، وتتوفر فيها شروط التهوية الطبيعية والتعرض إلى أشعة الشمس، ويفضل أن تضم المؤسسات الصحية خاصة المستشفيات مناطق خضراء تنتشر حول المباني وفي وسطها، والتي تكون لها آثار ايجابية على نفسية المريض.

#### المعايير الكمية الأساسية:

وهي المعايير المتعلقة بمساحة كل نوع من المؤسسات الصحية تبعا للكثافة السكانية ، والموضحة بالجدول الموالي:

#### جدول رقم (12) يمثل المعايير الكمية لتقييم الخدمات الصحية

الرقم	المؤسسة الصحية	عدد السكان المخدومين	المساحة (م <sup>2</sup> )
01	العيادة الخارجية	15.000 – 5.000	500
02	مركز رعاية الأمومة والطفولة	15.000 – 5.000	750

3.000	40.000 – 15.000	مركز صحي	03
10.000	60.000 – 40.000	مستشفى عام	04
80.000	100.000	مستشفى أطفال	05
5.000	200.000	مستشفى أمراض نفسية	06
10.000	200.000	مستشفى ولادة	07

المصدر: فؤاد بن غضبان، ص 230

#### 5.4. معايير تخطيط استخدامات المرافق الترفيهية والرياضية:

يخضع تخطيط وتقييم الخدمات الترفيهية في المدينة إلى مجموعة من المعايير تبعا لنوع الخدمات الترفيهية كما يلي:

حسب مستويات التركيبة العمرانية: وهي موضحة بالجدول رقم (14) الموالي:

#### جدول رقم (13) يمثل المعايير التخطيطية للخدمات الترفيهية

المستوى	المعيار	الحد الأدنى	الحد الأقصى
المجاورة السكنية	عدد السكان (1000 نسمة)	4,4	11,3
	المساحات الخضراء (1000 م <sup>2</sup> )	5,9	20,9
الحي السكني	عدد السكان (1000 نسمة)	27,5	54
	المساحات الخضراء (1000 م <sup>2</sup> )	16,5	160
المدينة	عدد السكان (1000 نسمة)	250	500
	المساحات الخضراء (1000 م <sup>2</sup> )	311	1.460

المصدر: فؤاد بن غضبان، ص 231

حسب نوع الخدمات الترفيهية: الحدائق والمنتزهات ( مثل الولايات المتحدة الأمريكية): وهي موضحة بالجدول رقم (15) الموالي:

جدول رقم (14) يمثل المعايير التخطيطية للحدائق والمنتزهات في الولايات المتحدة الأمريكية

التصنيف	حجم السكان المخدومين (نسمة)	المساحة (م <sup>2</sup> )	نصيب الفرد (م <sup>2</sup> )	نطاق الخدمة (م)	مواقعها	عدد مواقف السيارات
منتزه وطني ومنتزه مدينة	-100.000 150.000	-20.000 100.000	1,5 - 0,5	5.000	يعتمد على توفر الأرض	500
حديقة الحي السكني	-20.000 30.000	-10.000 30.000	1 - 0,4	-500 1.000	بجوار مدارس متوسطة/ثانوية	50
ملعب أطفال	-5.000 10.000	-2.000 4.000	0,4	500	بجوار روضة/ مدرسة ابتدائية	10

المصدر : فؤاد بن غضبان، ص 232

الملاعب: تتوفر في اغلب المدن ملاعب رياضية قد تكون منتظمة أو غير منتظمة، ويتم فيها مباريات بين الفرق الرياضية لكرة القدم أو الطائرة أو السلة، وعندما تكون المباريات بين فرق متنافسة معروفة يحضرها عدد كبير من المتفرجين لقضاء بعض الوقت في مشاهدة تلك المباريات، كما يستفاد منها الشباب في قضاء وقت فراغهم في الأوقات الاعتيادية. وتكون الملاعب على مستوى المجاورة السكنية أو المدينة كما هو وضح في الجدول التالي:

## جدول رقم (15) يمثل المعايير التخطيطية للملاعب

عدد السكان (نسمة)	2000	3000	4000	5000	7000
المساحة(الفدان)	2	3	4	5	7
فدان/1000 نسمة	1	1	1	1	0,93
م <sup>2</sup> / فرد	4	4	4	4	4

المصدر : فؤاد بن غضبان، ص 232

ويوضح الجدول التالي دراسة أخرى لمعدلات المساحة لملاعب الأطفال، وملعب المجاورة وملعب المدينة.

## جدول رقم(16) يمثل معدلات المساحة لملاعب الأطفال

الملاعب	المساحة التي يخدمها الملعب	الحد الأدنى لمساحة الملعب	المساحة المفضلة	فدان/1000 نسمة
أرضية الأطفال	نق = 200 م	500 م <sup>2</sup>	100 م <sup>2</sup>	/
ملعب المجاورة السكنية	المجاورة السكنية	4 فدان	7 فدان	1,25
ملعب المدينة	المدينة	12 فدان	20 فدان	1,25

المصدر : فؤاد بن غضبان، ص 233

المسابح: يوجد في بعض المدن مسابح يتم استخدامها من قبل السكان بمختلف أجناسهم وفي الغالب تكون مخصصة لجنس معين ذكور أو إناث، أو مشتركة حسب طبيعة الحياة السائدة، ويتم قضاء بعض الوقت في تلك المسابح خاصة في أيام فصل الصيف.



**خلاصة:**

قمنا في هذا الفصل الى تفسير ماهية المرفق والخدمة حاولنا فيه شرح بعض المفاهيم المتعلقة بوظيفة المرفق ومعايير انشاء المرافق حسب التوزيع المجالي ، ونستنتج مما مضى ان المرافق الحضرية تعد من اهم المنشآت التي تؤثر في دينامية المجال ، والتخطيط الغير موجه لهذه المنشآت سينعكس سلبا على المجالات الحضرية واستعمالاتها.

## الفصل الثالث:

# تحليل لأدوات السياسة العمرانية في الجزائر وعلاقتها بالتوزيع المجالي لاستخدامات الأرض

تمهيد:

1. المجال الحضري في الجزائر ومشكلات استخداماته
2. تطور سياسة التعمير واستغلال المجال الحضري
  - 1.2. ادوات التهيئة لتنظيم المجال الحضري
  - 2.2. تحليل تقييمي لتجربة الجزائر في أدوات التهيئة والتعمير
  3. المدن الجديدة كأداة لحل مشكلات المجال
    - 1.3. تجارب إنشاء المدن الجديدة في العالم
    - 2.3. المدن الجديدة في الجزائر كحل لمشكلات تنظيم المجال الحضري

خلاصة

## تمهيد:

تشكل السياسة العصرية أو العمرانية علم له تخصصات عديدة من حيث التخطيط والتصميم وهي مرتبطة بتنظيم وإعداد المجال الحضري للمجتمع وفق قوانين تتماشى مع حاجات ومتطلبات الأفراد، وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار لخاصية التركيب العمراني في حد ذاته، هذا لا يعود فقط إلى الشكل والمكان بل يعتبر أكثر من التنظيم الإجتماعي وعملية الإنتاج.

وبعد التخطيط العمراني والتخطيط الحضري من الوسيلة الوحيدة لتجسيد رؤى السياسة الحضرية والتي هي في الأساس حوصلة لمجموعة من القواعد والدراسات والعمليات المالية التي تحد والتهيئة العمرانية لكل مجال حضري يتماشى وطبيعة والمعطيات الخاصة لكل موقع.

إن المنتبع للسياسة العمرانية الحضرية في الجزائر يلاحظ أن هناك جملة من الخطوات الجادة حاولت من خلالها الحكومات المتعاقبة التحكم في قواعد البناء والتوسع العمراني إلا أن هذه القواعد ظلت ناقصة وغير كافية لأسباب موضوعية غابت عنها عملية التحكم في كل عمليات التعمير والتي أدت إلى تدهور الظروف الاجتماعية والخدماتية للفرد، كما أن عدم فعالية القوانين والتنظيمات التي طبقت في هذا المجال تنفيذا لسياسة معينة. الأمر الذي أدى إلى التشوه والتدهور العمراني وانتشار السكن العشوائي لجل المدن الجزائرية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>. Monice-Soudoun, Eléments d'instruction, a urbanisme histoire éthologie, réglementation, casbah, Alger, 2000 ,p 81.

## 1. المجال الحضري في الجزائر ومشكلات استخداماته

### 1.1.1. وضعية المجال الحضري في الجزائر ومشكلات استخداماته:

"المجالات الحضرية لطالما كانت فضاء مشتركا يساعد على التواصل الاجتماعي والترفيه على النفس، لكن ما نلاحظه اليوم في مشاريعنا السكنية المنجزة من تطورات في جميع الجوانب دون الاهتمام بالفضاءات العمومية، حيث أصبحت هذه المجالات تبدو كفضاءات مهملة وغير مندمجة في التركيبة العمرانية، وتستعمل في وظائف غير التي صممت من أجلها وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها:

✓ أزمة السكن التي تمر بها الجزائر، جعل تركيز السلطات منصبا على الجزء المبني دون التطرق إلى متطلبات الحياة الأخرى كالراحة، الترفيه، الالتقاء... الخ، هذا ما أدى إلى حدوث اختلالات بين الجزء المبني والفراغ.

✓ البعد الكبير بين العمارات، التجهيزات والفضاءات العمومية بسبب العمل بمبادئ العمران الحديث، هذا ما جعلها مهمشة وغير فعالة في أداء أدوارها.<sup>1</sup>

ومنه فأبرز مشكلات استخدامات الأرض هي وضعية المرافق والفضاءات العمومية في الجزائر والتي تعاني من سوء التخطيط والتنفيذ للمشاريع العمرانية، وعدم الاهتمام بصيانة وتهيئة هذه الفضاءات لعدة أسباب.

تتطلب عملية الصيانة والتهيئة ميزانيات ضخمة، من جهة أخرى قلة الموارد المالية لبلديات هي المكلفة بإنشاء وتنظيم وتسيير هذه الفضاءات، رغم أن هذه العمليات تتطلب تضافر جهود عدة شركاء آخرين، بالإضافة إلى كونها تعاني عجزا ماليا ونقص في الإطارات والعمال المختصين، هذا ما يدفعها إلى جعل أمر تسييرها وإنشاءها آخر الاهتمامات.

بعدها الكبير عن السكان بسبب تمركزها غالبا في وسط المدينة، وعدم وجود فضاءات جوارية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>. براكنة فؤاد، مقدم رضا، تخطيط وتسيير الفضاءات العمومية وتأثيرها على النسيج العمراني، حالة حي الهواء الجميل - سطيف -

(دكتوراه)، جامعة ام البواقي، 2011، ص70.

<sup>2</sup>. المرجع نفسه، ص70.

أيضا المشاكل الأخرى تتمثل في مشاكل الصيانة وإصلاح المرافق والفضاءات العمومية، وهو ضعف أنماط التسيير المتبعة لعدة أسباب منها:

- عدم وجود منظومة قانونية واضحة وفعالة تستعمل كإطار للتسيير والتنظيم.
  - المسؤولون عن إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأرض POS لا يعتبرون الفضاءات العمومية كأولوية، فكان مصيرها الإهمال.
  - عدم وجود مختصين في إنشاء وتسيير الفضاءات العمومية، أو عدم الاعتماد عليهم أثناء إعداد المخططات أو أثناء عمليات الصيانة والتهيئة.
  - عدم وجود ربط بين الفضاءات العمومية والمناطق السكنية بسبب النقص المسجل في هياكل الطرق والشوارع، حيث أصبحت لا تقوم بأدوارها كما يجب، فالمناطق السكنية تعتبر مرآقذ.<sup>1</sup>
- المشاكل الأخرى هي ضعف أنماط التسيير المتبعة من قبل الدولة وهذا لعدم وجود منظومات قانونية وإدارية تنظم عمليات التسيير.

### 1.1.1. استعمال المجال الحضري وعلاقته بالتغير الاجتماعي في المدينة الجزائرية:

"تقول الباحثة الفرنسية المتخصصة في دراسة المجالات العامة في المدن المغربية، Françoise Bouchenine، أنه " يمكن قراءة التغيرات الاجتماعية في البلدان المغربية – في جميع النواحي – على المجالات العامة الحضرية. "أي انه هناك مؤشرات تظهر في أو على المجالات العامة الحضرية، تبين لنا وجود نوع من التغير السياسي والاقتصادي و الاجتماعي الثقافي... في هذه المجتمعات؛ وذلك من خلال تغير أنماط استعمال و امتلاك هذه المجالات من طرف مختلف الفاعلين الاجتماعيين في هذه المدن. فما هي إذا مؤشرات التغير الاجتماعي من خلال استعمال المجالات العامة في المدن الجزائرية؟ و بتعبير آخر نقول: ما هي العلاقة بين التغير الاجتماعي (في جميع الميادين) واستعمال المجال العام الحضري في الجزائر؟"<sup>2</sup>

وعليه فالتغيرات الاجتماعية تؤثر على كل المجالات بما في ذلك المجال العمراني الحضري، حيث يؤثر في شكلها وتوزيعها.

<sup>1</sup>.المرجع نفسه، ص70

<sup>2</sup>. دريس نوري، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية: دراسة ميدانية على حديقة التسلية لسطيف، (ماجستير)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007، ص125 .

"إن أكبر مؤشر على التغير الاجتماعي ليس فقط في المدن الجزائرية، و لكن في البلدان العربية ككل، هو ظهور المجالات العامة الحديث **modernes les espaces publics** المشابهة للتي توجد في البلدان الغربية، وهذا منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي؛ حيث أن دخول الاستعمار الأوروبي إلى هذه البلدان، أدى إلى إدخال فرض أشكال المجالات العامة الغربية إليها . وزاد تطور هذه المجالات بعد استقلال هذه البلدان، بسبب إتباعها لنفس السياسة الحضرية الاستعمارية من جهة، و عدم تكييف العمران مع الخصائص السوسيوثقافية للمجتمعات المحلية.

إن السياسة الحضرية في الجزائر منذ الاستقلال، أنتجت مجالات عامة مشابهة – أم لها يجب أن نقول مطابقة – للمجالات العامة الغربية؛ ولكن هل سيكون استعمالها مشابها وموافقا لما أنتجت إليه و للوظيفة التي صممت لأجلها؟ أم أن ذلك سيكون متغيرا حسب التغيرات السياسية و الاقتصادية و الثقافية الاجتماعية التي عرفتها – و لا تزال تعرفها الجزائر منذ الاستقلال؟"<sup>1</sup>

هناك جملة من التساؤلات التي يفرضها الواقع الجزائري في مجال استخدام المجال الحضري، في ظل التغير الاجتماعي الذي يؤثر بصورة أو بأخرى على سير استخدام المجالات الحضرية.

"في هذا الصدد نجد إجابة واضحة عند الباحثة " فرنسواز بوشنين"؛ إذ ترى أنه "بالرغم من كون المجالات العامة في المدن المغاربية مستوردة، إلا أنها تستعمل وتمتلك بأشكال جديدة. إن لم يكن ذلك في طريقة تصميمها و الدور الذي توجه إليه لتلعبه في المدينة، فإنه يمكن أن يكون في طرق امتلاكها واستعمالها اليومي و غير اليومي، المادي و الرمزي"<sup>2</sup>

## 2.1. عوامل تكوين ونمو المجال الحضري في الجزائر:

هناك جملة من العوامل التي ساهمت في تكوين ونمو المجال الحضري في الجزائر منها العوامل السكانية، والعوامل الاقتصادية والايكولوجية والثقافية...

<sup>1</sup>. المرجع نفسه، ص126.

<sup>2</sup>. المرجع نفسه، ص126.

### 1.2.1. العوامل السكانية:

"تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان عنصرا أساسيا في تقدير حجم النمو الكلي للسكان عند أي مجموعة من الشعوب حيث تعرضت الجزائر خلال فترة تاريخية معينة إلى زيادة ديمغرافية حضرية واسعة النطاق ساهمت فيها الزيادة الطبيعية للسكان بنسب متفاوتة وتحليل معطيات الحالة المدنية تبين لنا ذلك، سنتطرق للزيادة الطبيعية للسكان في الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال فتختلف الزيادة الطبيعية حسب تباين مستوى الحياة الاجتماعية.<sup>1</sup> فالزيادة الطبيعية تؤدي إلى تغير حجم ونمط حياة السكان في المدينة.

"في الفترة الاستعمارية الممتدة بين 1901 - 1945 تميز النمو الطبيعي للسكان بانخفاض كبير وهذا بسبب ارتفاع نسبة الوفيات وارتفاع هذه النسبة راجع إلى تدني مستوى الخدمات الصحية ومستويات المعيشة إنتشار الأمراض المعدية والخطيرة وانتشار الفقر والجوع الجهل بالإضافة إلى القمع والقهر العسكري الذي سلط على الجزائريين فأضعف قدراتهم الإنجابية، فكانت المعدلات السنوية لنمو السكان كالتالي 1.38% بين 1856\_1886 ثم 1.41% خلال الفترة 1886-1926 لتصل إلى 2.21% خلال الفترة الممتدة بين 1926-1948، أما خلال الفترة 1945 -1941 فقد إنخفضت الزيادة الطبيعية للسكان بشكل كبير حيث قدرت بـ 0.02% وهذا راجع إلى الحرب العالمية الثانية وقانون التجنيد الإجباري للشباب الجزائري<sup>2</sup>، وبعد ذلك عرفت الزيادة الطبيعية في الجزائر تزايدا ملحوظ بفضل تحسن ظروف المعيشة.

### 2.2.1. العوامل الإقتصادية:

من أبرز العوامل الجاذبة للوسط الحضري هو توفرها على عمليات التصنيع والذي استحوذ خلال مرحلة المخططات الحصة الأكبر من مجمل الاستثمارات فكان اتجاه الهجرة نحو المدن التي بها المراكز الصناعية الكبرى، فالأولوية التي احتلها القطاع الصناعي جعلت الاستثمارات تصل إلى 61%<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>. سهام وناسي، النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، (ماجستير)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009، ص55

<sup>2</sup>. المرجع نفسه، ص57.

<sup>3</sup>. المرجع نفسه، ص62.

في الفترة الزمنية بين 1966 - 1977 تضاعف عدد عمال الصناعة حيث تم توفير 240 ألف منصب عمل في معظم المدن الجزائرية، في مقابل ذلك سجل نزوح كبير للفلاحين إلى المدن لأن قطاع الفلاحة كان يشغل 54% من اليد العاملة في حين انخفضت نسبة التشغيل في هذا القطاع إلى 26.6% وهذا في سنة 1977.

كان لتعميم الصناعة في الجزائر إيجابيات وذلك من خلال تحقيق بعض الأهداف كرفعها لمستوى الشعب عامة من الناحية المادية، إلا أنها جاءت مصحوبة بسلبيات ومشاكل عدة أهمها الهوة الواسعة بين العمالة الصناعية وعدد المساكن الخاصة باليد العاملة الصناعية، زيادة على التخلف الكبير في بناء المرافق والتجهيزات الجماعية الضرورية والتي يجب أن تصاحب المسكن، فالتنمية بهذه الطريقة انجر عنها تأخرا كبيرا في إنجاز البنى التحتية خاصة عندما تتجز المناطق الصناعية فاقتلالتوازن بين عمليات التصنيع والتحضر في ظل غياب سياسة التهيئة العمرانية لذلك كان توظيف المناطق الجديدة بطريقة

فوضوية تعيق سياسة التنمية.<sup>1</sup> فالعوامل الاقتصادية تتمثل في توفر الوسط الحضري على العمل والأمور الاقتصادية الجاذبة.

### 3.2.1. العوامل الأيكولوجية:

تتمثل العوامل الأيكولوجية في المجال الحضري ككل وما تتميز به هذه البيئة من خصائص تجعلها قطب تنموي يحقق تنمية من خلال قابلية هذا المجال الحضري للإصلاح والتعديل.

إن مشاريع الأحياء الأيكولوجية قد تضاعفت في الآونة الأخيرة عبر المدن في العالم، وخاصة عواصم الدول المتقدمة مثل فرنسا وسويسرا. وقد بدأت بذورها في الظهور مع ميثاق حين فصل هذا الأخير في الوظائف داخل المدينة، بين ، La charte d'Athènes أثينا توفير الخدمات والسكن وأماكن الراحة مما يحفز شبكة النقل وحركة المرور المتزايدة بين مختلف المناطق في المدينة. ولقد كان أول حي إيكولوجي في الستينات و كان عبارة عن مشاريع قصيرة ، حيث ظهر وبعدها كانت تلك الأحياء مهمشة أصبحت اليوم محل الدراسة والنقاش والعمل ببناء مدينة مستدامة ، ولهذا نجد هناك

<sup>1</sup>. المرجع نفسه، ص63.



عدة نصوص تاريخية قانونية التي تبرز مبادئ الأساسية للمدينة الحضرية المستدامة والتي تشيد بأهمية الحي الإيكولوجي<sup>1</sup>

### 3.1. مشاكل المخططات والتصاميم الحضرية في الجزائر:

إن توفير البيئة العمرانية المناسبة يحتاج إلى تفاعل المخطط والمصمم والمستفيد فكل واحد منهم وجهة نظر معينة وجميعها تصب في توفير المكان الملائم لسكن الإنسان وفق متغيرات بيئية وطبيعية واجتماعية واقتصادية وعمرانية مستمدة من الواقع الحقيقي لكل منطقة وعدم الاعتماد على المخططات والتصاميم المستوردة التي لا تتسجم في كثير من الأحيان مع البيئة لذا تتحول إلى وباء على الإنسان، ومثال ذلك المخططات والتصاميم الغربية التي صممت بما يتلاءم وطبيعة المناخ الأوروبي البارد عموما وحياتهم الاجتماعية فعندما نقلت إلى المنطقة العربية الحارة وضعت الإنسان في مأزق وجابته مشاكل كثيرة لعدم ملائمتها بيئيا واجتماعيا فالإنسان العربي كان يعيش في بيئة مفتوحة تتمثل بالصحراء والريف والبيت العربي القديم ذو المساحة الواسعة مع وجود فناء في وسطه يعمل على تحسين البيئة فضلا عن الاستقلالية عن بقية المساكن علما انه يكون في الغالب مفتوحا إلى الداخل لذا يتحرك أفراد العائلة في داخله بحرية تامة.

أما في التصاميم الحديثة المتمثلة بالعمارات متعددة الطوابق تضم شققا سكنية صغيرة المساحة فتحوّلت إلى سجن للإنسان بين جدرانها بعيدا عن الطبيعة فضلا عن عدم حرّيته في فتح النوافذ لأنها تطل على الآخرين إذ انقطعت علاقته بالطبيعة لذا انعكست آثار ذلك على تصرفاته فأخذ يميل إلى الانطواء والشعور بعدم الراحة وبالتالي اثر ذلك على إبداعاته وعطاءه، ولكن لا نشعر بها بشكل ملموس لأننا لا نتحسس مشاعر الآخرين. والأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل أن التصاميم لا تتسجم مع عادات وتقاليد المجتمع العربي وتعاليم الشريعة الإسلامية من جوانب متعددة منها ما يأتي:<sup>2</sup>

- صغر مساحة المسكن بحيث لا يمكن فصل مجالس الرجال عن النساء وعليه لا تأخذ المرأة حرّيتها عند وجود ضيوف.

<sup>1</sup> . Sophie Louagant, - « éco-quartier : les paradoxes- , ( mémoire magister , science et humaine , spécialité coordonnateurs des territoriaux , faculté sciences sociale et humaines , université pierre mendé , France , 2010-2011), p 38

<sup>2</sup> . حمادة رفيق، استهلاك المجال الحضري والتنمية المستدامة-دراسة ميدانية مدينة برج بوعريّيج-، معهد تسيير التقنيات الحضرية قسم تسيير المدينة، 2015، ص 77

- عدم إمكانية عزل مواقع الخدمات (المطبخ والحمام) عن بقية أجزاء المسكن مثل غرفة النوم والصالة ، لذا تنتشر الروائح الكريهة في كل أرجاء المسكن إذ أن اغلب التصاميم لا تأخذ بنظر الاعتبار اتجاه الرياح ، لذلك لا يقتصر تأثيره على الشقق فحسب بل العمارة برمتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم عزل أحواض الوضوء عن الحمامات وهذا غير مستحب في الشريعة الإسلامية لأنه عند الوضوء كثيرا ما يذكر النساء دعاء غير ممكن قوله في الحمام.
- تسهم تلك التصاميم في أضعاف العلاقات الاجتماعية لصغر مساحتها وعدم القدرة على استيعاب عدد كبير من الأقارب كما كان في البيت العربي القديم الذي كان يجمع بين جدرانه عدة أسر وانه ملتقى الأقارب وخاصة في المناسبات والأعياد لسعة مساحتها في حين أصبح الضيف عبئا كبيرا على ساكني العمارات حتى وان كان اقرب الأقرباء.

ومما زاد في المشكلة طبيعة ثقافة المجتمع فعندما يسكن العمارات أناس غير متحضرين تحدث مشاكل كثيرة بسبب سوء تصرفات البعض بما لا ينسجم والعرف الاجتماعي والتقاليد السائدة في المجتمع الحضري وخاصة من قبل بعض الشباب والأطفال فينتج عن ذلك علاقات غير طيبة بين السكان فضلا عن العبث بأجهزة الخدمات المختلفة فتقلل من كفاءتها<sup>1</sup>

نستنتج مما تقدم أن على المخطط والمصمم أن يكونا بمستوى المسؤولية في توفير مخططات وتصاميم تحقق الراحة والأمان من خلال الإفادة من التطور التكنولوجي والربط بين الأصالة والمعاصرة للحفاظ على الصفات والخصائص الحميدة التي كرمنا الله سبحانه وتعالى بها والابتعاد عن التقليد الأعمى لكل ما نشاهده في الغرب والذي حقق تقدما كبيرا في مجال المعرفة والتكنولوجيا إلا انه حقق تخلفا في نمط الحياة الاجتماعية الخالية من القيم الروحية وعليه يجب أن تتضمن المخططات والتصاميم كل ما يحتاجه الإنسان من خدمات داخل المسكن وخارجه.

#### 4.1. طرق وأساليب معالجة المجال الحضري:

تنمية طاقات استيعاب المدن الجزائرية لتقليل العجز المسجل في ميدان السكن، باستعمال تقنيات متطورة كالبناء السابق التجهيز، لتخفيض تكاليف الانجاز و ضمان سرعة الإنشاء.

<sup>1</sup>. خلف حسين الديلمي، تخطيط المدن نظريات أساليب معايير تقنيات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص 215-216.

تنسيق تخطيط الاستثمارات خاصة تلك المسجلة في مخططات التطوير و المتعلقة بالبنية التحتية(الشبكات المختلفة) البنية الفوقية PMO الحضري تجهيزات حضرية و مرافق.

إدماج عمليات البناء في البيئة الحضرية الموجودة و توطين التجهيزات المبرمجة بحيث تكون عاملا للتوازن و التكامل بين الأنسجة الحضرية القديمة و المناطق المبرمجة للتوسع، و خلق شروط قيام علاقات وظيفية جيدة بينهما، لتمكين المدن من رفع قدرة الخدمة ، و لتلبي احتياجاتها الذاتية و احتياجات المناطق المجاورة لها.

تأهيل و ترقية عمليات إنتاج المجال الحضري على صعيد التطور الحضري و الإبداع المعماري.

و تخضع المناطق الحضرية الجديدة، لجملة من الاشتراطات القانونية و المواصفات التقنية و هي منظمة في برامج رسمية مستوحاة من تجربة في فرنسا<sup>1</sup>

### 5.1. مشكلات المجالات الحضرية في الجزائر

يعتبر المجال الحضري من المجالات الأكثر تعرضا لمختلف المشاكل من بينها التلوث بأنواعه ،وما يشكله من تهديد لحياة السكان ،كما يعتبر الاكتظاظ السكاني والفقر ،من بين الأسباب الأساسية لهذا التلوث ، وكذا نقص البنية التحتية و ضعفها ، الأمر الذي يلعب دورا كبيرا في زيادة حدة هذه المشاكل و تفاقمها ، ويعاني المجال الحضري في الجزائر حالة من التدهور من جراء العديد من مشاكل التي كانت لها انعكاسات سلبية لاسيما على حياة المواطنين ، وإنما على مسار التنمية الحضرية ،كون أن جل المجهودات التي قامت بها الدولة في هذا المجال لم تحقق النتائج المرجوة ،و يمكن حصر هذه المشاكل في ما يلي:

مشكلات عمرانية :والتي تتمثل أساسا في:

أ/مشكلات تقنية:و يظهر ذلك من خلال:

-الضعف الشديد فيما يخص التجهيزات والبنى التحتية خاصة .

-التوسع العمراني غير المنظم الذي تم في غالب الأحيان على حساب الأراضي الزراعية

<sup>1</sup> . قماش زينب، المجمعات الحضرية بمدينة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري،قسنطينة، 2006، ص 103.

وبطريقة فوضوية مما أدى لانخفاض نسبة المساحات الزراعية من 0.80 هكتار لكل ساكن سنة 1962 إلى 0.32 هكتار لكل ساكن سنة 1991 ، وتصل إلى 0.13 هكتار سنة 2005.

-تدهور البيئة و إتلاف الموارد الطبيعية ، الناتجة عن ظاهرة التعمير الفوضوي وعجز السلطات على تسيير المدينة

ب/مشكلات إجتماعية:و تتمثل أساسا في:

-اختلال توازن توزيع السكان ، وانتشار السكن الفوضوي غير المنظم في المدينة ، وتقلص فرص العمل مما ينتج عنه تفشي البطالة.

-هجرة السكان إلى المناطق الصناعية بحثا عن فرص عمل و خدمات أكثر نظرا لعدم توفر مرافق الحياة وقلة السكنات و انعدام الأسواق.

-انتشار الأحياء القصديرية أو ما يسمى بمراكز العبور والتي تشكل مركزا اقطاعيا لاستفحال العديد من الآفات الاجتماعية الخطيرة مثل الدعارة والسرققة والمخدرات وغيرها من المشاكل التي تهدد الأمن داخل الأحياء و المدن.

### مشكل التلوث

تدهور الوضعية في مجال النظافة و الصحة العمومية بسبب انتشار النفايات في المدن ، رغم الجهودات المبذولة من قبل السلطات المحلية ، لذلك نجد معظم التجمعات السكانية الحضرية و الريفية تعاني من صعوبة كبيرة فيما يخص معالجة النفايات مع النقص الملحوظ في تسيير هذه الأخيرة ، خاصة في البلديات ذات الكثافة السكانية ، بسبب النمو الديمغرافي الكبير، والاستخدام المفرط لوسائل النقل الحضري واختلال نمط تنظيم المصالح المكلفة بتسيير النفايات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>. نفس المرجع ، ص 105.

## 2. تطور سياسة التعمير واستغلال المجال الحضري

### المرحلة الاستعمارية 1830-1962:

يعتبر الاحتلال الفرنسي مرحلة حاسمة في رسم الحدود المجالية حيث عمل على وضع مخططات وإصدار سلسلة من القوانين التي كانت تهدف إلى بلورة توجهات الاستعمار في مجال التعمير والإسكان بالجزائر، حيث غيرت من صورتها وأنماط حيازتها وأشكال استغلالها، واعتمدت هذه المخططات والقوانين على مبادئ الاستعمار المتمثلة في استغلال الثروات وتوفير الطرق والهيكل لنقل الخيرات والثروات المنهوبة إلى فرنسا ومنه خلق مناطق أكثر تنظيم وتخطيط من باقي الأقاليم، إن عملية الاستيطان الفرنسي للمدن الجزائرية سواء منها المتواجدة في الشريط الساحلي أو الداخلية كان هدفها إقامة مستوطنات وأحياء أوروبية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة حيث قلص بذلك عدد سكان الجزائريين بالمدن ويعود السبب في ذلك إلى سياسة التقتيل الجماعي خلال مقاومة الأهالي للاحتلال الفرنسي، وسياسة الطرد والنفى التي انتهجها الاستعمار الفرنسي ضد سكان المدن، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى الإقامة بالأرياف و الجبال أو النزوح إلى البلدان المجاورة أو المشرق العربي مما جعلهم يعيشون ظروفًا مزرية جراء الأوضاع المتدهورة في جميع المجالات.

وقد تم إصدار قوانين فرنسية تسهل لهم مصادرة الأراضي والعقارات بطريقة تعسفية ثم انتقلت إلى الصفة القانونية محدثة عدة تغييرات جذرية على سياسته الحضرية حيث زاد من توسع المدن وتنظيم البنيات وإنشاء الطرق للمواصلات وترقية المساحات الخضراء إلى جانب المجمعات السكانية والمشاريع الاقتصادية والقطاعات العسكرية حيث وجه الشبكة العمرانية في الجزائر ووسطها الريفي لخدمة الإقتصاد الفرنسي حيث ربط أهم المدن الجزائرية و أقاليمها بواسطة شبكة من السكك الحديدية ثم أنشأ الموانئ بالمدن الساحلية لنهب الثروات الجزائرية ونقلها إلى فرنسا ومن خلال القانون ومخطط "كروست" و "دونجي" في 5 جانفي 1922 الذي يركز على النظرة الشاملة في التخطيط والتطبيق الفعلي في الواقع، من خلال إنشاء منطقة حضرية كاملة في جميع الهياكل والتجهيزات كالتي أنشئت في الجزائر العاصمة في 1937 م.

وعلى أنقاض ما تم تهديمه من مجمعات وسكنات قديمة أنشأت مؤسسات مدنية وعسكرية وشقت الطرقات وتوسعت الشوارع كما حصل في مدينة الجزائر وقسنطينة وهذا من خلال آليات وأدوات التخطيط العمراني الحديث الذي يراعي حاجيات السكان الأوروبيين

وبذلك أقاموا عليها مستوطنات على الطراز الأوروبي إلى جانب هذا لقد عملت السياسة الحضرية في الجزائر وفق قواعد وقوانين المستعمر الفرنسي، إلى تقسيم البلاد إلى أربع مناطق وكل منطقة لها وظيفتها الخاصة كما يلي:

1. المدن والحوضر: الجزائر، قسنطينة، وهران.
2. المدن المتوسطة: باتنة، بلعباس، مليانة، البليدة.
3. مدن الشمال الصغيرة: الزراعية والساحلية كالجلفة وهي مدن للحماية والإدارة.
4. مدن الجنوب الكبيرة والواحات: مثل بسكرة وتقرت.

حيث وضعت هذه المدن تحت إدارة عسكرية فرنسية مما جعل المدن والقرى الأخرى تتعرض إلى الإهمال لتجعل من ساكنيها مجردين من قيمهم وتقاليدهم وحضاراتهم، مع محاولة فصل مناطق الجنوب عن الشمال لبتز الهوية الوطنية وتشجيت سكانها وبث الفوارق الجهوية بين فئات الشعب الواحد وتمزيق واستئصال رباط الوحدة بين مكوناته المختلفة.

خلال بدايات هذه المرحلة لم يوضع المستعمر سياسة تخطيطية واضحة بل كانت محاولات لتهيئة المجال لغرض تقليص من الفوارق المجالية والإقتصادية مع المحافظة على هدف السيطرة على الأرض، الذي أدى إلى قيام الثورة والتي غيرت طريقة تفكير المستعمر في كل المجالات. ونظرا إلى السياسة الوحشية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري القائمة على التهجير والقمع والاستيطان هذه السياسة دفعت بهم إلى النزوح إلى مناطق معزولة (محتشدات) تفتقر لأدنى شروط الحياة الحضرية.

وقد عرفت عملية الاستيطان مساهمة الاستعمار الفرنسي في تنمية الشبكة العمرانية الجزائرية حسب أعراضه المسيطرة في توجيه الشبكة العمرانية وهياكلها لخدمة الاقتصاد الفرنسي والجانب العسكري للهيمنة على التراب الوطني، و بعد إندلاع الثورة حاول الفرنسيون دمج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي فجاءوا بسياسات تخطيطية أهمها مخطط قسنطينة الإقتصادي ظنا منهم أن تحسين مستوى المعيشة يلغي الهوية حيث أعلن عن المخطط رسميا من طرف الجنرال شارل ديغول

وإختيرت قسنطينة لتميرير الرسالة إلى الشرق الأكثر تمردا رسالة التنمية مقابل الإستسلام، الثروة مقابل عدم التمرد والرفاهية مقابل الإندماج<sup>1</sup>.

حيث عمل هذا المخطط على:

- رفع النمو الإقتصادي والقضاء على عدم المساواة.
- تعميم الحياة العصرية في المناطق الريفية.
- إلحاق أطفال الجزائر بالمدارس الفرنسية لغرس الثقافة الفرنسية وعزل الثورة.
- توفير مناصب شغل وتوزيع السكن والأراضي الفلاحية على الجزائريين.
- خلق مراكز التكوين المهني لتوفير اليد العاملة المحلية.
- وضع مخطط شارل الأمني لتوفير الحماية الأمنية اللازمة لتحقيق هذا المخطط.

إن التفكير الجدي في تحسين مستوى حياة الفرد الجزائري من طرف المستعمر من خلال وضع مخطط قسنطينة الذي يعتبر التهيئة العمرانية قاعدة لفهم التحولات المجالية الإقتصادية والإجتماعية ووسيلة لتسيير وتنظيم الفضاء لكن هذا المخطط لم ينجح بسبب إنعدام الإستقرار السياسي وقصر المدن الزمنية المخصصة له مع عدم تقبل المستعمر بفكرة المساواة مع الجزائريين.

#### 🚩 مرحلة ما بعد الإستقلال 1962-1990

ورثت الجزائر بعد الإستقلال أوضاعا مزرية عن المستعمر الفرنسي تميزت معالمها بالدمار والخراب الذي لحق معظم المدن والقرى خاصة غداة الإستقلال وقد برزت إلى الوجود العديد من المتغيرات المتمثلة أساسا في تفاقم المشاكل وعدم إمكانية بناء ما هدمه المستعمر وعودت عدد كبير من الجزائريين إلى وطنهم ونمو الديمغرافي المتزايد، و تزايد ظاهرة التمدن في الجزائر بسبب الهجرات السكان من الأرياف نحو المدن مما ترتب عنه تزايد إلحاح السكان على الخدمات العمومية والتجهيزات الأساسية، هذه الوضعية زادت في حدة الفوارق الجهوية بين ارجاء البلاد و بروز هوة كبيرة بين المدن والأرياف من جهة وبين المناطق الداخلية للبلاد و المناطق الساحلية من جهة أخرى،

<sup>1</sup>. فؤاد بن غضبان ، المدن المستدامة و المشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام، دار الصفاء للنشر، ص1، عمان، 2014 ، ص 269.

و أما هذه الوضعية الحرجة التي ميزت المجال الجزائري آن ذاك باشرت الدولة في وضع إصلاحات و تدخلات من أجل التقليل من حدة اللاتوازن في الإنتشار عبر التراب الوطني. تتمثل هذه الإصلاحات في البرامج التنموية الخاصة بالمناطق المحرومة وخلال هذه المرحلة شهدت سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر عدة مراحل: حاولت من خلالها خلق عدة آليات وميكانيزمات فعالة تستطيع من خلالها ضمان إطار معيشي يتوافق ومتطلبات المجتمع، لكن هذه الإصلاحات تركزت على المناطق الساحلية والتالية وبالتالي دعمت وبصورة غير مباشرة التوجه العمراني والإقتصادي الموروث عن الفترة الإستعمارية وزادت في حدة الفوارق بين المناطق الشمالية والجنوبية للبلاد وعمقت الفجوة وهذا ما يدل على غياب إستراتيجية واضحة المعالم للتهيئة العمرانية في الجزائر آنذاك وأن كل هذه الإجراءات المتخذة كانت تتسم بغياب خطة متكاملة للتهيئة العمرانية، ومن سلبيات هذه الإجراءات كذلك أنها مست المدن الكبرى فقط وإستهلكت الأراضي الزراعية الخصبة لإنشاء الأقطاب الصناعية مثل سهول متيجة، عنابة، وهران...وقد فشلت هذه الأقطاب في لعب الدور المنوط بها، وعوض أن تحقق التنمية في محيطها تحولت إلى مناطق إستقطاب وجدت للسكان خاصة النازحين من المناطق الداخلية وزيادة تضخم المدن وإنتشار البيوت القصديرية على حواف المدن والتي حولت فيما بعد إلى بؤر للفقر والحرمان والتهميش وهذا ما يدل على عدم الأخذ بعين الإعتبار الإختلالات الموروثة من المستعمر بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من جهة والمناطق الشمالية والداخلية من جهة ثانية، زيادة على عدم الإطلاع على حقيقة كل الأقاليم الجزائرية .

لقد عرفت الجزائر منذ الإستقلال توجهات لسياستها الحضرية محاولة من خلال ذلك إخراج من الأزمة الحضرية التي كانت تعاني منها معظم مدنها وأقاليمها الحضرية، ويمكننا تحديد مراحل هذه السياسات على النحو التالي:

**المرحلة الأولى: 1962-1978: سياسة التوازن الجهوي:** تبنت الجزائر مخططات وأيديولوجيات تنموية مكثفة حاولت من خلالها تنمية وإعادة بناء البلاد ولقد شهدت هذه المرحلة محاولة تطبيق سياسة حضرية تهدف إلى التحكم في النمو العمراني وتنظيم المناطق الهامشية في المدن من خلال التخطيط الذي بدا يظهر بتنمية المناطق المحرومة أو برامج أعطيت لجماعات محلية لتسيير المجال الحضري للمدن من خلال قانون البلدية رقم 67-24 المؤرخ في 18-1-1967 و الذي منح صلاحيات الجماعات المحلية في ميدان التهيئة والتعمير من تسيير و تخطيط المدن وإشراكها في



تصميم المخطط الوطني للتنمية الذي برز من خلاله مخططات تنمية البلدية PCD ومخططات التحديث الحضري<sup>1</sup> PME .

وكانت أول الجهود عام 1962م في ظهور مخططات التنمية مثل مخطط عمران للمبادئ Pup ، ثم يليها المخطط الثلاثي 1967/1969م الذي عمل على إستكمال المساكن التي كانت قبل الإستقلال وركزت على إعمار المدن الكبرى وأقاليم الساحل، حيث وجهت معظم الإستثمارات التي سطرتها الحكومة والمدرجة في مخططات التنمية والتهيئة بالإضافة ما ورثته من الحقبة الإستعمارية من سكنات لبت إلى حد ما إحتياجات الجزائر في المدن ولتحقيق الضغط عن مراكز شيدت قرابة 75 قرية فلاحية عبر التراب الوطني والتي أصبحت هذه القرى نواة لمدن صغيرة فيما بعد لتصبح مراكز بلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي. بعد هذه التجربة للمخطط الثلاثي، جاء المخططين الرباعيين ( 1970م - 1973م / 1794-1977م) بالمطالبة بالتوازن الجهوي وإعطاء أهمية للمناطق الداخلية كباتنة، سطيف والهضاب العليا، وتنفيذ المشاريع الصناعية بها، وتقليل الضغط على مناطق الساحل وإعتماد اللامركزية في الإدارة وإعطاء الصلاحيات للبلديات والولايات، من خلال المخططات الولائية والبلدية للتنمية ومخططات التجديد العمراني إلى جانب صدور مجموعة من القرارات المنتظمة للتقسيم الولائي الجديد عام 1974م للترقية الإدارية للمراكز الحضرية، التي إرتفعت من 66 مركز عام 1966م إلى 211 عام 1977م.

ومنه فقد إهمال الجانب العمراني في هذه الفترة بسبب الإهتمام بالجوانب الأكثر أهمية من حسب وجهة نظر الدولة، وبسبب الإعتقاد على ما تركته فرنسا من مخططات ظنا أنه كافي لتخطيط وتسيير المجال الذي يتطور وينمو بإستمرار، أما المحاولات التنموية (المخطط الثلاثي والرابعي الأول) فلم تتجح لأنها تمثل تخطيط مركزي قصير المدى وقطاعي (إقتصادي بالدرجة الأولى)، وقد أثر الإهمال على تخطيط وتسيير المدن في الفترات القادمة لعدم تمكن الدولة من تداركه، إلا أنه وبالرغم من هذا فإن هذه الفترة كانت لها إيجابياتها كتوفير التجهيزات الكبرى والبنى القاعدية وتطوير الصناعة في ظل تطبيق مبادئ العمران الوظيفي.

**المرحلة الثانية: 1978-1986م : سياسة الصلاحيات المفقودة:** لم تصل المرحلة الأولى إلى تحقيق الأهداف المسطرة لها، ويرجع هذا أساسا إلى المشاكل والعقبات التي واجهت عملية التنمية على

<sup>1</sup>. فؤاد غضبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 270.

الرغم من وجود وزارة السكن والتعمير سنة 1977م، إذ منحت للسكان قروض لصناديق الإحتياط، وإعلانات البلدية ببيع الأراضي بأسعار رمزية وتلتهم رخص البناء.... إلى جانب هذه المحاولات المشجعة، كانت هناك بيروقراطية التسيير والتنظيم، ومركزية القرارات، وعدم كفاءة المؤسسات في إعداد الدراسات المطلوبة ونقص واستغلال التموين المالي، إلى جانب غياب العدالة الاجتماعية في التوزيع، الذي لم يراعي في الجانب الاجتماعي والنفسي للسكان، الشيء الذي عرقل النمو العمراني، وتطوره بظهور بناءات فوضوية انعكست عنها مشاكل الإجرام، البطالة والفقير.

تميزت هذه الفترة بتكفل الدولة رسميا بوضع دعائم سياسة وطنية أكثر وضوح في مجال التخطيط العمراني والتنمية الحضرية ضمن إستراتيجية متكاملة رصدت فيها استثمارات ضخمة في مخططات التنمية التي تدخلت الدولة من خلالها مباشرة في تهيئة وتخطيط المدن عبر إجراءات تشريعية وتنظيمية ومالية وقد شكلت هذه الإجراءات دفعة قوية بجهود الدولة في تصدي إشكالات التحضر وتوزيع المشاريع التنموية عبر أقاليمها. وقد ارتكزت هذه السياسة خلال هذه المرحلة من التنمية في إطار المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1984م / 1985-1989م) ليجسد سياسة تهيئة عمرانية أكثر تأكيد وجلاء، عن طريق سلسلة من الإجراءات كظهور التهيئة العمرانية لأول مرة ضمن صلاحيات دائرة وزارية، وذلك بإحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، كما تأسست في سنة 1981م الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ومن جهة أخرى صدر قانون في سنة 1981م يتضمنان تعديلات وتقيحات لقانوني الولاية والبلدية، ينصان على صلاحيات الجماعات المحلية، ويزودانها بأدوات خاصة للتهيئة: المخطط الولائي للتهيئة والمخطط البلدي للتهيئة.

كما تم تعديل الخريطة الإدارية الحضرية عام 1984م للإستيعاب الفائض عن أحجام المدن والحضر بشكل عام، وتكيفها مع الحقائق العمرانية والتغيرات الحضرية المستجدة ليرتفع عدد الولايات من 31 ولاية عام 1974 م إلى 48 ولاية عام 1984 و1544 بلدية بعدما كانت 842 بلدية.

في هذه الفترة تكفلت الدولة رسميا بمشاكل التخطيط العمراني والتنمية الحضرية ضمن إستراتيجية متكاملة، رصدت فيها إستثمارات ضخمة في مخططات التنمية، التي تدخلت الدولة من خلالها مباشرة في تهيئة وتخطيط المدن، عبر إجراءات تشريعية وتنظيمية ومالية ، غابت عنها الإنشغالات البيئية نهائيا وتأثرت بالأزمة الإقتصادية نتيجة الإنخفاض الحاد لأسعار النفط في هذه

الفترة. وكان هذا نتيجة محاولة من أجل القضاء على التفاوت الموجود والتخفيف من أزمة السكن وتصليح وضعية الإسكان التي عجزت فيها المخططات السابقة.

و لقد ارتكزت الكثير من هذه المشاريع في الجهة الشمالية للبلاد ومعظم المنشآت على شكل فسيفساء تظهر كتتنظيم شطرنجي للمعدلات السكنية على اختلاف أشكال تخطيطها و مواد بنائها دون مراعاة الاعتبارات الأخرى كالممارسات اليومية للمواطنين على مستوى المجال الخارجي باعتباره مكملا للمجال الداخلي، وكان هذا محاولة من أجل القضاء على التفاوت الموجود والتخفيف من أزمة السكن وتصليح وضعية الإسكان، التي عجزت فيها المخططات السابقة، حيث بلغت نسبة الإنجاز 86 % في المخطط الخماسي الأول الذي خصص له 60 مليار دينار للإسكان، حيث أولى أهمية لتسيير الآثار المترتبة عن المخططات السابقة وإهتم بالتحكم في الجهاز الاقتصادي للدولة، وفاعلية البناء الجيد الصحي والسريع، لتلبية حاجات السكان الذين أنجز لهم حوالي 80.000 مسكن وبقي العجز حوالي 130.000 مسكن ، على الرغم من الأهداف التي كانت ترمي لتوزيع 450.000 مسكنا منها 300.000 مسكنا حضريا و 150.000 مسكنا ريفيا.<sup>1</sup>

يبدو أن هذه المشاريع افتقرت إلى الأدوات والميكانيزمات المعمارية، إذ لم يتم اعتماد المخطط الوطني والمخططات الجهوية للتهيئة العمرانية ولا الأدوات القانونية المحلية الخاصة، على الرغم من وجود نصوص قانونية التي زود بها جهاز التهيئة العمرانية سنة 1988م و يرجع ذلك للأسباب التالية:

- السياق التأسيسي من جهة، وإجراءات التخطيط المطبوعة بتقل القرار المركزي والتي أحالت ضرورات التهيئة العمرانية إلى درجة ثانية من ناحية أخرى.

- عدم إستقرار مهمة التهيئة العمرانية وعمليات ربطها المتعاقبة بعدة سلطات وزارية (وزارة التخطيط، وزارة الإسكان ...)

- كما أن منهج التخطيط على حساب الجانب المجالي يؤدي إلى التضحية بالنظرة طويلة الأمد لتحقيق النتائج ذات الأمد القصير.

- ومن جهة أن منهج التخطيط كان يعطي الأولوية للنظرة القطاعية دون أن يولي إهتماما بواجب التناسق إزاء التوجهات المحلية.

<sup>1</sup>. فؤاد بن غضبان ، نفس المرجع، ص 272

ومن جهة أخرى فان إخفاء الطابع الإجتماعي، وشبه المجاني على الموارد الطبيعية ( الماء، الأرض) قد أسهما كثيرا في تبذيرها بإستبعادها من الحقل الإقتصادي.

### المرحلة الثالثة: 1986-1990 : انحطاط السياسة الترابية:

ركزت الدولة في هذه المرحلة على توجيه أهدافها نحو المناطق الداخلية للبلاد لضمان توزيع أفضل للتدفقات البشرية خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) وللتخفيف من حدة الخدمات الحضرية التي تعيشها المدن الكبرى في الشمال بإيجاد بؤر جذب على مستوى الهضاب العليا والجنوب الجزائري، ووضع حد للتوسعات العمرانية التي إلتهمت أراضي شاسعة مع تدارك بعض النقائص التي ظهرت ميدانا، كالأسلوب الذي بنيت به المساكن الجاهزة المصنعة المكونة من عدة طوابق ذو النمط الواحد. في جميع التراب الوطني شمالها كجنوبها ، دون مراعاة للظروف المناخية والخصوصية الإجتماعية وللتكاليف المالية لمواد البناء، ولم تراعي أيضا رغبات السكان في نوعية السكنات والإنجازات، التي تجلب أكثر من 80% منها على أرض بيضاء زراعية، نراها توسعات عمرانية لمناطق معمرة دون بحث دقيق، أو محاولة لتكثيف الفراغات المبنية داخلها.

رغم أن ذلك قدم تحت أعين هيئات المختصة، وبواسطة الأدوات العمرانية المعتمدة رسميا كالمخطط العمراني الرئيسي PVD ومع حلول عام 1986 م وما حدث في من أزمة إنخفاض سعر البترول وزاد من حركتها تقلبات سعر الدولار، عندها تخلت الدولة عن كل الإستراتيجيات فتعرضت التهيئة العمرانية كغيرها من السياسات الأخرى التي إنتهجتها البلاد ( الأمنية، الإقتصادية، المالية، الدبلوماسية....) إلى أزمة حادة وقضى على كل تلك المجهودات بالتوجه الجديد، في ظل الإقتصاد الحر، وضعف الوظائف الهيكلية للسلطة والجماعات المحلية.

ومما زاد الواقع وضوح على عمق الأزمة في البلاد، أحداث أيام شهر أكتوبر التي جلبت الإنتباه إلى مدى تفكك الأقاليم، وكشفت عن خطورة وضعية الضواحي التي أصبحت فريسة للتهميش وإنعدام الأمن وإنتشار البطالة، والأخطر من ذلك أن مناطق ريفية و جبلية شاسعة كانت ولا تزال تواجه متطلبات العيش والنزوح، هذا ما يبين بجلاء مدى حدود نموذج التنمية القطاعية المعمول به في ذلك العقد، وضخامة التصدعات الإقليمية المترتبة عن حالات الفشل هذه، ولا سيما تفاقمها الناجم في هذه الأعوام الأخيرة، عن إنسحاب الدولة من الميدان وعن عدم تنظيم الإقتصاد وضبط وتيرته.

إن الوضعية السيئة التي آل إليها المجال الحضري في نهاية سنة 1989 دليل على عدم نجاح السياسة الحضرية التي إتبعها الجزائر من خلال المخططات التنموية رغم محاولة كل مخطط أن يعطي لقطاع السكن أولوية في مشاريعه ويتبنى برنامجا خاصا به غير أننا لاحظنا في سياسة البرامج التنموية أن كل ما سطر له لا ينجز بصورة كلية إضافة إلى عدم إحترام مواعيد تسليم السكنات مما تطلب في كل مرة دعما ماليا إضافيا يضاف إلى متاعب الخزينة العمومية ولعل أهم الأسباب التي جعلت قطاع السكن يؤول إلى هذه الوضعية الحرجة تعود إلى:<sup>1</sup>

**عدم إمتلاك الدولة للإمكانيات المالية:** لم تعد الدولة تملك الإمكانيات المالية لتغطية طموحها الأول في مجال السكن بسبب التزايد الكبير للطلب على السكن وإنخفاض الموارد المالية للدولة، خاصة بعد الأزمة البترولية سنة 1986 كما أن عدم إستقرار طريقة واحدة لتمويل السكنات العمومية بالإضافة إلى إنعدام ميكانيزمات التمويل الخاص كل هذه العراقيل التي أخرت من عملية إنجاز المشاريع السكنية مما جعل العديد من البرامج السكنية تعرف توقف في ورشات الإنجاز.

#### **ضعف السوق العقارية الإيجارية:**

يعود هذا الضعف إلى عدة أسباب أهمها:

- التنازل عن أملاك الدولة بأسعار إدارية وليست سوقية بعدما كانت مؤجرة بأثمان زهيدة، حيث لم تستطع الدولة أن تجني من عملية الإيجار أموالا كبيرة بسبب قلة تكاليف الإيجار وتهرب الكثير من العائلات عن دفع مستحقاتها من الإيجار.
- عدم إيجاد المالكين الخواص لمسكنهم التي يفضلون إبقائها شاغرة طالما أنه لا يوجد قانون واضح يحميهم ويحمي ممتلكاتهم حيث يتعرضون لمشاكل مع المستأجرين سواء في ثمن الإيجار أو في مدته.

#### **الإنفجار الديمغرافي:**

عرفت الجزائر بعد الإستقلال إنفجارا سونيا كبيرا وهذا يرجع من جهة إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين خاصة في فترة التنمية الشاملة، ومن جهة أخرى يرجع إلى تشجيع الدول لتنظيم النسل عندما كانت بحاجة إلى أعداد سكانية كبيرة من أجل تحقيق سياستها التنموية، إلا أن هذا التزايد في

<sup>1</sup>. حاويش ابتسام، السياسة السكنية في الجزائر الواقع والآفاق، رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،

عدد السكان لم يقابله تزايد في عدد المساكن مما جعل أزمة السكن تعرف حدة وإحتقاناً كبيرين كانت إفرازاتها خطيرة بعد إنتهاء فترة المخططات التنموية.

### إرتفاع نسبة التحضر:

بموازاة مع ظاهرة الانفجار الديمغرافي فقد عرفت الجزائر كذلك اختلالاً في توزيع السكان بين المدن والأرياف هذا الاختلال عرف بدوره تطوراً ملحوظاً خاصة في سنوات السبعينات مما خلق ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، ويرجع السبب في ذلك إلى تحسن الظروف المعيشية في المدن خاصة مع توفر فرص العمل والمرافق الضرورية للحياة باعتبار أن جل المصانع أقيمت في المدن مما جعل الطلب يتزايد على السكن في المدن حيث وقفت الدولة عاجزة عن تلبية هذه الحاجيات المتزايدة.

إن فشل سياسة السكن خلال فترة المخططات التنموية رغم المحاولات والمجهودات التي قامت بها الدولة، أرغمها في أواخر الثمانينات على الرضوخ لشروط نظام اقتصاد السوق والعدول عن النظام الإشتراكي، حيث عمدت الدولة تبعاً لذلك إلى اتخاذ عدة إجراءات مختلفة واعتماداً على أساليب متعددة لتمويل السكن،

### أدوات تنظيم وتسيير المجال الحضري 1990-2015:

لقد حدد القانون 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 الإجراءات القانونية الجديدة في مجالي التهيئة والتعمير. وأهم ما جاء في هذا القانون هو التدقيق والبحث عن وسائل التعمير الحضري تتلائم مع الواقع الجزائري والذي يعكس تصورات للتخطيط الحضري على المستوى المحلي على المدى القصير والمتوسط والبعيد، والذي يحدد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم وإنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل المباني في إطار التسيير الإقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة وحماية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس إحترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية، وقد جاء هذا القانون بأدوات جديدة للتهيئة والتعمير كوسائل لتطبيقه ولضبط توقعات وقواعد البناء والتعمير تتمثل فيما يلي:

**المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU:** ظهر هذا المخطط بموجب القانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990. والمعدل والمتمم بموجب القانون 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004، والمتضمن قانون التهيئة والتعمير والنصوص التطبيقية له المتمثلة في المرسوم التنفيذي رقم

177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 والذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به. جاء هذا المخطط ليعوض المخطط العمراني الموجه، فيأخذ طبعة أوسع من سياسته في تهيئة المجال على مستوى أكبر.

ويسعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تنصب جلها حول تحقيق تحضر متوازن، المخطط بعيد عن العشوائية والفوضى، هو يعمل على حماية الأراضي الزراعية والثروة الغابية من الإستغلال الغير عقلاني لها وأهم هذه الأهداف ما يلي:

- تحديد المناطق العمرانية الجديدة، مع الأخذ في الحسبان الحفاظ على الأراضي الصالحة للزراعة، وكذا المناطق الغابية التي تتولى السلطة التنظيمية تحديد موقعها.

- تحديد المناطق السكنية والتجارية وكذا الزراعية والغابية.

- يحدد التخطيط العام للأراضي على مجموع تراقب البلدية أو مجموعة من البلديات حسب

القطاع.<sup>1</sup>

- عقلنة إستعمال المجالات الحضرية وشبه الحضرية، حيث يعمل المخطط التوجيهي على توزيع المنشآت بطريقة عقلانية سواء من حيث أشكالها وكثافتها أو من حيث تمركزها في المركز أو في الضواحي كما يعمل على المحافظة على الأراضي الزراعية.

- تحقيق تحضر يراعي فيه حماية الأراضي من العمران العشوائي ويعمل على التنبؤ بمستقبل التعمير في منطقة ما.

- تحقيق المنفعة العامة من خلال برمجة المنشآت العمومية والبنية التحتية وتوطينها في أماكنها بصورة دقيقة ومدروسة.

- التوقع والاستشراف بمستقبل العمران وقواعده العامة.

أ- إعداد المخطط: يقرر إعداد المخطط التوجيهي عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي

المعني بالمخطط ويجب أن تبين المداولة ما يلي:<sup>2</sup>

- التوجيهات التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية للقطاع المقصود.

<sup>1</sup>. قيرة إسماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>2</sup>. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26، القانون 28 / 91، المتعلق بالتعمير، 1 جوان 1991، ص 975.

- تحديد كيفية مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات المحلية في إعداد المخطط التوجيهي.

- تحديد القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية حيث يتكفل المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي ببرامج الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمصالح العمومية وتفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية نفسها على المخططين<sup>1</sup>.

- ترسل المداولة إلى الوالي المختص إقليميا وتنتشر لمدة شهر كامل في مقر البلدية.

- يصدر القرار الذي يرسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه المخطط التوجيهي إستنادا إلى ملف يتكون من مذكرة تقييم ومخطط يرسم حدود المنطقة التي يشملها المخطط التوجيهي والمداولة المتعلقة به كل من:

• الوالي إذا كانت المنطقة المعنية تابعة لولاية واحدة.

• الوزير المكلف بالتعمير بالإشتراك مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية إذا كانت المنطقة المعنية تابعة لأكثر من ولاية واحد بعد أن ترسم حدود تدخل المخطط التوجيهي ببارد رئيس البلدية المعنية إلى إعداد المخطط لاسيما فيما يخص متابعة الدراسات وجمع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات والمصالح العمومية والإدارات والجمعيات المحلية وإطلاع رؤساء الغرف الفلاحية والغرف التجارية والمنظمات المهنية والجمعيات المحلية، كتابيا بالتقرير القاضي بإعداد المخطط التوجيهي، وإلى الأخذ برأيهم الموافقة بعد إنقضاء المهلة المحددة لهم لإبداء آرائهم. حيث تلي هذه المرحلة إستصدار قائمة تظم الإدارات والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات المحلية التي أكدت مشاركتها في إعداد المخطط التوجيهي، كما يجب إستشارة الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة المكلفة على مستوى الولاية بالتعمير والفلاحة والتنظيم الإقتصادي والري والنقل والأشغال العمومية والمباني والمواقع الأثرية والطبيعية والبريد والمواصلات، كما يجب إستشارة المصالح المكلفة بتوزيع الطاقة والماء الصالح للشرب.

ينشر القرار المتضمن قائمة المشاركين في إعداد المخطط التوجيهي في مقر البلدية لمدة شهر كامل، وبعد المصادقة على المشروع المتضمن إنشاء المخطط التوجيهي عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي المعني بالمخطط يبلغ إلى الإدارات والهيئات والمصالح العمومية التابعة للدولة والجمعيات المحلية وتمهل مدة سنتين يوما لإبداء رأيها وملاحظتها وإذا لم ترد خلال هذه المدة تعتبر موافقة على

<sup>1</sup>. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، القانون 91/27، المتعلق بالتعمير، 2 ديسمبر 1990، ص654.



المشروع، كما يخضع مشروع المخطط التوجيهي للإستقصاء العمومي لمدة 45 يوما، ويصدر رئيس البلدية المعنية بالمخطط قرارا بهذا الصدد يتضمن ما يلي:

- تحديد الأماكن التي يمكن إستشارة مشروع المخطط فيها.
- تعيين المفوضون المحققون.
- تحديد تاريخ بداية ونهاية التحقيق.
- تحديد كفيات إجراء التحقيق العمومي.

ينشر القرار الذي يعرض المخطط التوجيهي على التحقيق العمومي في مقر البلدية المعنية بالمخطط طوال مدة التحقيق العمومي وترسل ومضة من هذا القرار إلى الوالي المختص إقليميا.

تدون الملاحظات في سجل خاص مرقوم وموقع من طرف رئيس البلدية، أو يعبر عنها مباشرة، أو ترسل كتابيا إلى المفوضين المحققين، بعدها يغلق سجل التحقيق ويرسل إلى رئيس البلدية، مصحوبا بالملف الكامل للتحقيق مع استنتاجاته<sup>1</sup>.

**ب- المصادقة على المخطط:** يرسل المخطط التوجيهي بعد تعديله إذا اقتضى الأمر ذلك، مصحوبا بسجل التحقيق وبمحضر غلق التحقيق والنتائج التي استخلصها المفوضون المحققون وبعد المصادقة عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي يرسل إلى الوالي الذي يتلقى رأي المجلس الشعبي الولائي، خلال خمسة عشرة يوما الموالية لتاريخ إستلام الملف الكامل.

يصادق على المخطط التوجيهي مصحوبا برأي المجلس الشعبي الولائي حسب الحالات الآتية:

- بقرار من الوالي بالنسبة للبلديات التي يقل عدد سكانها عن 200000 نسمة.
- بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد إستشارة الوالي بالنسبة للبلديات أو مجموعة من البلديات التي يفوق عدد سكانها 200000 نسمة ويقل عن 500000 نسمة.
- بمرسوم تنفيذي يصدر بعد إستشارة الوالي دائما وبناءا على تقرير الوزير المكلف بالتعبير بالنسبة للبلديات أو مجموعة من البلديات التي يكون عدد سكانها 500000 نسمة أو أكثر.
- يتكون ملف المصادقة على المخطط التوجيهي مما يلي:
- مداولة المجلس الشعبي البلدي المعنى بالمخطط.
- رأي المجلس الشعبي الولائي.

<sup>1</sup>. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26، القانون 91/28، مرجع سبق ذكره، ص 977.

- سجل التحقيق العمومي ومحضر غلق التحقيق العمومي والنتائج التي استخلصها المفوضون المحققون.
  - الوثائق المكتوبة والبيانية للمخطط التوجيهي.
  - يرسل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعد المصادقة عليه وبعد وضعه في متناول السكان إلى الجهات الآتية:
  - الوزير المكلف بالتعمير.
  - الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
  - مختلف الأقسام الوزارية المعنية.
  - رئيس البلدية أو رؤساء البلديات المعنية بالمخطط.
  - رئيس المجلس الشعبي الولائي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية الولائية المعنية.
  - المصالح التابعة للدولة المكلفة بالتعبير على مستوى الولاية.
  - الغرف التجارية والغرف الفلاحية.
- ج- محتوى المخطط:** يحتوي المخطط التوجيهي على ما يلي:

- تقرير توجيهي يقدم فيه ما يلي:
- تحليل الوضع القائم والإحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الإقتصادي والديمقراطي والإجتماعي والثقافي للمنطقة المعنية بالمخطط.
- نمط التهيئة المقترح بالنظر التوجهات الخاصة بمجال التهيئة العمرانية.
- تقنين يحدد القواعد المطبقة بالنسبة لكل منطقة التي تدخل ضمن القطاعات المعمرة أو القابلة للتعمير أو المخصصة للتعمير في المستقبل أو غير قابلة للتعمير، ولهذا الغرض يجب أن يحدد ما يلي:
- جهة التخصيص الغالبة للأراضي ونوع الأعمال التي يمكن حظرها عند الضرورة أو إخضاعها لشروط خاصة.
- الكثافة العامة الناتجة عن معامل شغل الأرض.
- الإرتقعات المطلوبة الإبقاء عليها أو تعديلها أو حتى إنشاؤها.
- المساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها وذلك بإبراز مناطق التدخل في الأنسجة العمرانية القائمة والمناطق التي يجب حمايتها.
- تحديد مواقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية والخدمات والأعمال ونوعها.

- زيادة على ذلك يحدد شروط البناء الخاصة في بعض المناطق كالسواحل والمناطق التي تملك قيمة طبيعية أو تاريخية أو أراضي ذات الخصوبة العالية.
  - وثائق بيانية تشتمل خاصة على المخططات الآتية:
  - مخطط الواقع القائم يبرز الإطار المبني حاليا وأهم الطرق والشبكات المختلفة.
  - مخطط التهيئة بين الحدود والقطاعات المعمرة والقابلة للتعمير والمخصصة للتعمير في المستقبل وغير القابلة للتعمير وبعض المناطق كالسواحل والأراضي الفلاحية ذات الخصوبة العالية والأراضي التي تملك قيمة طبيعية أو تاريخية إضافة إلى مساحات تدخل مخططات شغل الأراضي.
  - مخطط الارتقعات التي يجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها من جديد.
  - مخطط التجهيز الذي يبرز خطوط مرور الطرق وأهم مواضع مرور شبكات الماء الصالح للشرب والصرف الصحي وكذا تحديد مواقع التجهيزات الجماعية ومنشآت المنفعة العامة.
- مخطط شغل الأرض (POS):** هو أداة قانونية للتسيير الحضري والبلدي، ويعتبر ضروري لكل بلدية ويمكن أن يشمل كل مساحة البلدية أو جزء منها، وينظم مخطط شغل الأرض إستخدامات الأرض أو المجال على ضوء توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ويهدف مخطط شغل الأراضي إلى تحقيق ما يلي:<sup>1</sup>

- يحدد الشوارع والأحياء والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها.
- يحدد مساحة الأراضي الفلاحية والغابات الواجب حمايتها وتهيئتها.
- يحدد مخطط شبكة الطرق والمواصلات ويحدد مواصفاتها.
- يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات ويحدد إرتفاعها.
- يحدد المناطق العمرانية سواء السكنية أو الخدمية أو التجارية والمناطق الصناعية والمساحات الخضراء والأراضي الفلاحية.

أ- إعداد مخطط: يتم إعداد مخطط شغل الأرض بنفس الطريقة التي يتم بها إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والتي رأينا سابقا، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار القرارات التي إتخذت المخطط التوجيهي فيما يخص التهيئة العمرانية.

ب- محتوى المخطط: يتضمن مخطط شغل الأرض لائحة تنظيم تتضمن ما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>. بشير التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 69-70.

<sup>2</sup>. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 26، القانون 28/91، ص 981-982.

- مذكرة تقديم يثبت فيها تلاؤم أحكام مخطط شغل الأرض مع أحكام المخطط التوجيهي وكذا البرنامج المعتمد للبلدية المعنية بالمخطط تبعاً لآفاق تنميتها.
- جانب القواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة مع مراعاة للأحكام الخاصة المطبقة على بعض المناطق، نوع المباني المرخص بها أو المحضورة ووجهتها، حقوق البناء المرتبطة بملكية الأرض التي يعبر عنها معامل شغل الأرض، في هذه الحالة العلاقة القائمة بين مساحة أرضية مع ما يتصل بها من البناء والباقي من الأرض. كما يحدد شروط شغل الأرض المرتبطة بما يلي:
- المنافذ والطرق، خصائص لقطع الأرضية، نوع المباني بالنسبة للطرق العمومية وما يتصل بها، موقع المباني بالنسبة للحدود الفاصلة، موقع المباني بعضها من بعض على ملكية واحدة إرتفاع المباني ومظهرها الخارجي وموقعها.
- يبين لها التنظيم إضافة إلى ذلك نوع المنشآت والتجهيزات العمومية ومواقعها وتحدد الطرق والجهات المختلفة التي تتكفل بتمويلها سواء كانت الدولة أو الجماعات المحلية وكذا آجال إنجازها كما هو محدد في المخطط التوجيهي.

#### الوثائق البيانية:

- مخطط بيان الموقع بمقياس 1/2000 أو 1/5000.
- المخطط الطبوغرافي بمقياس 1/500 أو 1/1000.
- خريطة الموقع بمقياس 1/500 أو 1/1000 تبين الصعوبات مصحوبة بتقرير تقني.
- مخطط الوضع القائم بمقياس 1/500 أو 1/1000 يحدد المناطق القانونية المتجانسة ومواقع إقامة التجهيزات والمنشآت ذات المصلحة العامة والمنفعة العمومية، خط مرور الطرق والشبكات المختلفة مع إبراز ما تتحمله الدولة منها كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المساحات التي يجب الحفاظ عليها نظراً لخصوصيتها.
- مخطط التركيب العمراني بمقياس 1/500 أو 1/1000 يتضمن على الخصوص عناصر لائحة التنظيم كما هي محددة في لائحة التنظيم المذكورة سلفاً مصحوباً بمخطط يجسد الأشكال التعميرية والمعمارية المنشودة بالنسبة للقطاع المقصود.

**ج-المصادفة على مخطط:** يرسل مخطط شغل الأرض بعد تعديله إذا اقتضى الأمر ذلك مصحوب بسجل التحقيق بمحضر غلق التحقيق والنتائج التي إستخلصها المفوضون المحققون إلى الوالي المختص إقليمياً حيث يبدي رأيه وملاحظاته عليه خلال ثلاثين يوماً ابتداءً من تاريخ تسلم الملف.

يصادق المجلس الشعبي البلدي بمداولة خاصة على مخطط شغل الأرض آخذا بعين الإعتبار نتائج التحقيق العمومي ورأي الوالي حول المخطط ، و يرسل مخطط شغل الأرض بعد المصادقة عليه إلى الجهات الآتية:

- الوالي أو الولاية.
  - المصالح التابعة للدولة المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية.
  - الغرف الفلاحية والغرف التجارية.
- كما يوضع مخطط شغل الأرض المصادق عليه تحت تصرف السكان من أجل الإطلاع عليه
- د-مراجعة المخطط:** لا يمكن مراجعة مخطط شغل الأرض بعد المصادقة عليه إلا للأسباب التالية:

- إذا لم ينجز في الأجال المحددة له، سوى ثلث حجم البناء المسموح به من المشروع الحضري أو البنايات المتوقعة في التقدير الأولي.
- إذا كان الإطار المبني قد تعرض لتدهور نتيجة كوارث طبيعية.
- إذا طلب مراجعته بعد مرور خمس سنوات من المصادقة عليه من طرف أغلبية ملاك البنايات المسددين لنصف حقوق البناء التي يحددها مخطط شغل الأرض الساري المفعول.

## 1.2. أدوات التهيئة كتنظيم للمجال الحضري:

أولت الجزائر منذ الاستقلال اهتماما واضحا في تسيير المجال الحضري وهذا في إطار سياسة التنمية الشاملة، حيث اعتمدت هذه السياسة على إعادة تنظيم المجال العمراني والحضري من خلال أدوات التهيئة العمرانية بعضها موروثه من المستعمر وذلك بالاعتماد على الهيئات والمصالح التي ورثتها عن الإستعمار لغرض إيجاد حلول لظاهرة التحضر السريع والتمركز السكاني، مما يترتب عنه تزايد الحاجة إلى السكن والخدمات العمومية والتجهيزات الأساسية.

ولتخفيف من هذه الأزمة إعتمدت الدولة على جملة من أدوات التهيئة الحضرية لتسهيل عملية تنظيم مجالها الحضري ويمكن تلخيصها فيما يلي:

**المخطط العمراني الموجه:** يعرف هذا المخطط بأنه أداة للتخطيط والتنظيم العمراني عبر المجالي الفيزيقي والإجتماعي ورث عن العهد الإستعماري وكان بمثابة أداة قانونية تنظم إستخدام المجال داخل النسيج العمراني وكان هذا المخطط في الأصل موجها لترسيم حدود المدن الكبرى والمتوسطة مع

الأخذ بعين الاعتبار توسع النسيج العمراني مستقبلاً على المدى المتوسط ويحدد استخدام الأرض حسب الإحتياجات الضرورية للتجمع السكاني من سكن ومرافق وهياكل السياسية ومساحات خضراء وتجهيزات ومنشأة إقتصادية أو إجتماعية.

بالإضافة إلى كونه مخطط عمراني يرسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة، فإنه كان عبارة عن أداة قانونية تنظم استخدام المجال داخل النسيج العمراني إذ يصبح بمثابة قانون عمراني بمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة الوصية<sup>1</sup>.

**المخطط العمراني المؤقت:** وهو عبارة عن الوسيلة التطبيقية للخطوط المحتواة في المخطط العمراني الموجه وهو مخصص للمراكز الحضرية أو شبه حضرية<sup>2</sup> وقد ظهر مع نهاية السبعينات وإستمر العمل به إلى غاية سنة 1990، وقد إختص بتحديد التوسع النسيج العمراني المستقبلي للتجمعات الحضرية على مدى 5 سنوات وهذا طبقاً للدراسة المنجزة حول إحتياجات السكان من السكن والتجهيزات وتتم المصادقة عليه من طرف الوزارة الوصية، ويعتمد هذا التخطيط على العديد من الشروط والمبادئ نذكر منها ما يلي:<sup>3</sup>

- \* تحديد الأراضي القابلة للتغيير على مدى 10-15 سنة مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية.
- \* تحديد علو المباني.
- \* تنظيم المساكن بشكل منسجم ومتناسق عبر الوحدات الجوارية والأحياء.
- \* تخصيص الأراضي للنشاطات الصناعية.
- \* تخصيص رواقات بالنسبة للهياكل.

ومن أبرز أهداف المخطط العمراني المؤقت حيث يعمل على تحديد التوجهات الدقيقة للوظيفة الحالية والمستقبلية مع العمل للمحافظة على المخطط العمراني للمدن.

**مخطط التحديث العمراني:** أما بالنسبة لهذا المخطط فهو في الحقيقة ملحق بإعتماد مالي مخصص للمدن الكبرى والمتوسطة لغرض ترقية وصيانة المكتسبات العمرانية، كالطرق والمساحات الخضراء والمنتزهات والحدائق العمومية ولو أن الإعتمادات المالية المخصصة لمخططات التحديث العمراني أقل

<sup>1</sup>. إسماعيل قبيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 220، ص 68.

<sup>2</sup>. بشير الشيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 65-66.

<sup>3</sup>. رياض تومي، أدوات التهيئة وإشكالية التنمية الحضرية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2006، ص 67.

أهمية من باقي المخططات الإقتصادية الأخرى كالمخططات البلدية للتنمية إلا أن الأهداف العمرانية التي وضعت من أجلها هذه المخططات في مجال صيانة التراث المعماري، الذي أصبح معرضاً للتدهور خاصة في الأحياء العتيقة ومراكز المدن.

**المناطق السكنية الحضرية الجديدة:** وقد ظهرت كإستجابة لتزايد حدة أزمة الإسكان وكرد فعل للفراغ الذي أحدث بطئ أدوات التخطيط والسياسة الحضرية المعتمدة في تلك الفترة.

وقد بدأ العمل بهذه الأداة من خلال التعليم الوزاري رقم 355 بتاريخ 19/02/1975 المحددة لإجراءات إنشاء المناطق الحضرية رقم 2015 - 1975/12/21 وإستفادة منه المدن الصغيرة والمتوسطة، و تطبق هذه الأداة إختيارياً إذا كان المشروع السكني موجه لإستعاب 400 وحدة سكنية وإجبارياً إذا كان المشروع مخصص لإستعاب 1000 وحدة سكنية، وقد قدر عدد الوحدات المنجزة في إطار هذه العملية إلى غاية 1990 بمليون سكن جماعي.<sup>1</sup>

**التحصيلات:** تهدف هذه الأداة إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني والمدمج في إطار المخططات التوجيهية، حيث تقوم البلديات عبر وكالتها العقارية. في إطار دراسة مسيطرة بتهيئة المجال المخصص لذلك وتوفير الهياكل العقارية من طرق وماء وقنوات الصرف الصحي ومرافق أساسية وتجهيزات مدمجة في ميدان التعليم والصحة والخدمات<sup>2</sup>

**المناطق الصناعية ومناطق النشاطات:** لقد أصبحت هذه المناطق جزء من البنية العمرانية لمعظم المدن الجزائرية على اختلاف أحجامها ومراكزها ويشترط فيها وجود خمس وحدات صناعية على الأقل قادرة على توفير ألف 1000 منصب عمل أو أكثر تمتد على مساحة تتراوح ما بين 50 إلى 2000 هكتار وقد وصل عدد هذه المناطق إلى 120 منطقة سنة 1990.

لكن سرعان ما اكتشفت هذه المناطق عن بعض المشاكل المتعلقة بسوء التسيير والمتابعة وتأثيراتها السلبية على النسيج العمراني والبيئة الطبيعية مما دفع السلطات إلى التوقف عن عمليات الإنجاز والاكتفاء بتسيير المناطق الموجودة بطرق أحسن وأكثر فعالية.

أما فيما يخص مناطق النشاطات فقد خصصت للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتدمج في نطاق المناطق الحضرية، كما تتم برمجتها ضمن أدوات التهيئة والتعمير إلا أنها عانت من نفس المشاكل

<sup>1</sup>. نفس المرجع، ص 70.

<sup>2</sup>. قيرة إسماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 139.

المناطق الصناعية وهذا ما دفع بالدولة إلى التصرف معها بنفس الطريقة واتخاذ نفس التدابير بخصوصها.

ويمكن الإشارة إلى أن الأدوات التي وجدت غداة الاستقلال في مجال التخطيط الحضري انتهى العمل بها سنة 1990 وظهرت أدوات جديدة كما أن هذه الأدوات السالفة الذكر ما هي إلا تعبير عن سياسة شمولية ميزت النظام الاجتماعي والاقتصادي للبلاد من خلال النهج الاشتراكي القائم على التخطيط الكلي وبالتالي فإنّ كل السياسات المنتهجة في هذا الميدان ما هي إلا تعبير عن سياسة شاملة ومشروع مجتمع يعتمد على التخطيط في تحديد أهداف التنمية بما فيها التنمية الحضرية.

**المخطط الوطني للتهيئة العمرانية:** ويشمل كل التراب الوطني ويتم فيه تحديد الأسس والخيارات الكبرى الإستراتيجية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف تحقيق التوازن الإقليمي والتنمية الحضرية ويشكل إطار استدلالي لتوزيع الاستثمارات التنموية في ظل التوجيهات الأساسية للتنظيم والتنمية العمرانية وهي كالتالي:

- يحدد الإستراتيجية العامة لعملية شغل التراب الوطني وقواعد إعادة توزيع المتوازن للأنشطة والتعمير على الأمد المستقبلي.

- يضبط المبادئ التي تتحكم في تنظيم الهياكل الأساسية الكبرى ويحدد موقعها.

- يحدد الكيفية التي ينبغي بواسطتها تحقيق التنمية في كل المجالات.

- يضمن التوزيع المالي والجبايي المتساوي.

- يحدد محاور التنمية عبر الحدود في إطار التنمية المغاربية.

**المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية:** أداة إستراتيجية لتنمية المخطط الوطني للتهيئة العمرانية تتبع التوجيهات والمبادئ المقررة في هذا الأخير قصد القضاء التدريجي على الإختلالات والفوارق الجهوية وتشجع التنمية والتكامل بين الجهات<sup>1</sup>، و يميز الصورة المستقبلية لإقليم الجهة ويحدد الأهداف الأساسية لتنمية الإقليم الجهوي والتنسيق بين السياسات القطاعية لتحقيق الأهداف المشتركة بمختلف مناطق الدولة، ويحدد ما يلي:

- يوضح بالنسبة لكل مجموعة إقليمية قواعد التوزيع المتوازن للأنشطة وتوطين السكان.

- تنظيم البيئة الحضرية وتوزيعها.

- يفصل البرامج وينظم الهياكل الأساسية والتجهيزات المهيكلية.

<sup>1</sup>. الشريف رحمان، الجزائر، غدا، وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 326.



- ينسق مختلف المبادرات في مجال العمل الإقتصادي.

**مخطط التهيئة للولاية:** وهو أداة تخطيط على المستوى الولائي تعده وتوجهه المصالح الولائية بالتشاور مع الأعوان الإقتصاديين والإجتماعيين للولاية والمجالس المداومة بالولاية والبلديات وممثلي الجمعيات المهنية والمستعملين ويعمل المخطط الولائي إنطلاقا من تقييم إمكانيات كل البلديات على تحديد مساحات التنمية المشتركة بينها ومجالات التدخل لتجسيد مختلف المشاريع على مستوى التجمعات لكل بلدية بالإضافة أنه يعمل على توجيه الشبكة العمرانية في الولاية ويهدف إلى تقوية العلاقات بين البلديات.<sup>1</sup>

"لقد كانت سياسة التنمية الشاملة الاستقلال الدافع الأساسي لبروز أولى الأدوات الخاصة بالتهيئة والتعمير ليستمر العمل بها إلى نهاية الثمانينات. لكن يجب أن نلاحظ، أنه مع استقلال الجزائر، وجدت نفسها أمام وضعية صعبة و إرثا ثقيلًا جراء الاستعمار عمل على:

1. إعادة توزيع السكان من خلال سياسة المحتشدات.

2. تدمير القرى.

3. القضاء على نمط الحياة الريفية عبر سياسة التهجير و منها ظهور التعمير الفوضوي.<sup>2</sup> فالجزائر بعد الاستعمار بدأت في ترميم ما تبقى من القرى والمساكن لإعادة تهيئة المجال الحضري، "من جهة أخرى فإن الرحيل الكثيف للخبراء و المسيرين والإداريين الأجانب عقد أكثر فأكثر من الوضعية الموروثة وامتدت هذه الفترة الصعبة من تاريخ الجزائر الحديث إلى غاية 1965 حيث أصدرت التعليمات المقننة للتعمير والبناء الساري المفعول حتى 1962 مع العمل على جزارة تدريجية للمادة قبل 1975 وكانت السياسة العامة للتنمية تسعى إلى:

• إعادة تنظيم البنية الإدارية للبلاد.

• توزيع الاستثمارات الإنتاجية في المجال (المناطق الداخلية).

• توزيع الاستثمارات غير المنتجة ذات الصبغة الاجتماعية عبر المجال الوطني.<sup>3</sup>

"ففي 1958 انطلق البرنامج العام للتنمية (مخطط قسنطينة) بعد الأزمة والانهازم اللذان لحقا بالسياسة الاستعمارية و طنيا ودوليا، أمام الثورة الجزائرية، وكانعكاس لقانون التعمير الذي شرع في فرنسا في

<sup>1</sup>. نفس المرجع، ص 327.

<sup>2</sup>. رياض تومي، مرجع سابق، ص 127.

<sup>3</sup>. نفس المرجع، ص 127

نفس السنة حيث امتد سنة 1962 إلى الجزائر. وهكذا ظهر مفهوم التخطيط الحضري لأول مرة إذ وضع قانون 1958 المخططات التالية:

#### المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU :

لقد عرفت الجزائر فكرة المخططات العمرانية منذ الاحتلال الفرنسي لاسيما في القانون 14 مارس 1914 الذي جاء بفكرة "المخطط التوجيهي العام" و "المخطط التوجيهي للتعمير"، و ذلك كمحاولة من السلطات الفرنسية في تلك الفترة لجلب انتباه الجزائريين بأنها تسعى لحل كافة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي يعاني منها الجزائريين خاصة في مجال السكن، و هذا ما تجلى بوضوح أكثر في مخطط قسنطينة .

و بعد الاستقلال تم الاعتماد في مجال التعمير على نفس المخططات الموروثة عن الاستعمار، و بقيت سارية المفعول حتى سنة 1974، لتظهر بعد ذلك فكرة "المخطط العمراني"، "يهتم بالتصميم الأساسي بدراسة مكونات المدينة (الفعاليات والأنشطة والسكان) من حيث توزيع استعمالات الأرض وتغيراتها المستقبلية، و توزيع السكان ونموهم والتغويرات التي تحصل لهم، وشبكات الشوارع وأنظمة النقل اللازمة لربط الفعاليات وسهولة الوصول في ما بينها أي أن التصميم الأساسي يعتبر إطار عمل يتعامل مع وحدتي الزمان والمكان لهذه المتغويرات .وبالتالي فان أي تغوير في مكونات النسيج الحضري لا بد وان ينسجم مع ما حدده التصميم الأساسي للمدينة، أما إذا حدث عكس ذلك فان من شأنه أن يربك هذا النسيج".<sup>1</sup>

#### الاطار القانوني لمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

لقد أقرّ المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المعدل و المتمم بموجب القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتضمن قانون التهيئة و التعمير و النصوص التطبيقية له، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005<sup>2</sup>

<sup>1</sup>. صلاح حميد الجنابي، التغوير في استعمالات الأرض حول المدينة العراقية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1977، ص 103.

<sup>2</sup>. مدونة العمران في الجزائر <https://digiurbs.blogspot.com/2012/11/pdau.html>

### أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

إن الأهداف المتوخاة من إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لا تقتصر على تحديد المناطق التي يمكن تعميرها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، بل يهدف أيضا على تحديد المناطق الواجب حمايتها و من أمثلة هذه المناطق:

#### الإراضي الفلاحية:

لقد اعتنى المشرع الجزائري بالأراضي الفلاحية نظرا للزيادة السكانية المستمر و تفشي ظاهرة على تلك الأراضي دون احترام المعايير و الشروط القانونية المحددة في هذا المجال .

#### حماية البيئة والموارد الطبيعية:

لقد أكد المشرع الجزائري في العديد من القوانين بما فيها قانون التهيئة و التعمير على ضرورة حماية البيئة و كل بما تتضمنه من موارد طبيعية، لأن التنمية الوطنية تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي من جهة و متطلبات حماية البيئة و المحافظة على إطار معيشة السكان و لا يكون هذا إلا من خلال التطبيق الصارم "لمبدأ الترخيص المسبق" أو "مبدأ دراسة التأثير على البيئة" في كل عمل تعلق بالتهيئة و التعمير .

#### حماية المناطق ذات التراث الثقافي والتاريخي:

لقد تم التأكيد على هذه الحماية في قانون التهيئة و التعمير ذاته و النصوص التطبيقية له أو تلك النصوص القانونية المنظمة لهذا المجال، حيث منعت منعا باتا كل الأعمال المتعلقة بالبناء التي تقع في المناطق ذات التراث الثقافي و التاريخي كالحفريات والآثار التاريخية لاعتبارها جزء لا يتجزأ من الثورة الوطنية .

#### إجراء إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

لا يمكن اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير إلا بعد إتباع مجموعة من الإجراءات حددها المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 و هي على النحو التالي:<sup>1</sup>

#### إجراء مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية المعنية:

يتم إقرار المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بموجب مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي المعني، حيث تتضمن هذه المداولة النقاط التالية:

<sup>1</sup>. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 26، القانون 28/91، ص 981-982.

- التوجيهات التي تحدد الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة إلى تراب البلدية المقصود.
- القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية.

#### تبليغ المداولة:

يتم تبليغ المداولة إلى الوالي المختص إقليميا للمصادقة عليها التي تنشر لمدة شهر كامل بمقر المجلس الشعبي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.

**إصدار قرار إداري يحدد المحيط الذي سوف يدخل فيه المخطط:**

تختلف الجهة المخولة لها صلاحية إصدار هذا القرار باختلاف الملف الكامل المتضمن كل الوثائق بما فيها المخططات التقنية التي تبين توسع المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و ذلك حسب كل الحالات التالية :

- \*- الوالي: إذا كان الإقليم المعني بإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يمس ولاية واحدة.
  - \*- الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير بالجماعات المحلية (وزير الداخلية): بموجب قرار وزاري مشترك إذا كان إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يمس أقاليم عدة بلديات لولايات مختلفة.
- إذا كان المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المراد إعداده يشمل تراب بلديتين أو عدة بلديات، يمكن لرؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية إسناد مهمة إنجاز هذا المخطط إلى مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات، و هذا ما أكده أيضا القانون المتعلق بالبلدية.<sup>1</sup>

#### إبلاغ المؤسسات والهيئات العمومية:

كي يتسنى للمؤسسات و الهيئات العمومية الاطلاع على القرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير من أجل المشاركة، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية بإبلاغ كل من رؤساء الغرف التجارية، الغرفة الفلاحية، رؤساء المنظمات المهنية، رؤساء الجمعيات المحلية كتابيا بالقرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

أكد قانون التعمير على ضرورة الاستشارة التوجيهية لكل الإدارات العمومية أو المصالح التابعة للدولة و المكلفة على مستوى الولاية بالتعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني و المواقع الأثرية و الطبيعية، البريد و المواصلات و كل الهيئات و المصالح العمومية المكلفة على مستوى الولاية بتوزيع الطاقة، النقل، المياه . و لهؤلاء المرسل إليهم مهلة 15 يوما ابتداء من تاريخ استلامهم الرسالة تعيين ممثلهم، و بعد انقضاء هذه المهلة يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار قرار إداري يبين فيه قائمة الإدارات العمومية و الهيئات و المصالح و الجمعيات التي طلب استشارتها بشأن مشروع المخطط و ينشر هذا القرار لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو

<sup>1</sup>. مدونة العمران في الجزائر <https://digiurbs.blogspot.com/2012/11/pdau.html>

المجالس الشعبية البلدية المعنية و يبلغ للإدارات العمومية و الهيئات و المصالح العمومية و للجمعيات و المصالح التابعة للدولة على المستوى المحلي و تمنح لها مهلة 60 يوما لإيداع ملاحظاتها و آراءها حول مشروع هذا المخطط و ذلك بطريقة صحيحة و مكتوبة و إذا لم تجب خلال هذه المهلة عدى رأيها بالموافقة.

#### قرار اجراء التحقيق العمومي:

- يخضع مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير إلى التحقيق العمومي و ذلك ابتداء من انقضاء مهلة 60 يوما، و يكون ذلك بموجب قرار إداري يتخذ من قبل رئيس المجالس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية لبيان ما يلي:
- \*- تحديد المكان أو الأماكن التي يمكن فيها إجراء الاستشارة
  - \*- تعيين المفوض المحقق
  - \*- تعيين تاريخ انطلاق مدة التحقيق و تاريخ انتهائه علما أن التحقيق يخضع لمدة 45 يوما
  - \*- تحديد كفاءات إجراء التحقيق العمومي.

ينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية المعنية طوال مدة هذا التحقيق العمومي و تبلغ نسخة منه للوالي المختص إقليميا.

يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يفتح سجلا خاصا مرقما من طرفه و موقعا من قبل المفوض المحقق يسجل فيه يوما بيوم الملاحظات و الاعتراضات المكتوبة المتعلقة بإعداد هذا المخطط، و بانقضاء مهلة 45 يوما يقفل محضر التحقيق بعد توقيعه من قبل المفوض المحقق، حيث يقوم هذا الأخير خلال مهلة 15 يوما الموالية بإعداد ملف كامل عن التحقيق و النتائج المتوصل إليها و يحوله مباشرة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.<sup>1</sup>

#### محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:

تنظيم يضبط فيه القواعد العامة المطبقة على كل منطقة حسب تقسيم الأراضي و ذلك إلى مناطق يتم تعميمها حسب الأولوية على النحو التالي:

**القطاع العمر:** يشمل هذا القطاع على كل الأراضي التي تشغلها بنايات متجمعة و كذا المساحات الفاصلة بين هذه البنائات، كالمساحات الخضراء و الحدائق و الغابات الحضرية.

<sup>1</sup>. مدونة العمران في الجزائر، <https://digiurbs.blogspot.com/2012/11/pdau.html>

القطاع المبرمج للتعمير: يشمل على الأراضي المبرمجة للتعمير على الأمدين القصير و المتوسط في آفاق عشر سنوات مع مراعاة جدول الأولويات.

قطاعات التعمير المستقبلية: يشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد في آفاق 20 سنة و الاستثناءات المتعلقة بالتعمير غير المتوقع خلال 20 سنة، و يتعلق الأمر ب:

- تجديد، تعويض و توسيع المباني المفيدة للاستعمال الفلاحي

- البناءات و المنشآت اللازمة للتجهيزات الجماعية و إنجاز العمليات ذات المصلحة الوطنية

- البناءات التي تبررها مصلحة البلدية و المرخص بها قانونيا من قبل الوالي بناء على طلب معال من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد رأي الوالي.

القطاعات الغير قابلة للتعمير: تشمل الأراضي الغير قابلة للتعمير مع إمكانية وجود حقوق البناء شريطة أن تكون محددة بدقة و بنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لهذه المناطق.<sup>1</sup>

#### وثائق بيانية:

المستندات البيانية أو المخططات و هي تجسيد تقني لما جاء في التنظيم، حيث تشمل بالخصوص على المخططات الآتية :

- مخطط الواقع القائم يبرز فيه الإطار المشيد حاليا وأهم الطرق والشبكات المختلفة  
- مخطط تهيئة يبين حدود ما يأتي:

\* القطاعات المعمرة والقابلة للتعمير والمخصصة للتعمير في المستقبل وغير قابلة للتعمير  
\* بعض أجزاء الأرض، الساحل، الأراضي الفلاحية ذات الإمكانيات الزراعية المرتفعة أو الجيدة والأراضي ذات الصبغة الطبيعية الثقافية البارزة.

\* مساحات تدخل مخططات شغل الأراضي

- مخطط الارتفاقات التي يجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.

- مخطط تجهيز يبرز خطوط مرور الطرق و أهم سبل إيصال ماء الشرب و ماء التطهير و كذلك تحديد مواقع التجهيزات الجماعية ومنشآت المنفعة العمومية.

<sup>1</sup>. مدونة العمران في الجزائر، <https://digiurbs.blogspot.com/2012/11/pdau.html>

- مخطط يحدد مساحات المناطق و الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية والمخططات الخاصة للتدخل و تحدد المناطق و الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية عن طريق الدراسات الخاصة بالزلازل والدراسات الجيوتقنية أو الخاصة.

تحدد مساحات حماية المؤسسات أو المنشآت القانونية و التنظيمية المعمول بها بتسجيل المناطق و الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية و التكنولوجية في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بناء على اقتراح من المصالح المكلفة بالتعمير المختصة إقليميا حسب نفس الأشكال لبتي أملت الموافقة على المخطط بالإضافة إلى هذه المكونات التي لا بد أن يراعيها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير .  
**المناطق التي يتم التدخل عليها:**

يقسم المخطط المنطقة التي يتعلق بها إلى قطاعات محددة كما يلي :

\_ القطاعات المعمرة.

\_ القطاعات المبرمجة للتعمير .

\_ قطاعات التعمير المستقبلية.

\_ القطاعات الغير قابلة للتعمير.

وذلك حسب المادة 16 من القانون 29/90 المؤرخ في 01\_12\_1990 م.

**التقنين:**

\_ يعطي التوجيهات الأساسية للأراضي .

\_ الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها .

\_ مواقع التجهيزات الكبرى .

\_ معاملات شغل الأرض .

**مخطط شغل الاراضي POS:**

"هو الآخر جاء طبقا للقانون رقم 90/29 الصادر في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير لاسيما في مادته رقم 31 من الجزء الثالث المعنون بمخطط شغل الأراضي من الفصل الثالث المعنون بأدوات التهيئة و التعمير، عموما على مستوى كل بلدية و استثناءا مجموعة من البلديات أو جزء من البلدية، تحدد - طبقا لتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير - القواعد العامة و التزامات استعمال الأرض، و عموما مجال استعمال مخططات شغل الأراضي يكون اجباري:  
1 - لبلديات أو جزء من البلديات الواقعة ضمن تجمع يحوي أكثر من 100.000 ساكن.  
- في البلديات التي عرفت خرابا هاما في هيكلها بسبب كوارث طبيعية أو حوادث خطيرة.  
- استثناءا: يمكن إعداد هذه المخططات في الحالات التي يبرر إعدادها ب :

— الزيادة الديموغرافية أو النمو الاقتصادي أو السياحي.

—إنشاء أو إقامة منشآت هامة.

—حماية و ترميم المواقع الطبيعية أو المبنية.<sup>1</sup>

فمخططات شغل الأراضي تصلح في كل الأراضي وهي تستخدم إجباريا في الأراضي التي حدثت فيها الكوارث والحوادث.

" تهدف مخططات شغل الأرض إلى:

- ✓ تحديد قطاعات التعمير المستقبلي
- ✓ تخصيص بالنسبة لكل منطقة الاستعمال الرئيسي للأرض.
- ✓ تحدد بالنسبة لكل منطقة معامل شغل الأرض.
- ✓ تحدد و بدقة مخطط و خصائص الطرق الرئيسية للسير التي يجب الحفاظ عليها، تعديلها أو إنشائها.
- ✓ تعين حدود الأحياء الواجب ترميمها<sup>2</sup>

فهدف مخططات شغل الأرض يتمثل في: تحديد قطاعات التعمير المستقبلي وتحقيق التنمية المستدامة.

"ينظم مخطط شغل الأراضي استخدام الأرض أو المجال على ضوء توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وهو بالتالي إلزامي لكل بلدية عبر التراب الجزائري، ويهدف إلى:

— تحديد المناطق العمرانية السكنية، مناطق الخدمات كالتجارة، مناطق الصناعة، التخزين، المناطق الطبيعية كالغابات، المساحات الخضراء، الأراضي الفلاحية والفضاءات كأماكن الراحة كالترفيه..الخ.

<sup>1</sup>. المادة 31 من قانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج.ر عدد 52، المعدل والمتمم بالقانون 04-05، المؤرخ في 14 اوت 2004، ج.ر عدد 51

<sup>2</sup>. المادة 31 من قانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج.ر عدد 52، المعدل والمتمم بالقانون 04-05، المؤرخ في 14 اوت 2004، ج.ر عدد 51



- يحدد لكل منطقة الاستخدام الرئيسي للأرض والمجال، ويضع ليا معادلة لاستعمال الأرض، ويحدد طبيعة وأهمية البناءات.<sup>1</sup> فمخطط شغل الأراضي POS يعمل على جعل المدينة منظمة وهو من أبرز مخططات التوجيه العمراني.

- "يحدد مخطط شبكة الطرق والمواصلات، ويحدد مواصفاتها.

- يحدد باقي شبكات الهياكل الأساسية كالمياه الصالحة لمشرب كالغاز الطبيعي والصرف الصحي، وأماكن التخلص من النفايات... الخ.

- يحدد الأحياء التي تهيكّل ويجري تحديثها وتطويرها.

- يحدد مواقع الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية.

- يحدد الأحياء والشوارع كالنصب التذكارية والمواقع الواجب حمايتها وتجديدها

وترميمها.

- يعين مساحات الأراضي الفلاحية كالغابات الواجب حمايتها وتهيئتها.

- يحدد بعض مقاييس البناء والعمران عبر مختلف المناطق العمرانية كتحديد المساحات والكمية من البناء المسموح بها واستعمالاتها، كما يضبط القواعد المتعمقة بالمظهر الخارجي للبيانات ويحدد ارتفاعها... الخ.<sup>2</sup>

وهذه هي بعض الأهداف التي ترمي إليها أدوات التوجيه العمراني والتهيئة العمرانية.

#### ديناميكية المجال وعلاقته بتوزيع المرافق:

"جاء طبقا للقانون رقم 90/29 الصادر في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير لاسيما في مادته رقم 16 من الجزء الثاني تحت عنوان المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير من الفصل الثالث المعنون بأدوات التهيئة و التعمير، وهذا المخطط الذي يوجه، ينسق و ينظم برامج الدولة، الجماعات

<sup>1</sup>. بوزغاية باية، توسيع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة "مدينة بسكرة نموذجا"، (دكتوراه)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص255.

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص 256

المحلية، المؤسسات و المصالح العمومية، ينجز في إطار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، أخذا بعين الاعتبار العلاقة بين التجمعات و المناطق المجاورة و كذا التوازن الواجب تأمينه بين التوسع العمراني، ممارسة النشاط الزراعي، وجود مجالات فلاحية ذات مردودية عالية وكذا المساحات المغروسة و المواقع الطبيعية الواجب الحفاظ عليها وفق توقعات النمو الديموغرافي على المدىين المتوسط و البعيد،<sup>1</sup>

برامج تهيئة المرافق الحضرية تعنى بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية داخل المدينة، وجعل المرافق تبدو بأحسن حالها، وتستقطب الناس لاستخدامها،" وهو يهدف إلى تحديد ما يلي:

- التخصيص العام للأرض.
- مخطط التجهيزات الكبرى للمنشآت التحتية.
- التنظيم العام للنقل
- موقع الخدمات و النشاطات الأساسية.
- المناطق المفضلة للتوسع الحضري."

ومنه فأهداف برامج تهيئة المرافق الحضرية تتمثل في وضع تجهيزات الكبرى للمنشآت التحتية وتنظيم المجال العام.

تكمن العلاقة بين أهداف المخططات وعلاقتها بتوزيع المرافق في أنها لا بد وأن تتساير مع التغيرات الاجتماعية والبيئة الحاصلة في الواقع، وهذا يتحدد من خلال مخطط يحاول العمل بدينامية لتطوير المرافق.

"إن احد صفات التصميم الأساسي هي الديناميكية في التخطيط والتصميم وليس الجمود، لان النمط الحضري لا بد بالضرورة أن يغير موقعه أو أن يتوسع، وهذا يجعل من المهم أن نتساءل عما إذا يكون التكيف للوظائف الجديدة الناتجة عن تغيير استعمالات الأرض سهلا نسبيا، أو أن يكون التوسع والتغير أمرا يمكن تحقيقه بأدنى حد من السيطرة وبأقل قدر من الإخلال في التصميم الأساسي المعد للمدينة. خاصة وان المحافظة علي الاستقرار أمر يقرب من المستحيل في ظل التطورات الجارية، بيد

<sup>1</sup>. نفس المرجع، ص 44

أن بالإمكان تأهيل الاستقرار في حالة أن يكون التغيير أمرا لا محالة منه. أي أن يكيف وان يهيمن عليه للحيلولة دون حدوث رد فعل عنيف وللحفاظ علي الاستمرارية الممكنة في تطور النسق الحضري. وحينئذ يكون لمثل هذا التغيير تخمينات مهمة في كيفية نمو المدينة وتطورها.<sup>1</sup>

فالتغيير في المجال الحضري والمرافق لأبد وأن يكون وفق وتيرة معينة تستهدف إما توسيع المرافق أو زيادة عددها أو تعديلها وتطويرها.

## 2.2. تحليل تقييمي لتجربة الجزائر في أدوات التهيئة والتعمير

لقد بادرت الجزائر منذ الاستقلال إلي إتباع سياسات التسيير والتنظيم الحضريين وفقا للأهداف والأولويات وخصوصية كل مرحلة من مراحل التي مرت بها، وبهذا فقد عرفت مرحلتين أساسيتين:

- تعرف الأولي بمرحلة التخطيط الموجه (Le tout planifié): (1990/1962) والتي تم خلالها الاعتماد علي الأدوات الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، بالإضافة إلي الاستعانة بأدوات أخرى حاولت من خلالها السلطات العمومية مواجهة أزمة الإسكان التي تامت في سنوات السبعينات والثمانينات.

- أما المرحلة الثانية فقد جاءت بعد سنة 1990 وهي تعرف بمرحلة التحولات الكبرى والتوجه الليبرالي بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وهي كانت نتيجة حتمية للأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد في منتصف الثمانينات وبالتالي فقد حملت تغييرات هامة في التشريع الجزائري العام، والسياسة الحضرية بشكل خاص.

وقد أفرزت هاتين المرحلتين سياسات حضرية متباينة تعكس التوجه الاشتراكي والليبرالي، تجسدت في تلك الأدوات التي اعتمدها الجزائر لمحاربة ظاهرتي التعمير والتحضر بكل أبعادها الاجتماعية والعمرانية والبيئية، ووضع الحلول اللازمة لمشكلة الإسكان، ورفع مستوي الخدمات في الأحياء المتخلفة وتلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة باستمرار وصولا إلي تحقيق التنمية المحلية المنشودة في ظل التزايد باستمرار وصولا إلي تحقيق التنمية المحلية المنشودة في ظل تزايد حجم المدن وارتفاع معدلات التعمير والتحضر من 31.54% سنة 1966 إلي 60.1% سنة 2000، ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة إلي 70% سنة 2010.

<sup>1</sup>. نفس المرجع، ص 103

ومن هنا برزت أهمية التخطيط والسياسات الحضرية التي يمكن من خلالها التحكم في زمام الأمور والحد من أزمة الإسكان وما ينجر عنها من مشكلات اجتماعية خطيرة. إلا أن الواقع الجزائري يوحى للعام والخاص مدي التدني والتدهور الذي آلت إليه مستويات الإسكان في معظم مدننا إن لم نقل كلها وهذا ما يدفعنا إلي التساؤل حول ما إذا كانت هذه الأدوات إعتمدت علي تشخيص فعلي للواقع المجتمعي وأنها وضعت في إطارها الإقتصادي الحقيقي إعتقادا علي الحاجيات الإقتصادية للمجتمع الجزائري، أو أنها مجرد مخططات مستوردة عن تجارب غريبة في مجال الإسكان؟. وهل أن تسارع وتيرة التغيير الإقتصادي بالبلاد كان أكبر من أن يستوعب في إطار أدوات التهيئة والتعمير؟. أم أن الإشكال الحقيقي يكمن في ضعف التنسيق بين مختلف الهيئات المسؤولة عن التصميم والتنفيذ؟. خصوصا وأن فكرة المدن الجديدة التي تبنتها الحكومة منذ 1995، لتخفيف الضغط في مجال السكن لم تحقق الأهداف المرجوة كما أن قدرتها علي حل المشاكل الحالية أصبحت مسألة نسبية لا يمكن التسليم بها في ضوء المتغيرات الجديدة.

وبعد مرور ما يقارب الخمسة عشر سنة من صدور آخر التشريعات في مجال التهيئة والتعمير، جاء قانون (2001/12/12)<sup>1</sup> المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والذي تضمن تصورات جديدة للتهيئة العمرانية ألغت بذلك قانون 1987، المعتمد في الجزائر لتظهر معالم أخرى في إطار المخطط الوطني والمخطط الجهوي والمخطط الولائي، من خلال أدوات جديدة تسمى بالمخططات التوجيهية (directeurs Les schèmes).

ورغم هذا إستمرت ظاهرة التوسع العمراني بل وأصبحت من الظواهر المألوفة في المجالات الحضرية وأصبحت جل المدن الجزائرية محاطة بأحياء من البؤوس والشقاء تنذر فيها المرافق والخدمات إن لم نقل تنعدم، وتتحدر فيها مستويات الإسكان وتنتشر فيها مظاهر الشغب والانحراف والعنف والمخدرات وإنعدام الأمن أما عن الأحياء التي تم إنجازها في ظل الأدوات الجديدة، فهي لم تحقق الأهداف المسطرة لحاجيات الفئات المعنية ومن هنا فإنه يمكن الجزم بأن النقائص والأخطاء التي وقعت يمكن أن تتعدى البعد النظري إلي البعد التطبيقي بكل مستوياته، أي أن المشكلة تكمن في تنفيذ هذه الأدوات وليس في تصميمها وإن سلمنا بوجود نقائص في أدوات التهيئة المعتمدة في الجزائر فإن

<sup>1</sup>. قانون رقم: 20/01، المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ ، الموافق لـ 2001/12/12، المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، الجريدة الرسمية، رقم 77.

الخطأ يكمن في عدم الإستفادة من هذه النقائص بمراجعتها وتعديل ما أمكن تعديله مع تأكيد علي النقاط الإيجابية التي أثبتت نجاعتها في الميدان.

### 3.المدن الجديدة كأداة لحل مشكلات المجال:

أصبحت المدن الجديدة في الوقت الحاضر نموذج معماري يقتدي به في التوسع المعماري في مختلف بلدان العالم المتطورة أو السائرة في طريق النمو التي تملك الإمكانيات المالية الضخمة و الخبرة التكنولوجية التي يتطلبها إنشاء مثل هذه المستوطنات البشرية الراقية في مجال التجهيزات الحضرية المتنوعة والمتكاملة، أو الوظائف والخدمات التي تؤديها هذه المدن الجديدة في إطار شبكة حضرية متزنة ومتناسقة.

**مفهوم المدن الجديدة:** تستخدم إصطلاحات جديدة لوصف المجتمعات العمرانية الجديدة مثل:

المجتمع الجديد New City، أو قرية جديدة New cornnun city، أو المدن الجديدة New tawenes، ويستهل هذا الأخير في تسمية العديد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها من ناحية الأهداف، الوظيفة والحجم، وتؤثر بالطبع علي الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية للدولة أو الأقليم الموجودة فيه<sup>1</sup>.

ويري صلاح بسيوني أن المدن الجديدة هي ذلك المجتمع المحلي المستحدث الذي تم إنشاؤه بناءا علي أسس تخطيطية شاملة ومتكاملة، بكل جوانبه الإقتصادية والفيزيكية والتنظيمية، وعلي ذلك نقل العناصر البشرية المختارة بشروط معينة، وذلك بهدف تحقيق وضع إجتماعي وإقتصادي منطور في الوضع السابق في المدن التقليدية السابقة ويكون الهدف منه في تنمية وتطوير الموارد البشرية والإقتصادية في رفع المستوي المعيشي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>. داليا حسين الدريبري، المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادية، العدد 197، 1 ماي 2004، ص 52.

<sup>2</sup>. مصطفى عمر حمادة، المدن الجديدة، دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص45.

وتعرف المدن الجديدة بأنها: "مجتمعات جديدة مخططة يتوفر بداخلها المرافق والخدمات الثقافية والإجتماعية الأساسية فهي مجتمعات مخططة لتوضيح استخدام الأرض وتمنح الفرص الكافية للإبداع والإستمتاع بكل أوجه الحياة الحضرية"<sup>1</sup>.

وتعرف أيضا المدينة الجديدة: "هي مستوطنة مستقلة نسبيا ذات حجم سكاني محدد ثم تخطيطها، كوحدة متكاملة تحتوي علي المرافق السكنية والخدمات العامة وفرص العمل اللازمة لمساندة مجموعة سكانية متباينة إقتصاديا وإجتماعيا"<sup>2</sup>.

كما يعرفها البعض الآخر بأنها: "جزء من مجتمع قائم بالفعل له عاداته وتقاليده وأعرافه وبناءات إجتماعية وإقتصادية محددة"<sup>3</sup>.

كما تعرف المدن الجديدة بأنها: "كل مدينة غير مخططة ولكنها مبرمجة وتم تطوير إنشائها والتذكير فيه والرغبة فيه، ضمن إطار السياسة الجهوية كمدينة وهي تجسد إرادة التهيئة العمرانية وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني"<sup>4</sup>

#### عوامل إنشاء المدن الجديدة:

لقد ظهرت المدن الجديدة كرد فعل للإزدحام والكثافات العالية للسكان في المدن الكبيرة ونقص الخدمات وزيادة مشاكل البنية الأساسية والنقص الكبير في المساكن في المدن الرئيسية فكانت من بين دوافع إنشاء المدن الجديدة التحكم في الإتساع غير المنظم للمناطق الحضرية أو إيجاد إتزان بين السكن والعمل وتقليل الكثافات السكانية وتوفير الخدمات وجذب الأنشطة الإقتصادية المتمركزة في المراكز الحضرية الكبرى وتوزيعها في مختلف مناطق الإقليم وتشجيع عملية التنمية في الأقاليم ذات الموارد خاصة غير المستقلة.

وبذلك إختلفت دوافع إنشائها من دولة لأخرى بحسب المشاكل التي تحركها وهذا يندرج تحت

الأسباب التالية:

<sup>1</sup>. فؤاد بن غضبان، المدن الجديدة: دوافع وممارسات، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 26.

<sup>2</sup>. المرجع نفسه، ص 27.

<sup>3</sup>. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري، قضايا والإشكاليات، الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 227.

<sup>4</sup>. شريف رحمانى، مرجع سبق ذكره، ص 254.

### العوامل الإجتماعية:

إن لجوء العديد من الدول إلي سياسة المدن الجديدة يكون بدافع ضبط وتصحيح النمو الزائد لمدينة قائمة وذلك للتخفيف من تفاقم عدم التوازن فيها بين متطلبات الحياة اليومية للسكان وقدرة هيكل المدينة علي إشباعها فإرتفاع عدد السكان وتدفق تيارات الهجرة المستمرة من الريف إلي المدينة أدي إلي إرتفاع نسبة نمو المدن أو ما يعرف بالتمركز الحضري لاسيما في المدن الكبرى بما فيها العواصم كما أن هناك إنخفاض لمستوي المعيشة ومشكلة المساكن والحياة المملة فهذه كلها عوامل طرد من ناحية الريف وهناك عوامل جذب في المدن كإرتفاع مستوي المعيشة توافر الخدمات والطلب علي العمل خاصة في الصناعة وهذا يدعو للرغبة في الإستقرار في المدن.<sup>1</sup>

ومما زاد الأمر تعقيدا أن التدفق علي المدن كان بأعداد لا تستطيع معها الصناعات إستيعابهم في توفير الأعمال اللازمة لهم كما أن إستمرار إرتفاع عدد السكان بالمدن زاد في الطلب علي السكن ونتيجة لذلك نشأت أوضاع جديدة في المدن الأخذة في النمو بسرعة<sup>2</sup> بسبب قيام الأحياء الفوضوية والبيوت القصديرية التي تتعدم فيها شروط الحياة وزحف العمران علي المساحات الخضراء وتدني مستوي الخدمات فكانت المدن الجديدة هي السياسة التي إتبعها الدول لتنظيم المجال أو التنظيم العمراني وإعادة التوزيع العادل للسكان في الأقاليم أي خلق توازن جهوي وتخفيف التركيز الحضري وهذا ما حدث في بريطانيا سنة 1949 حيث تم إنشاء مدن جديدة حول العاصمة لندن لتخفيف الإختناق عنها وإمتصاص الفائض السكاني كما تم إنشاء مدن جديدة في الضاحية البارسية لنفس الغرض وفي نفس السياق شهدت الدول العربية عدة تجارب كمشروع المدينة الجديدة" قاسيون" بسوريا والمدن الجديدة بالمغرب ومصر و في الجزائر ومن أجل إعادة التوازن الجهوي اقترحت إنشاء عدة مدن حول العاصمة الجزائرية و التي أصبحت تعاني تركزا حضريا كبيرا.

### العوامل الإقتصادية:

تتمثل الأسباب الإقتصادية في محاولة تطوير وتنمية إقتصادية للمناطق الحضرية فهناك مناطق معينة تتوفر بها إمكانيات وموارد هامة يمكن من خلالها إقامة مدن جديدة بها إستغلال هذه الموارد

<sup>1</sup>. جمال حمدان، جغرافية المدن، عالم الكتاب، القاهرة، ب ت ، ط2، ص 330.

<sup>2</sup>. تشالرز أبرمز، (ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين)، المدينة ومشاكل الإسكان، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د ت، ص09.

بصورة إقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع، كما أن إقامة المدن الجديدة في بعض الأقاليم المختلفة لها دور حضري وإقتصادي في تنميتها وإزدهارها، فلقد كان ظهور بعض المدن الجديدة له علاقة بالجانب الإقتصادي بحيث يتم إنجاز مناطق صناعية يرافقها إنشاء مدينة جديدة مثل: هونغ كونغ شنغهاي في الصين، العاشر من رمضان بمصر.<sup>1</sup> منبع وجبيل في المملكة العربية السعودية وظيفتها صناعية مائية تهدف للتوزيع الجغرافي الأكثر توازناً للقوي المنتجة<sup>2</sup> ولقد ركزت خطط المدن الجديدة في الإتحاد السوفياتي علي أهداف سياسية هي:

- ✓ تحقيق التنمية الإقتصادية علي المستوي الوطني.
- ✓ تحقيق إنتشار الصناعة وعدم تركزها وبالتالي تحقيق التوزيع المتوازن للصناعة والإستثمارات علي مختلف الأقاليم في الدولة.
- ✓ تشجيع التنمية الإقليمية وخلق فرص الإستثمار عن طريق جذب القطاع الخاص<sup>3</sup> فتنوع النشاطات الإقتصادية والوظائف المختلفة يؤدي إلي خلق مناصب الشغل وهذا يرافقه جذب السكان وإقبالهم علي هذه المناطق.

#### العوامل الطبيعية:

إن المدن اليوم تواجه وأكثر من أي وقت مضى تحديات جسام فيما يخص نوعية البيئة الحضرية (المياه، النفايات، الضجيج، المساحات الخضراء...)، حيث تزدحم المدن الكبرى بشتي أنواع وسائل النقل وكذلك تموقع القاعدة الصناعية بها مما أدى إلي تدهور البيئة. كما تتأثر ببعض الظواهر الطبيعية التي تسبب مشكلات غير متوقعة والتي تتمثل في الزلازل والبراكين علي غرار زلزال بومرداس وفيضانات غرداية.

فالدوافع البيئية يمكن أن تكون أحد الدوافع الكامنة وراء ظهور المدن الجديدة في الكثير من دول العالم، إذ تمتاز المدن الجديدة بخصائصها وملامحها العمرانية المتميزة بوجود حزام أخضر محيط

<sup>1</sup>. عامر عبد الهادي، المجتمعات العمرانية الجديدة بين العالمية والمحلية، دراسة للحالة المصرية، دار قريب، القاهرة، سنة 2000، ص 23.

<sup>2</sup>. فوزي أبو دكة، جوانب عن تجربة المدن الجديدة في العالم العرب، ملتقى وطني بعنوان: المدينة الجديدة لماذا؟ يومي 22 و 23 ماي 2007، مجلة مخبر البحث في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد خاص، سنة 2001، ص 62.

<sup>3</sup>. إبراهيم طلعت، القواعد الإقتصادية في إنشاء وتطوير المدن الجديدة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة 2009، ص70.



بها، بالإضافة إلي تواجد مساحات خضراء بداخلها وإتسامها بإنخفاض الكثافة السكانية، كل هذا من شأنه أن يشكل بيئة صحية لسكانها عكس المدن الكبرى<sup>1</sup>.

#### العوامل السياسية:

يقصد بها قيام المدن الجديدة إما لأسباب تتصل بإستراتيجية الدولة من النواحي السياسية والعسكرية وما ينتج عن العمليات الحربية من دمار وما يتبع ذلك من إعادة لبناء المناطق التي دمرتها الحروب.

أو نتيجة الضغط الذي تعانيه العواصم بسبب تركز الإدارات والمراكز الهامة بها مما يزيد من تدفق الهجرة إليها فتغيير العاصمة يؤدي إلي نقل وتوزيع الإدارات وبالتالي حل إشكالية الضغط علي بعض المدن العواصم ولو نسبيا.

#### أهداف إنشاء المدن الجديدة:

إن تخطيط المدن الجديدة أكثر مرونة من إعادة تخطيط المدن القائمة وذلك لإمكانية وضع تصاميم لها ووفق أسس علمية وعملية وإستخدام كل التقنيات التكنولوجية في خدمة تنفيذ تلك المخططات وإمكانية تجاوز سلبيات المدن القائمة، والتي تختلف تبعا لمجموعة من العوامل والظروف ترتبط بطبيعة البناء الإجتماعي وعوامل التغير ودرجة التقدم التكنولوجي والمصادر الطبيعية و الإطار الإيديولوجي<sup>2</sup>، كما يمكن أن يكون الوضع الجديد ذا مرونة عالية في الإستجابة للتغيرات الإقتصادية والإجتماعية حيث تؤدي المدن الجديدة الدور المنوط بها وتلبي دافع إنشاءها لابد لها من تحقيق الأهداف التالية:

✓ إنشاء مراكز إستقطاب جديدة لتنمية الصناعية في مناطق متخلفة أو لغرض توزيع الأنشطة و السكان

العمل علي توفير إسكان مناسب متلائم مع الحالة الإجتماعية للسكان الجدد.

✓ إقامة مدن جديدة حول العواصم الكبرى للإستيعاب الزيادة السكانية وخلق أقطاب جذب الهجرة القادمة إليها أو لمواجهة الزيادة السكانية الطبيعية.

<sup>1</sup>. حامد عبد الهادي، المرجع السابق، ص 23.

<sup>2</sup>. محمد سيد فهمي، المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص51.

✓ توفير الخدمات بإختلاف أنواعها وأنماطها بشكل متناسب مع حجم السكان المقيمين في المدينة الجديدة.

✓ إقامة مدن علمية تضم مؤسسات علمية وجامعات ومعاهد ومدارس كما هو الحال في المدينة الجديدة - حملة 1 2 3 أو مدن صحية تتضمن مراكز صحية ومستشفيات أو مدن سياحية أو صناعية.

✓ زيادة الإنتاج لمواجهة الخلل في القدرة الإقتصادية بتحقيق الإكتفاء الذاتي في الإنتاج<sup>1</sup>.

وحتى نتمكن من تحديد كل أهداف المدن الجديدة فإن هذه الأهداف تتوزع في ثلاث مجموعات

كما يلي:

#### أهداف إجتماعية:

✓ توفير فرص الإسكان المتنوعة التي تلبي إحتياجات فئات إجتماعية مختلفة من حيث حجم الأسرة والثقافات المتعددة وعادات وتقاليد السكان يتحقق من خلالها التأمين الإقتصادي و الإجتماعي و يساعد علي إستقرار السكان الجدد<sup>2</sup>.

✓ توفير كل أنواع الخدمات مع ضمان كفاءتها وكفايتها بما يتفق وطبيعة السكان إجتماعيا وإقتصاديا.

✓ السهر علي توفير فرص عمل مناسبة تتحقق فيها عناصر التأمين الإقتصادي والإجتماعي.

#### أهداف إقتصادية:

✓ إنشاء قواعد إقتصادية جديدة تهدف إلي تحقيق توازن إقتصادي علي مستوى شامل(إقليمي وقومي)<sup>3</sup>.

✓ تحقيق التنمية الإقتصادية للإمكانات والموارد وفرص الإستثمار في المناطق المعزولة.

✓ تشجيع الإستثمار وإجتذاب رؤوس الأموال الخارجية.

#### أهداف عمرانية:

✓ إعادة تشكيل نمط عمراني جديد يتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة ضمن إستراتيجية قومية.

✓ إعادة التوزيع المتوازن للتركزات العمرانية والسكانية علي المستوى الوطني.

1. هالة منصور، محاضرات في علم الإجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص384.

2. غريب سيد أحمد، مريم مصطفى، الجماعات والمجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص47.

3. إبراهيم طلعت، القواعد الإقتصادية في إنشاء وتطوير المدن الجديدة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص78.

✓ القضاء علي المشاكل الناجمة عن تركيز السكان والأنشطة في بعض التجمعات الحضرية القائمة.

✓ التحقيق الإستراتيجي للأهداف الأمنية العليا والسيادة القومية علي كل أقاليم الدولة.

✓ التوزيع المتوازن للتركيزات العمرانية و السكانية علي كافة حدود الخريطة الإقليمية<sup>1</sup>.

**طرق تجسيد أهداف المدن الجديدة:** من أجل تجسيد أهداف المدن الجديدة هناك بعض الطرق التي تساعد علي نجاحها والتي تتمثل فيما يلي:

- تقوية الشعور بالترابط الإجتماعي بين أفراد المدينة الجديدة.
- الإستفادة القصوي من عملية المشاركة الشعبية في كل مراحل التنمية، بدءا من عملية إتخاذ القرار وصولا إلي عملية الإنشاء.
- إيجاد آليات تنفيذ صحيحة لإدارة المدن الجديدة بما يخدم سكان تلك المدن.
- وجود عملية تقييم مستمرة وفعالة للمدن الجديدة في جميع مراحل النمو.

### 1.3. تجارب إنشاء المدن الجديدة في العالم:

تعد سياسة بناء وتطوير مدن جديدة وترحيل الناس إليها شكلا من أشكال تدخل الدولة لحل المشكلات السكانية وأتبعتها بعض البلدان المتقدمة مثل إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية و تحاول بعض الدول النامية في الوقت الحاضر إتباع نفس السياسة بإعتبارها أحد البدائل الهامة المطروحة لحل المشكلة السكانية والسكنية فيها وسوف نتعرض لنشأة ونمو المدن الجديدة في بريطانيا والولايات المتحدة بإعتبارهما من الدول المتقدمة

**المدن البريطانية الجديدة:** تعد بريطانيا من الدول الرائدة في تصميم و إنشاء المراكز الحضرية الجديدة والمدن الجديدة وقد ظهر ذلك في كتابات بعض الرواد الأوائل من أمثال هوارد HAWARD E وجيدز PATRICK GEDDES، اللذان يعتبران من الرعيل الأول في حركة إنشاء المدن الجديدة، فقد كان الإتفاق علي بناء الطرق والتوسع في الإنشاءات العامة في بريطانيا مدخلا للبناء وإنشاء المجتمعات الحضرية الجديدة.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأ العمل في إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا بتوجيه من السلطات الحكومية، وبالفعل تم إنشاء 14 مدينة جديدة 12 منها في إنجلترا وويلز و 2 في اسكتلندا وقد تم الإتفاق في ذلك الوقت علي إنشاء وتخطيط مدينة ثالثة في اسكتلندا عام 1956 ومن الملاحظ أن ما

<sup>1</sup>. عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة وعلم الإجتماع الحضري، دار النهضة، بيروت، 1981، ص192.

يقرب من نصف هذه المدن لم تكن مدن جديدة تماما، بل كان الهدف من إنشائها يتمثل في محاولة التوسع في المدن الموجودة بالفعل نتيجة للزيادة الهائلة في عدد السكان، وحتى لا يكون هناك معدل أعلى للكثافة في المدينة العاصمة، كما أن بعض هذه المدن قد صمم في الأصل لنقل السكان بعيدا عن المنطقة المتروبوليتية وعلي الرغم من الإنجازات التي حققتها حركة إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا، إلا أنها لم تسلم من بعض الإنتقادات.

ولم تكن فكرة "هوارد Haward" عن مدن الحدائق بالفكرة الصائبة، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية إلا أننا نجد أن هناك مدنا أنشأت مثل التي وضع تخطيطها "هوارد" لا تزال تمثل إلي الآن مجتمعا منتعشا ويعيش به عدة آلاف "وصلت إلي حوالي ثمانية وأربعون ألف نسمة في عام 1920"، ويوجد في وسطها ديوان مركزي تتوسطه الحدائق وتتجمع حوله المباني العامة من مباني حكومية ومستشفى ومتاحف ومسارح وغيرها وتحيط الحدائق العامة بهذه المباني ويلي هذه الحدائق سوق المدينة<sup>1</sup>، ومن هذه المدن "مدينة حدائق وأيلوين" "Welweyn" "Gardencity" والتي تبعد عن مدينة لندن في حوالي نصف ساعة تقريبا بالقطار، لذلك فإن تجربة هوارد في إنشاء "مدن الحدائق" من التجارب الرائدة في فترة ما بعد الحرب العالمية لما أحدثته تلك الحرب من دمار شامل لمدينة لندن، مما دفع الحكومة إلي بناء مدن جديدة أخرى غير تلك التي خطط لها أينزر هوارد.

ومن المدن الجديدة التي أنشئت في بريطانيا ودعمتها الحكومة بالإشراف عليها مدينة كمبر نولد Cumber Nauld ومدينة ستيفنج Stevenge والتي بدأ العمل بها مع أواخر عام 1946 وقد صممتا علي أساس تخصيص طرق منفصلة لمرور السيارات وغيرها من المركبات وكذلك توفر السكان بها بالحجم الذي يسمح بخلق مجتمع جديد متوازن في عدد السكان وقد صممت هذه المدن البريطانية لتكون مراكز للتصنيع في المحل الأول، ويظهر ذلك من القيام ما يقرب من نصف سكان المدينة بممارسة الصناعة، بينما يعمل النصف الآخر في التجارة والمهن والخدمات الأخرى في مدينه كراولي Crawley وهي إحد المدن الجديدة التي أنشأتها الحكومة للتخفيف عن المناطق الحضرية الكبرى مثل لندن، نجد أن سكان هذه المدينة يعملون فيها لكنهم يفضلونه الإقامة في مكان آخر<sup>2</sup>، وهذا ما يحدث في المجتمعات الجديدة أثناء إنشائها حيث لا تتوفر بها المرافق والخدمات ووسائل الرفاهية

<sup>1</sup>. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، دراسة ميدانية في المجتمع الحضري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص81.

<sup>2</sup>. مصطفى عمر حمادة، المدن الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص67.

الأساسية وبخاصة في مرحلة النشأة حيث أن بعض مشروعات البنية الأساسية غالبا ما تستغرق وقتا لا يقل عن عشر سنوات مما يجعل تلك المدن الجديدة تفتقر إلي وجود الفنيين والمهنيين في بداية نشأتها ونتيجة لعدم توفر الخدمات التعليمية لأبنائها وعدم وجود وسائل الترفيه والترفيه.

فمن خلال تلك السنوات حققت التجربة الإنجليزية نجاحا ملحوظا ومكانة عالية بما حوته من شخصية خاصة متميزة و من أهم ما يميز هذه السياسة :

أولا: إمكانية إنشاء مدن جديدة رغم معوقات الظروف الإقتصادية المنهارة لإنجلترا عقب الحرب والمناخ السياسي و النفسي المضطرب.

ثانيا: إنفتاح آفاق جديدة في مجال علم تخطيط المدن.

ثالثا: هو نظام تخطيطي متكامل مركزه شمال إنجلترا كلها لإستخدام مصادر الثروة المتاحة وترشيد عملية النمو الإقتصادي والتخطيطي للدولة لتحقيق ظروف معيشة أفضل بزيادة فرص العمل للشعب الإنجليزي<sup>1</sup>. ولكن في النهاية نصل إلي الغرض الأساسي التي قامت عليه تلك المدن سواء كان صناعيا أم تجاريا والمهم أنه في نهاية الأمر يكون لدينا صورة واضحة المعالم لشكل البناء الإجتماعي للسكان وتفاعلاتها مع البيئة الجديدة في تلك المدن.

ومن الدروس المستفادة من التجربة البريطانية أن المتابعة والمراجعة الميدانيتين الدائميتين لإستراتيجية إنشاء المدن وتميبتها تعتمد علي شقين أساسيين هما الإستفادة من التجارب علي المستوي القومي من خلال التطور عبر أجيال هذه المدن ، و أيضا المستوي المحلي من خلال متابعة تنمية كل مدينة<sup>2</sup>.

**المدن الجديدة في الولايات المتحدة: إن ظهور المدن الجديدة في الولايات المتحدة**

كان نتيجة لجهود المستثمرين من القطاع الخاص نتيجة لجهود الحكومة و كان من بين عوامل نجاح هذه المجتمعات الجديدة إختيار جماعات وأفراد من أجناس إجتماعية مختلفة، وقد نص القانون علي ضرورة تطوير وتنمية المجتمعات الجديدة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الرؤوف الطبع، علم الإجتماع الحضري، قضايا وإشكاليات، مرجع سبق ذكره، ص 229.

<sup>2</sup> حامد عبد الهادي، المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية ، دراسة للحالة المصرية، مكتبة غريب (د.ت)، ص54-

55.

<sup>3</sup> مريم أحمد مصطفى، عبد الله عبد الرحمان، المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص51.

هذا بالإضافة إلي أن المدن الجديدة في الولايات المتحدة تختلف عن مثيلاتها في إنجلترا وبخاصة في ناحيتين خاصتين هما<sup>1</sup>:

1- تقع المدن الجديدة في الولايات المتحدة في جوار مراكز المتروبوليتان Metropolitan

وليس بعيدا عنها.

2- تجذب المدن الجديدة في الولايات المتحدة إقامة الصناعة داخلها، نتيجة لكونها دون سلطة

حكومية فيما عدا الإدارة المحلية.

ومن بين المدن الجديدة التي أنشئت في الولايات المتحدة مدينة هنري رايت Henry wright

وكلارنسستين Clarencestien في عام 1929، وهي تشبه مدن الحدائق لكن دون وجود حزام

أخضر، وقد قام برسم العمارات التي تحوطها الحدائق، بحيث تواجه تلك المنازل الحدائق مباشرة بدلا

من الشوارع، ويسمح للطرق السريعة أن تنقلا حركة المرور لتكون بعيدة، ولضمان الأمن من

الحوادث التي تحدثها السيارات وعلي الرغم من المحاولات التي قامت بها هيئة إسكان مدينة رادبورن

Radburn لبناء مجتمع محلي جديد متوازن في الصناعة والإسكان، إلي أن تطوير هذه

المدينة سرعان ماعاقه إنهيار الإقتصاد في عام 1929 وهناك عدة مدن جديدة أخرى قامت بها

مشروعات الخدمة العامة و لكنها سرعان ما تحولت إلي ملكيات خاصة بعيدا عن أي تدخل حكومي

وقد دفعت المصالح الخاصة إلي تبني فكرة إنشاء القليل من المدن الجديدة وأهم الأمثلة علي ذلك

تمثلت في مدينتين "كولومبيا" و"روستون" وقد أقيمت كولومبيا علي مساحة 14 ألف فدان بطول الطريق

29 داخل 25 ميلا من العاصمة لكي تتسع للسكان الذين وصل عددهم إلي 110 ألف نسمة عام

1971.

وهناك أيضا مشروعات أخرى لبناء المدن الجديدة بالولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في مدينة

فرانكلين Franclin والتي تبني علي مساحة 50 فدانا في منطقة متروبوليتان فيلادلفيا واريزون

وهاملتون بجوار مدينة سان فرانسيسكو وهناك مشروع إنشاء مدينة فالنسيا valencia في جنوب

كاليفورنيا وهذا بالإضافة إلي مشروع إنشاء مدينة Cedae-Riverside في ولاية Munato والتي

من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلي حوالي 30 ألف نسمة عام 1992.

<sup>1</sup>. عبد الرؤوف الطبع، علم الاجتماع الحضري، قضايا وإشكاليات، مرجع سبق ذكره، ص 265.

وقد إنتقل تطوير النظرية الحضرية المتعلقة بنشأة و نمو المدن الجديدة من أوروبا إلي الولايات المتحدة وذلك خلال الثلث الأول من القرن العشرين وقد إتضح ذلك من المقال الذي نشر عام 1917 بعنوان " المدينة: دراسة لبحث السلوك الإنساني في البيئة الحضرية" حيث إتبع بارك R.Park في هذا المقال النظريات الكلاسيكية، وبخاصة عندما قرر ان " الحضرية تنتج طرق جديدة للحياة، ونماذج جديدة من الأفراد"

تجربة المدن الجديدة في مصر: يتركز مستقبل الأجيال القادمة في مصر علي عدة موارد ومجالات هامة،و لعل أهم هذه المجالات تتركز في :

1-تنمية صناعية في المدن الجديدة

2-تنمية زراعية في المجتمعات الزراعية الجديدة

3-تنمية الموارد السياحية و التراث الحضاري

يرجع بعض الكتاب تاريخ نشأت المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر إلي سنة 1869 حيث تم حفر قناة السويس وإنشاء كل من مدن الإسماعيلية والسويس وبور سعيد كمدن مستقلة بذاتها.<sup>1</sup> إن مصر بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة، تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة ناجمة أساسا عن التكدس الرهيب في عدد السكان والذي يخلق عنه نقص كبير في توفير الإحتياجات لمجتمع في مثل هذا الحجم والذي يتجاوز عدد سكانه المليون نسمة.

وقد نهجت جمهورية مصر العربية سياسة إنشاء المدن الجديدة اعتبارا من عام 1974 وأصبحت تلك السياسة التزاما من جانب الدولة اعتبارا من عام 1979 ، وذلك بصدر القانون رقم 59 لسنة 1979<sup>2</sup> بناءً علي خطط محددة أهدافها الإقتصادية والإجتماعية والسكانية وكذا مواقعها وتكاليف إقامتها وكيفية التنفيذ ومراحله.

وقد تأسست هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عام 1989 التي تختص ببحث وإقتراح ورسم وتنفيذ ومتابعة خطط وسياسات وبرامج إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة طبقا لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفي نطاق السياسة العامة للدولة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>. عبد الرؤوف الضبع ، مرجع سبق ذكره ، ص 241

<sup>2</sup>. مصطفى عمر حمادة ، مرجع سبق ذكره، ص181.

<sup>3</sup>. نخبة من أساتذة علم الاجتماع، علم إجتماع المجتمعات الجديدة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، مصر، ص477.

ومنه تبنت مصر سياسة إقامة المدن الجديدة وشرعت في إنشاء المدن التابعة والمستقلة، ففي الفترة بين عام 1977 و 1982 صدرت قرارات جمهورية بإنشاء (09) مدن جديدة وقد اعتمدت إستراتيجية الخطط التنموية علي محورين أولهما بعيد المدى يهدف إلي خلق محاور جديدة للتنمية في المناطق غير المأهولة التي تتمتع بمقومات طبيعية يمكن استغلالها لتعمير هذه المناطق واجتذاب السكان إليها، أما المحور الثاني فيتمثل في إنشاء سلسلة من المدن الجديدة لتكون مراكز للتنمية وعنصر جذب للسكان تخفيفا عن المعمور والكثافة السكانية العالية في المدن القائمة للمحافظة علي الأراضي الزراعية ولتصبح مراكز حضرية جديدة تحقق الاستقرار والتوازن والأمن الاجتماعي والرخاء الاقتصادي.<sup>1</sup>

إلي جانب اعتبار " ميناء دمياط الجديد " مدينة أخرى، بالإضافة إلي الساحل الشمالي الغربي حيث اعتبرتها الدولة بمثابة مجتمعات عمرانية جديدة.

فأصبحت سياسة المدن الجديدة في مصر جزءا من التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبغض النظر عن المدخل الإقليمي للدراسات المختلفة المصاحبة لكل من المدن الجديدة، فإنه لم توجد خطة قومية توضح الإطار الشامل للمدن الجديدة التي يراد نشاؤها في مصر منذ بداية التفكير في تبني هذه السياسة ، و قد عرفت مصر النوعين الرئيسيين من المدن الجديدة المخططة بأشكالها المختلفة) التابعة والمستقلة. (و في الأخير فإن الحكومة المصرية قد اتخذت برنامجا طموحا لإنشاء المدن الجديدة و ذلك لمواجهة التضخم السكاني و معظم المشاكل التي تعاني منها مدنها الكبرى، لكن رغم مرور أكثر من 20 سنة علي إنشاء العديد منها إلا أن معظمها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، فلم تقم بأداء وظيفتها بكفاءة و بذلك لم تصبح مركز استقطاب للسكان و هو الهدف الأساسي الذي أنشأت لأجله.

### 2.3. المدن الجديدة في الجزائر كحل لتنظيم المجال الحضري :

ظهرت تجربة الجزائر في إنشاء المدن الجديدة إستجابة للمشاكل التي أفرزها التحضر المتنامي خاصة بالمدن الكبرى، غير أن هناك مدن جديدة أنشأت بالجزائر قبل تبنيها هذه التجربة. فقد أعتبرت مدينة "حاسي مسعود" مدينة الجديدة منذ الإستقلال (1962) والتي ارتبطت نشأتها باستغلال المحروقات (البتروال والغاز الطبيعي) وهي تعد مجموعة منقطعة من مراكز الحياة.

<sup>1</sup>. نخبة من الاساتذة، علم الاجتماع المجتمعات الجديدة، المرجع نفسه، ص477.



وكذلك مدينة بومرداس التي تم إنشائها في أواخر عشرية الستينات علي بعد 60 كيلومتر من العاصمة، والتي تطورت منذ ذلك الحين في استقبالها للوظيفة التعليمية (مركز مختص البتروكيمياة والإلكترونيك) كما تعد كل من المدن أم البواقي 1974 "الطارف" و"إليزي" و"النعامة" مدن جديدة، وهي عبارة عن نمو لنواة عمرانية سابقة في إطار مخططات التنمية والهدف منها هو تطوير الخدمات الإدارية والوظيفة السكنية ومن أجل ذلك تم ترقيةها إلي رتبة مقر الولاية.

وفي عشرية الثمانينات ومع إرتفاع الزيادة السكانية بإقليم الجزائر العاصمة تقرر إنشاء 4 مدن جديدة لتخفيف الضغط في العاصمة والتي تعرف بمدن الحزام الأول للمدن الجديدة، حتي آفاق 2015 تقع كلها بسهل متيجة وأطرافه وهذه المدن هي العفرون والناصرية ومحملة وبينام والتي تبعد عن العاصمة بمسافة 20-50 كلم وتستقبل أحجام سكانية تتراوح بين 120.000-200.000 نسمة لكل مدينة، وقد أسندت لكل مدينة جديدة وظيفة معينة كما يلي:

- "العفرون": قطب زراعي تتركز فيه معاهد و مراكز البحث الفلاحي.

- "الناصرية": قطب صناعي.

- "محملة": مدينة علمية تعتمد علي صناعة الأدوية و الطب و التحليل المخبري.

- "بينام": قطب لتطوير الأنشطة الرياضية و الترفيه.

كما إمتد التفكير في إنشاء المدينة الجديدة "علي منجلي" و كذا إنشاء المدينة الجديدة "امد غاسن" بباتنة.

كما تم برمجة المدينة الجديدة " بوغزول " بولاية الجلفة (جنوب الجزائر العاصمة) لتكون مركزا ماليا عالميا و مدينة أيكولوجية تعتمد بشكل أساسي علي الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة.

وإستمرت الجزائر في إنتهاج سياسة المدن الجديدة من خلال المخطط الوطني للتهيئة العمرانية و كذا الوثيقة " الجزائر غدا " والتي إعتمد عليها بصدور القانون رقم 02-09 المؤرخ 06-08 مايو سنة 2002 المتضمن شروط إنشاء المدن الجديدة، وقد وزعت المدن الجديدة بالجزائر ضمن نطاق مجالي حيث يخضع موقعها وعددها وحجمها وقاعدتها الإقتصادية إلي الخصوصيات الجغرافية و الإجتماعية والإقتصادية للنطاق المبرمجة فيه.

وفي هذا الإطار نسجل وجود 04 مجالات مكانية لتوزيع المدن الجديدة وهي نطاقات متلاحقة حول النطاق العاصمي من الشمال إلي الجنوب وذلك كما يلي:

- **المجال الأول:** يغطي هذا المجال إقليم مدينة الجزائر العاصمة والولايات المجاورة لها) تيبازة، بومرداس، البليدة) والهدف من إنشاء المدن الجديدة لهذا المجال هو التحكم في لزيادة السكانية والحد من الهجرة إلي هذا الإقليم العاصمة والمحافظة علي الأراضي الزراعية و حمايتها من الزحف العمراني.

- **المجال الثاني:** يقع جنوب النطاق الثاني ويغطي 05 ولايات "بجاية، تيزي وزو، البويرة، عين الدفلي والشلف".

وقد برمجت بين المجالين الأول والثاني 10 مدن جديدة بهدف التحكم في النمو الحضري لإقليم مدينة الجزائر العاصمة، وقد أعطيت الأولوية في الإنشاء لأربعة (04) منها وكانت الإنطلاقة في إنجاز المدينة الجديدة "سيدي عبد الله" التي تقع في الجهة الغربية من العاصمة علي بعد 30 كيلومتر.<sup>1</sup>

- **المجال الثالث:** ويغطي هذا المجال منطقة الهضاب العليا وهي منطقة واسعة تتباين فيها خصوصياتها الطبيعية لذلك يمكن تقسيمها إلي:

- الهضاب العليا الشرقية: وتضم المدن الجديدة التالية: المدينة الجديدة علي منجلي(قسنطينة)، المدينة الجديدة "تقرين"، المدينة الجديدة بوخارة "تبسة"، المدينة الجديدة (حملة 1 و2) "باتنة".
- الهضاب العليا الغربية: وتضم المدينة الجديدة مولاي "سليس" (تلمسان) المدينة الجديدة "غنم الرموش" (سيدي بلعباس) والمدينة الجديدة "خلف الله" (سعيدة). والمدينة الجديدة "عين الذهب" والمدينة الجديدة "قصر الشلالة" (تيارت).
- الهضاب العليا الوسطي: وتضم المدينة الجديدة "بوغزول".
- وقد برمجت بهذا النطاق 12 مدينة جديدة.

- **المجال الرابع:** يغطي كل الجنوب الجزائري(الصحراء) علي مساحة واسعة تقدر نسبتها 87 % من مساحة الدولة، تتخفف بها الكثافة السكانية حيث يتوزع السكان في بعض المدن الصغيرة.

<sup>1</sup>. نخبة من الاساتذة، علم الاجتماع المجتمعات الجديدة، المرجع نفسه، ص479

خلاصة:

إن الأزمة التي تعيشها مدن العالم وخاصة مدن الجزائرية نتيجة للتحضر السريع والهجرة نحو المدن وتزايد وتيرة الحاجات الإجتماعية من سكن ومرافق وخدمات وإنتشار واسع للمشاكل الحضرية كمشكلة الإسكان والبطالة وتدهور الإطار المبني وتشوه المدينة.... إلخ.

كل هذه المشاكل وعلي إختلاف مستوياتها تحمل مؤشرات لواقع التنمية الحضرية المتدني وعدم قدرة آليات التخطيط والتنظيم علي مواجهة المشكلات الحضرية علي إعتبار أن تخطيط المدينة هو تخطيط مادي للحياة الحضرية بشتي أشكالها ومستوياتها ويعبر عن متطلبات وحاجات السكان وهذه المظاهر التي تتجلي فيها أزمة المدينة المعاصرة تعكس في الواقع فشل السلطات في وضع السياسات والبرامج المناسبة، حيث تظهر جليا أن الحلول المقدمة تتميز بالظرفية والعشوائية.

## الفصل الرابع: المجال العام والخاص للدراسة

### أولاً: المجال العام لمدينة باتنة

1. التعريف بمنطقة باتنة
2. الخصائص الطبيعية للمنطقة
3. الخصائص الديمغرافية
4. النسيج الحضري لمدينة باتنة
5. طرق التوصيل داخل المدينة
6. الخصائص العمرانية لمدينة باتنة
7. المرافق و التجهيزات العمومية
8. الشبكات والمنشآت القاعدية

### ثانياً: المجال الخاص ( المدينة الجديدة حملة - 1 )

1. التعريف بمجال الدراسة الميدانية
2. موقع مجال الدراسة
3. خصائص مجال الدراسة
4. تقسيمات الارض لمجال الدراسة
5. برامج التجهيزات والمرافق بمجال الدراسة

خلاصة

أولاً:

المجال العام

## أولاً: المجال العام:

## 1. التعريف بالمنطقة:

" تقع مدينة باتنة في شمال الرقي للولاية بين السلاسل الجبلية لأطلس التلي والصحراوي محتلة مساحة 116.41 كلم<sup>2</sup>، يحدها من الشمال الشرقي جبال عزاب بارتفاع يصل إلى 1360، من الشمال الغربي جبل كاسرو بارتفاع 2094م، ومن الجنوب الشرقي التجمع الحضري لبلدية تازولت".<sup>1</sup>

## 1.1. الحدود الإدارية:

"تتكون مدينة باتنة من 21 دائرة و61 بلدية يحدها من الشمال كل من ولايتي ميلة وأم البواقي، ومن الجنوب ولاية بسكرة، ومن الغرب ولاية مسيلة ومن الشرق ولاية خنشلة".<sup>2</sup>

## 2.1. الحدود بالنسبة للبلدية:

"يحدها من الشمال بلدية فسديس ومن، الشرق بلدية عيون العصافير، ومن الجنوب بلدية تازولت، ومن الغرب بلدية. واد الشعبة".<sup>3</sup>

## ✚ من حيث الطرق الكبرى التي تربطها بالمناطق المجاورة:

- الطريق الوطني رقم (03) الذي يربط بين قسنطينة - بسكرة.
- الطريق الوطني رقم (31) الذي يربط بين باتنة بجنوبها الشرقي (أريس) مرورا بتازولت
- الطرق الوطني رقم (77) الذي يربط بين باتنة بسطيف مرورا بمروانة .

<sup>1</sup>. سهام وناسي، مرجع سابق، ص. 80

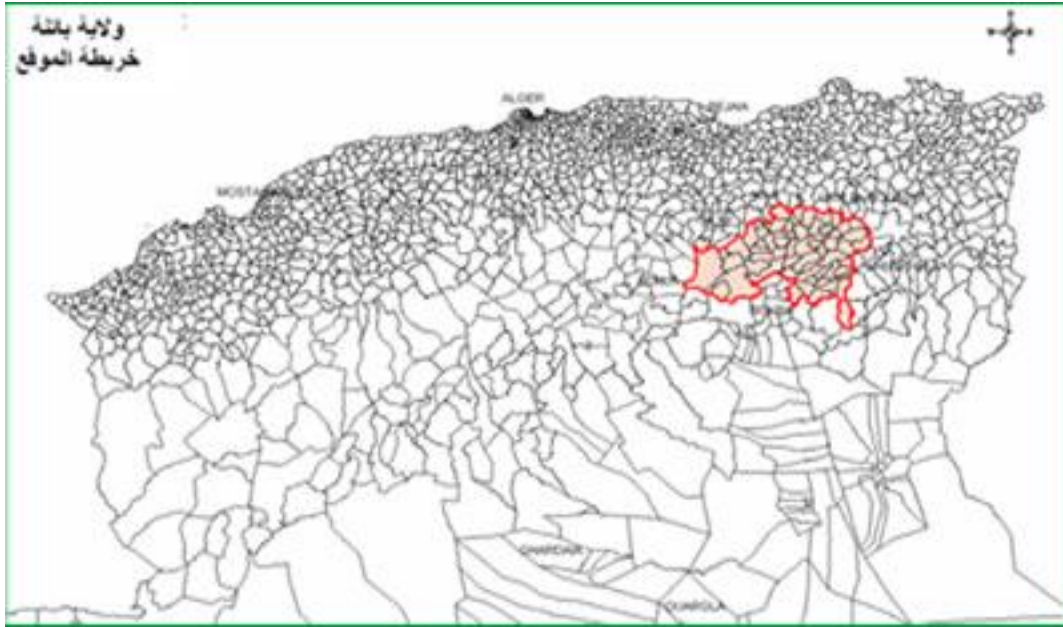
<sup>2</sup>. فوزية سوسي، نمو مدينة باتنة وحتمية التحول نحو الأطراف، رسالة ماجستير، قسم: التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-

2006، ص. 9

<sup>3</sup>. نفس المرجع، ص. 9

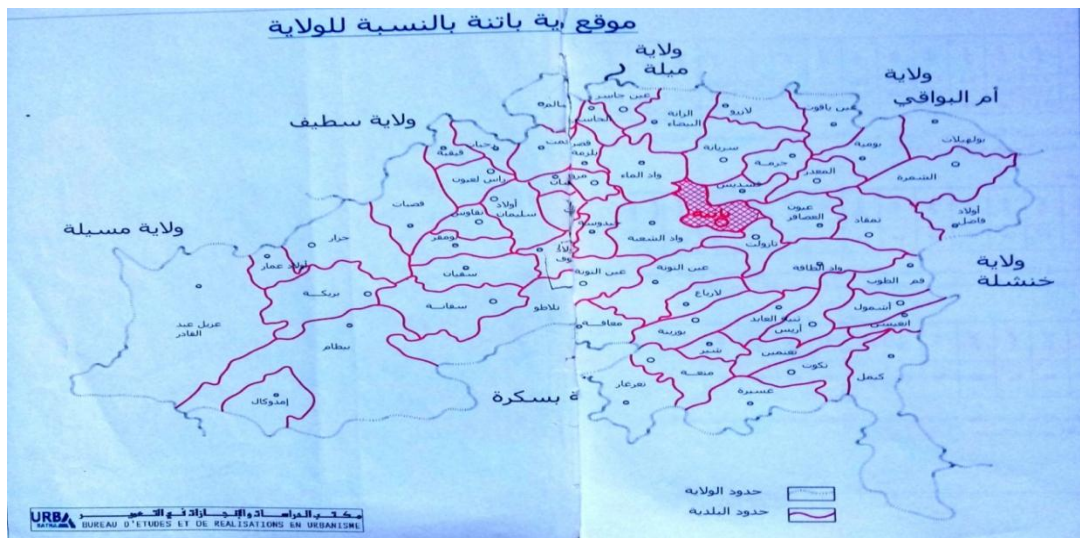
- الطريق الوطني رقم (55) الذي يربط بين باتنة بسطيف مرورا بحملة.<sup>1</sup>

خريطة رقم (1) تمثل موقع ولاية باتنة في الخريطة



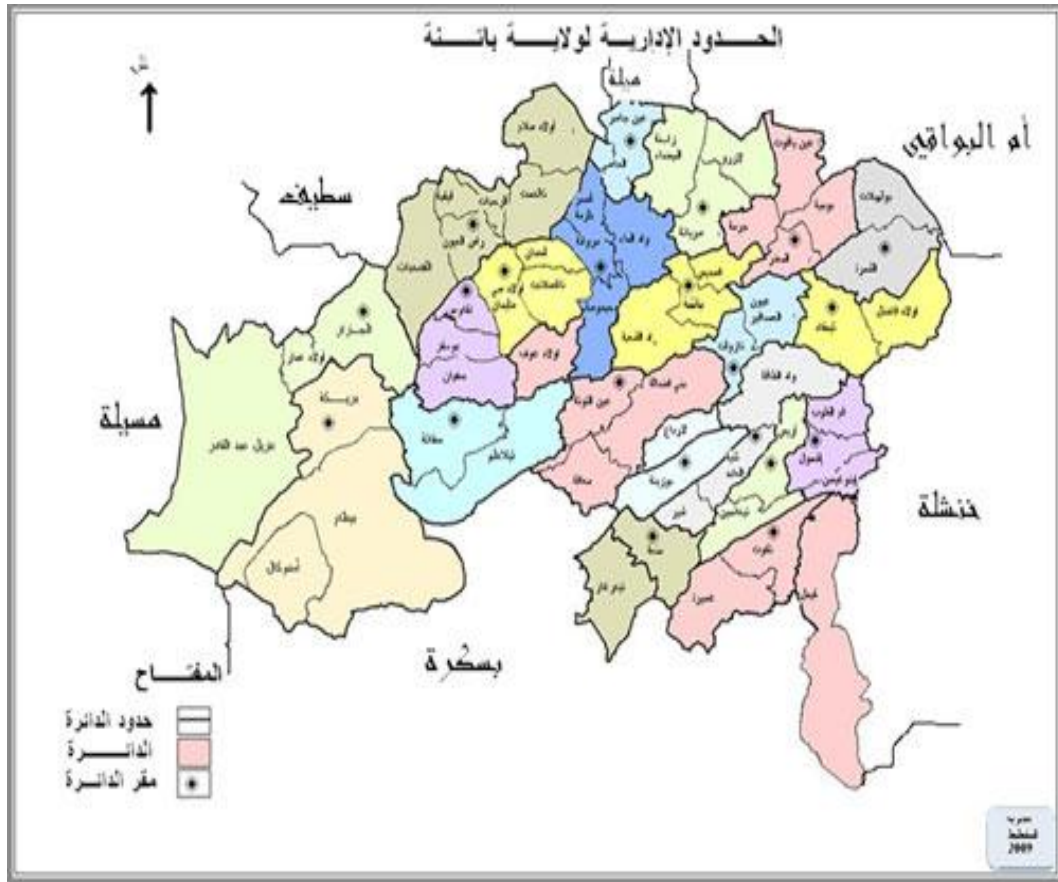
المصدر: الموقع الرسمي لولاية باتنة <http://www.wilaya-batna.gov.dz>

خريطة رقم (2) تمثل موقع مدينة باتنة بالنسبة للولاية



<sup>1</sup> عطال مسعودة، النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية، رسالة ماجستير، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص. 115.

## خريطة رقم (3) تمثل الحدود الإدارية لولاية باتنة



المصدر: الموقع الرسمي لولاية باتنة <http://www.wilaya-batna.gov.dz>

## 2. الخصائص الطبيعية لمنطقة باتنة:

## 1.2. من حيث المناخ:

يدخل مناخ مدينة باتنة في إطار مناخ إقليم الاستبس (مناخ قاري)، يتميز بفروقه الحرارية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال تسجيل درجات الحرارة بين النهار والليل، وبين الصيف والشتاء، بحيث تبلغ درجة الحرارة في الصيف 38°م، بينما تنخفض في فصل الشتاء إلى صفر درجة مئوية، (0°)



مع وجود تباين في المناخ من منطقة إلى أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى عامل التضاريس والظروف الحرارية الكبيرة، التي تؤثر على الغطاء النباتي.<sup>1</sup>

## 2.2. من حيث الأمطار:

كمية الأمطار التي تسقط في المنطقة تتراوح بين (200-350) ملم سنويا كما أن تهافتل الأمطار في المنطقة غير منتظم، وهذا راجع إلى كون المنطقة شبه صحراوية.<sup>2</sup>

## 3.2. من حيث الرياح:

إن الرياح المسيطرة في ولاية باتنة هي رياح الجبيلي، التي تأتي من الجبل، وهي غالبا متكون قوية وجافة، أما الرياح التي تكون من الجهة الشرقية والجنوبية فهي (القبلي) و(الشهيلي) وهي تسميات محلية، وهذه الرياح جافة، تشكل خطرا على المنطقة في فصل الصيف حيث تزيد منجفاف الأرض.<sup>3</sup>

## 4.2. من حيث التربة: تنقسم التربة في منطقة باتنة إلى ثلاث ترات أساسية:

تربة السهول: تشكل نسبة 30% من المسافة الكلية للولاية، وهي تربة ثقيلة غرينية (طينية) غنية بالمواد العضوية، والمعدنية، تمتد إلى عمق 4 أمتار وتكون خشنة بالقرب من مصبات الأودية.... ويتواجد هذا النوع من التربة في سهول المعذرعين ياقوت، فسديس، الرملية وبولهليلات".<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. بشير مسعودان، ولاية باتنة دراسة في جغرافية السكان، رسالة دكتوراه، قسم: التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص. 17

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص. 17-22

<sup>3</sup>. نفس المرجع، ص. 26

<sup>4</sup>. نفس المرجع، ص. 27

تربة المرتفعات: تشكل 12,1% من المساحة الكلية، وتوجد في المناطق الجبلية وهي تختلف من مكان لآخر، تبعا لطبيعة الصخور ودرجة الانحدار وكمية الأمطار ولا تتعدى في كثير من الأحيان قشرة سطحية رقيقة غير منبثة<sup>1</sup>.

تربة المناطق شبه جافة: تشكل 7,1 من المساحة الإجمالية، وهي تربة ثقيلة أيضا ذات نسيج ناعم، وتتميز بقلة تركيز الكالسيوم في الطبقة العليا، نظرا لعمل المطر على تسربه إلى أسفل كما يوجد تركيز للجبس ولأملاح الذائبة في الطبقة السفلى وتتميز بلونها البني وتظهر هذه التربة في شط الحضنة<sup>2</sup>.

## 5.2. من حيث الغطاء النباتي:

تغطي المنطقة الغابات والأحراش بشكل كبير، تقدر ب: (292000 هكتار)، ما يقابل (24,3%) من مساحة الولاية (9,73%) من مساحة الغابة الجزائرية التي تقدر ب: (3000000 هكتار)، والغطاء النباتي في المنطقة يخضع لظروف الطبيعة والمناخ، ويتحدد أساسا في أشجار الصنوبر التي تتواجد في المرتفعات التي تزيد عن (2200 م)، وأشجار العرعار التي تنتشر في المناطق الجنوبية الغربية من المنطقة، وأشجار الأرز المتواجدة في أعالي الجبال في علو يتراوح ما بين (1300-2200 م) وأشجار البلوط الأخضر التي تتواجد في المناطق الشمالية والوسطى، والحلفاء التي تتواجد في الأجزاء الجنوبية الغربية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>. بشير مسعودان، مرجع سابق، ص. 28

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص. 28

<sup>3</sup>. نفس المرجع، ص. 30-31-32

## 3. الخصائص الديمغرافية لولاية باتنة:

## 1.3. السكان:

تعتمد المعطيات الأساسية للسكان على نتائج الإحصاء العام للسكن وللإسكان الذي جرى في 16

مارس 2008 بمعدل نمو سنوي يقدر ب 1,6<sup>1</sup>.

التوزيع المجالي للسكان حسب إحصائيات سنة 2004 .

نلاحظ من خلال الخريطة رقم (4) أن هناك تضخما للمراكز العمرانية التي أصبحت تظم

(78,14%) من إجمالي سكان الولاية، ولا تزال المراكز الحضرية تمارس جاذبيتها على باقي المجال،

في حين تقلص سكان المناطق المبعثرة ليصل تمثيلهم نسبة: (21,86%)<sup>2</sup>.

يتضح من خلال الخريطين رقم (4) و(5) أن هناك انتشار غير متوازن لإجمالي سكان الولاية

داخل الإقليم، حيث تبين وجود تركيز سكاني كبير في مدينة باتنة، وظهيرها المحيط بها مباشرة، حيث

يمكن تفسير هذا التكتل السكاني إلى الدور الإداري الذي ساهم في تركيز مختلف أصناف النشاطات

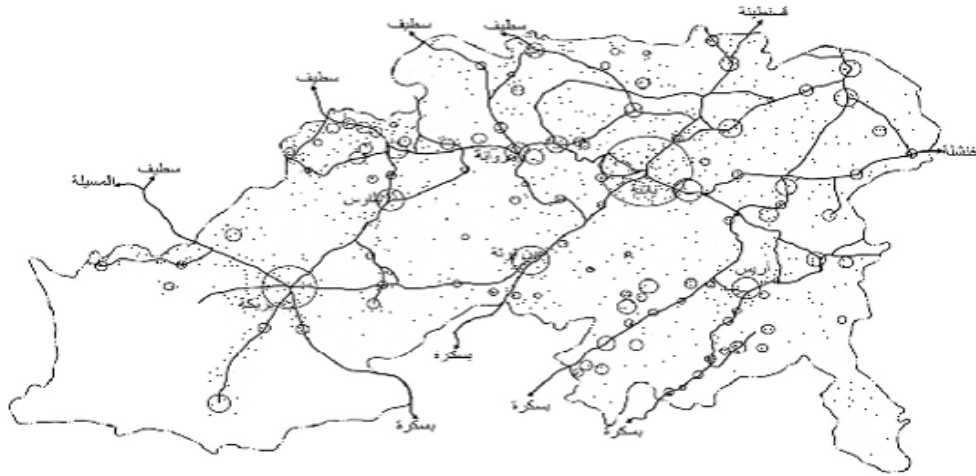
والخدمات الضرورية بمقر عاصمة الولاية.

<sup>1</sup>. الموقع الرسمي لولاية باتنة. مرجع سابق.

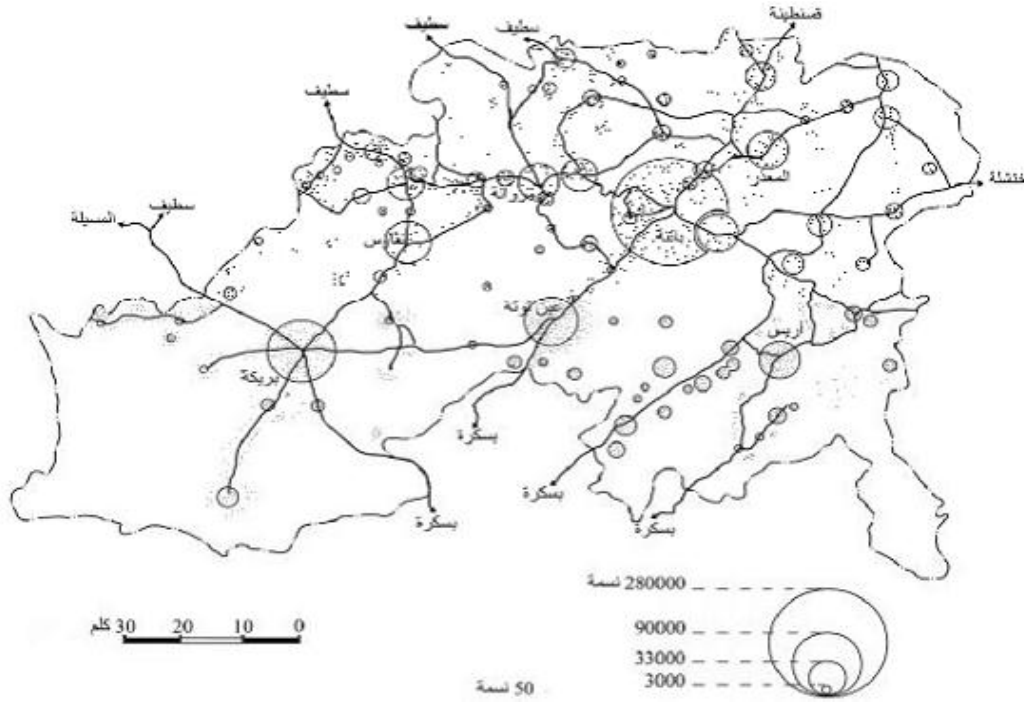
<sup>2</sup>. نوردين عنون، دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية-حالة مدينة باتنة، رسالة دكتوراه، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري،

قسنطينة، الجزائر، 2012، ص. 61

الخريطة رقم (4) ولاية باتنة: التوزيع المجالي للسكان لسنة 1987



الخريطة رقم (5) ولاية باتنة: التوزيع المجالي للسكان لسنة 2004



المصدر: الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (RGPH 1987)  
+ معطيات مديرية التخطيط والتهيئة (DPAT 2006)

• بعض الإحصائيات عن سكان ولاية باتنة:

الجدول (17) سكان ولاية باتنة مابين إحصائيات 1966 وتقديرات 2012

الإحصاء العام	السكان	نسبة النمو %
-	025151	إحصاء 1966
10,91	500513	إحصاء 1977
78,3	617752	إحصاء 1987
223	623962	إحصاء 98
158	0301128	إحصاء 2008
التقديرات لغاية 2012/01/31	1.186.832	التقديرات لغاية 2012/1/1

المصدر: الموقع الرسمي لولاية باتنة. <http://www.wilaya-batna.gov.dz>

الجدول (18) التوزيع السكاني حسب بعض العينات

النسبة المئوية %	2012	السكان
68,87	70.123	تجمعات سكانية رئيسية
13,09	267.005	تجمعات سكنية ثانوية
18,05	214165	سكان مناطق مبعثرة
100	337128	المجموع

المصدر: <http://www.wilaya-batna.gov.dz>

## الجدول (19) السكان حسب الفئات العمرية لغاية 2011/12/31

الفئة العمرية	ذكور	إناث	المجموع
10 - 14	177.794	169.774	347.568
15-14	38171	63068	011140
60 فأكثر	41287	42155	83442
المجموع	202599	630587	8321861

المصدر: <http://www.wilaya-batna.gov.dz>

## 2.3. الإطار الديمغرافي:

سجلت مدينة باتنة حسب إحصائيات 2008، عدد سكان، قدر ب 29889 ساكن مقسمة على 7 مناطق حضرية مبنية وفقا للجدول أدناه:

## الجدول رقم (20) يمثل عدد السكان في المناطق الحضرية في باتنة

القطاع الحضري	عدد السكان
حي دوار الدير	68.124
حي كشيده	34.533
حي بوزوران	25.341
حي الاخوة مباركية	40.746
حي الشهداء	78.486
وسط المدينة	25.297
حلة	26.366
المجموع	298893

المصدر: زكرياء مقلاتي، مرجع سابق، ص.32

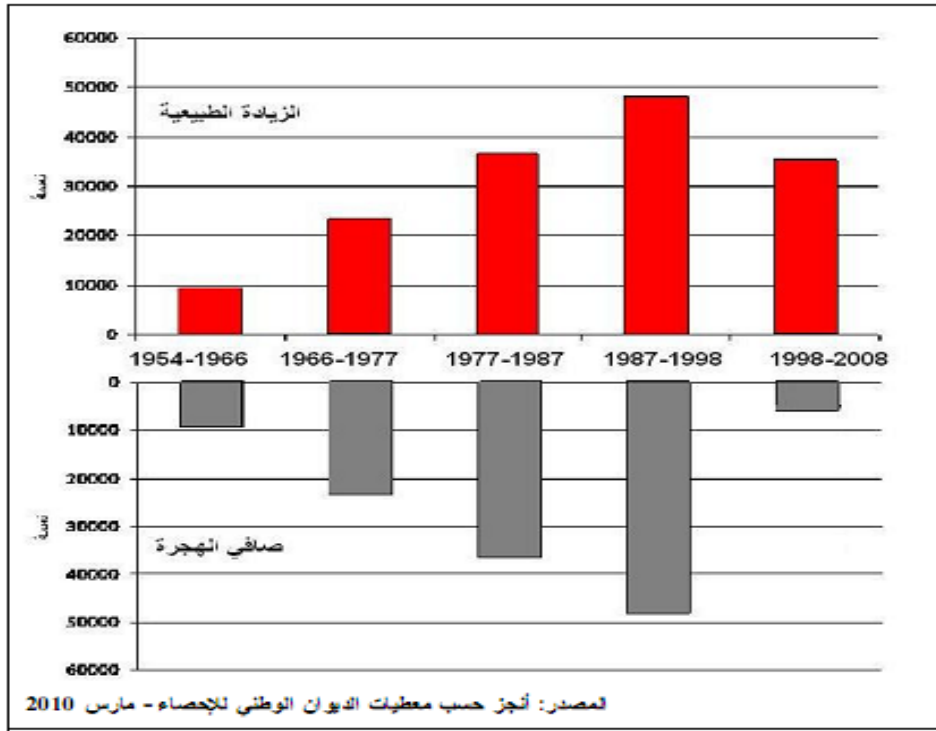
الهجرة: يعتبر عامل الهجرة من العوامل الأساسية المؤثرة في ديناميكية حجم السكان ومن خلال الشكل رقم (1) يمكن تسجيل الفارق بين الهجرة الوافدة إلى المدينة والهجرة المغادرة، على أنه دائما موجبا، بمعنى أن مدينة باتنة شهدت هجرة وافدة إليها، سواء كانت هجرة ريفية أو هجرة من مناطق خارج من مناطق الأوراس.<sup>1</sup>

ومن خلال الشكل رقم (01) يمكن تقسيم الهجرة في مدينة باتنة إلى أربع فترات أساسية على النحو التالي:

**المرحلة الأولى (1954-1977):** تتميز هذه المرحلة من خلال ثبات صافي الهجرة على مدى الفترتين: (54-1966) و(66-1977) ومن الملاحظ أن الفترة الأولى شهدت صافي هجرة أكثر من الفترة الثانية، بحيث تمثل نسبة 43,38% من إجمالي عدد السكان، وهذا يرجع إلى سببين رئيسيين: السبب الأول هو السياسة الاستعمارية (54-62) التي تمثلت في سياسة المحتشدات (تفريغ الريف من سكانه وتحويلهم إلى مناطق شاغرة بهدف فصل الثورة عن الشعب)، والسبب الثاني يرجع إلى الفترة الأولى من الاستقلال، أما الفترة الثانية (66-77) تميزت بظاهرة الفراغ الحضري الناتج عن رحيل المعمرين، مما فتح المجال أمام عمليات الانتقال الواسعة، للمواطنين الجزائريين، نحو الهياكل العمرانية الشاغرة التي خلفها الاستعمار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>. نوردين عنون، مرجع سابق، ص. 56.

<sup>2</sup>. نوردين عنون، مرجع سابق، ص. 57.



### الشكل يبين مدينة باتنة ونصيب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة 1954-2008

#### مرحلة: (1977-66):

شهدت هذه المرحلة، تراجع في صافي الهجرة، بحيث قدرت بنسبة: 23,20% من إجمالي سكان مدينة باتنة، وهذا أقل بكثير من الفترة السابقة، يرجع ذلك إلى الأزمة السكنية التي شهدتها مدينة باتنة في سنة (1968). مما ألزم السلطات الجزائرية تتبني سياسة تخطيطية جديدة (برنامج الأوراس) تهدف إلى تحقيق التوازن بين الريف والمدينة من خلال تنمية الريف.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>. نوردين عنون، مرجع سابق، ص. 58.



المرحلة الثانية (77-1987):

شهدت هذه المرحلة زيادة كبيرة من الهجرة (الوافدة) قدرت ب 42 ألف مهاجر. يعود السبب في ذلك إلى سياسة التصنيع التي تبنتها السلطات الجزائرية.<sup>1</sup>

المرحلة الثالثة (87-1998):

بلغ عدد المهاجرين الوافدين في هذه المرحلة قرابة 13 ألف مهاجر، ويعود السبب في هذه الهجرة إلى التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة، ومن أهم هذه التحولات حالة اللاأمن التي عرفتتها المدينة، نتيجة لتصعيد العمل الإرهابي، الذي فرغ الريف من سكانه.<sup>2</sup>

المرحلة الرابعة (98-2008):

هذه المرحلة هي الأقل هجرة في تاريخ المدينة قدر عدد المهاجرين الوافدين في هذه المرحلة بقرابة 6 آلاف مهاجر ويرجع ذلك إلى التحسن الأمني الذي شهدته المنطقة، مما شجع العديد من الأسر للعودة إلى الريف.<sup>3</sup>

أما نصيب الزيادة الطبيعية في المنطقة يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول (21) مدينة باتنة: تطور نصيب الزيادة الطبيعية

الفترة	1966-1954	1977-1966	1987-1977	1998-1987	2008-1998
عدد السكان	55751	102756	181601	242940	297814
نسبة نصيب الزيادة	%16.44	%22.55	%20.05	%19.71	%12.54

المصدر: نور دين عنون، مرجع سبق ذكره، ص.59

<sup>1</sup>. نفس المرجع، ص. 58

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص. 58

<sup>3</sup>. نفس المرجع، ص. 58

• التوزيع المجالي للسكان داخل المدينة:

تتأثر الكثافة السكانية وأحجامها بمدى توفر المرافق والتجهيزات والبنية التحتية، وسهولة التنقل، وسعر الأرض. والتوزيع السكاني لمدينة باتنة يتأثر بهذه المتغيرات، ويمكن أن نميز بين 4 مستويات أساسية من خلال الخريطة رقم (3) تتوزع عليها الكثافة السكانية لمدينة داخل مدينة باتنة كما يلي:

مستوى الكثافة العالية:

هو مستوى يحتوي على 37175 نسمة ( كثافة سكانية 236 نسمة /الهكتار)، يتحدد أساسا في القطاع (2) (أنظر إلى الخريطة رقم 3) . وهذه الكثافة السكانية العالية تتوافق مع وجود الأنماط العمرانية الفردية ومتعددة الطوابق التي تظهر بشكل كبير داخل هذا القطاع السكني.<sup>1</sup>

مستوى الكثافة المتوسطة:

ويتحدد هذا القطاع على الخريطة رقم (03)، في القطاعات العمرانية (1-4-8-11)، وتتراجع نسبة الكثافة السكانية في هذه القطاعات ما بين (110-160 ن /الهكتار) بمتوسط حجم سكان يقدر بـ 20 ألف نسمة لكل قطاع عمراني. تحتوي هذه القطاعات أحياء: مركز المدينة القديمة ذو النمط العمراني الفردي الأرضي الذي تحول فيما بعد إلى محلات تجارية، وكذلك الحي التقليدي للزمالة، وأحياء: كموني حي الشهداء، حي البستان، حي الزهور، حي الإخوة جزار.<sup>2</sup>

مستوى الكثافة الضعيفة:

تقدر الكثافة السكانية على هذا المستوى ما بين (45-50 نسمة/الهكتار). يتحدد في القطاعات التي تتواجد على أطراف المدينة وهي:

<sup>1</sup>. نوردين عنون، مرجع سابق، ص. 64

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص. 64

القطاع (3): يشمل كل من حي بوزوران، حيث نمط الفيلات الراقية (54,25 ن/هكتار)

القطاعات العمرانية (13-14-15): تمثل الجزء الغربي لمدينة باتنة حي: كشيدة، طريق حملة، أولاد بشينة. الكثافة السكانية في هذه القطاعات (49,25 ن/هكتار)، نمط السكن فردي.<sup>1</sup>

القطاعات العمرانية (5-6-7): تشكلت حديثا هذه القطاعات العمرانية تتميز بنمط الفيلات الفخمة للطبقة الغنية من المجتمع الباتني.<sup>2</sup>

القطاعات العمرانيين (3-07): أحياء بوعقال بأجزائها الثلاثة، حي عميروش، ودوار الديس ويعد السبب في انخفاض نسبة الكثافة السكانية في هذين القطاعين إلى المساحة الكبيرة التي تقدر ب 608 هكتار أي مايمثل 20% من مساحة باتنة.<sup>3</sup>

مستوى الكثافة الضعيفة جدا: يمثلها قطاع عمراني واحد. رقم (12)، مساحة تقدر ب 47,19 هكتار يسكنها حوالي 1225 نسمة أي بكثافة قدرها (8,32 ن/الهكتار)، ويعود السبب في الكثافة السكانية الضعيفة داخل هذا القطاع، باعتباره قطاع يحوي على مختلف الاستخدامات المرفقية غير السكنية، مثل الجامعة، الحي الجامعي للنبات، محطة نقل المسافرين،.... الخ.<sup>4</sup>

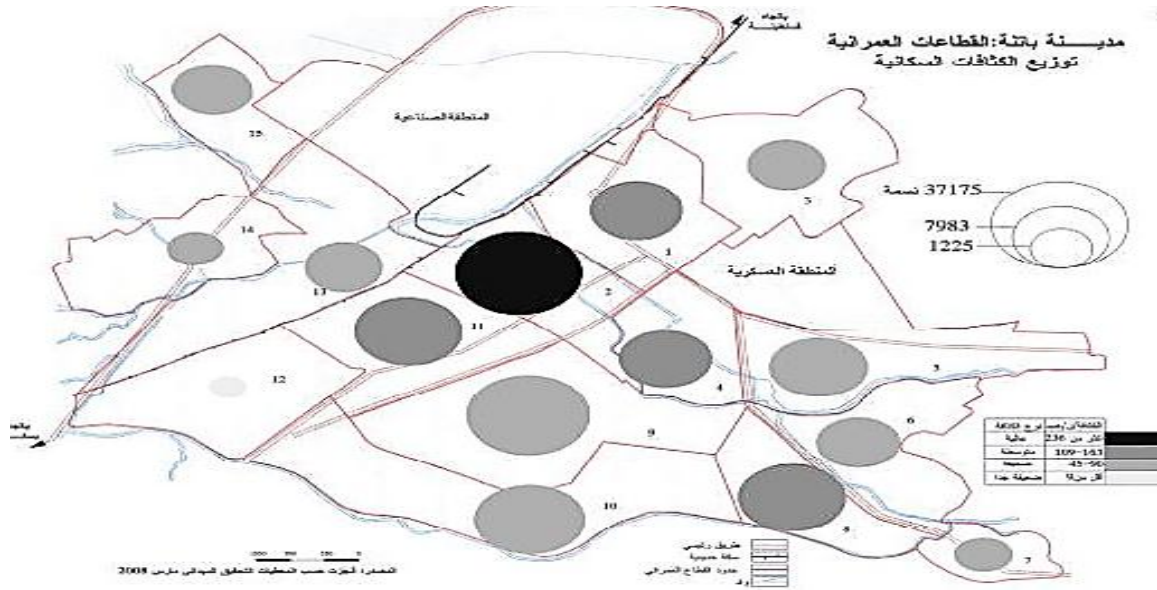
<sup>1</sup>. نور دين عنون، مرجع سابق، ص. 64

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص. 64

<sup>3</sup>. نفس المرجع، ص. 64-65

<sup>4</sup>. نفس المرجع، ص. 65

## الخريطة رقم (6) تمثل توزيع الكثافات السكانية حسب القطاعات العمرانية



## 4. النسيج الحضري لمدينة باتنة: يتكون النسيج الحضري لمدينة باتنة من:

- \* النسيج المركزي: يتمثل في وسط المدينة، منجز حسب المخطط ويجمع المنشآت الرئيسية.
- \* النسيج الثانوي: ويشمل أحياء بوعقال، حي الشهداء، حي كشيدة، حي لمباركية، حي بوزوران، ....) وتتكون هذه الأحياء في العادة على سكنات فردية.<sup>1</sup>
- \* نسيج المناطق السكنية الحضرية الجديدة: مثل القطب العمراني الجديد (حملة) ويتكون هذا القطب في الغالب على سكنات جماعية (ذات النمط العمودي )
- \* المنطقة العسكرية: المتواجدة في الجهة الغربية للمدينة .
- \* المنطقة الصناعية: المتواجدة في الجهة الغربية للمدينة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>. زكرياء مقلاتي، دراسة تحليلية لتسيير النقل الجماعي داخل الوسط الحضري، رسالة ماستر، قسم: اقتصاد وسير الخدمات، جامعة الحاج

لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص. 31

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص. 31

## 5. طرق التوصيل داخل المدينة: يمكن تصنيفها إلى ثلاث أصناف وهي:

### • شبكة الطرق الأولية:

تتألف على 8 طرق. تعمل على الاتصال بين المنطقة المركزية .و ضواحيها، وتتركب من شبكة من المحورين أساسيين وهما:

1- طريق بسكرة- قسنطينة .

2- طريق تازولت .

تمتاز هذه الطرق بكثرة الحركة المرورية، خاصة طريق تازولت .<sup>1</sup>

### • شبكة الطرق الثانية:

وهي شبكة متكونة في مجملها من عدد من المحاور ذات الطرق بممرين، يتوسطهما أشجار ومساحات خضراء، كمرات بن بولعيد التي تأخذ اتجاه قسنطينة من خارج المدينة، فهي تشكل أهمية كبيرة من حيث النشاطات الحيوية.<sup>2</sup>

### • شبكة الطرق الثالثة:

"وهي تضمن التوصيل داخل المقاطعات، والتي تعرف تأخر من ناحية تعبيد الطرق وهذا خاصة في الأحياء التالية: تامشيط، بوعقال، كشيدة، هذا بالرغم من أن هذا النوع يشكل 12% من مساحة المدينة".<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. نوردين عنون، مرجع سابق، ص. 33

<sup>2</sup>. نوردين عنون، مرجع سابق، ص. 34

<sup>3</sup>. نفس المرجع، ص. 34

## 6. الخصائص العمرانية لمدينة باتنة:

من حيث التخطيط: لقد عرفت مدينة باتنة سياسة التخطيط بعد الاستقلال، وتحديدًا في سنة 1967 عندما تبنت البرنامج الخاص بالأوراس (1967-1968). الذي يساهم بشكل كبير في تنمية المدينة، وأعطى للمدينة ديناميكية جديدة على جميع المستويات، وقد اهتم هذا النوع من البرامج بالقطاعات الفلاحية، والتجارة، والصناعة، والمياه والتعليم، وقطاع السكن، لكن انتهت فعالية هذا البرنامج في سنة 1968 لأسباب متعددة منها: نقص الكفاءات التقنية (مهندسين وتقنيين)، ليظهر بعد هذا التاريخ مخطط آخر وهو المخطط العمراني الرئيسي الأول: (1974-1978) الذي جاء كمحاولة لتنظيم المدينة والاستصلاح، وتحسين بعض المناطق السكنية وتجديدها وجلب المياه الصالحة للشرب، لكن سارت هذه الأعمال ببطء في إطار هذا المخطط ولم يشمل إلا جزء صغير من المدينة مما قلل من جدواه وفتح المجال أمام الاستلاء على المواقع، والمساحات المبرمجة للمشاريع، انتهت فعاليته في سنة (1978). لتظهر خطة عمرانية أخرى في سنة 1985، تحت اسم المخطط العمراني الثاني، الذي اهتم بقطاع السكن بهدف تنظيم النسيج الحضري من خلال إعادة التوازن لمخطط تخصيص الأراضي ل 8 قطاعات منها: (بوزوران، طريق تازولت، الزمالة، بوعقال، .....). وبعد هذا المخطط ظهر مخطط آخر وهو المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

## المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: (1994-1996)

ظهرت هذه الخطة في سنة 1994 . وتمت المصادقة عليها عام 1998 تحت كفالة ( الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT بسكرة )) جاءت بالأساس للقضاء على ظاهرة النمو السكاني الكبير الذي شهدته مدينة باتنة في إطار المعوقات الطبيعية (الجبال من جميع الجهات تعيق امتداد التعمير )

لكن انتهت فعالية هذا المشروع (المخطط) بسبب انطلاق مشروع المدينة الجديدة (إمدغاسن) في سنة 1998<sup>1</sup>.

من حيث عوائق التوسع في المدينة:

عوائق طبيعية:

من بين العوائق الطبيعية في عملية التوسع بمدينة باتنة، نجد الأودية التي تأخذ مصدرها من المنطقة الجبلية الشمالية، وتتحدد في نوعين أساسيين في المنطقة وهما: واد باتنة وواد قرزي، فواد باتنة يخترق المدينة من الشرق إلى الغرب ويبلغ صبيها الأعلى 95 م/3، وواد قرزي يمتد من الجنوب إلى الشمال يبلغ صبيه 487م/3، وهناك وديان ثانوية منها: واد تازولت، وواد بوغدن، اللذان يأخذان منطلقهما من المرتفعات الشرقية للبلدية، وهذين الوادين ليس لهما طاقة كافية وكلاهما يلتقيان عند واد قرزي الذي يعد هو المجمع الكبير لمياه المدينة كلها.<sup>2</sup>

وإلى جانب الأودية هناك الغابات والجبال التي تعد المعيق الحقيقي لعملية التوسع العمراني في المنطقة، فنجدها تحيط بالنسيج الحضري للمدينة، بحيث توجد مجموعة من الجبال تكسوها غطاء نباتي كثيف.<sup>3</sup>

عوائق غير طبيعية:

المنطقة الصناعية: تشكل عائق كبير لعمليات التوسع العمراني، تتواجد في شمال غرب المدينة، تشغل مساحة تقدر 251,15 هكتار .

<sup>1</sup>. فوزية سوسي، مرجع سابق، ص. 30-31-32-33-34-35

<sup>2</sup>. فوزية سوسي، مرجع سابق، ص. 20-21

<sup>3</sup>. نفس المرجع، ص. 20-21

المنطقة العسكرية: تقع في شمال شرق المدينة. تشغل مساحة 130 هكتار.<sup>1</sup>

• أنماط السكن في مدينة باتنة:

يمكن تمييز 6 أنماط سكنية في مدينة باتنة، وفقا للمعايير المستعملة في الغالب في تحديد نمط المساكن (مواد البناء للأشكال الخارجية، التحضيرات، الماء، .....).

**نمط الفيلات:** ظهر هذا النمط من العمران في الفترة الاستعمارية في حي سطو (STAMP) لكن، بعد الاستقلال لم تعرف المدينة هذا النمط من العمران إلا في مناطق محدودة، وظهر هذا النوع من العمران نتيجة. ظهور التحصينات وحرية الأفراد في بناء مساكنهم بالشكل الذي يريدونه، على شريطة احترام قوانين التعمير المعمول بها، ويتربع هذا النمط من العمران في مناطق معينة من المنطقة، ويظهر بشكل جلي في حي بوزوران وكذلك في حي المجزرة، كما يمكن أن نجد هذا النمط كذلك في طرق تازولت (القطاع الثامن)، وطريق بسكرة بالقطاع السابع.<sup>2</sup>

**النمط التقليدي:** إنتشر هذا النمط من العمران أثناء الفترة الاستعمارية (وقد كان يتوزع في حي شيخي وحي الزمالة . لكن مع مرور الزمن وفي ظل التحولات التي شهدتها مدينة باتنة، تغير هذا النمط من العمران من نمط أفقي (ذو سقف قرميدي)، إلى نمط رأسي. يتكون من طوابق متعددة (R+2)، (R+3).<sup>3</sup>

**النمط العادي:** ونقصد بالنمط العمراني العادي في هذا السياق. هو ذلك النمط الذي يشبه قليلا النمط التقليدي من حيث الشكل مع الاختلاف، في السقف (لايكون بالقرميد)، وعلى المستوى الداخلي، فهو

<sup>1</sup>. فوزية سوسي، مرجع سابق، ص. 22

<sup>2</sup>. فوزية سوسي، مرجع سابق، ص. 90

<sup>3</sup>. نفس المرجع، ص. 91



لا يحتوي على المساحات والأفنية المؤدية إلى كل الغرف، وعدد طوابقه تتراوح بين (RCD إلى R+4)، وفي الغالب النمط (R+2) هو النمط الغالب في المنطقة.<sup>1</sup>

**نمط الأكواخ:** وهي المساكن التي تفتقر إلى شروط الحياة، وهذا النمط ينتشر في مناطق محددة (ضيقة) من المدينة، ويتوزع على الأحياء التالية: (بوعقال، دوار الديس، بارك افوراج، بالقرب من أولاد بشينة، وفي حي بوزوران.<sup>2</sup>

**نمط العمارات:** يتميز هذا النوع من البناءات بتعدد الطوابق التي قد تصل إلى 12 طابق (كأعلى مستوى في مدينة باتنة) يشترك سكانها في المدخل الخارجي يتميز هذا النمط بالجمالية والاعتماد على المواد الإنشائية (الحديد الزجاج في البناء والإنشاء ويوجد هذا النمط من العمران بكثرة في القطب العمراني الجديد حملة.<sup>3</sup>

**نمط النصف الجماعي:** هو نمط عمراني يأخذ شكل العمارة ويجمع بين مجموعة من السكن لكن ميزته الأساسية انه يتكون من طابقين (R+1) ويكون في الغالب لكل واحد من هذه الطوابق مدخل خاص ويتواجد في الأحياء التالية: حي 84 مسكن وحي 20 أوت وحي 150 مسكن بطريق بسكرة بالقطاع السابع.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>. فوزية سوسي، مرجع سابق، ص. 92

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص. 92

<sup>3</sup>. نفس المرجع، ص. 92

<sup>4</sup>. نفس المرجع، ص. 92

7. المرافق و التجهيزات العمومية:

1.7. المرافق التعليمية:

التعليم بمختلف أطواره:

جدول رقم (22) يمثل مجموع التلاميذ حسب أطوار الدراسة في مدينة باتنة

المجموع	عدد التلاميذ في الطور الثانوي و التقني	عدد التلاميذ في الطور الثالث	عدد التلاميذ في الطور الاول والثاني	البلدية
71773	11710	30396	29667	باتنة

المصدر: مديرية التربية و التعليم لولاية باتنة 2008

ب- التكوين المهني:

جدول رقم(23) مراكز التكوين المهني في المدينة

عدد المتربصين الفعلي	طاقة الاستيعاب	عدد المراكز	البلدية
890	800	مركز التكوين المهني والتمهين	باتنة
463	450	باتنة - 1	
242	350	باتنة - 3	
522	350	إناث	
222	250	باتنة - 4	

المصدر: مديرية ال1تخطيط و التهيئة العمرانية لسنة 2008.

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ بأن مجال الدراسة يتكون من 6 مراكز + ملحقة خاصة بالتكوين المهني

ج- التعليم العالي:

جدول رقم (24) توزيع الطلاب على معاهد القطب الجامعي - باتنة-

المجموع	دكتوراة	ماجستير	طلبة التدرج			المسجلون الجدد			الكليات و المعاهد
			المجموع	مدى طويل	مدى قصير	المجموع	مدى طويل	مدى قصير	
العلوم									
16	-	16	1051	860	191	231	206	25	البيطرة
21	5	16	1489	1489	-	467	467	-	البيولوجيا
40	9	31	851	851	-	217	217	-	الزراعة
28	-	28	540	540	-	84	84	-	علوم الأرض
-	-	-	893	893	-	677	677	-	SETI
35	27	8	149	149	-	-	-	-	الرياضيات

79	18	61	244	244	-	-	-	-	الكيمياء
71	34	37	237	237	-	-	-	-	الفيزياء
-	-	-	-	-	-	76	76	-	الرياضة
<b>290</b>	<b>93</b>	<b>197</b>	<b>5530</b>	<b>5263</b>	<b>191</b>	<b>1752</b>	<b>1727</b>	<b>25</b>	<b>المجموع</b>
<b>الهندسة</b>									
-	-	-	1147	1147	-	427	427	-	هندسة معمارية
24	16	8	551	184	367	211	-	211	هندسة مدنية
89	0	89	345	107	238	170	-	170	إلكترونيك
47	25	22	296	133	163	-	-	53	الري
10	10		1024	682	342	347	210	135	<b>H و S</b>
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
114	74	40	372	132	240	43	-	43	<b>ELn</b>
28	-	28	1142	617	525	105	-	105	إعلام آلي

92	49	43	490	130	360	59	-	59	ميكانيك
-	-	-	289	289	-	-	-	-	TCT
19	-	19	69	690	-	-	-	-	هندسة صناعية
-	-	-	-	-	-	124	124	-	Lmd علوم وتكنولوجيا
413	164	249	4825	2808	1893	1139	551	641	المجموع

المجموع	دكتوراة	ماجستير	طلبة التدرج			المسجلون الجدد			الكليات و المعاهد
			المجموع	مدى طويل	مدى قصير	المجموع	مدى طويل	مدى قصير	
أدب									
35	-	35	1004	1004	-	241	241	-	علم النفس
-	-	-	1017	1017	-	278	278	-	الترجمة

18	8	10	1819	1819	-	389	389	-	إنجليزية
27	6	21	1115	1115	-	321	321	-	تاريخ
112	29	83	1306	1306	-	331	331	-	فرنسية
107	38	69	1831	1831	-	340	340	-	أدب عربي
10	-	10	227	227	-	92	92	-	فلسفة
-	-	-	-	-	-	229	229	-	Lmd لغات
<b>309</b>	<b>81</b>	<b>228</b>	<b>8548</b>	<b>8319</b>	-	<b>2221</b>	<b>2221</b>	-	المجموع
<b>الحقوق</b>									
77	38	39	3598	3598	-	578	578	-	الحقوق
55	21	34	696	696	-	245	245	-	علوم سياسية
-	-	-	300	300	-	204	204	-	Scs.Informa & com
<b>132</b>	<b>59</b>	<b>73</b>	<b>4594</b>	<b>4594</b>	-	<b>1027</b>	<b>1027</b>	-	المجموع

علوم إسلامية و إجتماعية									
139	16	123	1359	1359	-	232	232	-	علوم إسلامية
61	26	35	566	566	-	86	86	-	علم الإجتماع
-	-	-	162	162		84	84		رياضة
<b>200</b>	<b>42</b>	<b>158</b>	<b>2087</b>	<b>2087</b>	<b>-</b>	<b>402</b>	<b>402</b>	<b>-</b>	<b>المجموع</b>
الإقتصاد									
-	-	433	-	433	433	-	-	-	DEUA
15	15	1144	1144	-	-	337	337	-	تجارة
-	-	1808	1808	-	-	320	320	-	تسيير
15	15	2118	2118		-	514	514		إقتصاد
-	-	-	-		-	571	571		Lmd علوم اقتصادية
<b>30</b>	<b>30</b>	<b>607</b> <b>4</b>	<b>8070</b>	<b>-</b>	<b>433</b>	<b>1742</b>	<b>174</b> <b>2</b>	<b>-</b>	<b>المجموع</b>
طب									

65	-	-	2142	2142	-	291	291	-	صيدلة
-	-	-	665	665	-	126	126	-	طب
65	-	-	2807	2807	-	417	417	-	المجموع
15	15	-	1366	963	403	517	313	204	معهد وقاية وأمن
1454	454	100	3583	3191	292	9217	840	870	المجموع الكلي
		0	1	1	0		0		

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.

إضافة إلى الإقامات الجامعية المنجزة بمخطط شغل الأراضي رقم 01 و02 لتوسع مدينة باتنة "طريق حملة" بطاقة استيعاب تقدر بـ 8000 سرير. والقطب الجامعي الجديد بفسديس ذو طاقة استيعاب تقدر تقريبا بـ 22000 مقعد بيداغوجي .

## 2.7. المرافق الصحية:

جدول رقم (25) توزيع المرافق بمدينة باتنة

البلدية	المستشفيات		عيادة	قاعة علاج	حماية الأمومة والطفولة
	العدد	عدد الأسرة			
باتنة	03	1034	03	07	09

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2008.



يضم التجمع محل الدراسة مجموعة من المرافق الصحية تتركز معظمها في مقر الولاية بلدية باتنة خاصة المستشفيات والتي لها مجال تأثير واسع بحيث تخدم مجال الدراسة وتتعداه لتخدم الولاية ككل وهذا ما يعطي التجمع ميزة خاصة تميزه كإقليم الولاية.

### 3.7. المرافق الثقافية و الترفيهية:

جدول رقم (26) يبين وضعية المرافق الثقافية

الملاحظة	العدد	المرفق	البلدية
في طور الإنجاز	01	- ملحقة المكتبة الوطنية	باتنة
موجود	05	- مكتبة البلدية	
موجودة	01	- دار الثقافة	
موجود	01	- مسرح جهوي	
موجود	01	- مسرح الإخضرار	
موجود	05	- مدرسة الجهوية للفنون	
موجود	01	الجميلة	
موجود	01	- معهد الموسيقى	
موجودة	05	- متحف المجاهد	
موجود	01	- قاعة سينما	
موجودة	01	- المركز الثقافي الإسلامي	
موجودة			

موجودة	01	- سنيماتيك	
موجودة	01	- قاعة متعددة النشاطات	
	01	- دار الشباب	
		- بيت شباب	

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2008+ معالجة.

من خلال استعراضنا للمرافق الثقافية والترفيهية عبر مجال الدراسة تبين لنا أن أهم هذه التجهيزات تتموضع في مقر الولاية التجمع الرئيسي باتنة فيما تتوزع بعض أدوار الشباب على باقي مجال الدراسة والتي تعد غير كافية مما أثر سلبا عكس التجهيزات الموجودة في مقر الولاية والذي نجم عنه ضغط كبير لهذه الأخيرة.

#### 4.7. المرافق الشعائرية:

#### جدول رقم (27) توزيع المساجد في المدينة

البلدية	عدد المساجد	مساجد في طور الإنجاز	عدد الأقسام القرآنية
باتنة	53	13	43

المصدر: مديرية الأوقاف والشؤون الدينية للولاية لسنة 2008.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معظم المرافق الدينية المتمثلة في المساجد تتموضع في بلدية باتنة وقد قدر عددها بـ 53 مسجد و 13 في طور الإنجاز من أصل 85 مسجد و 24 من مجموع المساجد داخل مجال الدراسة، ومن بين هذه المساجد مسجد أول نوفمبر الذي يعتبر الأكبر في الولاية.

## 5.7. المرافق السياحية:

## جدول رقم (28) الفنادق الموزعة في مدينة باتنة

عدد الغرف	الرتبة	الفنادق	البلدية
71	4 نجوم	فندق شيليا	باتنة
29	2 نجوم	فندق الحياة	
34	2 نجوم	فندق كريم	
11	1 نجمة	فندق إسلام	
42	-	الاوراس	
14	-	الاخضرار	
15	-	حزام	
23	-	الارز	
53	-	سليم	
13	-	قطافي	

المصدر: مديرية السياحة بالولاية لسنة 2008

من خلال هذا الجدول نلاحظ توفر مجال الدراسة على 11 نزل منها 11 بالتجمع الرئيسي باتنة ،وهذا ما يعبر عن العجز الذي تشهده مدينة باتنة باعتبارها مقر ولاية ذات أهمية في إقليم الهضاب العليا.

## الإمكانات السياحية:

يتوفر مجال الدراسة على منبع حموي كاسرو ببلدية فسديس (منبع ساخن)، كما يتوفر مجال الدراسة غالبه الحظيرة الوطنية بلزمة التي تقع على بعد 07 كلم شمال غرب مدينة باتنة والتي تتربع على مساحة تقدر بـ 26250 هـ، والتي تتواجد عبر الكتل الجبلية الممتدة شمال غرب مدينة باتنة وتتميز بتضاريس شديدة الإنحدار تشكلت بحدوث إتواءات جيولوجية لجبال الأوراس، أما الغطاء النباتي فتشكل غابات الأرز الأطلس على أرضية صخرية بمنطقة الشلعل تليها سلسلة نباتية فريدة من نوعها كنباتات القطف والمثان والسماذ بأنواعه، بالإضافة إلى مروج المرتفعات الحاوية على السحليات ثم غابة البلوط الأخضر مع أشجار العرعار، الدرداء، العقرون والياسمين ثم الصنوبر مع الإكليل الفينون، الحلفاء واللادن، كما تعيش فيها انواع من الطيور حيث بلغ عددها أكثر من 106 طائر و 177 نوع من الحشرات و 17 نوع من الثدييات و 07 أنواع من الزواحف، تتخللها أودية تصب شمالا مثل: وادي كنامي لامطراس مرورا بسهل ملال نحو السبخات والشطوط.

موقع لا مبيز الأثري ببلدية تازولت يقع هذا الأخير على بعد 11 كلم شرق مدينة باتنة عبر الطريق الوطني الرابط بين تيمقاد وباتنة وللمنطقة قيمة تاريخية وأثرية جد هامة لإحتوائها على كنوز أثرية - مسرح - عام - معبد - المكتبة - مدرج خاص بالعروض والألعاب.

قوس ماكرونة: يبعد بحوالي 5 كلم شرق بلدية تازولت على الطريق الوطني رقم 31 وهو مدخل على شكل قوس والمشتق إسمه من الكلمة الرومانية فيركونده وصنف هذا المعلم الأثري كتراث وطني.

6.7. المرافق الرياضية:

جدول رقم (29) المنشآت الرياضية الموجودة بالمدينة

ملاعب	ملاعب	مركب	أحواض	مساحات	قاعة	ملاعب كرة	ملاعب	
جوارية	قوى	رياضي جوازي	سباحة	كرة القدم	متعددة الرياضات	قدم	متعددة الرياضات	البلدية
72	01	01	01	08	02	02	01	باتنة

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية باتنة 2008

إن التشخيص العام للمرافق و التجهيزات العمومية على مستوى التجمع توضح بمايلي:

تمركز مختلف الهياكل والمرافق العمومية المهيكلة لمجال الدراسة خاصة والإقليم عامة بالمركز الرئيسي لبلدية باتنة (مقر الولاية والدائرة) مما دعم الوظيفة المركزية لها من جهة وزاد من أعبائها الاستقبلية الخدماتية من جهة ثانية وخلق عدم توازن في الشبكة العمرانية للتجمع والإقليم ككل.

8. الشبكات والمنشآت القاعدية:

1.8. شبكة الطرق:

يستفيد التجمع ككل بشبكة مهمة من الطرق تربط مختلف تجمعاته العمرانية ببعضها البعض كما تربط التجمع بحد ذاته مع باقي الإقليم، وهي موزعة بمختلف أنواعها الوطنية، الولائية، البلدية، وغير المصنفة على بلديات التجمع كما هي موضحة بالجدول وهي في معظمها في حالة جيدة باستثناء الطريق الولائي رقم 55 في حالة سيئة، والطريق الولائي رقم 88، الطرق الولائية رقم 6، 14، 15 في حالة متوسطة والموضحة بالجدول الموالي:

الجدول رقم (30) وضعية شبكة الطرق

كثافة الطرق	شبكة الطرق						البلدية
	المجموع (كلم)	طرق غير معبدة (كلم)	طرق معبدة (كلم)	طرق بلدية (كلم)	طرق ولائية (كلم)	طرق وطنية (كلم)	
0,57	66,5	00	66,5	3	34	29,5	باتنة

المصدر: مديرية الأشغال العمومية للولاية 2009.

الجدول رقم (31) الطرق التي تستفيد منها المدينة

الربط	الحالة	درجة التعبيد	الطول (كلم)	التعيين
	باتنة	جيدة	100	المحول الشمالي
	باتنة	جيدة	100	المحول الجنوبي
- باتنة، قسنطينة شمالا - باتنة، بسكرة جنوبا	جيدة	100	95,700	الطريق الوطني رقم 03
- باتنة، أريس، بسكرة	جيدة	100	100,1	الطريق الوطني رقم 31
- باتنة، مروانة، سطيف	جيدة	100	79,450	الطريق الوطني رقم 77
- باتنة، حدود ولاية سطيف، الطريق	جيدة	100	43.800	الطريق الوطني رقم 75

الوطني رقم 03				
الطريق الوطني رقم 86	متوسطة	100	71,150	- سريانة، مروانة، رأس العيون
الطريق الوطني رقم 88	جيدة	100	49,800	- تازولت، تيمقاد، خنشلة
الطريق الولائي رقم 06	متوسطة	100	03	- الطريق الوطني رقم 03 بالبيار
الطريق الولائي رقم 14	متوسطة	100	11	- مدينة باتنة، الطريق الولائي رقم 26
الطريق الولائي رقم 15	متوسطة	100	34	- الطريق الوطني رقم 31، سيدي معنصر
الطريق الولائي رقم 55	سيئة	100	06	- باتنة، حملة
الطريق الولائي رقم 155	جيدة	100	03,5	- الطريق الوطني رقم 31، تازولت
الطريق الولائي رقم 161	جيدة	100	27,700	- باتنة، واد الماء
الطريق الولائي رقم 161 (أ)	جيدة	100	05,2	- غجاتي، الطريق الولائي رقم 161

المصدر: مديرية الأشغال العمومية للولاية 2008.

بالإضافة الى الطريق الاجتبابي الرابط بين كل من بلديتي تازولت و باتنة وكما نجد بمجال الدراسة برمجة لطريق الهضاب العليا و خط ترامواي.

كما يستفيد التجمع من مرور خط السكة الحديدية الرابط بين باتنة وقسنطينة إلى سكيكدة شمالا، وباتنة وبسكرة إلى تقرت جنوبا هذا الخط الذي يستفيد التجمع من خلاله بوجود محطتي قطار الأولى بباتنة والثانية بجرمة.

## 2.8. شبكة الكهرباء:

تعد تغطية التجمع بشبكة الكهرباء ممتازة إذ أنها تصل إلى 97.57 % موزعة عبر بلدياتها كما هو موضح بالجدول.

### الجدول رقم(32) وضعية تغطية التجمع بشبكة الكهرباء

البلدية	عدد المساكن الكلية	عدد المساكن المزودة	نسبة التزويد
باتنة	59678	59077	98.99

المصدر: سونغاز + 2008DPAT

### الخطوط الكهربائية الممونة:

- خط باتنة - بسكرة : 220 كيلوفولط.
- خط باتنة - أريس : 60 كيلوفولط.
- باتنة - مصنع الإسمنت عين التوتة 60 كيلوفولط.
- الخطين المتوازيين 60 كيلوفولط محطة باتنة 220 نحو محطة 60/10 باتنة.
- خط باتنة - جرمة 60 كيلوفولط.
- خط باتنة - مروانة في طور الإنجاز 60 كيلوفولط.



## الخطوط المبرمجة:

- باتنة - مركونة خطين 220 كيلوفولط.

- مركونة - تيمقاد 60/30 كيلوفولط.

بالإضافة إلى : - محطة 220/60/30 كيلوفولط مركونة.

- محطة 220/60/30 كيلوفولط تيمقاد.

ومجموعة خطوط متوسطة التوتر.

## 3.8. شبكة الغاز:

إن مجال الدراسة يميزه عبور أنبوب الغاز بالبلديات التالية: باتنة، فسديس، سريانة، تازولت، عيون العصافير حيث يتم على مستواه إنشاء نقاط ربط لتزويد التجمعات العمرانية.

## جدول رقم (33) وضعية تغطية المدينة بالغاز الطبيعي

البلدية	عدد المساكن الكلية	عدد المساكن المزودة	نسبة التزويد
باتنة	59678	52368	87.85

المصدر: سونلغاز + DPAT 2008

## شبكة نقل الغاز:

- أنبوب نقل الغاز 16 " عين جاسر - باتنة.

- أنبوب نقل الغاز 06" عين جاسر - باتنة.

- أنبوب الغاز الصادر من قبل محطة تخفيض ضغط الغاز شمال باتنة والتي تخترق المنطقة الصناعية.

- أنبوب الغاز 10 "عين التوتة - باتنة.

- أنبوب الغاز 08 " باتنة - تيمقاد.

- أنبوب الغاز 08" تازولت - أريس.

#### 4.8. شبكة الهاتف:

#### جدول رقم (34) وضعية شبكة الهاتف

البلدية	طاقة إستيعاب التجهيز	نوع التجهيز	عدد المستخدمين	عدد التجهيزات المتوفرة
باتنة	38720	Axe + honet	32474	7422

المصدر: اتصالات الجزائر-باتنة 2010

من خلال المصالح المختصة فان تجهيزات هذه الشبكة هي في حالة جيدة تضمن تغطية شاملة

لكامل مجال الدراسة باختلاف الأنظمة المتبعة. غير أن المشكل الذي طرحته هذه المصالح هو عدم احترام السيرورة الواجب إتباعها في إنجاز المشاريع والتي تقتضي تهيئة مختلف الشبكات القاعدية ثم البنية الفوقية (مساكن، تجهيزات،...) هذا ما يؤدي إلى حدوث بعض المشاكل في هذه الشبكة بالذات.

## خاتمة :

يعتبر قطاع السكن من أهم العناصر المكونة للمجالات العمرانية بمجال الدراسة والذي يعتبر الشغل الشاغل في كل تجمعاته فهذا العنصر المهم لازال يعاني طلب متزايد عليه وبالمقابل عرض أقل رغم الجهود المتواصلة في تحقيق هذه المعادلة حيث يتميز هذا العنصر في مجال الدراسة بما يلي :

\*توزيع غير عادل للمساكن عبر التجمعات السكانية يميزه إشغال مرتفع في التجمعات الرئيسية للمراكز الحضرية الكبرى (باتنة، تازولت، سريانة) وبالمقابل منخفض في مثيلتها ببلديات التجمع السابقة هذا ما \*يؤكد صفة الاستقطاب الواضحة التي تفرضها هاته التجمعات.

\*السياسة السكنية الحالية في ظل اقتصاد السوق وتنوع الأنماط المتداولة خاصة بالطابع الجماعي تستدعي إعادة التفكير في أساليب التنظيم المجالي الحالي.

\*تركز مختلف الهياكل والمرافق العمومية المهيكلة لمجال الدراسة خاصة وللإقليم عامة بالمركز الرئيسي لبلدية باتنة (مقر الولاية والدائرة) مما دعم الوظيفة المركزية لها من جهة وزاد من أعبائها الإستقبالية الخدمائية من جهة ثانية وخلق عدم توازن في الشبكة العمرانية للتجمع والإقليم ككل.

\*وجود شبكة طرق مهمة داخل مجال الدراسة تسهل عملية التنقل والحركة على مستواه وخارجه إضافة إلى وجود المطار على مستوى إقليمه مما يكسبه أهمية جهوية تحتاج إلى حسن استغلال.

\*يستفيد مجال الدراسة من شبكة غاز طبيعي وكهرباء وهاتف تضمن تغطية مقبولة على مستواه.

\*إن تحليل الوضعية الحالية لبلديات التجمع سمحت لنا بأخذ صورة شاملة عن إمكانيات واحتياجات كل بلدية سواء في إطار منفرد (كل بلدية على حدى) أو في إطار كلية التجمع (مجال الدراسة) حيث أن كل بلدية مدعوة إلى الاشتراك بإمكانياتها الوظيفية والمجالية لتحقيق التكامل والنمو المتوازن خاصة لبلديات فسديس، واد الشعبة، تازولت ذات الاتصال المباشر مع موضع مدينة باتنة والتي تمثل مجالات توسع لها.

ثانياً:

المجال الخاص

## تمهيد:

يحدد التنظيم العمراني لمخطط شغل الأراضي الأحكام الإجبارية على الأشخاص والهيئات المعنية المكلفة بتجسيد الدراسة على أرض الواقع وذلك بتنظيم الأراضي بطريقة فعالة تضمن التوظيف والانسجام التام لجميع الهياكل العمرانية داخل محيط الدراسة خاصة، وعلى مستوى المدينة عامة، كما تهيئ كل الظروف الملائمة التي تحث المواطنين بل تدفعهم لإنشاء نسيج عمراني متكامل وطابع معماري متجانس.

## ثانيا: المجال الخاص للدراسة (المنطقة الحضرية الجديدة حملة -01):

## 1.التعريف بمجال الدراسة الميدانية:

جرت الدراسة في المنطقة الحضرية الجديدة حملة (01)، التي تمثل الجزء الأول من مشروع المنطقة الحضرية الجديدة حملة، الذي جرى انجازه على ثلاثة أطوار فقد استفادت الولاية من هذا المشروع السكني في إطار السياسة التتموية التي انتهجتها الدولة لتحسين مستوى السكن من أجل تطوير المدن الجزائرية هذا من جهة ومن جهة أخرى مواجهة مشكلات المدن الكبرى المتزايدة من جهة أخرى.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس جاء مشروع المنطقة الحضرية الجديدة حملة كحل لإعادة تنظيم المجالات الحضرية واستغلال مساحاتها لبناء فضاء سكني بيئي حضري متكامل، وامتصاص للبيوت الهشة، وبالتالي كان هذا المشروع بمثابة البديل الاستراتيجي لفك الخناق على مركز المدينة، وخلق توازن في التوزيع المجالي لاستخدامات الارض.<sup>2</sup> وقد احتوى هذا المشروع على مجموعة من السكنات الجماعية، ذات الصيغتين: (التساهمية والاجتماعية )، تتكون من 35 تجزئة منها 29 تجزئة بالنسبة لصيغة السكن الجماعي التساهمي والتي كانت مجال دراستنا، إضافة الى 6 تجزئات بالنسبة لصيغة السكن الجماعي الاجتماعي، ويبلغ عددها بالنسبة لحملة (01) و(02) (5330مسكن ) جماعي منها: 3600 خاصة بالبرامج السكنية التساهمية، و1730 مسكن جماعي مقترح.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>. كلثوم بيبيمون، أي حضور لفضاء لعب الأطفال في المدن الجزائرية في ضوء تحديات الثقافة الحضرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد: 10-مارس 2015، ص. 109

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص. 109

<sup>3</sup>. مخطط شغل الأراضي رقم (01) و(02)، ص. 5

2. موقع مجال الدراسة:

تقع المدينة الجديدة "حملة" (01) في الجهة الجنوبية الغربية للمدينة يحدها:

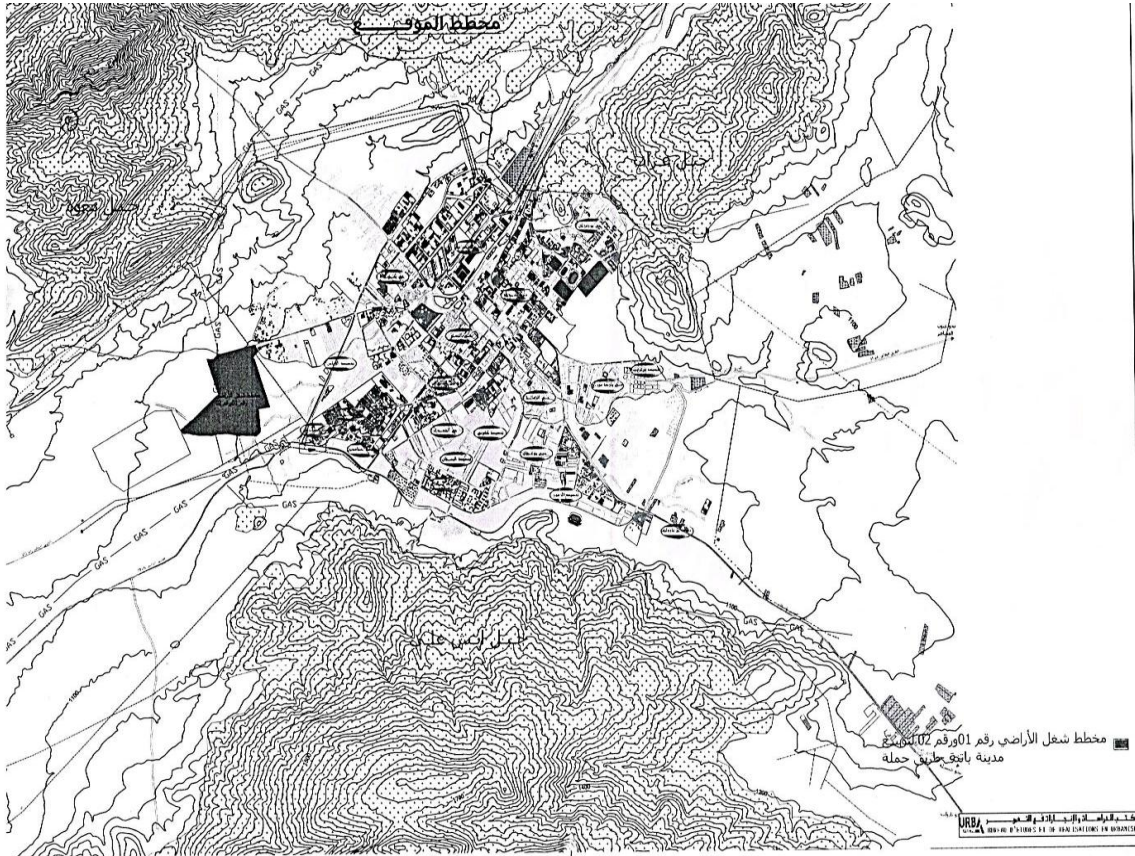
✓ شمالا: الطريق الرابط بين حي كشيدة وحملة

✓ شرقا: حي كشيدة

✓ غربا: حملة (2)

✓ جنوبا: الطريق الوطني رقم (72) والطريق الوطني رقم (03).<sup>1</sup>

خريطة رقم (7) تبين موقع المنطقة الحضرية الجديدة حملة بالنسبة للأقليم



المصدر: مخطط شغل الأراضي حملة (1) و(2)

<sup>1</sup>. مخطط شغل الأراضي (01) و(02)، المرحلة الأولى والثانية، ص. 12

من حيث الموصولية:

تحدد موصولية مجال الدراسة من خلال الطريق الوطني رقم (72) المؤدي إلى الشعبة والطريق الوطني رقم (03).

العوائق والمجالات الامنية:

ان العوائق تلعب دورا كبيرا في عملية التهيئة لذا يجب تحديدها وأخذها بعين الاعتبار ووضع مجالات امنية بها يستوجب عدم البناء بداخلها يحوي مجال الدراسة علي العوائق التالية:

○ المجال الامني الخاص بالخط الكهربائي المتوسط التوتر يقدر مجاله الامني بـ 30 متر

على الطرفين يقطع هذا الخط وسط مجال الدراسة حيث يمتد من الشمال الى الجنوب ويشغل مساحة امنية قدرها 4,60 هكتار.

○ المجال الامني الخاص بشبكة الغاز الطبيعي يقدر بـ 75 متر على الطرفين يقطع مجال

الدراسة في الجهة الغربية ويمتد من الشمال حتى الجنوب يشغل مساحة امنية تقدر بـ 14,22 هكتار.

○ العائق الطبيعي المتمثل في الواد يقدر مجاله الأمني بـ 3 متر على الطرفين يتواجد في

الجهة الجنوبية من المجال ويقطعه من الشرق حتى الجهة الغربية ويشغل مساحة امنية قدرها 4,36 هكتار.<sup>1</sup>

**3. خصائص مجال الدراسة:**

تصنف المنطقة الحضرية الجديدة (01) ضمن المناطق الحضرية التي أنشأت لتخفيف الضغط السكاني

وحل أزمة السكن بالولاية، " وقد اشتملت على أكثر من 20 حيا سكنيا أغلبها مأهولة بالسكان تتوسطها

<sup>1</sup>. مخطط شغل الاراضي رقم 01 و02 ص 12



الممرات الرئيسية التي تتواجد بها أربع إقامات جامعية وتجمع لسلسلة من المحلات التجارية، التي تتواجد أسفل العمارات على طول الممرات الرئيسية التي ساهمت بشكل كبير في تفعيل الحركة التجارية بالمنطقة، إلى جانب وجود قاعة متعددة الرياضات، ثانوية، متوسطة، مدرستين ابتدائيتين، مركز شرطة، مركز امتحانات تعليم السياقة<sup>1</sup>.

كما يوجد بمجال الدراسة مجموعة من المرافق الخدماتية الأساسية التي لم تفتح أبوابها بعد، مثل قاعة العلاج، قاعة لعب كرة القدم، مركز بريد والمواصلات، مجمع محلات مخصصة لتشغيل الشباب<sup>2</sup>.

#### 4. تقسيمات الأرض لمجال الدراسة:

ينقسم مجال الدراسة إلى منطقتين متجانستين:

**المنطقة المتجانسة الأولى:** منطقة السكن الجماعي، تبلغ مساحتها الإجمالية 60,08 هكتار وهي تضم:

- سكنات جماعية عددها 5330 تحتل مساحة قدرها 9,07 هكتار.
- طرقات مساحتها : 10,60 هكتار.
- مساحات عامة وأخرى للعب ومساحات خضراء مساحتها: 40,41 هكتار.

**المنطقة المتجانسة الثانية:** هي منطقة المرافق تبلغ مساحتها الإجمالية 46,22 هكتار وهي مقسمة إلى

جزئين:

- الجزء الأول: يقع في الجهة الشمالية الشرقية مساحته: 16,84 هكتار.
- الجزء الثاني: يقع في الجهة الشمالية الغربية مساحته: 29,38 هكتار.

<sup>1</sup>. كلثوم ببيمون، مرجع سابق، ص. 110

<sup>2</sup>. نفس المرجع، ص. 110

تضم هذه المنطقة في الجزء الأول :

- مرافق مساحتها: 10,83 هكتار.
- طرقاات مساحتها: 2,62 هكتار.
- مساحات عامة: 3,39 هكتار.

أما في الجزء الثاني:

- مرافق مساحتها: 13,73 هكتار.
- طرقاات مساحتها: 1,98 هكتار.
- ساحات عامة وأخرى للعب مساحتها: 13,67 هكتار.

الجدول رقم (35) يمثل برنامج السكن الموجود في مجال الدراسة

التعيين	المساحة العقارية	عدد المساكن		الكثافة الصافية (سكن/هـ)	المساحة المبنية	CES	علو المباني	مساحة السطوح (هـ)	COS
		المبرمج	المقترح						
المنطقة 01	60,08	3600	1730	88,71	9,07	0,15	R + 4	45,35	0,75

المصدر: مخطط شغل الأراضي (01) و(02)، مرجع سبق ذكره، ص 8

## 5. برامج التجهيزات والمرافق بمجال الدراسة:

## مجال التطبيق:

إن التنظيم المبرمج في هذه الدراسة يعد ساري المفعول من يم المصادقة عليه ويطبق على كافة مجال دراسة مخطط شغل الأراضي المحدد من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص بمدينة باتنة والتي تمت المصادقة عليه، ويرفق هذا التنظيم مخطط مجال التطبيق ومخطط المناطق المتجانسة.

## برنامج السكن:

يحتوي مجال الدراسة نمط واحد من المساكن وهي المساكن الجماعية يبلغ عددها 5330 مسكن جماعي منها 3600 الخاصة بالبرامج السكن التساهمي و 1730 مسكن جماعي مقترح.

جدول (36) يبين برامج السكن المخطط لها حسب مخطط شغل الأراضي حملة (01) و(02)

التعيين	العدد	المساحة	النسبة المئوية %
مساكن مقترحة	1730	2,76	2,59
المساكن المبرمجة LSP	3600	6,31	5,93
المجموع	5330	9,07	8,52

المصدر: مخطط شغل الأراضي (01) و(02)، مرجع سبق ذكره، ص.5

برنامج المرافق:

المرافق المبرمجة:

جدول رقم (37) يمثل المرافق المبرمجة حسب مخطط شغل الاراضي حملة (01) و (02)

المرفق	المساحة (م <sup>2</sup> )	المساحة المبنية	CES	COS	علو المرفق
محلات تجارية	744,50	774,50	1	1	ط أ
ثانوية	15000	4066.48	0,27	0,81	ط أ + 2
اكاديمية	12000	3371,12	0,28	0,84	ط أ + 2
مدرسة ابتدائية	3000	1598,07	0,53	1,59	ط أ + 2
مسجد	2500	1664,18	0,66	1,99	ط أ + 2
اقامة جامعية	165236	-	-	-	-

المصدر: مخطط شغل الأراضي (01) و(02)، مرجع سبق ذكره، ص 5

$$\frac{\text{المساحة المبنية}}{\text{العقارية المساحة}} = \text{CES}$$

$$\frac{\text{المساحة المبنية} \times \text{عدد الطوابق}}{\text{العقارية المساحة}} = \text{COS}$$

COS: معامل شغل الاراضي الخام.

CES: معامل الاستلاء.



المصدر : مديرية التربية لولاية باتنة

2.التعليم المتوسط :

جدول رقم (39) يوضح المتوسطات الموجودة بمجال الدراسة

الرقم	اسم المؤسسة	سنة الإنشاء	عنوان المؤسسة	الحجرات		مخبر الاعلام الآلي	ملعب	قاعة رياضة	وحدة الكشف و المتابعة	أنصاف الداخليات		الداخليات		الأفواج التربوية	التلاميذ		الأساتذة	متوسط التلاميذ في الفوج	TOC
				مجموع	مستعملة					الطاقة النظرية	عدد المستفيدين	الطاقة النظرية	عدد المستفيدين		المجموع	إناث			
01	م. سفوحي عبد الله	2008	حملة الجديدة	36	36	1	1	0	0	0	0	0	0	36	1384	703	62	38,44	38,44
02	م. الشهداء بلعابد	2009	حملة الجديدة	15	15	1	1	0	0	0	0	0	0	18	823	370	32	45,72	54,87

المصدر : مديرية التربية لولاية باتنة

3. التعليم الثانوي:

جدول (40) يوضح الثانويات الموجودة بمجال الدراسة

الرقم	إسم المؤسسة	عنوان المؤسسة	سنة الانشاء	الحجرات		مخابر الإعلام الآلي	ملعب	قاعة رياضة	وحدة الكشف والمتابعة	أنصاف الداخليات		الداخليات		الأفواج التربوية	التلاميذ	الأساتذة	متوسط التلاميذ في الفوج	متوسط التلاميذ في الحجرات	نسبة التأطير	
				مجموع	مستعملة					عدد المستفيدين	الطاقة النظرية	عدد المستفيدين	الطاقة النظرية							إناث
01	ث. عمار بن فليس	2008	حملة الجديدة	39	31	2	1	0	1	300	165	0	0	31	887	62	28,61	28,61	0,79487179	14,3064516

المصدر : مديرية التربية لولاية باتنة

جدول (41) يوضح المرافق العامة الأساسية المبرمجة حسب مخطط شغل الأراضي (1) و(2):

EQUIPEMENTS	SURFACES M <sup>2</sup>
F1 LYCEE	13000
F2 CEM	7316.53
F3 GROUPE SCOLAIRE	3326.79
F4 A.D.S	521.09
F5 AGENCE POSTALE	303.47
F6 ANTENNE ADMINISTRATIVE	305.93
F7 MOSQUEE	3060.24
F8 SURETE URBAINE	600.94
F9 SALLE DE SPORT+STAND DE TIR (D.G S.N)	506.83
F10 CENTRE DE TRANSFUSION SANGUINE	859.61
F11 INSTITUT PASTEUR	855.56
F12 SALLE POLYVALENTE	855.58
F13 ECOLE	3030.20
F14 CEM	7292.46
F15 LABORATOIRE DE LA QUALITE	904.21
F16 CENTRE DE TECHNOLOGIE PROPRE	1036.68
F17 POLYCLINIQUE	1637.28
F18 AGENCE SONELGAZ	510.74
F19 A.D.E	1602.94
F20 CENTRE DE FACILITE A L'ACCES AU FINANCEMENT	828.09
F21 C.F.P+LOGTS (D.G S.N)	10000
F22 ECOLE	3037.8650
F23 ECOLE	3743.66
F24 LOCAUX COMMERCIAUX	1509
F25 LOCAUX COMMERCIAUX	1310
F26 LOCAUX COMMERCIAUX	1630.28
F27 LOCAUX COMMERCIAUX	1825.49
F28 MAISON SOLIDARISATION DES ASSOCIATIONS	1825.49
F29 MAISON SOLIDARISATION DES ASSOCIATIONS	1825.49
F30 CENTRE POUR SOINS DES TOXICOMANES	2000.00
F31	347.00
F32 SIEGE SURETE URBAINE	3983.00

مصدر: مكتب الدراسات المعمارية (حجازي)، باتنة



المرافق المقترحة:

اقترحنا على مستوى مجال الدراسة مرافق غير معنية موزعة توزيع نقطي لتخدم كل سكان المجال تبلغ مساحة هذه المرافق على التوالي:

جدول رقم(42) يمثل المرافق المقترحة ومساحتها على مستوى مجال الدراسة

المرفق	المساحة م <sup>2</sup>
مرفق غير معين رقم 01	697
مرفق غير معين رقم 02	4836
مرفق غير معين رقم 03	16145
مرفق غير معين رقم 04	11845
مرفق غير معين رقم 05	9884
مرفق غير معين رقم 06	1912
مرفق غير معين رقم 07	13429
المجموع	58748

المصدر: مخطط شغل الأراضي (01) و(02)، مرجع سبق ذكره، ص6

شبكة الري:

شبكة المياه الصالحة للشرب: يعتبر مخطط شغل الأراضي المدروس ارض شاغرة حسب مصالح الري لا توجد مياه جوفية في المنطقة، فتم اقتراح تزويد المخطط من القناة الرئيسية الآتية من سد كدية المدور إلى خزان مقترح بواسطة شبكة خلوية مع بعض التفريعات، تكون من مادة (P.E.H.D).

الجدول رقم (43) يمثل حاجيات السكان والذي سيبلغ 17500 ساكن

Qp		Qmaxj		Qmoyj		Kp	KH	Kj	الاستهلاك اليومي للفرد ل/يوم/فرد	عدد السكان
M <sup>3</sup> /j	I/S	M <sup>3</sup> /j	I/S	M <sup>3</sup> /j	I/S					
6080	70,37	3780	43,75	31,50	36,46	1,93	1,61	1,2	180	1750

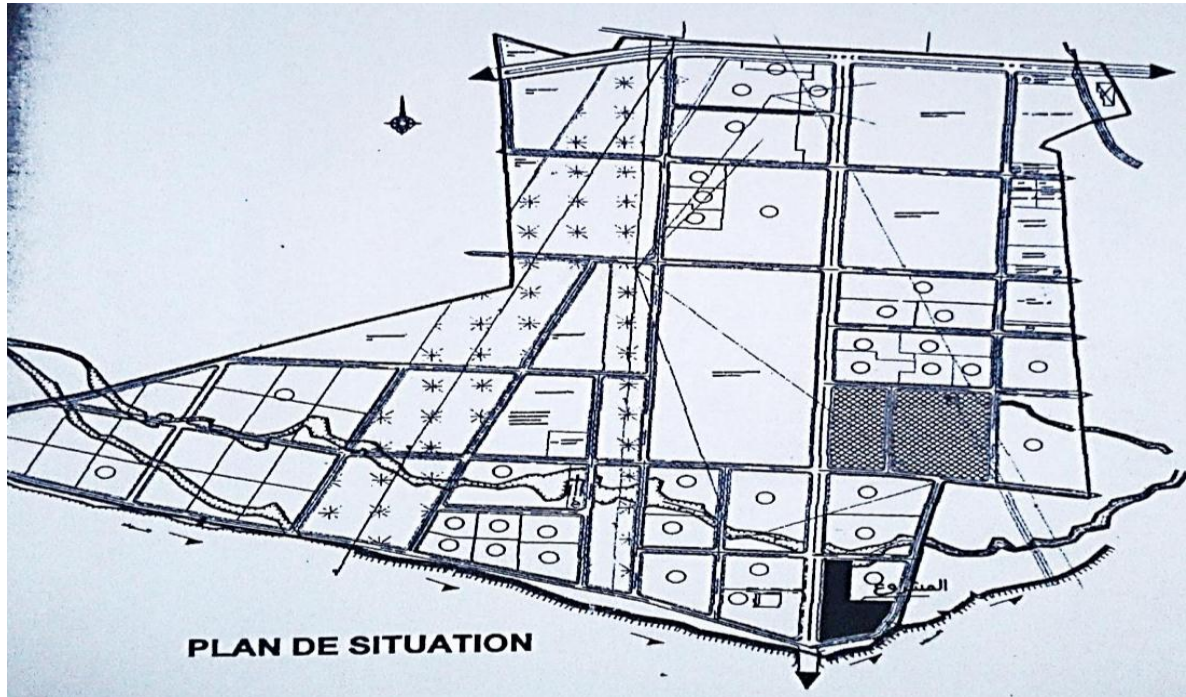
المصدر: مخطط شغل الأراضي (01) و(02)، مرجع سبق ذكره، ص16

شبكة الصرف الصحي:

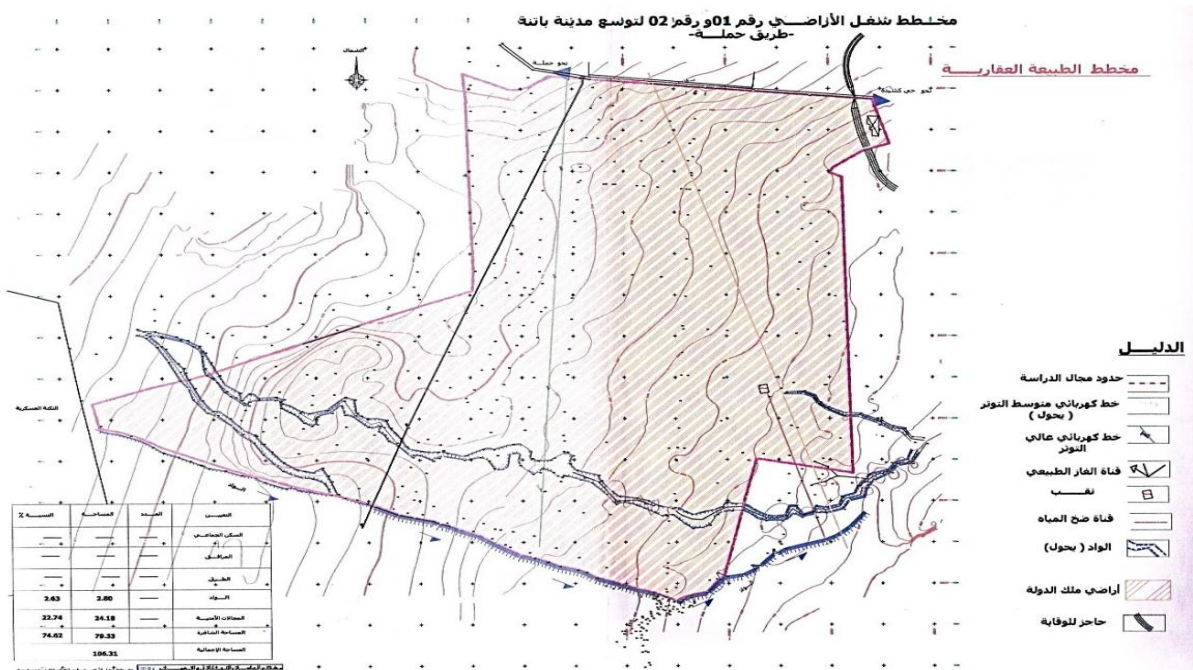
نقترح شبكة موحدة لصرف مياه المحيط المدروس نحو الواد، تكون مجهزة ببالوعات لصرف مياه الأمطار.

ردم الواد المتواجد على مستوى مجال الدراسة وتحويله عبر حاجز للحماية من الجهة الغربية الجنوبية نحو الواد الرئيسي الذي يحد مجال الدراسة من الجهة الجنوبية.

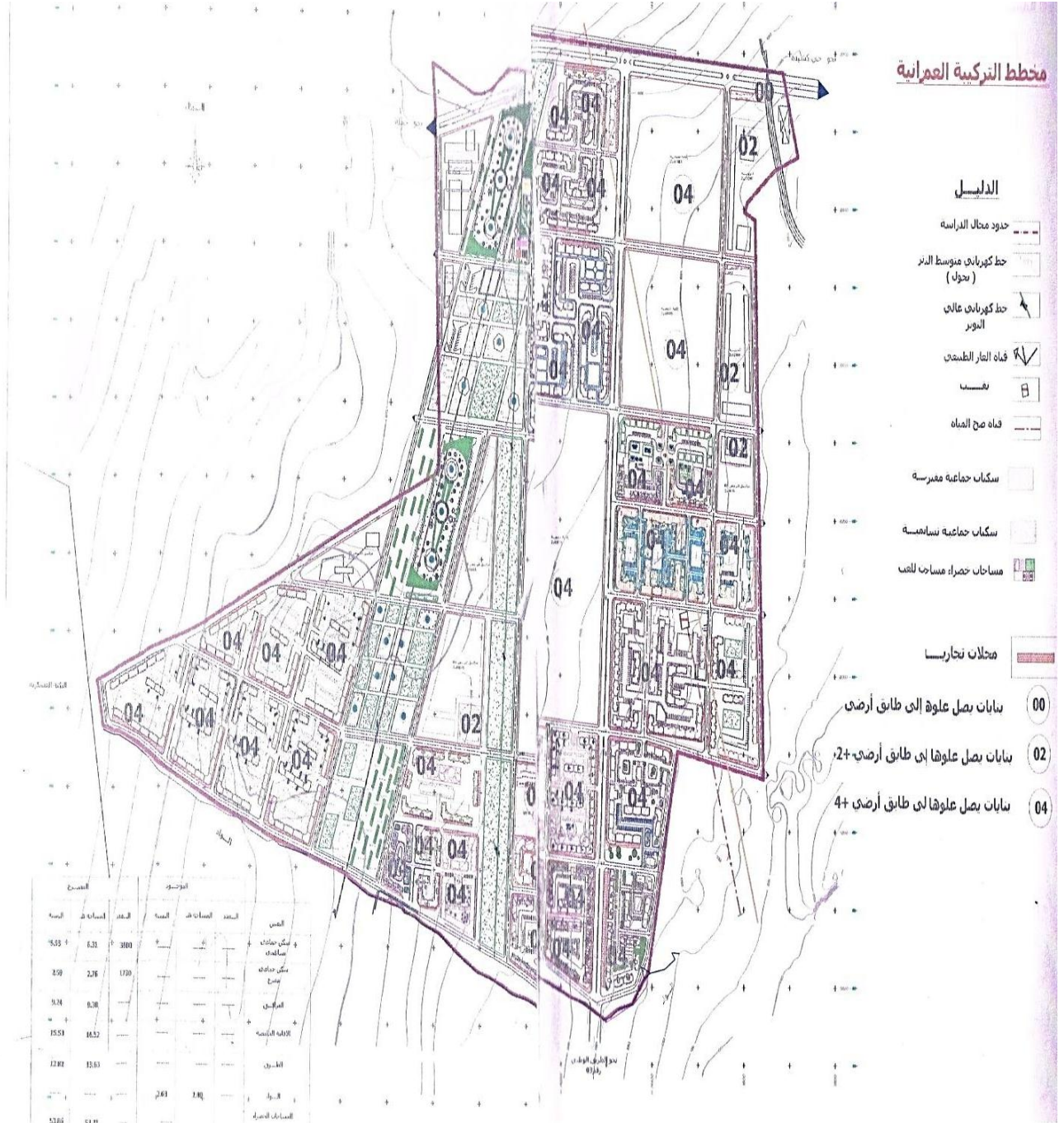
خريطة رقم (8): مخطط موقع مجال الدراسة



خريطة رقم (9): مخطط الطبيعة العقارية



خريطة رقم (10): مخطط التركيبة العمرانية

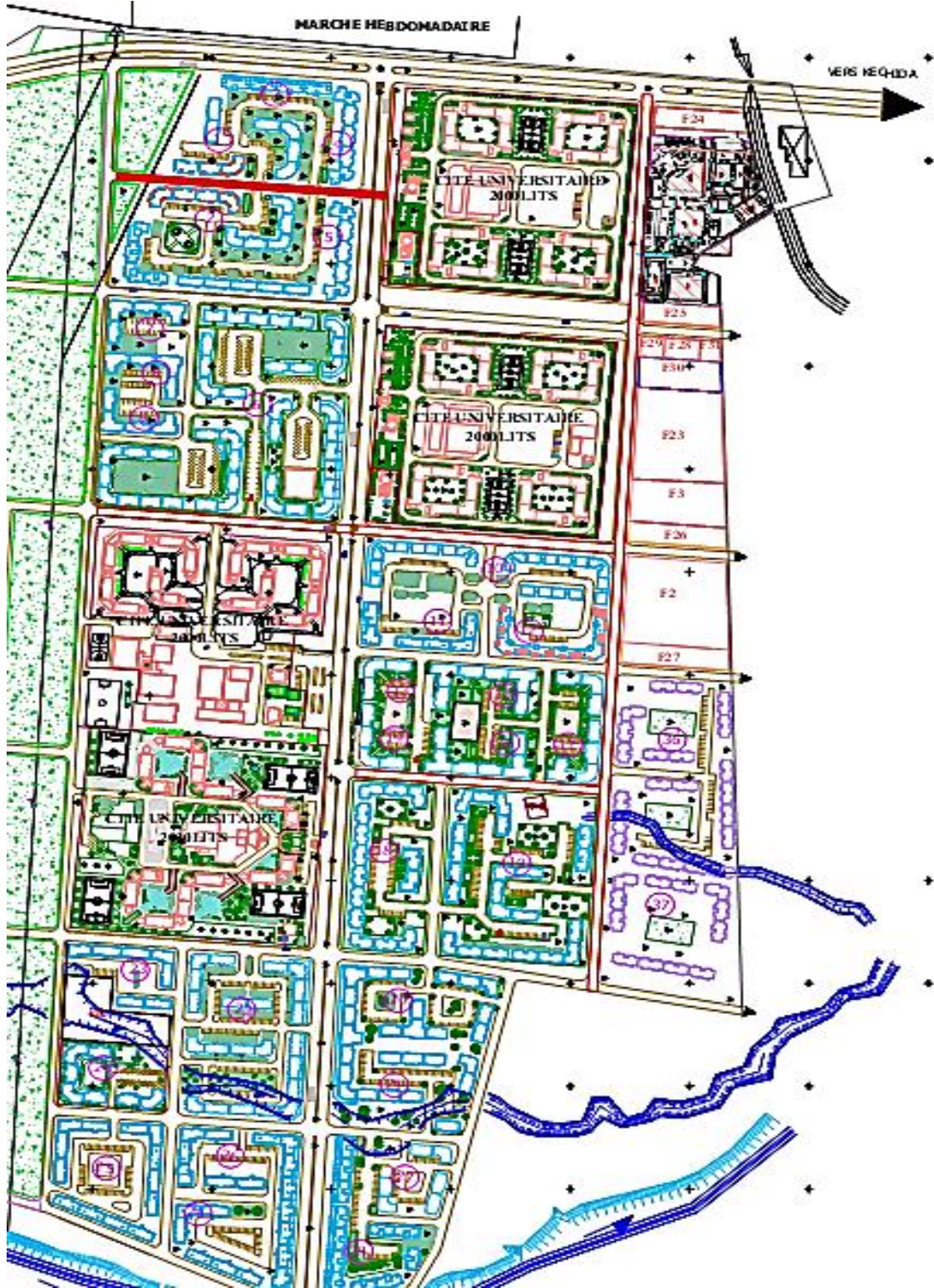


الخريطة رقم (11): مخطط التهيئة النوعي



خريطة رقم (12): تمثل مجال الدراسة الميدانية بالنسبة للقطب الحضري الجديد (حملة (01))

حسب مخطط شغل الأراضي 2و1



المصدر: مكتب الدراسات المعمارية (حجازي)، باتنة

الجدول رقم (81) يمثل عدد المساكن في مجال الدراسة

أرقام المتجاورات	عدد المساكن الافتراضي	عدد المساكن الحقيقي
1	90	81
2	220	90
3	40	40
4	50	50
5	50	140
6	348	301
7	40	40
8	47	54
9	45	40
10	120	50
11	70	118
12	80	59
13	53	65
14	65	30
15	63	39
16	45	46
17	39	48
18	140	140
19	220	210
20	165	162
21	150	163
22	210	210
23	68	70
24	80	60
25	136	130
26	94	150
27	80	121
28	120	80
29	94	70
المجموع	3022	2857

المصدر: مديرية السكن لولاية باتنة + مجهود الطالب

## الفصل الخامس:

### أدوات البحث الميداني وإجراءاته المنهجية

#### تمهيد

#### 1. منهجية البحث الميداني

#### 1.1. المنهج وأدوات جمع البيانات

#### 1.1.1. المنهج

#### 2.1. أدوات جمع البيانات

#### 1.2.1. الملاحظة

#### 2.2.1. المقابلة

#### 3.2.1. الوثائق والسجلات

#### 4.2.1. الاستمارة

#### 3.1. العينة وكيفية اختيارها

#### 1.3.1. العينة

#### 2.3.1. كيفية اختيار العينة

#### خلاص



**تمهيد:**

إن محاولة إثبات الدراسة النظرية بالدراسة العلمية من أهم مساعي البحث العلمي لملء الفجوة القائمة بين النظرية والواقع، بغية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلات الإشكالية لذا فإن من الضروري أن يقوم الباحث منذ اختياره المشكلة بوضع تصميم منهجي دقيق لكافة الخطوات التي يشتمل عليها البحث، ومن خلال استخدام مجموعة من الطرق والأدوات والإجراءات التي تساعدنا على جمع المعلومات عن الواقع المعاش مكان الدراسة، وهذا ما سنحاول تناوله في هذا الفصل.

**1.1. منهجية البحث الميداني:**

تعد الدراسة الراهنة من الدراسات الوصفية التي تقوم على جمع البيانات العلمية ودراسة الحقائق المتعلقة بالوضع الراهن للظاهرة المدروسة قصد تحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى تعميمات لتشخيص الظاهرة محل البحث.

حاولت هذه الدراسة أن تبرز العلاقة بين برامج وسياسات التخطيط الحضري للمجال واستخداماته والأبعاد الإجتماعية المميزة لمجتمعات هذه المدن، ومدى فاعلية هذه البرامج في توفير وسد حاجيات السكان حيث أصبحت المدن الجزائرية تعاني من إختلالات حضرية وعمرانية أفقدتها هويتها وموروثها العمراني، وجعلتها تفتقد إلى شروط الحياة الكريمة ولا تتناسب مع النمط المعيشي الجزائري.

**1.1.1. المنهج وأدوات جمع البيانات:****1.1.1.1. المنهج:**

يعتبر المنهج مجموعة من الإجراءات المتبعة في دراسة ظاهرة أو مشكلة البحث لاكتشاف الحقائق المرتبطة بها للإجابة على الأسئلة التي أثارها الدراسة والأساليب المتبعة في تحقيق أو نفي الفرضيات التي صممت الدراسة من أجل اختبارها، ويقصد بالمنهج تلك الطرق والأساليب التي تستعين بها فروع العلم المختلفة في عملية جمع البيانات واكتساب المعرفة من الميدان<sup>1</sup>.

إن المنهج العلمي هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة<sup>2</sup>، فالمنهج هو الآلية الموضوعية المؤدية للحقيقة وهو في أبسط تعريفاته الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من الحقائق العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. والجمع الصحيح والتنظيم الجيد للأفكار والمعلومات واكتشافها والبرهنة عليها تتطلب عناية كبيرة في اختبار المنهج المناسب، هذا ما يقوم عليه سير الدراسة.

<sup>1</sup> عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982، ص182.

<sup>2</sup> رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، ط3، دار هومة للطبع والنشر، الجزائر، 2008، ص177.

وفي ضوء أهداف الدراسة الراهنة ولكي نستطيع تحديد المنهج المستخدم في هذه الدراسة، لابد من الإشارة إلى أنها تسعى إلى تشخيص الواقع الحقيقي للمجال الحضري حملة - 1 -

هذا الإقليم الحضري الجديد الذي يضم أحياء سكنية جديدة يسكنها أفراد لهم انتماءات جغرافية مختلفة مما يكسب دراستنا الطابع الوصفي التحليلي الذي يفرض نفسه بهدف تشخيص ووصف الظاهرة محل الدراسة وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها، ولكل ذلك فرضت الدراسة على الباحث أن يأخذ بالعديد من المناهج والطرق وأساليب البحث الاجتماعي، بالشكل الذي يخدم أهداف الدراسة، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، وعلى هذا الأساس استعان الباحث بالمناهج التالية:

### 1. المنهج الوصفي:

ويمكن تعريف المنهج الوصفي على أنه مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تهتم بتحديد الوضع القائم للظاهرة المبحوثة كما أن وصفها بطريقة تعتمد على تحليل بنيتها الظاهرة وبيان العلاقات بين عناصرها ومكوناتها<sup>1</sup>.

كما يعد الطريقة العلمية المنظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتركيب المعطيات النظرية والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية، توظف في السياسات الاجتماعية بهدف إصلاح مختلف الأوضاع المجتمعية<sup>2</sup>.

ويرتبط استخدام المنهج الوصفي غالباً بدراسات للعلوم الاجتماعية والإنسانية بين نشأته وظهوره حيث تستخدم في دراسته الأوضاع الحالية للظواهر من حيث خصائصها أشكالها وعلاقتها والعوامل المؤثرة في ذلك.

وبشكل عام يمكن تعريف هذا المنهج بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة أو موضوع محدد منه خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك عن الظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج

<sup>1</sup> محسن عطية، البحث العلمي في التربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص197.

<sup>2</sup> رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص87.

علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، وهنا نميز أن هذا المنهج يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي لظاهرة أو موضوع الدراسة والتي تساعد على قدر معقول من التنبؤ المستقبلي للظاهرة<sup>1</sup>.

كما أن المنهج الوصفي يهدف كخطوة أولى إلى جمع البيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع اجتماعي، وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة ثانية والتعرف على العوامل المكونة على الظاهرة كخطوة ثالثة. كذلك يعتمد أيضا في تنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات الملاحظة، الاستمارة<sup>2</sup>.

ولهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي في بحثنا الذي نبحت فيه الأبعاد الاجتماعية والحضرية المرتبطة بسياسات التخطيط للمجال الحضري من أجل تحقيق مشروعات التنمية بمدينة باتنة، وكيف يتم تنظيم مجالها الحضري من واقع ومميزات وخصائص معينة وبغية تشخيص هذا الواقع عمرانيا واجتماعيا، وتحليل مختلف الجوانب التي تنطوي عليها هذه السياسات التنموية والمشاكل المترتبة عنها، وعلاقتها بالإجراءات المتخذة على مستوى التخطيط والتسيير والتنفيذ، ومنه محاولة تفسير مختلف العوامل المرتبطة بالدراسات للوصول إلى نتائج دقيقة عن واقع يمكن من خلاله إرشاد التوعية للعلاقة الخاصة المتعلقة بالسياسات والمخططات العمرانية والحاجات الإجتماعية والثقافية المميزة للمجتمع.

واستعنا ببعض النصوص والوثائق للكشف عن المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة التنموية في الجزائر، وخاصة المتعلقة بإعداد البرامج والمخططات العمرانية، وذلك عن طريق تفصي الحقائق والأحداث الماضية المتعاقبة على السياسة الجزائرية في هذا المجال، ومشاركتها في الندوات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية والوطنية من أجل تبني سياسة تنموية مستدامة في ظل متطلبات وتطلعات السكان.

<sup>1</sup> عبد الوهاب إبراهيم، أسس البحث العلمي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985، ص100.

<sup>2</sup> محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص47.

**2.1. أدوات جمع البيانات:**

تعد مرحلة تجميع البيانات من مراحل البحث المهمة، حيث تتوقف دقة أي بحث علمي إلى حد كبير على اختيار أنجع الأدوات المنهجية التي تتماشى مع طبيعة الموضوع ومع إمكانيات الباحث للحصول على البيانات والمعطيات التي تخدم أهداف الدراسة، فهي تعتبر من الوسائل الضرورية التي يعتمد عليها الباحث ليصل من خلالها إلى نتائج مرضية وفق خطة منهجية علمية، فالاعتماد على منهج معين يتطلب من الباحث الاستعانة بوسائل مساعدة ومناسبة تمكنه من الوصول إلى المعلومات اللازمة للبحث، والتي يتمكن بواسطتها من كيفية التعامل مع ميدان الدراسة.

وتختلف هذه الأدوات والمصادر من حيث الخصائص، فلكل أداة إيجابيات وسلبيات، كما أنها تختلف تبعاً لاختلاف مواضيع الدراسة وظروفها، فقد يستخدم الباحث أداة واحدة كما يمكنه استخدام أكثر من أداة، وذلك منعا لتحيز الباحث وتجنبه لعيوب كل وسيلة، بالإضافة إلى محاولة الحصول على معلومات كافية وأكثر موضوعية، بما يتماشى وأهداف الدراسة، وفي بحثنا هذا اعتمدنا على مجموعة من المصادر والأدوات هي:

**1.2.1. الملاحظة:**

أحد الوسائل الأساسية في مجال البحث العلمي وهي أداة في غاية الأهمية لاكتشاف الحقائق وجمع البيانات من خلال التركيز على تسجيل الحقائق والمشاهدات الميدانية للظواهر موضوع الدراسة. على الرغم مما تشكله هذه التقنية المنهجية من صعوبة مبدئية إلا أنها تشكل لدى الكثير من الباحثين أهم تقنيات البحث العلمي، وهي "تقنية مباشرة للنقصي العلمي، تسمح بملاحظة مجموعة ما بطريقة غير موجهة من أجل القيام بحساب كفيي بهدف فهم المواقف والسلوكيات"<sup>1</sup>.

وبالنسبة للدراسة الراهنة فقد استعان الباحث بالملاحظة قصد التعرف على سياسة الدولة الجزائرية في مجال إنشاء وتخطيط المدن الجزائرية ملقيا الضوء على تخطيط الأشكال والأنماط العمرانية ورصد معوقات تنظيم المجال الحضري وتحليل مخططات شغل الأرض من حيث أنماط

<sup>1</sup> مورييس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات علمية) ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2004، ص184.

وطرق استخدام الأرض، وباعتبار موضوع الدراسة يتطلب ملاحظة كل العمليات المرتبطة بمجتمع البحث بغرض كشف الحقيقة والعلاقة الرابطة بين الإطار المبني والخصائص الاجتماعية والثقافية المميزة للأفراد، حيث سجلنا بيانات ومعلومات أولية عن تهيئة المجال الخارجي وكذا معاينة بعض العمارات والمرافق وتموقعها بالنسبة لمكان السكن.

إن الملاحظة التي اعتمدنا عليها هي الملاحظة المباشرة والتي بدورها تمكنا من معرفة حقيقة الوضع والحصول على معلومات عامة حول وضعية وحالة السكان والمسكن الجماعية وفي إطار المحيط المكاني المشترك.

### 2.2.1. المقابلة:

من بين الوسائل الهامة لجمع البيانات والمعطيات عن موضوع الدراسة، وهي من أكثر أدوات البحث العلمي استخداما ولو أنها تعتبر من أهمه على الإطلاق في مجالات البحث العلمي لعدد من العلوم الاجتماعية، حيث أنها أداة موجهة لمسارات البحث خصوصا لما توفره من بيانات حول الموضوع المراد دراسته، وتعرف بأنها "محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد بهدف حصوله على أنواع من المعلومات في استخدامها في بحث علمي أو الاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص والعلاج"<sup>1</sup>.

وقد تمت الاستعانة بهذه التقنية في الدراسة الراهنة من خلال مقابلة مجموعة من المسؤولين في مجال السكن والمختصين في الجوانب الاجتماعية والعمرانية ومدراء على مستوى مختلف المؤسسات ابتداء من الديوان الوطني للترقية والتسيير العقاري، مديرية التخطيط والإحصاء، مديرية التجهيزات العمرانية، مديرية السكن، مديرية التعمير والبناء، مركز الدراسات المعمارية باتنة، ومن خلال إجراء مختلف هذه المقابلات، ثم جمع العديد من البيانات والمعلومات حول مدينة باتنة والمدينة الجديدة حملة، بالإضافة إلى الإحصائيات المتوفرة حول السكن والإسكان مع الاستعانة ببعض الخرائط والصور وبعض الدراسات الخاصة من مكاتب الدراسات في الهندسة المعمارية الخاصة والوطنية.

<sup>1</sup> عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1999، ص75.

**3.2.1. الوثائق والسجلات:**

من المعروف أنه لا يشترط أن يستخدم الباحث في بحث ما المعلومات والبيانات المنشورة في المصادر الجاهزة فحسب، وإنما قد يستعمل بالإضافة إليها البيانات التي يحصل عليها بوسيلة من وسائل جمع المعلومات من مصادر أولية، ومما لاشك فيه أنه في معظم البحوث يضطر الباحث إلى مراجعة ما كتب ونشر حول موضوع بحثه ليتمكن من تحديد مشكلة البحث وصياغة فرضياته.

وقد استعنا في الدراسة الميدانية ببعض الوثائق والسجلات الموجودة بمصالح بلدية باتنة والقطب الحضري حملة، كما أنه تمت الاستعانة ببعض الوثائق والسجلات الموجودة لدى الديوان الوطني للإحصاء والمؤسسة الوطنية للتجهيزات الكبرى URBACO ومكاتب الدراسة والمتابعة نذكر منها.

الفرع البلدي لمنطقة حملة، ديوان الترقية والتسيير العقاري، مديرية البناء والتعمير، مكتب ودراسات والمتابعة (حجازي) والعديد منها والتي لها علاقة بالدراسة ومن خلال هذه الوثائق والسجلات تم تزويد الدراسة بالمعلومات التالية: التعرف على الجانب التاريخي والجانب البشري للدراسة، والإطلاع على مختلف الجوانب من خلال البطاقة التقنية بمدينة باتنة وحملة، الصور والخرائط والبيانات الإحصائية المتعلقة بمدينة باتنة والمجال الخاص بالدراسة (حملة 01).

**4.2.1. الاستمارة:**

تعد الاستمارة أداة من الأدوات الأساسية التي يتطلبها البحث الميداني، ويستخدمها الباحث في جمع البيانات عن موضوع الدراسة، يلجأ إليها الباحث فيما بعد ومعه المعلومات النظرية وتقديره أنه بحاجة إلى استعمال الطريقة العلمية الميدانية لجمع البيانات مباشرة من أفراد مجتمع الدراسة في شكل إجابات على أسئلة يعدها الباحث وفق هدفه من الاستمارة. وتعرف الاستمارة بأنها "أداة لجمع البيانات ذات العلاقة المباشرة بقضية الدراسة ويتم ملؤها عادة من قبل الباحث أو المبحوث في لقاء مباشر"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المختار محمد الإبراهيمي، مراحل البحث الاجتماعي والخطوات الإجرائية، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 2005، ص80.

كما تعرف الاستمارة أيضا بأنها "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات موضوع أو مشكل أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد"<sup>1</sup>.

يقف تصميم الاستمارة على كل من طبيعة موضوع البحث وأهدافه وتساؤلاته، وتتوقف دقة تصميم الاستمارة على مدى خبرة الباحث الذي سيقوم بتصميم الاستبيان وعلى مدى إدراكه واستيعابه أبعاد مشكلة بحثه وأيضا على مدى إلمامه بأساسيات البحث العلمي.

تبرز أهمية استخدام الاستمارة البحث وتطبيقها على عينة من مجتمع الدراسة وذلك عن طريق تحديد أسئلة الإستمارة بصورة تتلائم مع مشكلة البحث وأهدافه بالإضافة إلى الفرضيات المراد اختيارها وتسيير عملية تصميم الإستمارة بإنجاز إستمارة تجريبية تم عرضها على الأستاذ المشرف وحظيت بالقبول بعد ضبطها، ومن إختبار صدق الإستمارة "الذي يعني مدى صلاحية الاستبيان في قياس السلوك الذي صممت من أجله، أي أنها لا تقيس شيئا آخر بدلا منه"، وبعد أن تمت المراجعة النهائية للاستمارة وضبطها من حيث هيكلتها ومحاورها المختلفة أعيدت صياغتها بشكل نهائي لتقدير مدى ملائمة أسئلتها لميدان الدراسة وأخذ بعين الاعتبار مستوى المبحوثين وذلك يتطلب شرح الأسئلة وتوضيحها من أجل فتح المجال للتعبير عن آرائهم ومواقفهم وتتضمن الاستمارة 44 سؤالا موزعة على خمسة محاور هي:

**المحور الأول:** يتعلق بالخصائص العامة لمجتمع البحث ويتضمن 9 أسئلة تتعلق بالجنس، السن، الإقامة السابقة، الحالة المدنية، المستوى التعليمي ووضعية الوظيفة مع مكان تواجدها، وأسئلة تتعلق بعدد أفراد الأسرة وعدد الأطفال المتمدرسين.

**المحور الثاني:** ويتعلق بخصائص المسكن واستعمالاته ويتضمن أسئلة حول طبيعة المسكن، ونوعه وعدد غرفه وتوافقه مع متطلبات المعيشة وحجم الأسرة والتجهيزات الموجودة فيه، ويتضمن 6 أسئلة.

**المحور الثالث:** بيانات حول العلاقات ووضعية الحي والتهيئة العامة، ويتضمن 5 أسئلة.

<sup>1</sup> محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1980، ص339.



**المحور الرابع:** الخاص بتموضع المرافق الخدمية وفق توجهات مخطط شغل الأرض، يحتوي على مجموعة من الأسئلة تتمحور حول تحليل وحساب ومقارنة بين واقع توزيع المرافق الخدمية وبين مخطط شغل الأرض بأخذ المعايير العلمية لتخطيط الخدمات والمرافق الخدمية، وجاء هذا المحور من أجل تقييم أفراد عينة البحث لوضعية المرافق والخدمات التي يتوفر عليها الحي والتعرف على مواقف مبحثين من السياسات الراهنة في مجال التخطيط الحضري، وإبراز أهم المشاكل التي يعاني منها القطب السكني ويتضمن المحور 15 سؤالاً.

**المحور الخامس:** يتعلق بحاجيات السكان وفق التوزيع المجالي للمرافق بالمنطقة، ويتضمن تحليل لوضعية مواقع المرافق الخدمية وصعوبة الاستفادة منها، وكذا جودة تلبية هذه الخدمات لمتطلبات السكان، ويتكون من 9 أسئلة.

### 3.1. العينة وكيفية اختيارها:

#### 1.3.1. العينة:

تقوم الدراسة الميدانية على خطوات وفتيات معينة في جمع البيانات، وتعد العينة من أهم مراحل البحث وأصعبها، إذ يواجه الباحث عراقيل كثيرة في تحديدها وسحبها لاسيما إذا كان مجتمع ميدان البحث شاسعا ومعقدا، كما هو الحال في مجتمعنا.

العينة هي مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية، وهي تعتبر جزء من الكل يعني أنه نأخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع تجرى عليها الدراسة، فالعينة إذن "هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله"<sup>1</sup>. وحتى يتسنى لنا معرفة واقع استخدامات الأرض والتوزيع المجالي وفق المخططات العمرانية، في ظل التطورات المتسارعة التي شملت مجال التعمير والبناء في إطار تغطية النقص الواضح في ميدان السكن فكانت النتيجة إدخال طابع معماري وعمراني، غريب عن مجتمعنا وثقافتنا الجزائرية على وجه العموم. وهل استطاعت هذه المدن أن تستقطب السكان وتمكنهم من التكيف مع الأنماط والأشكال

<sup>1</sup> رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص191.

العمرائية الجديدة، ونظرا لصعوبة القيام بالدراسة الميدانية على كافة مجتمع البحث فإنه تم اختيار العينة العشوائية المنتظمة وبطريقة مقصودة لتحقيق أهداف الدراسة و مدى صدق فروضها.

وهذه الطريقة تتم عادة بقسمة عدد أفراد المجتمع الأصلي لهذه الدراسة على حجم العينة، وتكون نقطة البداية بالطريقة العشوائية البسيطة، أي بتحديد رقم معين يكون الفرق بين كل مفردة وأخرى عدد مساوي لذلك الرقم، فهي عينة عشوائية لكن إختيارهم يتم بطريقة منتظمة<sup>1</sup>.

### 2.3.1. طريقة اختيارها:

تعد مرحلة تحديد طريقة اختيار عينة البحث من مراحل البحث العلمي المهمة، يبدأ الباحث التفكير في تحديد عينة البحث وطريقة اختيارها منذ تحديد مشكلة البحث وأستلته وأهدافه ، فإذا أراد باحث دراسة شيوع ظاهرة م أو مشكلة في مجتمع معين، فإن عليه اختيار جزء من المجتمع يعكس خصائصه وتظهر جلية فيه بصورة مطابقة إلى حد كبير لما هو عليه الحال في المجتمع ، وهو ما نسميه عينة البحث<sup>2</sup>، إن نجاح أي دراسة ميدانية في أي بحث علمي أو اجتماعي يتوقف بصورة عامة على الاختيار الدقيق للعينة الممثلة لمجتمع البحث، بالإضافة إلى الدراسة الاستطلاعية لمجال البحث للتعرف على خصائصه ومدى تجانسه.

ترتبط العينة بمجال البحث الميداني العمراني والاجتماعي ومجال البحث في هذه الدراسة هو المنطقة الحضرية الجديدة -حملة 1- والمكونة من 35 تجزئة منها 6 تجزئات من صيغة سكن جماعي اجتماعي تتكون من 47 عمارة، و 29 تجزئة من صيغة سكن جماعي تساهمي والمكونة من 290 عمارة، والتي كانت مجال دراستنا، ونظرا للتشابه المميز في مجال الدراسة فيما يتعلق بالسكن أو التجمع بصفة عامة وكذا حجم المجتمع الكلي الكبير وصعوبة حصره والذي يبلغ 2857 مسكن اخترنا عينة صغيرة، وقد قمنا بحساب المدى ثم قمنا بتوزيع الاستمارة بشكل عشوائي منظم وقد تحصلنا على حجم عينة يقدر 101 مفردة، وهو كالتالي:

<sup>1</sup>. أحمد عبد الحميد الخالدي، الوجيز في المناهج وإعداد البحث العلمي، دار الكتب القانونية، المجلة الكبرى، القاهرة، 2009، ص148.

<sup>2</sup>. وائل عبد الرحمن التل و عيسى محمد قحل، البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2007، ص 40

$$\frac{2857}{100} = 28,57 \cong 29$$

المدى = 29

وبعد ذلك تم اختيار الوحدة الأولى عن طريق القصاصات، كان رقم التجزئة هو 01، والتي تم تحديدها بعد القيام بالإجراء التالي:

$$\text{الوحدة الأولى هي قيمة المدى } (1-1) \text{ أي } 29 - 1 = 28.$$

وبالاعتماد على السحب المنتظم من خلال اعتبار المسافة الثابتة بين كل وحدات العينة المسحوبة هو الرقم 28، كان الرقم الأول هو 1 والذي يمثل رقم المسكن (208)، وبطريقة أمكن الحصول على باقي الأرقام التي تشكل حجم العينة والتي تم إيجادها من خلال جرد كل أرقام المساكن حسب ترتيبها في إطار مجتمع البحث وبالرجوع إليه وبمقابلة هذه الأرقام بأرقام المساكن حسب تسلسلها، أمكن التعرف على

الوحدات المشكلة لمفردات العينة المتمثلة في أصحاب المساكن أو من ممثليهم المقيمين في المساكن المعاينة، و الذي بلغ 101 مفردة.

وحتى يتسنى لنا معرفة مجتمع البحث وتحديد عينة الدراسة كان من الضروري تصميم جدول خاص بمفردات العينة لمجال البحث.

جدول رقم(44) خاص بمفردات عينة مجال الدراسة

أرقام التجزئات	عدد عمارات التجزئة	عدد المساكن	عدد المساكن المعاينة	أرقام المساكن المعاينة
1	9	81	2	236-208
2	9	90	4	177-149-121-93
3	4	40	1	25
4	5	50	2	41-13
5	14	140	5	81-52-24-46-18
6	35	301	11	-301-270-230-187-109-65-30 459-420-383-329
7	4	40	1	15
8	4	54	2	52-23
9	4	40	1	24
10	5	50	2	91-62
11	9	118	4	37-9-48-19
12	8	59	2	7-7
13	7	65	2	5-69
14	4	30	1	3
15	4	39	2	53-25
16	4	46	2	61-18
17	7	48	1	28
18	14	140	5	121-93-64-36-8
19	22	210	8	-298-270-233-205-177-149 354-326
20	15	162		157-129-101-72-32
21	15	163	6	142-114-86-57-29-1
22	22	210	8	292-264-227-119-91-63-35-7
23	7	7	2	348-320
24	6	60	2	35-7
25	13	130	5	215-187-159-131-103
26	14	150	5	126-98-69-41-13
27	12	121	5	157-129-95-56-10
28	8	80	3	80-51-23
29	6	70	2	556-528
المجموع	290	2857	101	

## الفصل السادس:

### تحليل وتفسير البيانات الميدانية

#### تمهيد

1. الخصائص العامة لمجتمع البحث
2. خصائص المسكن واستعمالاته
3. بيانات خاصة بوضعية الحي
4. تموضع المرافق الخدمية وفق توجهات مخطط شغل

#### الارض

5. تلبية حاجات السكان وفق التوزيع المجالي للمرافق

**تمهيد**

بعد ما تم استعراض الإطار النظري في ما يتعلق بالمحاور وكيفية تناولها والدراسات السابقة والتعامل مع المجالات التي ترتبط بها أهداف الدراسة، ننتقل إلى مجال البحث الميداني وذلك بمحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة عمليا ومحاولة الوصول إلى تحقيق الأهداف المعلنة، ثم تحليل المعطيات الميدانية وفق للمحاور التي تضمنتها الاستمارة.

ومن خلال الدراسة الميدانية وتفريغ البيانات توصل الباحث إلى العديد من الإجابات ثم قمنا بتفريغ البيانات الإحصائية وتحليلها على حسب ما له صلة بالأهداف واشكالية البحث، واستعنا بالصور والأشكال البيانية والجداول لتوضيح المعلومات بيانيا ومقارنة النسب فيما بينها للوصول إلى تحديد الدراسة الميدانية، وأهم النتائج المتوصل إليها والتي تخدم موضوع البحث وأهدافه وفرضياته.

## المحور الأول: الخصائص العامة لمجتمع البحث

### تمهيد:

يتناول المحور الأول من الاستبيان البيانات الخاصة بالمبحوثين من مجتمع الدراسة ، وعليه فإن تحديد البيانات الشخصية بعلاقتها بمتغيرات البحث يؤدي إلى الوصول إلى نتائج عامة وخاصة، ترتبط ارتباطا وثيق بمجتمع الدراسة الذي يمكننا في حدوده تعميم هذه النتائج، كما سنركز على تحليل الجداول التي ستجيب على التساؤل المطروح، من خلال الاحصائيات والصور والمعلومات التي حصلنا عليها من خلال استطلاعنا على آراء السكان ومختلف المؤسسات ذات الصلة بالموضوع.

الجدول رقم (45) يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الفئة	التكرار	النسبة
ذكر	63	62.4
انثى	38	37.6
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

يعد متغير الجنس عنصر من العناصر الديمغرافية التي تعطينا رؤيا عن مكونات مجتمع الدراسة من حيث الذكور والإناث وعلاقة ذلك بمتغيرات الدراسة فالجنس يمدنا بالمعطيات التي تتعلق بمدى مشاركة الجنس في عملية التخطيط والتنمية في مجتمع المدينة ويمكن تلمس هذا من خلال جدول رقم (45) الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس، ومن خلال نتائج الجدول والرسم البياني أعلاه نلاحظ أن فئة ذكر هي الأكثر تكرارا بنسبة 62% بينما فئة أنثى بنسبة 37%، ومن الواضح أن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث بنسبة 25%. وهذا يدل على أن فئة الرجال هم أكثر اهتماما بمحيطهم السكني من حيث مدى استيعابهم لظروف معيشتهم اليومية، وهذا ما نلمسه في النسبة الكبيرة من المعلومات المتحصل عليها والمتعلقة بالأراء والمواقف المرتبطة بتنظيم السكان لمخطط مجالهم السكني، وهو الشيء الذي يمكن اعتباره إحدى العناصر الأساسية الهادفة إلى تفعيل دور المشاركة المجتمعية في إعداد وتقييم البرامج والمخططات.

الجدول رقم (46) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 30	4	3.96
من 31 الى 40	24	23.76
من 41 الى 50	46	45.54
من 51 الى 60	21	20.79
أكثر من 60	6	5.94
المجموع	101	100.00

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25



يشير عنصر السن إلى انقسام مجتمع الدراسة إلى فئات عمرية مختلفة أخذت بعين الاعتبار أن هذا الاختلاف يعكس واقع رؤى وتصورات متباينة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المنطقة السكنية المبحوثة. باعتبار أن السن من أهم المقاييس التي يتم من خلالها تقدير نضج الفرد ومعرفة مدى استيعابه للعناصر الاجتماعية والثقافية في المجتمع. وتبين معطيات الجدول أعلاه أن الفئة العمرية 41-50 سنة هي الأكثر تكراراً بنسبة 45%، تليها الفئة العمرية من 31-40 سنة بنسبة 24%، ثم الفئة العمرية 51-60 سنة في المركز الثالث بنسبة 20%، ثم الفئة العمرية أكثر من 60 سنة بنسبة 5% وأخيراً الفئة العمرية الأصغر سناً أقل من 30 سنة بنسبة 3%. وفي هذا الإطار الإحصائي توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (46) والخاص بأفراد العينة حسب السن، أن الفئة العمرية ما بين 41-50 هي الأكثر تكراراً بنسبة 45% ثم تليها الفئة ما بين 31-40 سنة بنسبة 24% وهو ما يدل على نضج المبحوثين ومدى معرفتهم لخبايا الحياة ومجالاتها نتيجة لتفاعلهم مع المحيط الذي يعيشون فيه، فهم بأدوارهم ومراكزهم يشكلون المستويات الثقافية والاجتماعية للمجتمع.

الجدول رقم (47) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد أفراد الأسرة

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 4	14	13.86
من 4 إلى 6	70	69.31
من 7 إلى 10	16	15.84
أكثر من 10	1	0.99
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

تبرز العديد من الدراسات الحضرية أن لحجم الأسرة دور هام يؤثر في أداء وظائفها وتوزيع مسؤولياتها ويدل أيضاً على مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي هذا السياق تبرز التحليلات الإحصائية في الجدول أعلاه والذي يبين عدد أفراد الأسرة وذلك حسب الجنس، فإن فئة الأسرة المكونة ما بين 4-6 هي أكبر فئة بنسبة 69% تليها الفئة ما بين 7 إلى 10 أفراد بنسبة

15%، اقل من 4 أفراد بنسبة 10%، بينما أكثر من 10 أفراد بنسبة 1% كأقل نسبة. إن ما يلاحظ في الجدول أعلاه يدل على نقص وعي الأسرة و عدم اهتمامها بتنظيم النسل لاستيعاب السكن لعدد أفراد الأسرة لأن كبر حجم الأسرة يؤدي إلى تراحم داخل المسكن والذي بدوره يؤثر سلبا في أداء وظائفها وتوزيع مسؤولياتها ويعد مؤشرا هاما لسيادة ثقافة الأسرة النووية وهي من مميزات وخصائص المناطق الحضرية، وهذا يتضح في العائلات التي تحولت إلى السكن بالمدينة الجديدة وكانت تقطن بمناطق هشة فوضوية، أو هي عائلات ممتدة في بعضها التي تتضمن أسر حديثي النشأة، لاشك أن وضعية الأسرة تتأثر بارتفاع عدد الأبناء وحجم الأسرة، وهنا تطرح إحدى مشكلات التنمية الحضرية في كيفية توفير مسكن لائق يستوعب عدد الأفراد.

الجدول رقم (48) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد الأطفال المتدرسين

الفئة	التكرار	النسبة
لا يوجد	17	16.83
1-2	42	41.58
3-4	40	39.60
أكثر من 4	2	1.98
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

يتضح من الجدول انه تقريبا نصف العينة بنسبة 41% لديهم عدد أطفال متدرسين بين 1 و2 وهي الفئة الأكثر تكرارا ، ومن هنا نستنتج أن اغلب الفئات المتواجدة بمجال الدراسة هي من الأسر النووية ، وحوالي نسبة 39% من العينة لديهم عدد أطفال متدرسين بين 3 و4 ، وهذا ما يدل على ارتفاع المستوى الثقافي لدى الأسر وأيضا توفر المدارس بكفاية تجعل اغلب الأطفال في سن الدراسة ملتحقين بمقاعد الدراسة، بينما نسبة تقارب 2% لديهم عدد أطفال متدرسين أكثر من 4، أما الفئة بدون أطفال متدرسين بنسبة 17%. وهي نسبة تدل على أن الزوجين ليس لديهم أطفال، أو لم يبلغوا السن القانوني للالتحاق بالمدرسة، أو قد يرجع ذلك أيضا إلى ظروف المسكن وظروف المعيشة لا تسمح بالإنجاب.

الجدول رقم (49) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الإقامة السابقة

الفئة	التكرار	النسبة
ريف	9	8.9
مدينة	92	91.1
<b>المجموع</b>	<b>101</b>	<b>100</b>

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول 92 من أصل 101 عينة وبنسبة 91% من "المدينة"، وتمثل غالبية العينة، الأمر الذي يجعل تفسيراتنا تركز على أسلوب حياتهم وتصرفاتهم وأدائهم وعلاقاتهم بالبيئة الجديدة لأن هؤلاء الأفراد يمتلكون نسق قيميا حضريا له مقوماته وثقافته وخصوصيته يختلف عن النسق الريفي والشبه حضري الذي تتمازج فيه القيم الريفية والحضرية. بينما كانت 9 إجابات لديهم بنسبة 8%، فقد أقرروا انتمائهم لمنطقة ريفية عند مولدهم الأصلي وهذا بطبيعة الحال يدل على أن هؤلاء الأفراد يحملون قيما وعادات قد تتقاطع أو تختلف مع قيم وعادات المنطقة الحضرية المبحوثة.

الجدول رقم (50) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة المدنية

الفئة	التكرار	النسبة
اعزب	6	5.9
متزوج	90	89.1
مطلق	5	5
<b>المجموع</b>	<b>101</b>	<b>100</b>

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

ان الدراسات النظرية الإمبريقية تفيد أن الحالة العائلية للمبحوث لها علاقة مباشرة بتصوراتها، آرائها، مواقفه واتجاهاته لأن الحالة العائلية متغير مؤثر في موقف المبحوث وفق الظروف التي يعيشها. تبين معطيات الجدول أعلاه أن 89% من أفراد العينة في فئة متزوج حيث ما يمثل أغلبية العينة، بينما فئة أعزب قاربت نسبة 6% ، فئة مطلق بنسبة 5% كأقل فئة تكرارا. ويلاحظ من البيانات الكمية السالفة

الذكر أن فئة المتزوجين تشكل غالبية مجتمع الدراسة ، باعتبارهم أرباب أسر وعائلات ولهم مسؤولية مباشرة وسلطة واضحة على أفرادها، أما نسبة المطلقين من المبحوثين فهي نسبة ضعيفة إذ بلغت 5% وهذا يؤكد أن المجتمع محافظ على استمرارية الأسرة وهو المجتمع المسلم الذي لا يفرض الطلاق إلا عند الضرورة، فهو مجتمع واعي لأهمية الأسرة التي تعتبر النواة الأولى للتنشئة الاجتماعية وأن الطلاق يؤدي إلى تفكك الأسرة وبالتالي انهيار المجتمع. ومن الإحصاءات الواردة في الجدول نلاحظ أن نسبة العزاب من المبحوثين بلغت نسبة 6%، وهي قليلة جدا إذا ما قورنت بنسبة المتزوجين والسبب في ذلك حسب رأي بعضهم يرجع إلى ضيق المسكن والظروف المادية التي لا تسمح بتكوين أسرة .

الجدول رقم (51) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

الفئة	التكرار	النسبة
ابتدائي	8	7.9
متوسط	11	10.9
ثانوي	43	42.6
جامعي	37	36.6
دون مستوى	2	2
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

أكدت المعطيات الكمية المتحصل عليها أن المستوى التعليمي له علاقة وطيدة بتطور وعي الفرد وإدراكاته وكذلك قدرته التحليلية والتفسيرية، لذا ارتأينا في هذا المحور التعرض إلى المستوى التعليمي لكي نتمكن من ربط مختلف مستوياته بالظاهرة البحثية، بمعنى إلى أي مدى تختلف آراء الأميين والمتعلمين تعليماً وسطياً والجامعيين فيما يتعلق بالحياة الحضرية.ومن خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الفئة الأكثر تكراراً هي مستوى تعليمي ثانوي بنسبة تقدر بـ 42% وهي تقريبا نصف العينة، ثم فئة المستوى الجامعي بنسبة 36%، فئة المستوى المتوسط بنسبة 10%، ثم مستوى ابتدائي بنسبة 7% بينما أقل فئة تكراراً هي بدون مستوى بنسبة 2%. وبالنظر إلى الحقائق المبينة في الجدول

يتضح لنا ارتفاع نسبة الثانوي والجامعي تبين نسبة المستوى التعليمي المتوسط لأغلبية أفراد مجتمع البحث فهذا يرجع إلى الظروف المعيشية الصعبة التي كانوا يعانون منها في أحيائهم السابقة التي كانت لا تشجع سكانها على إتمام الدراسة لكونهم أغلبهم فقراء وذوي دخل منخفض لا يساعدهم على تعليم أولادهم، إضافة إلى عزوف الطلبة عن الجامعة بحثاً عن عمل أو تحسين الوضعية المعيشية. والملاحظ تواجد جميع الفئات التعليمية في مجتمع الدراسة الأمر الذي يمكننا من الحصول على معلومات وبيانات مختلفة حول آرائهم المتعلقة بوضعية الخدمات والمرافق وتوافقها مع مخططات التعمير في المنطقة.

#### الجدول رقم (52) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

الفئة	التكرار	النسبة
عامل	65	64.4
متقاعد	19	18.8
بطل	17	16.8
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

مسألة الوظيفة من أهم القضايا التي طرحتها الدراسات والتي لها علاقتها بتكوين الشخص فنيا وعلميا من جهة، وعلاقة المهنة بالتمثيل والتصور الاجتماعي من جهة أخرى، بمعنى أن التسلسل الهرمي للمهن من أعلاه إلى أسفله يعكس تسلسلا هرميا في التصورات والمواقف الأمر الذي يساهم في إثراء البحث الراهن، على اعتبار عينة الدراسة تراوحت ما بين ثلاثة فئات عاملة، عاطلة، متقاعدة وكلها فئة ذات خبرة وتجربة في مجال العمل بالإضافة لمعايشتها الواقعية لمختلف مشكلات المدينة. ويتضح من الجدول انه أكثر من نصف العينة بنسبة 64% في فئة عامل وهذا دليل على أن المقياس الرئيسي لمدى تكيف الفرد مع المجتمع وهذا مقدار ما يساهم به من عمل منتج لنهوض بمجتمعه، إن الدخل الذي يتقاضاه رب الأسرة يعكس الحالة المعيشية للأفراد كما أن الوضع الاقتصادي لكل أسرة يؤثر على وضعية السكن وحالته، وكل هذا يرتبط بنوع النشاط الممارس، ونجد أن أغلب أفراد العينة يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية وقطاع الخدمات بما في ذلك التعليم والصحة والأمن.. إلخ، وحوالي

نسبة 18% من العينة متقاعد، وهي خاصة في غالبية الأمر بكبار السن المتقاعدين وأرباب الأسر الممتدة الذين حولوا من منازلهم إلى سكنات اجتماعية بالمدينة الجديدة، بينما نسبة 16% بطال، هذه الفئة من المبحوثين التي تشتكي البطالة وقلة مناصب الشغل في حي حملة، وهذا يؤثر سلبا على مختلف جوانب الحياة خاصة الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية

وفي هذا المتغير سننتطرق الى معرفة مقر العمل بالنسبة للفئة العاملة ، ويتبين من نتائج الجدول اسفله المتعلق بفئة العاملين والمقدر عددهم بـ 65 اغليبيتهم مقر عملهم خارج حملة 1 بنسبة 80%، من عينة البحث التي بلغت 65 مفردة، مما يدل على أن الأغلبية انتقلوا من محل سكنهم القديم الذي كان قرب مقر عملهم، وهي نفس الفئة التي تشتكي نقص وسائل النقل كما نلاحظ أن المنطقة تحتاج للترامواي الذي سوف يسهل عملية الانتقال الى مقر العمل في الأوقات المناسبة ، بينما نسبة 20% مقر عملهم في حملة 1 وهو ما يدل على استفادة هذه الفئة من مختلف النشاطات التجارية والاقتصادية الخاصة التي وفرتها مدينة حملة، تبقى نسبة أخرى تقدر حوالي 36 مفردة لم يجيبوا عن السؤال الأمر الذي يدل وجود نسبة بطالة يعاني منها معظم سكان الحي.

الجدول رقم (53) يبين توزيع أفراد العينة حسب مقر العمل

النسبة	التكرار	الفئة
20	13	حملة 1
80	52	خارج حملة 1
100	65	المجموع

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

## المحور الثاني: خصائص المسكن واستعمالاته

### تمهيد:

في هذا المحور سنتناول تحليل والتعليق على الجداول المتعلقة بخصائص السكن ومساحته وتوافقه مع متطلبات المعيشة وسنحاول ربط هذا التحليل مع جداول متعلقة بتوافق مساحة المسكن وتموقعه بالنسبة للمرافق الحضرية بالمنطقة، وذلك بغرض الاجابة على التساؤلات المطروحة.

الجدول رقم (54) يبين نوع صيغة السكن

نوع صيغة السكن	التكرار	النسبة المئوية %
سكن اجتماعي	7	13.9
سكن ترقوي	14	6.9
سكن تساهمي	80	79.2
<b>المجموع</b>	<b>101</b>	<b>100</b>

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

هو المقر الذي يلجأ إليه الإنسان ليقضي فيه جزء معتبرا من يومه، وبحثا عن السكن والاستقرار ذلك أنها شروط ضرورية للإنسان من أجل تجديد نشاطه، بهدف مجابهة أعباء الحياة<sup>1</sup>. ويعد السكن اهم المرافق الاجتماعية، وقد عرضنا اطار نظري حول ماهية السكن وانواعه في الفصل الثاني، ومن خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية العينة لديها سكن صيغة تساهمي بنسبة 79.2%، وهو ما يدل على مصداقية مجال الدراسة فقد تمت الدراسة على مستوى السكنات من نوع السكن الاجتماعي التساهمي LSP، جاء هذا بعدما قمنا بدراسة استطلاعية حول المنطقة والتي أفادتنا أن المساكن الأكثر تجانسا والأكثر ثباتا هي الأسر الموزعة في السكن التساهمي، إذ أن هذه الأخيرة أخذت بعدها الإقامي واستقرت في الحي ولها دراية عامة حول شؤونه، أما بالنسبة لصيغة السكن الاجتماعي فقد مثلت 13.9% من العينة، وهو ما يدل على عدم دراية أفراد العينة بنوع صيغة السكن الذي يشغلونه، ثم تأتي صيغة السكن الجماعي الترقوي بنسبة 6.9%، وهذه النسبة تمثل الفئات ذوي الدخل المرتفع الذين قاموا بشراء المسكن مباشرة عن طريق مؤسسات الترويج العقاري.

<sup>1</sup>. احمد الصبور، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، مركز الدراسات، الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 40



## الجدول رقم (55) يبين عدد غرف المسكن

عدد غرف المسكن	التكرار	النسبة المئوية %
F2	8	7.9
F3	87	86.1
F4	6	5.9
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

تفيد التحليلات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (55) المتعلقة بنوعية المسكن من حيث عدد الغرف على اعتبار أن مجتمع الدراسة هو مجتمع العمارة، وتبين معطيات الجدول أعلاه أن الأفراد الذين لديهم مسكن بـ 3 غرف F3 هي الأكثر تواجد في مجال الدراسة بنسبة 86.1، وهي غالبية عينة البحث، في حين 7.9% لديهم مسكن بغرفتين F2، بينما 5.9% لديهم مسكن بأربع غرف F4. إن النماذج الحديثة من المساكن بالعمارة والتي أنجزت لسد احتياجات الأفراد من السكن لم يراعي في إنجازها حجم الأسرة وأشكالها وأنماطها الثقافية والاجتماعية ونشاطاتها المتعددة.

## الجدول رقم (56) يبين توزيع أفراد العينة حسب توافق السكن مع متطلبات المعيشة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	68	67.3
لا	33	32.7
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

تشير نتائج الجدول أعلاه أن 67.3% وهو ما يمثل أكثر من نصف عينة الدراسة أجابوا بأن السكن يتوافق ومتطلبات المعيشة وهذا ما يدل على أن أفراد العينة راضون على نمط المسكن، وهو ما يشير إلى نجاعة المخططات العمرانية ومراعاة متطلبات السكن الجماعي وفق معايير الإسكان الحضري الممنهج، بينما 32.7% من العينة أجابوا أن السكن لا يتوافق ومتطلبات المعيشة وهذا قد يرجع إلى نمط الثقافات الراسخة التي لم تتعود على السكن الجماعي، أو من بعد آخر قد يعود ذلك لانعدام شعور هذه الفئة بالاستقرار النفسي والاجتماعي.

الجدول رقم (57) يبين توزيع العينة حسب توافق مساحة السكن وحجم الاسرة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	49	48.5
لا	52	51.5
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن 51.5% من عينة البحث أجابوا أن المسكن لا يتوافق مع حجم الأسرة وهو ما يبرز خاصة في الأسر التي عدد أفرادها أكثر من 4 أفراد وهنا نستنتج أن أفراد العينة لديهم وعي ضئيل بتنظيم النسل وثقافة الإنجاب في الوسط الحضري التي لها علاقة بظروف المسكن ومساحته ففي السكن العمودي في الدول الأوروبية نلاحظ انتشار الأسر النووية والمحافظة على النسل من أجل ضمان تربية سليمة للأطفال ولضمان الاتفاق العادل، وبالتالي نمو سوي ومتكافئ لأفراد الأسرة وهو ما ينعكس فيما بعد على ارتفاع الوعي والتنمية البشرية الناجحة للمجتمعات بحيث كل ما كان الإنجاب منظم كلما كان المجتمع مزدهر ومتطور وكل ما كان الإنجاب غير منظم وعشوائي أصبحت السيطرة غير موجودة، وبالتالي تدهور التعليم والصحة وفساد المنظومة التربوية وبالتالي ضياع دور الأسرة والمسكن، بينما 48.5% من عينة البحث أجابوا أن السكن يتوافق وحجم الأسرة وهي نسبة لا بأس بها تعبر عن التوازن الاجتماعي بين الأفراد وتعبر عن رضا أفراد العينة عن مسكنهم.

الجدول رقم (58) يبين الخدمات الموجودة في المسكن

الخدمات	نعم		لا	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
غاز	101	100	0	0
كهرباء	101	100	0	0
قنوات الصرف الصحي	101	100	0	0
ماء	101	100	0	0
هاتف	70	69.3	31	30.7

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال الجدول نلاحظ أن كل العينة بنسبة 100% لديها مساكن تتوفر على غاز وكهرباء وقنوات الصرف الصحي وماء. وهذا ما يدل على ارتباط السكنات بمختلف الشبكات التقنية، وأن المنطقة مزودة بأغلب الشبكات التقنية ، ويتبين من الجدول أن نسبة 69.3% لديها شبكة الهاتف الثابت، وهذا قد يكمن وراءه أن صاحب المسكن يستعمل الخط بغرض الانترنت فقط، بينما نسبة 30.7% من العينة لا تتوفر لديهم شبكة الهاتف الثابت، وهذا راجع إلى لامبالاة السلطات بأهمية هذه الشبكة أو نظرا لعدم تواجد طلب السكان لهذا النوع من الشبكة لاعتمادهم على الشبكات اللاسلكية.

#### الجدول رقم (59) يبين توزيع افراد العينة حسب الرضا عن تصميم المسكن

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	59	58.4
لا	42	41.6
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

يتضح من الجدول انه أكثر من نصف العينة بنسبة 58.4% أجابوا بنعم حول الرضا عن تصميم المسكن ،و يؤكدون رضاهم عن مسكنهم وشعورهم بالراحة النفسية والجسدية وهي مجموع الأسر التي لها عدد غرف في المسكن من نوع f3 ، بينما اقل من نصف العينة بنسبة 41.6% أجابوا بلا، يؤكدون أنهم ليسوا راضون عن تصميم مسكنهم وهذا قد يرجع إلى أن عدد الغرف لا تكفي لعدد أفراد الأسرة ، إضافة إلى هشاشة المسكن واستعمالاته ، فقد لاحظنا أثناء توزيع الاستبيان داخل العمارات وجود تشققات في جدران العمارات لا يستهان بها، كما لاحظنا أن جميع أبواب المساكن مجهزة بأبواب حديدية مما يدل على نقص الأمن بالمنطقة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ان غالبية الذين يقطنون بهذه المناطق لهم خلفيات ريفية، لم يتعودوا على هذا السكن الجماعي والحياة الحضرية.

نستنتج من هذا أن المسكن الملائم لأصحابه يعكس شخصيتهم وثقافتهم، خاصة إذا علمنا أن شكل المسكن يرتبط بعدة عوامل تعكس القيم المجتمعية، وهي مجموعة العادات والتقاليد والأفكار والقيم، ومن أهم مظاهرها الحاجات الأساسية للأسرة، وضعية المرأة، الحاجة الحميمية، والعلاقات الإجتماعية.



صورة رقم (1) تمثل تغييرات على المستوى الخارجي للعمارة المصدر: تصوير الطالب، حملة

(01)، يوم: 2018/09/25

## المحور الثالث: توزيع إجابات أفراد العينة حسب تقييمهم لوضعية الحي

### تمهيد:

سنحاول في هذا المحور تحليل الجداول المتعلقة بوضعية الحي من حيث التهيئة المتعلقة بمساحات لعب الأطفال والإنارة العمومية ومواقف السيارات بالإضافة إلى مواقف حافلات النقل وخدماتها ووضعية الطرق داخل الحي، وسنقارن بين نتائج الجداول مع المخططات والتقارير التي تحصلنا عليها من مديريات التخطيط والتهيئة العمرانية.

الجدول رقم (60) يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب تقييمهم لوضعية الحي

المتغير	جيدة		متوسطة		سيئة	
	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %
16- كيف تقيم خدمات وسائل النقل	31	30.7	58	57.4	12	11.9
17- ماهو رأيك حول تهيئة الحي	24	23.8	58	57.4	19	18.8
18- كيف تقيم الطرق داخل الحي	34	33.7	50	49.5	17	16.8
متوسط الفئة %		29.37		54.79		15.84

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

بالنسبة للمتغير : كيف تقيم خدمات وسائل النقل أكثر من نصف العينة بنسبة 57.4 % أجابوا متوسطة ، وهنا يتضح لنا أن السكان لديهم رضا متوسط ، وهذا قد يرجع لتوفر المرافق الضرورية فقط، في حين نسبة 30.7 % أجابوا جيدة وهي الفئة التي تؤكد أن الظروف المعيشية في الحي جيدة بما يتوافق ومتطلبات هذه الفئة واكتفائها من جميع الخدمات التي يقدمها الحي، بينما نسبة 11.9 % أجابوا سيئة، وهذا قد يرجع لنقص بعض المرافق الترفيهية والرياضية، أو لقرب المنطقة من حدود مركز ردم النفايات المتواجد بمحاذاة حي حملة.

بالنسبة للمتغير : ماهو رأيك حول تهيئة الحي نسبة كبيرة من العينة تقدر بـ 57.4% أجابوا متوسطة، وهذا قد يرجع إلى بعض المشاكل مثل الطرق الغير معبدة ونقص الأمن في المنطقة بسبب ولوج بعض المنحرفين الذين يأتون من حي طريق حملة ،وهو حي معروف بالمجرمين والمنحرفين والخارجين عن القانون ، وأيضا هناك مشاكل أخرى اشتكى منها سكان الحي والمتمثلة في عدم وجود مساحات خضراء ومساحات للعب الأطفال ، أيضا نسبة 23.8% أجابوا جيدة، وهي نسبة تؤكد أن الحي مهين جيد بما يجعلهم راضون عنه، ونسبة 18.8 % أجابوا سيئة وهيا نسبة منخفضة وقد يرجع ذلك لنفس الأسباب السالفة الذكر.

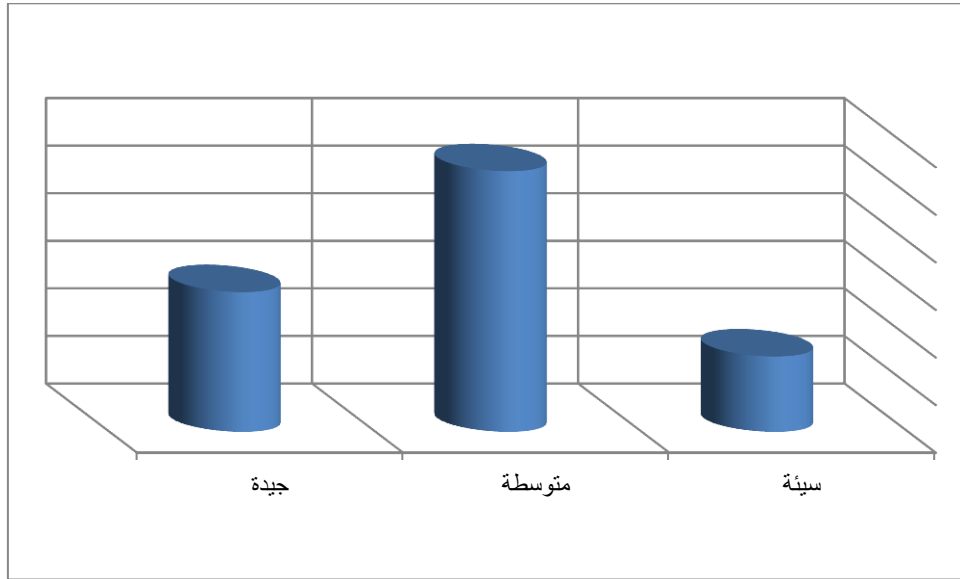


صورة رقم (2) تمثل الحواجز الأمنية للمجاورات السكنية المصدر: تصوير الطالب، حملة

(01)، يوم: 2018/09/25

المتغير : كيف تقيم الطرق داخل الحي تقريبا نصف العينة بنسبة 49.5 % أجابوا متوسطة في حين نسبة 33.7 % أجابوا جيدة، بينما نسبة 16.8 % أجابوا سيئة، يتبين لنا بأن الطرق في حالة ما بين المتوسطة بنسبة 49.5% وجيدة بنسبة 33.7% في حين 16.8 % من السكان يرون بأنها سيئة وهذا راجع إلى عدم الصيانة واللامبالاة من طرف البلدية.

نلاحظ أن النسب متقاربة في المتغيرات السابقة ومنه قمنا بحساب المتوسط الحسابي لكل فئة وحصلنا على الرسم البياني التالي الذي يمثل بيانيا وضعية الحي حيث 54.79% من العينة كانت إجاباتهم أن الحي في وضعية متوسطة، 29.37% في وضعية جيدة، 15.84% في وضعية سيئة.



صورة رقم (3) تمثل وضعية الشوارع والطرق داخل المنطقة السكنية المصدر: تصوير

الطالب، حملة (01)، يوم: 2018/09/25



الجدول رقم (61) يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب وضعية مساحات لعب الاطفال ومواقف السيارات

المتغير	نعم		لا	
	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار
19- هل يتوفر الحي على مواقف سيارات محروسة	79.2	80	20.8	21
20- هل توجد مساحات لعب أطفال داخل الحي	31.7	32	68.3	69

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

نظرا لمساحة الحي ولما لها من وظائف متعددة وما يهم بالتعليق هو تحليل وضعية مساحات لعب الاطفال ومواقف السيارات، ومن نتائج الجدول أعلاه تشير أن أغلبية العينة بنسبة 79.2% تأكد أن الحي يتوفر على مواقف سيارات محروسة. وهذا ما يدل على أن برامج التهيئة تتطبق وفق الخطط التتموية الموضوعه وان مخطط شغل الأراضي قد حافظ على تنظيم الحي من حيث إنشاء مواقف سيارات محروسة وفق للمخططات العلمية، في حين نسبة كبيرة 68.3% تأكد أن الحي لا يتوفر على مساحات لعب أطفال داخل الحي، وهذا ما تم تأكيده في الجدول الخاص بوضعية الحي حيث افتقاره لمساحات لعب الأطفال أو هي شبه منعدمة وذلك قد يعود لعجز المخططات عن توفير مجال للعب ، بسبب حتمية الإسكان وأزمة السكن التي دفعت بالسلطات إلى إهمال هذا المرفق الترفيهي الهام خاصة على الصعيد النفسي للمنظومة التربوية للطفل وإشباع طاقة اللعب لديه. حسب النتائج المتحصل عليها يمكن أن نستنتج أن الحي عموما في وضعية متوسطة من حيث ظروف المعيشة وتهيئة الحي وحالة الطرق، يتوفر على موقف سيارات محروسة لكن ينقصه مساحات لعب أطفال داخل الحي.



صورة رقم (4) تمثل نموذج لمواقف سيارات محروسة بمجال الدراسة (السكنات التساهمية)

المصدر: تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2018/09/25

## المحور الرابع: تموضع المرافق الخدمية وفق توجهات مخطط شغل الارض

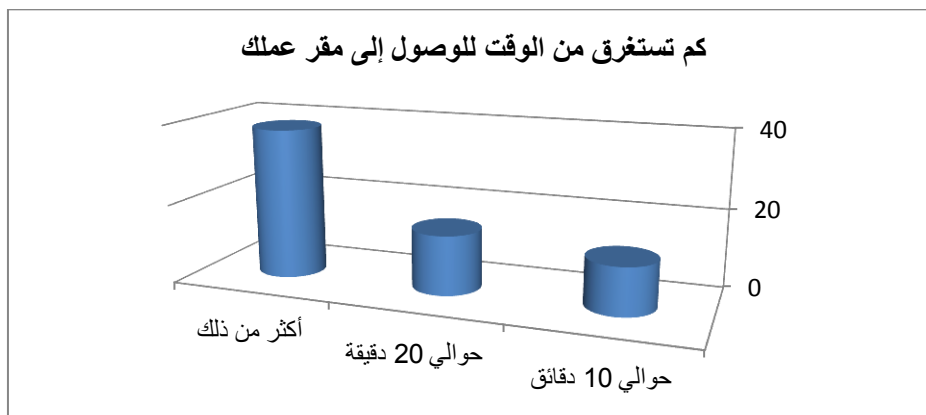
### تمهيد:

سنحلل في هذا المحور الجداول التي تتعلق بوضعية الخدمات والمرافق الحضرية بالمنطقة من حيث تموضعها وتلبية خدماتها ، كما سنقوم بالتحقق من مطابقة المعايير المسافية والمساحية مع النتائج التي سوف نتحصل عليها من الجداول التي تشير إلى المسافات الرابطة بين المسكن ومختلف المرافق التعليمية والتجارية والصحية والإدارية، وعلاقة هذه المعايير مع خدمة المرفق وتلبيته لمتطلبات سكان المنطقة.

الجدول رقم (62) يبين توزيع أفراد العينة حسب المسافة الزمنية بين المسكن ومقر العمل

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
حوالي 10 دقائق	12	18.5
حوالي 20 دقيقة	15	23.1
أكثر من ذلك	38	58.5
المجموع	65	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

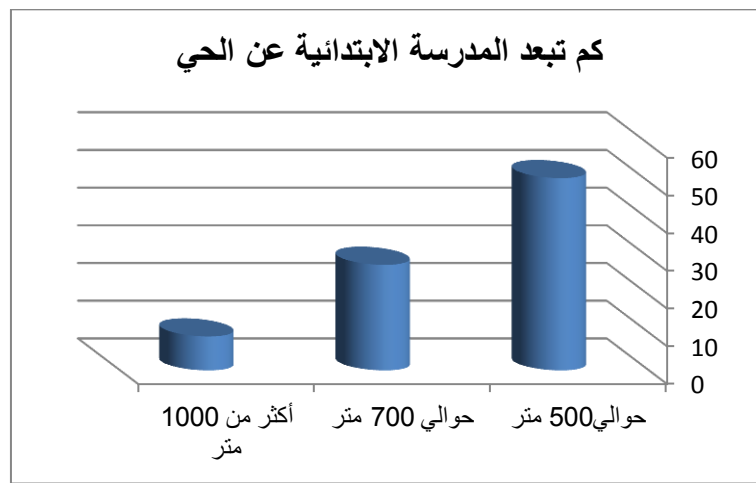


حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن 58.5% من فئة العاملين والبالغ عددهم 65 أجابوا أن مدة استغراقهم للوصول للعمل أكثر من 20 دقيقة وهذا ما يؤكد صحة الأجوبة في الجدول رقم (53) حيث أن أغلبهم تؤكد ان مقر عملهم خارج الحي، نظرا لارتباطها الوطيد بمقر عملها وهذا راجع أساسا للإحساس بالراحة والطمأنينة والجو المناسب مع الزملاء في العمل نتيجة لعلاقات الصداقة التي نشأت وسنوات العمل الطويلة. بينما 23.1% تبلغ مدة وصولهم لمقر عملهم حوالي 20 دقيقة وهذه الفئة قد تكون من ذوي الأعمال الخاصة الذين يعملون في شوارب الحي فلو لاحظنا مخطط المنطقة سنجد كثير من الصناعات الثقيلة تقع في حدود المنطقة مثل الصناعات الخاصة بتصليح السيارات والتلحيم والخراطة والنجارة... الخ، في حين 18.5% يبعد مقر عملهم حوالي 10 وهذا ما يدل على أن مقر عمل هذه الفئة يوجد داخل الحي، وقريب من مقر سكنهم، حيث أن أغلبهم يعملون في قطاع الصحة والتربية والبريد بالإضافة إلى قطاع البناء أو فتح محلات تجارية أو كراء محلات.

الجدول رقم (63) يبين توزيع أفراد العينة حسب المسافة بين المسكن والمدرسة الابتدائية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
حوالي 500 متر	51	50.5
حوالي 700 متر	28	27.7
أكثر من 1000 متر	9	8.9
المجموع	88	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

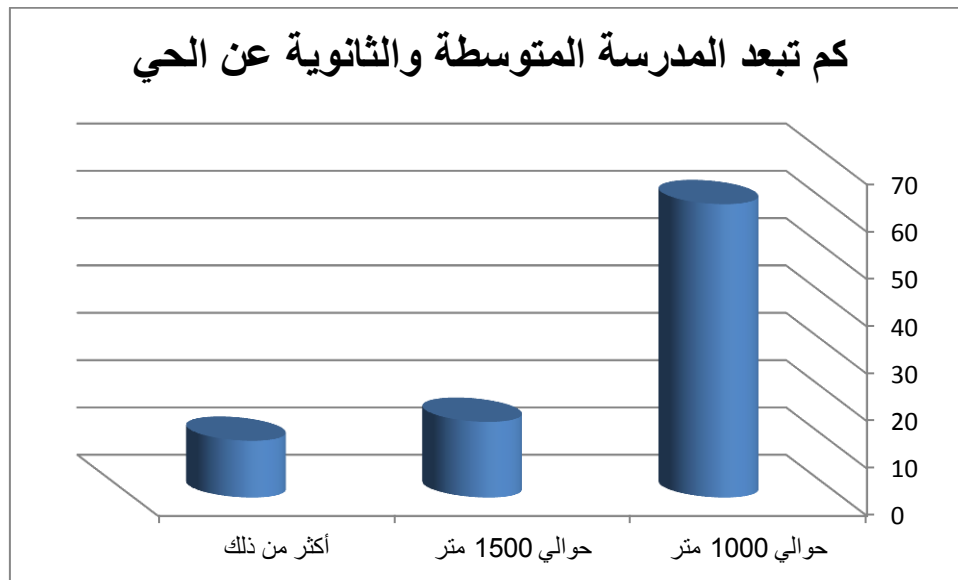


ومن الجدول السابق يتضح أن اغلب اجابات افراد العينة بما يمثل 50.5% أجابوا أن المدرسة الابتدائية تبعد عنهم حوالي 500 متر، وهذا ما يدل على توافق معايير تخطيط المرافق التعليمية مع مخطط شغل الأراضي بالمنطقة فلو رجعنا للمعايير العلمية والعالمية سنلاحظ أن مسافة 500 متر هي المسافة العلمية النموذجية لبناء المدرسة أي يجب أن تكون هذه المسافة بين المدرسة والمسكن ضرورية حيث يكون الطالب في مرحلة الابتدائية بعمر ما بين 6 إلى 12 سنة، وتكون قدرته على قطع المسافات الطويلة في السنوات الأولى من الدراسة وخاصة العاشرة ضعيفة، وعليه تعد مثل تلك المسافة مثالية يسهل قطعها دون مشقة. وبالتالي نستنتج أن مخطط شغل الأراضي يتوافق مع تموضع المرافق الخدمية للحي، بالمقابل نجد نسبة 27.7% تبعد عنهم حوالي 700 متر وهو أيضا معيار علمي صحيح ، ونسبة 8.9% تبعد عنهم أكثر من 1000 متر وهذا قد يرجع لبعد المدرسة على بعض المساكن، أو لنقص تقييم وحساب مسافة الوصول إلى المدرسة من طرف المبحوثين.

الجدول رقم (64) يبين توزيع افراد العينة حسب المسافة بين المسكن والمدرسة المتوسطة والثانوية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
حوالي 1000 متر	62	68.9
حوالي 1500 متر	16	17.8
أكثر من ذلك	12	13.3
المجموع	90	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

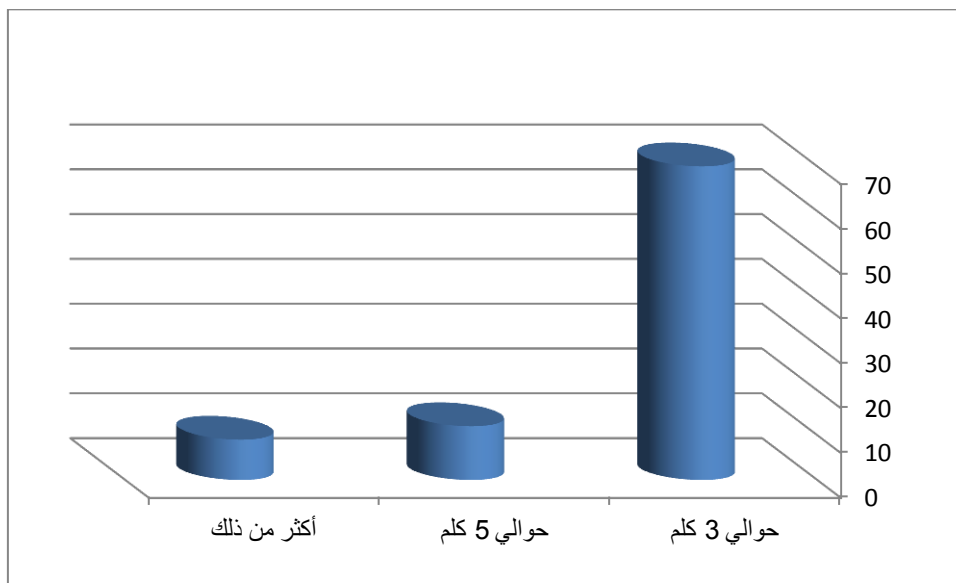


تظهر بيانات الجدول أعلاه أن اغلب افراد العينة بنسبة 68.9% ، و 17.8 % تبعد عنهم المدرسة المتوسطة والثانوية حوالي 1000 و 1500 متر، ومقارنة بالمعايير العلمية التي تنص أن الطالب في هذه المرحلة تتراوح المسافة بين مسكنه والمدرسة ما بين 1000 و 1500 م، حيث يكون عمر الطالب في تلك المرحلة ما بين 12 - 18 سنة ، فيكون قادرا على تحمل مسافة أطول مما كانت عليه في المرحلة السابقة، وهذا يتوافق مع عملية توزيع المدارس الابتدائية أولا ثم المدارس المتوسطة والثانوية، إذا نستنتج أن الخدمات التعليمية في حملة كانت وفق توجهات مخطط شغل الأرض، وأيضا تأتي نسبة 13.3% من المبحوثين تؤكد المسافة بـ "أكثر من ذلك" وسجلت 12 إجابة قد لا تؤثر في صحة النتائج.

الجدول رقم (65) يبين توزيع أفراد العينة حسب المسافة بين المسكن والمصحة الجوارية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
حوالي 3 كلم	70	76.9
حوالي 5 كلم	12	13.2
أكثر من ذلك	9	9.9
المجموع	91	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25



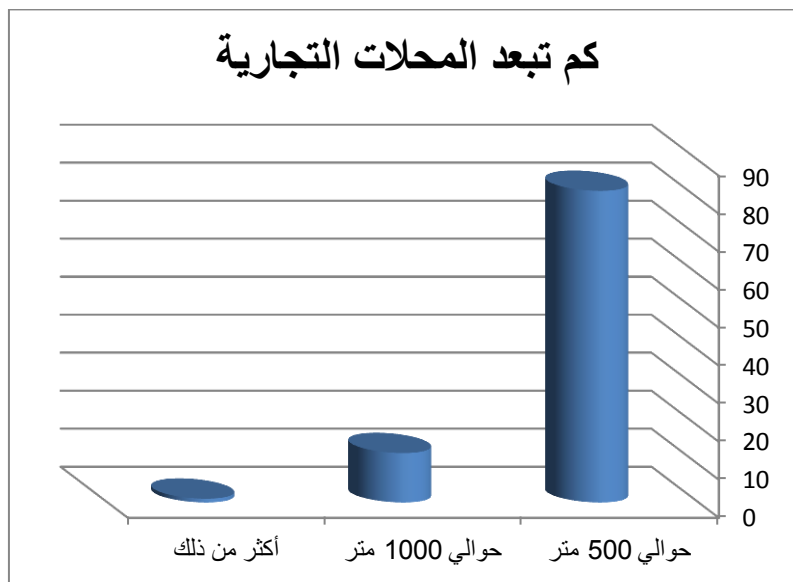
يخضع توزيع مؤسسات الخدمات الصحية سواء كان على مستوى الدولة أو مستوى الإقليم أو المدينة لأسس تحقيق العدالة الاجتماعية في توفير الخدمة لجميع السكان، ويتحقق ذلك من التوزيع العادل ضمن مسافات محددة وأماكن يسهل الوصول إليها، وحسب الجدول أعلاه نلاحظ انه أغلبية المجيبين عن السؤال 76.9% تبعد عنهم المصحة الجوارية حوالي 3 كلم، وهذا ما يدل على أن الخدمات الصحية قريبة للمسكن إذا ما نظرنا إلى المعايير العلمية التي تنص على أن المسافة بين المصحة والسكن لا تتجاوز 3 كلم، ولكن قد تكون هذه المسافة غير صحيحة، لكن السبب في ذلك يتعلق بالعتاد الذي يجب أن يتوفر في هاته المصحة من سيارات إسعاف ووسائل أخرى، تسمح للمريض بالحصول على الخدمات الصحية الاستعجالية بسرعة عالية ولكن 3 كلم مع محدودية وسيلة النقل المناسبة تخلق مشاكل أخرى. وبالتالي تؤكد مرة أخرى على صحة الفرضية، بينما 13.2% حوالي 5 كلم، قد تدل هذه النسبة على مشكلة يعاني منها بعض المبحوثين وهي نقص المصحات أو بعد المصحة عن مسكنه،

وكذا نسبة 9.9% تبعد عنهم أكثر من ذلك، وهذا ما يثبت مرة أخرى على هذه الفئة تطرح نفس المشكلة المتعلقة بنقص المصحات.

الجدول رقم (66) يبين توزيع أفراد العينة حسب المسافة بين المسكن وبين المحلات التجارية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
حوالي 500 متر	82	85.4
حوالي 1000 متر	13	13.5
أكثر من ذلك	1	1.0
المجموع	96	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25



يتفاوت نطاق خدمة المراكز التجارية المختلفة وذلك حسب مستوياتها ووسيلة الوصول إليها، حيث يجب أن يتم الوصول إلى بعضها خلال مسافة مشي بينما يتم الوصول إلى بعضها الآخر بالسيارة، وإذا رجعنا إلى المعايير المسافية لتموضع المرافق، فالخدمة التجارية التي تقدم سلع الاحتياج اليومي للسكان المجاورة السكنية، يجب أن لا تزيد مسافة المشي إليها عن 500 متر، وفي الحي لا تزيد المسافة عن 1,200 م، ويتبين من الجدول أعلاه أن أغلبية المجيبين عن السؤال 85.4% تبعد عنهم المحلات التجارية حوالي 500 متر، وهذا ما يدل قطعا على قرب وفاعلية هذه المرافق وتقديم دورها على أعلى مستويات الجودة لتحقيق حاجيات السكان، ومنه نستنتج أن المرافق التجارية في



حملة تتوافق وتوجهات المخطط ، بالمقابل نجد نسبة 13.5% حوالي 1000 متر مع العلم أن هذه النسبة أيضا بالرغم من أنها منخفضة ولكن بالنظر إلى المعايير العلمية كما ذكرنا أعلاه سنجد نتيجة واحدة ايجابية.



صورة رقم (5) تمثل المحلات التجارية الموجودة اسفل العمارات المصدر: تصوير الطالب،

حملة (01)، يوم: 2018/09/25

الجدول رقم (67) يبين اجابات افراد العينة عن الأطفال في سن الدراسة

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة
77.2	78	نعم
22.8	23	لا
100	101	المجموع

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية العينة 78 من أصل 101 لديهم أطفال في سن الدراسة بنسبة 77.2%، وهذا ما يدل على أن الأغلبية الساحقة للمبحوثين يستفيدون من كامل الخدمات التعليمية بجميع الأطوار الابتدائية والمتوسطة والثانوية وان هذه الأخيرة تقدم خدماتها على درجة كفاية عالية.

27- في حالة الإجابة بـ نعم ، هل يتم ذلك: على مستوى

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
على مستوى المنطقة	58	74.4
خارج المنطقة	20	25.6
المجموع	78	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

الأفراد الذين لديهم أطفال متمدرسين والبالغ عددهم 78 في العينة اغلبهم متمدرس على مستوى المنطقة بنسبة 74.4%، وهذا ما يدل على جودة الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات التعليمية من جهة، ومن جهة أخرى رضا الأولياء عن التكوين الجيد الذي يقدمه الأساتذة وعمال التربية ، بينما 25.6% متمدرس خارج المنطقة، وهذا قد يرجع إلى أسباب أخرى قد تكون لها علاقة بالإقامة السابقة أو التعلق بمؤسسات قريبة من المسكن السابق.

28- في حالة الإجابة بـ لا "خارج المنطقة"، ماهي الأسباب:

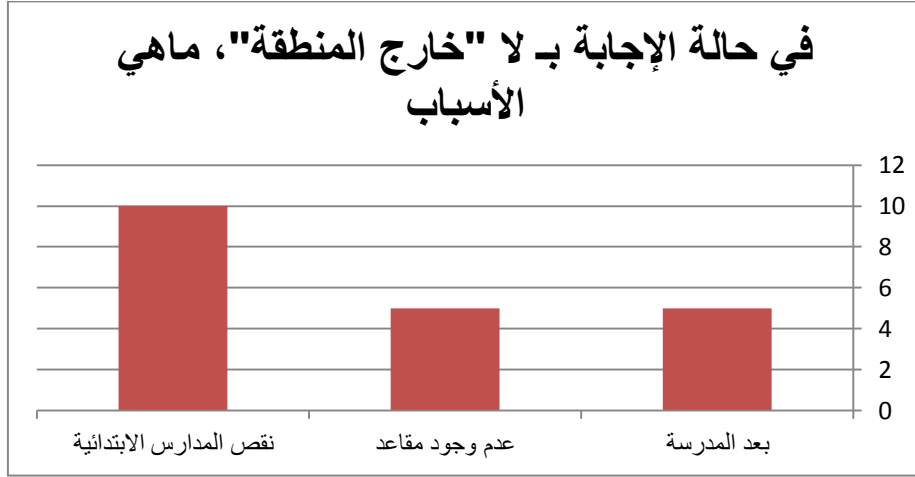
الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
بعد المدرسة	5	25
عدم وجود مقاعد	5	25
نقص المدارس الابتدائية	10	50
المجموع	20	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

الجدول يحدد أسباب التمدرس خارج المنطقة، (تقدر إجابات العينة بـ 20 مبحوث) كالاتي:

- 50% من المتمدرسين خارج المنطقة بسبب نقص المدارس الابتدائية.

- 25% بسبب بعد المدرسة.
- 25% بسبب عدم وجود مقاعد.



الجدول رقم (68) في حالة مرض احد أفراد أسرتك، هل يتم العلاج

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة
52.5	53	على مستوى المنطقة
47.5	48	خارج المنطقة
100	101	المجموع

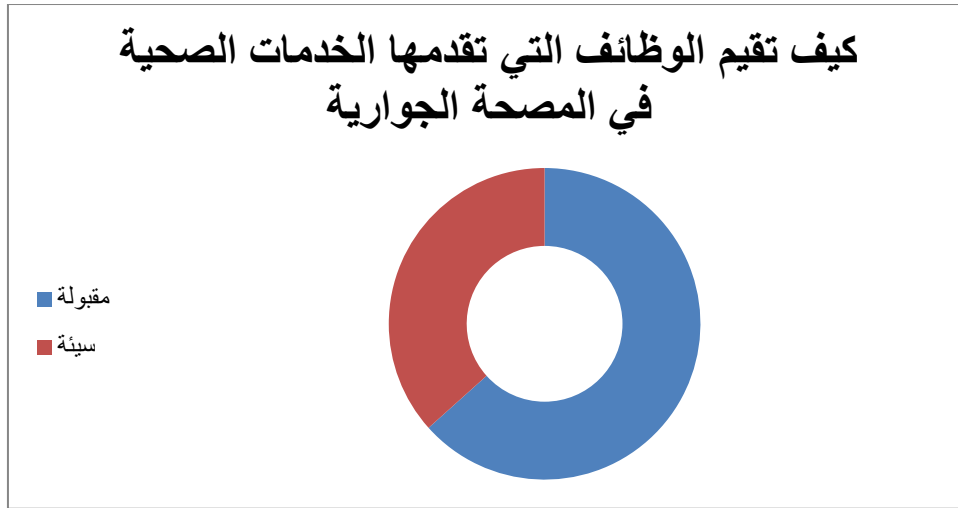
المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن العينة مقسمة إلى فئتين متقاربتين في التكرار والنسبة حيث 52.5% من العينة في حالة المرض يتم العلاج على مستوى المنطقة، وهذا يدل على أن الخدمة الاستعجالية هي الخدمة الوحيدة المتوفرة على مستوى المصحة، بينما 47.5% تقوم بالعلاج خارج المنطقة وهذا يرجع أساسا كما صرح بعض المبحوثين إلى المحسوبة و البيروقراطية في تسيير المصحة وغياب الضمير المهني ، وعدم المبالاة بحالة المرضى بالإضافة إلى نقص التخصصات العلاجية.

الجدول رقم (69) يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب تقييمهم للوظائف التي تقدمها المصحة الجوارية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
مقبولة	64	63.4
سيئة	37	36.6
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

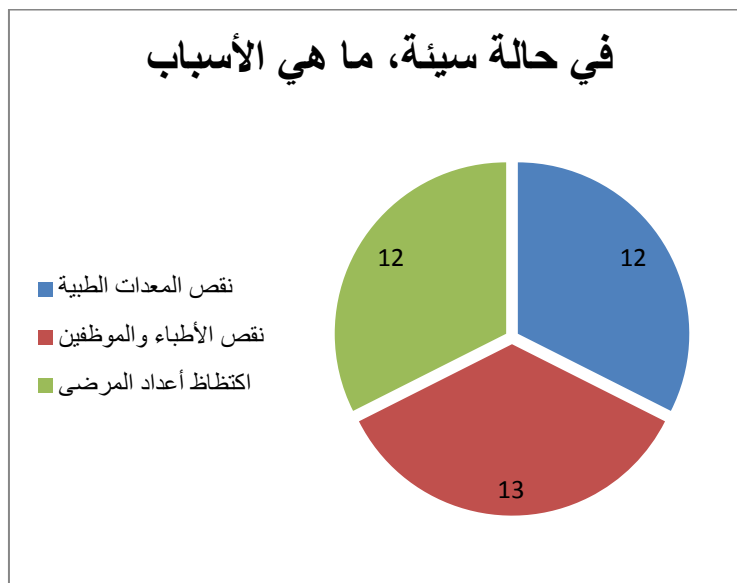


من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الفئة الأكبر من العينة بنسبة 63.4 % تقيم الوظائف التي تقدمها الخدمات الصحية في المصحة الجوارية بأنها مقبولة، وبالتالي هذا يؤكد صحة الأجوبة في الجدول السابق فنلاحظ في الجدول أعلاه أن نسبة 63 % لها رضا بالخدمات التي تقدمها المصحة وهذا يرجع إلى التوقع الممتاز للمصحة، وانسجام نوعية الخدمة مع واقع الوضع السكاني، وجودة الكوادر الإدارية والطبية، بالمقابل نلاحظ نسبة 36.6 % تقيمها بسيئة، وهي نفس الفئة تقريبا التي تقوم بالعلاج خارج المنطقة، و قد يرجع ذلك لبعض الأسباب السالفة الذكر.

## 31- في حالة سيئة، ما هي الأسباب:

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نقص المعدات الطبية	12	32.4
نقص الأطباء والموظفين	13	35.1
اكتظاظ أعداد المرضى	12	32.4
المجموع	37	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25



بالنسبة للذين يقيمون الخدمات الصحية سيئة حددت الأسباب في:

- نقص المعدات الطبية بنسبة 32.4 %
- نقص الأطباء والموظفين بنسبة 35.1 %
- اكتظاظ أعداد المرضى بنسبة 32.4 %

نلاحظ تقارب في النسب بين الأسباب ما يعني أنها بنفس الدرجة في أن تكون سببا في سوء الخدمات الطبية، وقد تكون هذه هي الأسباب الحقيقية لتراجع مستوى الخدمات الصحية في المنطقة في نظر السكان الذين أجابوا بهذه الإجابات.

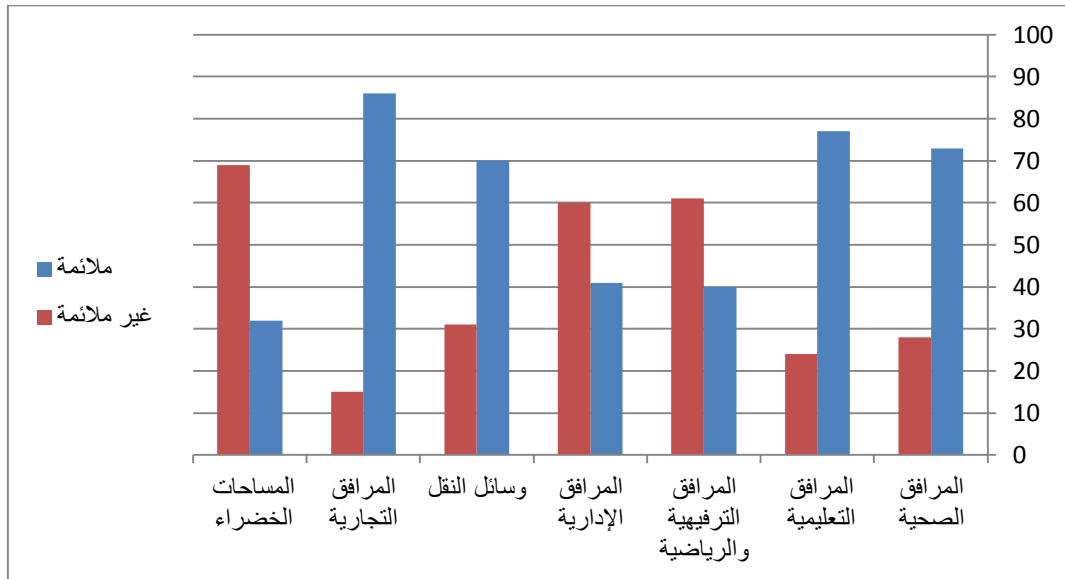
كذلك أضاف الأفراد المجيبون أسبابا أخرى هي:

- المحسوبية و البيروقراطية في تسيير المصحة
- غياب الضمير المهني
- عدم المبالاة بحالة المرضى
- نقص التخصصات العلاجية.

الجدول رقم (70) يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب رأيهم في ملائمة تموضع المرافق

غير ملائمة		ملائمة		المرافق
النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	
27.7	28	72.3	73	المرافق الصحية
23.8	24	76.2	77	المرافق التعليمية
60.4	61	39.6	40	المرافق الترفيهية والرياضية
59.4	60	40.6	41	المرافق الإدارية
30.7	31	69.3	70	وسائل النقل
14.9	15	85.1	86	المرافق التجارية
68.3	69	31.7	32	المساحات الخضراء
41.14		59.86		متوسط الفئة %

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25



تبين معطيات الجدول أعلاه أن المرافق التجارية هي الأكبر نسبة من حيث الملائمة 85.1% وهذا ما يدل على توفر الأحياء السكنية وسط مجموعة كبيرة من المحلات والمراكز التجارية وقريب أيضا من المركز التجاري الكبير على اعتبار أن الحي السكني يقع خارج وسط المدينة وهذا ما يوفر له سهولة الوصول إلى هذه المرافق. ثم المرافق التعليمية بنسبة 72.2% وهذا راجع إلى قرب المتوسطات و الثانويات وتوفر سهولة التنقل إليها ، حيث أننا نجد وحدات جواريه تحتوي على منشآت تعليمية لجميع الأطوار. أما بالنسبة للمرافق الصحية، فنسبة 72.3% من أفراد العينة البحثية ترى أن الخدمات الصحية ملائمة وهذا راجع جودة المرافق الصحية لاحتواء الحي. وبالنسبة لوسائل النقل فإن أفراد عينة البحث أجمعوا بنسبة 69.3% بأنها ملائمة وهذا راجع لسهولة التنقل سواء داخل الحي أو خارجه بالإضافة إلى الفائض في وسائل النقل وخاصة حافلات النقل الحضري ، والمساعدة التي تقدمها وسائل النقل المتنوعة الموجودة بالحي، ومنه نستنتج أن مخططات المدينة قد نجحت في تحقيق جميع الخدمات الضرورية بما يتلاءم وحاجيات السكان وهذا ما تم تأكيده من قبل في إجابات أخرى، ولكن أهملت البعد الرفاهي للسكان والذي يتعلق بتوفير المرافق التي يتنفس بها السكان ويروحون بها عن متاعب الحياة.

أما بالنسبة للمساحات الخضراء فهي أكثر المرافق الغير ملائمة بنسبة 86.3%، وهذا راجع أساسا إلى انعدام الحدائق والمساحات الخضراء نظرا لما توفره هذه الأخيرة للراحة النفسية للأفراد من ضجيج

وتلوث المدينة فهي عبارة عن ورشة مفتوحة لإنجاز المساكن وما تخلفه من تلوث في الهواء، وتحول المدينة إلى كتل إسمنتية لا مكان للمساحات الخضراء بها.

أما بالنسبة للمرافق الترفيهية والرياضية فإن أغلب المبحوثين وتقدر نسبتهم بـ 60.4 % أكدوا أنها غير ملائمة وهذا ما لاحظناه خلال الزيارة الميدانية لمجال الدراسة عدم وجود فضاءات للعب والترفيه في المدينة الجديدة إلا أنه توجد قاعة متعددة الرياضيات توفر فضاءها لكل سكان الحي، وهذا ما زاد في استياء العديد من السكان. أما بالنسبة للمرافق الإدارية فإن أغلب المبحوثين وتقدر نسبتهم بـ 59.4 % أكدوا أن الخدمات الإدارية غير ملائمة وهذا راجع الى عدم الاهتمام بالموقع الذي وضع فيه المرفق فإذا رجعنا إلى الخريطة نجد أن مصلحة الحالة المدنية وهي الخدمة الإدارية الوحيدة تم انشاؤها من حوالي عامين وبنيت أمام مركز الشرطة (الأمن الحضري الحادي عشر) الذي يقع في المدخل الشمالي لحملة.

أن الفئة التي أجابت بأنها غير ملائمة هي الفئة المتواجدة بالمنطقة الجنوبية وهي مجموع السكان الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المصلحة بسبب بعدها، في حين فئة أخرى بنسبة 40% أقرت أنها ملائمة وهي الفئة التي سكانها موجودون بالجهة الجنوبية أي بالقرب من المصلحة الادارية، وإذا رجعنا للمعايير العلمية نجد أن مناطق توطن هذه الخدمات تكون قرب مراكز المدن والمرافق الفرعية والمناطق والأحياء السكنية.





صورة رقم (6) تمثل الملحق الإداري حملة-1- المصدر: تصوير الطالب

عموما المرافق السابقة في المتوسط هي ملائمة بنسبة متوسطة 59.86% مع وجود نقص في تموضع المرافق المساحات الخضراء و المرافق الترفيهية والرياضية والمرافق الإدارية.

الجدول رقم (71) يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب رأيهم في تلبية المرافق السابقة لاحتياجاتهم

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	53	52.5
لا	48	47.5
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

تشير نتائج الجدول أعلاه أن 52.5% وهو ما يمثل نصف عينة الدراسة أجابوا بأن الخدمات السابقة تلبي احتياجاتهم، بينما النصف الآخر 47.5% من العينة أجابوا أن الخدمات السابقة لا تلبي

احتياجاتهم. نلاحظ تقارب كبير بين حجم الفئتين ويقدر بـ 5%، ومن هنا نستنتج أن جودة الخدمات الضرورية وتموقعها تتميز بالوسطية أي ليست سيئة وليست كافية كما يجب أن تكون.

الجدول رقم (72) يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب اشراكهم في اعداد البرامج والمخططات العمرانية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	22	21.8
لا	79	78.2
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن 21.8% من عينة البحث أجابوا انه يتم استشارة المواطنين المحليين من طرف الجهات المتخصصة في صياغة البرامج والمخططات العمرانية المحلية، ولكن هذه الاستشارة محدودة جدا وفي أمور شكلية فقط، بينما تبين أن نسبة 78.2% من مجتمع البحث تقر أنه توجد هوة بين المواطنين والجهات المختصة في صياغة البرامج والمخططات العمرانية تتمحور حول عدم استشارة المواطنين من طرف المختصين في التخطيط ونجد ذلك في مركزية القرارات واحتكار إعداد البرامج من طرف جهات معينة ما يؤدي إلى مجال حضري يرفضه المجتمع لأنه لا يوافق خصوصياته وحاجاته من جهة و من جهة أخرى نجد فشل البرامج والمخططات العمرانية في تحقيق أهدافها يعود إلى قلة التكوين وانعدام الوعي المعماري لدى المخططين.

الجدول رقم (73) يبين صياغة برامج التعمير والقرارات التخطيطية وفق آراء المختصين وأصحاب الخبرة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	31	30.7
لا	70	69.3
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

تهدف المخططات العمرانية الحالية لتخفيف من الضغط الذي تشهده المراكز الحضرية الكبرى، ولإحداث مناطق توسع وأقطاب عمرانية جديدة لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى، وإذا كانت هذه الأهداف المرجوة في مجال التخطيط لا تعكس صورة واضحة خصوصية المجتمع الجزائري، فإن هذه الإجراءات تصبح بدون مفعول وهذا ما لاحظناه في مجال الدراسة، ومن خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف المبحوثين، فإننا نجد أن نسبة 69.3% يؤكدون أن الجهات المخول لها صياغة وإعداد البرامج والمخططات العمرانية لا تستشير المختصين وأصحاب الخبرة في المجال ومختلف الفاعلين المحليين في أي قرارات تخص هذه البرامج، ويرون أن العيب يرجع في المنظومة كلها معاً (المخطط- التنفيذ- المتابعة)، وقلة التوعية لدى المنتخبين المحليين وأصحاب القرار السياسي والإداري.

## المحور الخامس: تلبية حاجات السكان وفق التوزيع المجالي للمرافق بالمنطقة

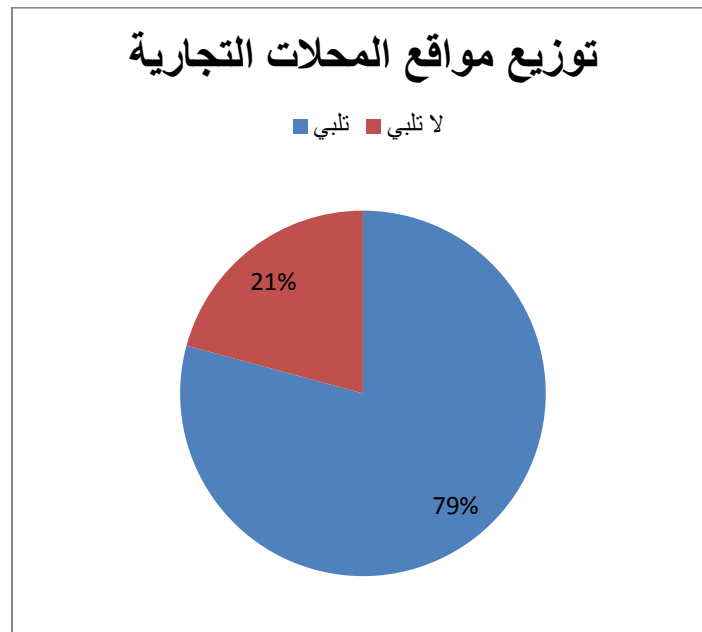
### تمهيد:

سنعتمد في هذا المحور على تحليل الجداول التي لها علاقة بتلبية حاجات السكان وفق التوزيع المجالي بالمنطقة، سنقوم من خلال تفسير البيانات الاحصائية الكشف عن واقع المرافق الحضرية وتموقعها وعلاقة هذه الاخيرة بتلبية حاجات السكان اليومية ، والخدمات التي يصعب الاستفادة منها من خلال البعض الصور والأرقام المتحصل عليها من اجابات المبحوثين.

## الجدول رقم (74) يبين توزيع مواقع المحلات التجارية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
تلبية	80	79.2
لا تلبية	21	20.8
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

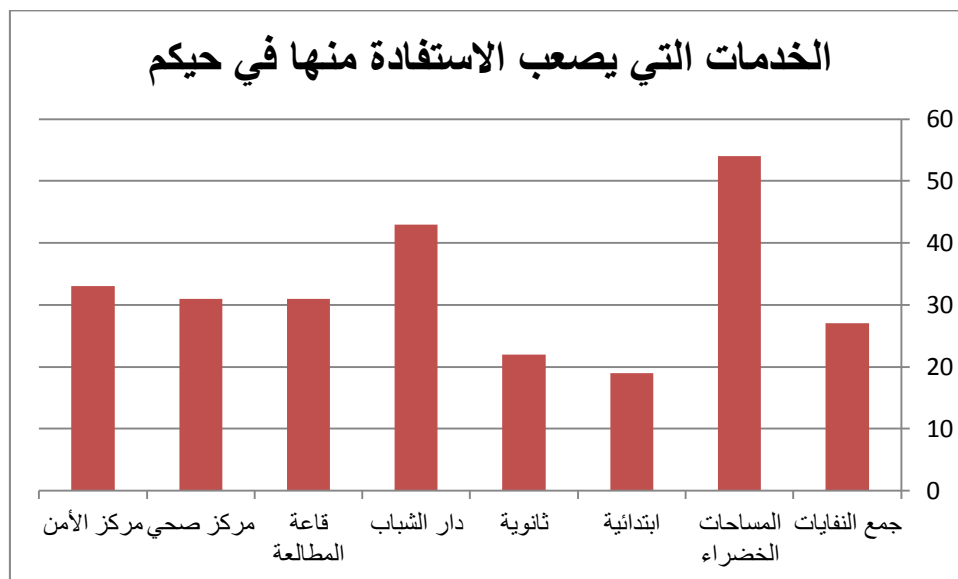


تشير نتائج الجدول أعلاه أن 79.2% وهو ما يمثل أغلبية عينة الدراسة أجابوا بأن توزيع مواقع المحلات التجارية تلبية احتياجاتهم ، وهذا لأن التوزيع المجالي للمرافق بالمنطقة نابع من حاجة الناس و يحقق لهم النشاط الذي يبعث الحياة لديهم، إذ تلبية المرافق من حيث توزعها الحالي حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية... فتوزيع المرافق بالمجال المكاني للمنطقة لا بد أن يراعي حاجات ونمط حياة السكان في الحي ، بينما 20.8% من العينة أجابوا أنها لا تلبية، وهذا لأن المرافق بالنسبة لهم غير موزعة بالشكل الذي يسمح لهم بالعيش بدون مشاكل فالتوزيع الغير جيد لها جعلهم في مشاكل لتلبية حاجاتهم، فغياب خطة منظمة وفق أسس علمية وأهداف بعيدة المدى، جعل السكان يرون أن توزيع المرافق لا يلبي حاجاتهم.

الجدول رقم (75) يبين توزيع اجابات أفراد العينة حسب رأيهم في الخدمات التي يصعب الاستفادة منها

الخدمات	التكرار	النسبة المئوية %
جمع النفايات	27	26.7
المساحات الخضراء	54	53.5
ابتدائية	19	18.8
ثانوية	22	21.8
دار الشباب	43	42.6
قاعة المطالعة	31	30.7
مركز صحي	31	30.7
مركز الأمن	33	32.7

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25



من خلال الجدول نلاحظ أن ابرز المرافق التي يصعب الاستفادة منها هي المساحات الخضراء حيث من العينة يصعب عليها الاستفادة منها وهي نفس الفئة في الجدول رقم(70) التي اجابت أن المرافق الترفيهية والرياضية غير ملائمة بنسبة 60%، ومن خلال دراستنا شاهدنا انعدام للمساحات الخضراء في الحي كما ابدوا سكان الحي استياءهم الكبير تجاه المستطيلات الخضراء وما توفر لهم من راحة نفسية بسبب ضغوط الحياة والعمل ، فالمرافق الحضرية الأكثر صعوبة للاستفادة منها هي

المساحات الخضراء ، وهذا راجع إلى عدم توفر هذه المساحات على التهيئة الملائمة لاستقبالهم مع أهاليهم، من حيث نظافة المساحات الخضراء وتوفرها على كراسي لجلوس العائلات، ثم تليها دار الشباب بتقدير 42.6% ، وهي نسبة تقارب النصف مما يدل على أن دار الشباب غير متاحة لجميع سكان المنطقة ويرجع هذا لشبه انعدام للمرافق الثقافية ما عدا دار شباب وقاعة كرة قدم، والتي كانت قبل ذلك سوق جواري ثم تم تحويلها إلى قاعة رياضة بعد الشكاوي التي قدمها السكان بسبب استقطاب السوق في الليل للمنحرفين وبائعي المخدرات والكحول، وتجدر الإشارة أنه بعدما تحولت إلى قاعة لعب كرة القدم كان استقبال كبير عليها من طرف السكان ولكن سرعان ما أتلقت بسبب التوافد الكبير من جهة، ومن جهة أخرى قلة الاعتناء بهذا المرفق فأصبح غير لائق للاستخدام، ثم في المركز الثالث تأتي خدمات الأمن بنسبة 32.7% ، وهذا قد يعود إلى بعد مركز الأمن عن المناطق السكنية شاهدنا عند خروجنا للميدان ، مما يخلق فوضى وانتشار لبعض الآفات، فغياب الرقابة ودوريات الشرطة جعل الأحياء السكنية غير آمنة، إضافة لنقص تلبية الشكاوي التي يقدمها السكان واستهزاء السلطات الأمنية بالوضع الذي آلت إليه المنطقة، ثم تأتي قاعة مطالعة ومركز صحي بنفس النسبة 30.7%، ثم جمع النفايات بنسبة 26.7% ، ثم ثانوية بنسبة 21.8% وابتدائية بنسبة 18.8%.



الصورة رقم (7) تمثل السوق الجواري بعد تحويله لقاعة رياضة المصدر: تصوير الطالب

كذلك أضاف المجيبون بصعوبة الاستفادة من خدمات أخرى وهي:

- قاعات الرياضة
- عدم كفاية مراكز البريد.
- مراكز تسديد الفاتورات.
- محلات الملابس ومحلات التجهيزات المنزلية.

بالنسبة لمراكز البريد تجدر الإشارة إلى أن الحي تم تجهيزه بمركز بريد متواجد في حدود حي طريق حملة وهو المدخل الشمالي للحي ، وقد لجأت الدولة إلى تخصيص بعض محلات التي كانت مشروع الرئيس السابق من أجل بناء المركز البريدي، ومنه نستنتج استغلال غير عقلاني للأرض أدى إلى شغل أراضي بمباني غير مهمة على حساب مرافق أخرى ضرورية لم تؤخذ بعين الاعتبار، وهذا راجع إلى التخطيط العشوائي الغير مستدام.



صورة رقم(8) تمثل مركز البريد بحدود منطقة حملة المصدر: تصوير الطالب



الجدول رقم (76) يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان قضاء أوقاتكم

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
في البيت	87	86.1
في الشارع	14	13.9
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

يتضح من الجدول انه أغلبية العينة بنسبة 86.1% يقضون أوقاتهم في البيت، وهذا مؤشر يؤكد على صحة الأجوبة السابقة، وبأن الحي يفتقر لأماكن الراحة والاستجمام مما جعل السكان يفضلون قضاء أوقات الراحة في البيت، ومن هنا نستنتج أن المخططات لم تراعي البعد النفسي للمسكن وأهملت تهيئة الحي الذي أصبح يقتصر فقط على وظيفة السكن، وبالتالي لم تلبي حاجيات السكان الترفيهية وفقاً للتوزيع المجالي للمنطقة، أما بالنسبة للفئة التي تقضي أوقاتهم في الشارع فقد سجلت بـ 13.9%، وهذه نفس الفئة التي أقرت أنها تفضل قضاء وقتها في فضاءات أخرى كالمقاهي والأماكن المجاورة التي يجدون فيها متاع للاستجمام وتغيير الجو بعيداً عن الحي.

أماكن أخرى، أذكرها:

- المقاهي والحدائق وخارج التجمعات السكنية والحمامات.

الجدول رقم (77) يبين اجابات افراد العينة حسب اختيارهم لقضاء أوقات الفراغ

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
داخل الحي	28	27.7
خارج الحي	73	72.9
المجموع	101	100

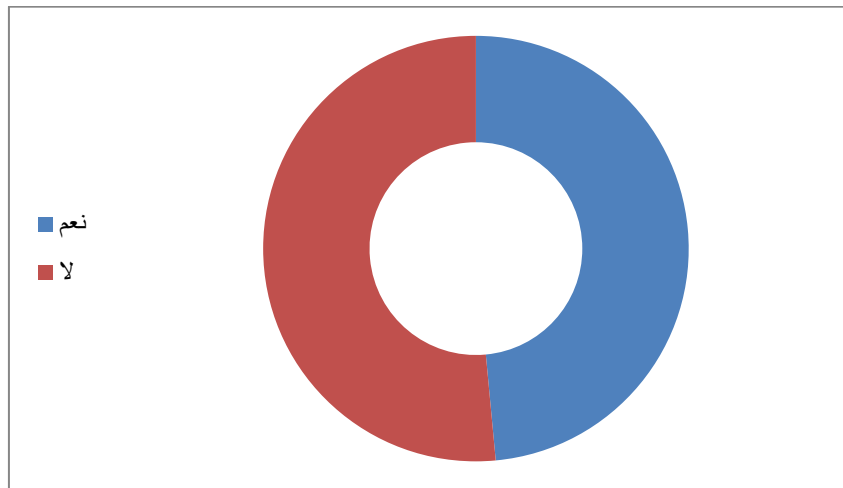
المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

نلاحظ من الجدول أن أغلبية العينة بنسبة 72.9% يقضون أوقاتهم خارج الحي، وهذا ما يؤكد تقاطع الأجوبة الصحيحة لسكان الحي، أي أن الفئة التي تفضل الجلوس في البيت والفئة التي تفضل قضاء أوقاتها خارج الحي لهما دلالة واحدة بأن المرافق الحضرية داخل الحي لا تتماشى ومتطلبات السكان في المنطقة فيعمدون إلى قضاء أوقات فراغهم، إما خارج الحي لأنهم يبحثون عن ما ينقصهم داخل حيهم، أو في البيت لعدم توفر الحي على فضاء مناسب، أما الذين أجابوا بأنهم يقضون أوقات فراغهم داخل الحي وهي نسبة 27.7%، فهذا قد يرجع لنقص إمكانيات المعيشة التي تمنعهم من البحث عن بدائل أخرى للاستجمام والترفيه.

الجدول رقم (78) يبين توزيع افراد العينة حسب رأيهم في تلبية الخدمات الاجتماعية لمتطلباتهم

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	49	48.5
لا	52	51.5
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25



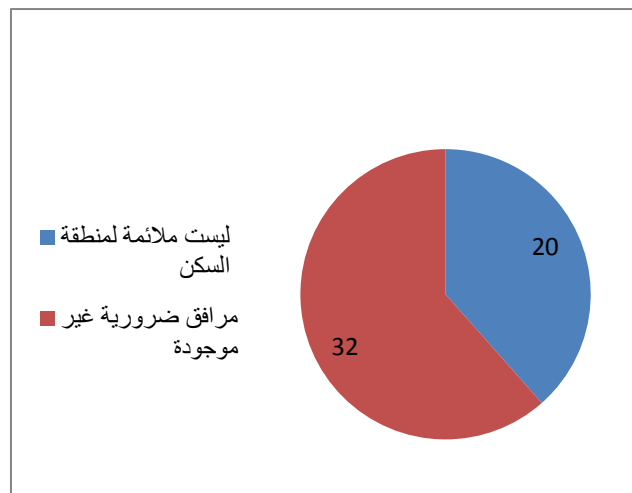
يتضح من الجدول انه نصف العينة بنسبة 51.5% الخدمات الاجتماعية في حملة لا تلبية حاجياتكم المعيشية، و 48.5% من العينة تلبية حاجاتهم مما يدل على تقارب النسب بفارق يقدر بـ 3%، وهذا ما يدل على أن الخدمات متوسطة من ناحية تلبية حاجاتهم، وهذا قد يرجع لعدم إنشاء مرافق جديدة تغطي حاجات الناس المعيشية المتزايدة، أو قد يرجع لاستثناء وجود المرافق الضرورية فقط، وغياب

مختلف المرافق الأخرى الترويحية والترفيهية، وبالتالي لا بد للمرافق الحضرية بالمنطقة وأن تتماشى مع متطلبات السكان والتطورات في الحياة ، لكي لا تكون عاجزة عن أداء مهامها، ومنه نستنتج أن الحي يعاني من نقص تنوع الخدمات الضرورية والترفيهية على الصعيدين الكمي والنوعي.

41- في حالة الإجابة بـ لا تلبى، ماهي الأسباب:

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية %
ليست ملائمة لمنطقة السكن	20	23.9
مرافق ضرورية غير موجودة	23	60.8
المجموع	43	84.7

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25



بالنسبة للمجيبين بأن الخدمات الاجتماعية في حملة لا تلبى حاجياتكم المعيشية والبالغ عددهم 52 حددوا الأسباب بأن المرافق الضرورية غير موجودة بنسبة 60.8%، فالمرافق الضرورية المتمثلة في نظهم وهي مرافق اللعب والترفيه والرياضة غير موجودة، وهذا ما يجعل السكان لا يتحصلون على الخدمات الاجتماعية الأساسية لحياتهم، في ظل النمو الحضري الكبير والزيادة السكانية للمنطقة تحول الخدمات دون أن تلبى الحاجات الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشاكل أخرى مثل هشاشة المرفق لعدم قدرته على استيعاب التوافد المستمر والكثيف للسكان، وليست ملائمة لمنطقة السكن بنسبة 39.2%، وهي نسبة إن دلت على شيء فإنها تدل على الاستغلال الغير عقلاني للمجال الحضري.

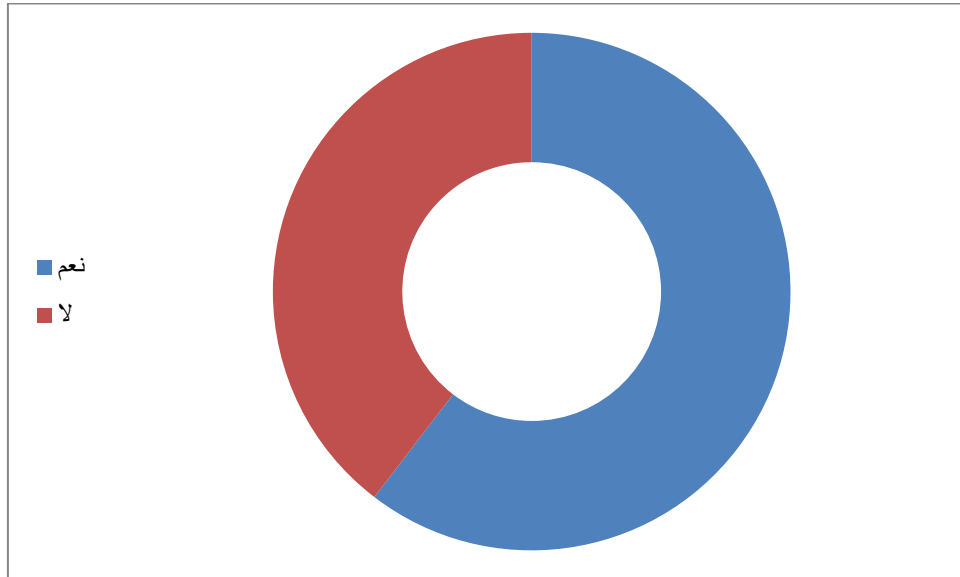
بالإضافة لأسباب أخرى:

- المرافق غير موزعة حسب احتياجات السكان بالإضافة الى نقص كبير في المرافق الترفيهية.

الجدول رقم (79) يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب المشكلات التي يعاني منها الحي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	61	60.4
لا	40	39.6
المجموع	101	100

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25



يتضح من الجدول انه أكثر من نصف العينة بنسبة 60.4% يؤكدون أن الحي يعاني من مشكلات، وهذا لأنهم لا يحصلون على خدمة كاملة لقصور هذه المرافق ووجود المشاكل فيها من ناحيتي التهيئة والتسيير، فمن خلال دراستنا للحي لاحظنا نقص في التشجير وإتلاف لأعمدة الإنارة وضياع غطاءات مصبات المياه، إضافة إلى تشققات زفت الطرقات وانعدام كراسي للجلوس للعائلات هذا من جهة، ومن جهة أخرى توافد بعض الأشخاص الغرباء عن الحي، أما نسبة 39.6%، يرون أن الحي لا يعاني من مشكلات، فهم راضون عن الحي وتهيئته وهذه في الفئة التي تفضل استعمال المسكن للراحة والنوم فقط.

## 43- في حالة الإجابة بنعم ما نوع هذه المشكلات:

من خلال الإجابة على السؤال السابق نجد أن الذين أجابوا عن أن حيزهم فيه العديد من المشاكل هم العينة التي ستجيب الآن على هذا السؤال وتحدد نوع المشكلات الموجودة وقد حصروها في:

- تجمعات أشخاص غرباء عن الحي.
- المخدرات، الجريمة، الاحترام.
- مستوى ثقافي غير متقارب.
- فوارق في نمط العيش.

الجدول رقم (80) يبين توزيع اجابات افراد العينة حسب رأيهم في المشاريع التي تخص تنمية الحي

المجموع	لا		نعم		المشاريع
	النسبة المئوية %	التكرار	النسبة المئوية %	التكرار	
101	%41	41	%59.4	60	مرافق خدمتية
101	%45	46	%54.5	55	اصلاح شبكات الطرق
101	%43	44	%56.5	57	مؤسسات صحية وترفيهية
%100	%43		%58		المجموع الخاص

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

رغم أن المدينة الجديدة-حملة- حديثة النشأة وباعتبارها قطب حضري جذب للسكان من خلال ما تتوفر عليه من تجهيزات ومرافق خدمية، إلا أن الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (78) توضح أن نسبة 59.4%، من مجموع المبحوثين من المجمع السكني موضوع الدراسة يؤكدون أن الحي يعاني من نقص مرافق خدمتية، وإذا نظرنا إلى النسب المتقاربة نجد أن هذه المرافق الخدمية تتمثل بشكل جلي في المرافق الترفيهية والرياضية والصحية كما اشرنا في المحور (4) هذه المرافق الأخيرة تعد أهم المشاريع التي يمكن الاستفادة منها فيما يخص تنمية الحي حسب عينة الدراسة ، والتي تحقق العيش المستقر للسكان، بالإضافة لإصلاح شبكة الطرق بنسبة 54.4 %، وهذا ما لاحظناه عند

دراستنا لمجال الدراسة حيث أن اغلب الطرق غير معبدة ومهترئة وتصبح أكثر من ذلك بمجرد سقوط بعض الأمطار، كذلك مؤسسات صحية وترفيهية بنسبة 56.5%، وهنا ما يؤكد صحة الأجوبة التي طرحها السكان حول المعاناة التي يعيشونها بسبب انعدام المساحات الخضراء و فضاءات لعب الأطفال وقاعات للرياضة من جهة، ومن جهة أخرى نقص الخدمات الطبية لعدم توفر التخصصات العلاجية على مستوى المصحة الجوارية بالمنطقة ومشاكل أخرى.

أخرى، اذكرها

أما الإجابات الأخرى متمثلة في:

- إعادة تهيئة قنوات الصرف الصحي.
- الإنارة العمومية.
- ملاعب جوارية.
- مركز إطفاء وحماية مدنية.
- مساحات خضراء، توفير الأمن.
- زيادة مراكز البريد والخدمات الأساسية كهرباء ماء تماشيا مع زيادة عدد السكان.

## الفصل السابع:

### مناقشة نتائج الدراسة

#### 1. نتائج الدراسة

##### 1.1. نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

##### 2.1. نتائج الدراسة في ضوء الفرضية

##### 3.1. نتائج الدراسة في ضوء أهدافها

##### 4.1. نتائج الدراسة في ضوء النظرية

#### 2. التوصيات والاقتراحات

#### 3. خاتمة

▪ قائمة المراجع

▪ الملاحق

## 1. نتائج الدراسة:

## 1.1. نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

من خلال إجراء المقارنات الكمية والكيفية بين نتائج الدراسة الراهنة ونتائج الدراسات السابقة التي أشرنا إليها في عنصر الإشكالية، يلاحظ أن هناك تشابه في البيانات المحصل عليها كما يلاحظ وجود تشابهات في كثير من النتائج ويعود الاختلاف إلى تباين السياقات الاجتماعية والتاريخية لمختلف الدراسات وكذلك أطوارها النظرية والمنهجية وجوانب التركيز، في حين تعود نقاط التشابه إلى الخصائص البنائية التي ترافق مثل هذه الظواهر رغم تغيرها وارتباطها بالزمان والمكان.

وفي هذا الإطار توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج ترتبط بسياق الدراسة ومنه يمكن ربطها بالدراسة التي قامت بها الباحثة تحت عنوان "أدوات التهيئة والتعمير ونمط الحياة بالنسيج- العمراني" بحيث سعت هذه الدراسة إلى الإطلاع على قوانين التهيئة والتعمير بوصف واقع تجسيد الافتراضات التخطيطية العمرانية في إنجاز المنشأة السكنية بالمدينة الجديدة -علي منجلي- ومدى أخذها بعين الاعتبار لخصوصية الساكن الاجتماعية والثقافية.

وخلصت الدراسة إلى أن المشاريع المنجزة لا تستجيب لخصوصية السكان بالإضافة إلى عدم التطبيق الفعلي لأدوات التهيئة والتعمير، وهذا ما أكدته الدراسة الراهنة، فالأحياء السكنية على مستوى المدينة الجديدة -علي منجلي- حرمت من التخطيط والتنظيم العمراني وأصبحت عبارة عن مباني إسمنتية بائسة ومرافد للسكان وذلك ما لمسناه من تدمير السكان وعدم رضاهم عما تم إنجازه من المشاريع السكنية والمرافق والخدمات حيث أهمل الجانب التقني والمضمون الفعلي للمخططات، إضافة إلى غياب المراقبة الجدية من طرف المصالح المختصة من حيث طرق إنجازها والمدة المحدودة لتسليم هذه المشاريع.

وبالتالي فإن السياسة المتبعة في مجال تطوير البيئة الحضرية في المجتمعات الجديدة لتحقيق إستراتيجية التنمية، لم تتحقق في معظم المدن الجديدة نتيجة للعديد من العوامل أهمها عدم المتابعة في التطبيق الفعلي لقواعد التهيئة والتعمير، تصميم نماذج عمرانية مستوردة غريبة عن التراث المعماري المتأصل عن الهوية الجزائرية وبعيد كل البعد عن واقع المجتمع وخصوصيته الاجتماعية والثقافية ونمط حياته والعمران إذن هو مشروع معماري مأخوذ من إرث ثقافي فالمشاريع السكنية المنجزة



بالمدينة الجديدة -علي منجلي- عبارة عن امتداد للقرية من خلال ما تعكسه من سلوك وطرق وأساليب عيش السكان حيث أن سياسة الدولة هدفها إنجاز أكبر عدد ممكن من السكنات لمواجهة النمو الحضري السريع الذي تواجهه معظم المدن الكبرى.

لكن بالمقابل أهملت الجانب الاجتماعي والثقافي بالإضافة إلى عدم تفعيل دور المخطط والمختص في مجال التعمير والفاعلين الاجتماعيين في إعداد الخطط والبرامج العمرانية وذلك ما يدفعنا إلى القول أن التسيير العمراني في الجزائر بعيد كل البعد عن الحكامة الحضرية وهو السبب وراء فشل السياسة العمرانية وهي من أهم النتائج التي توصلت إليها دراستنا وإذا نادت التنمية المستدامة بتعزيز مفهوم الحكم الراشد الذي يعتمد على المشاركة الجماهيرية ومشاركة الخبراء المختصين والفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات والخطط التنموية لحاجات ومتطلبات المجتمع وذلك لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وذلك بتكامل الأبعاد العمرانية مع الأبعاد الاجتماعية والثقافية.

وفعلا تشترك دراستنا مع هذه الدراسة في كون أن برامج وسياسات التخطيط الحضري المعتمدة لإنشاء المدن الجديدة تهمل الجوانب الاجتماعية والثقافية وهي الأسس التي تقوم عليها التنمية الحضرية، وبالتالي تقتضي تضمين قواعد التهيئة والتعمير الجوانب الاجتماعية والثقافية في تصميم وتخطيط المشاريع السكنية باعتبارها أداة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

كما تدخل دراستها هذه ضمن سياق الدراسة التي جاءت تحت عنوان "التنمية المستدامة والمدينة الجديدة في الجزائر" فقد استعرض البحث موضوعاً هاما كونه يعالج ويبحث في واقع التنمية المستدامة وطرق تفعيلها في التخطيط العمراني بالمدن الجديدة خاصة وأن التجربة في هذا الميدان تعتبر حديثة وبالإضافة إلى مراحل نشأتها التاريخية والأسباب التي أدت إلى قيامها ومدى تأثيراتها الوطنية والإقليمية وإلى أي مدى استطاعت تحقيق التوازن بين مختلف الأبعاد سواء كانت اجتماعية وثقافية وبيئية استنادا إلى إستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة حيث تناول البحث تجربة إنشاء المدينة الجديدة -علي منجلي- بقسنطينة وفق سياسة إعادة التوازن إلى البيئة الحضرية وخلق مجال عمراني منتظم يساير تطلعات وحاجات الأفراد والتطورات العالمية في مجال التهيئة والتعمير.

إن المدينة الجديدة تتشكل من مختلف الصيغ السكنية والتي تتماشى وطلبات السكان وهذا يعكس استجابة الدولة لمطالب هؤلاء السكان وتلبية الحاجات الاجتماعية، وبالرغم من توفر جميع الصيغ

السكنية إلا أنها لم تنجز بالكيفية التي تحقق ما يعرف بالاستدامة العمرانية التي تتطلب مراعاة شكل العمارة وحجمها والإضاءة والتهوية مما يعني إلزامية دمج التنمية المستدامة في العملية التخطيطية.

ولذا كان التخطيط لهذه المدينة مقتصرًا منذ البداية على تحويل الفائض من النمو السكاني للمدينة الأم لكن ما يعاب عليها أنها تجمع سكاني كبير يفتقر إلى معالم المدينة الحديثة، إضافة إلى غياب الأمن وكذا الإهمال الذي طال الحدائق والمساحات الخضراء الموجودة رغم قلتها.

إن المعطيات العامة للتخطيط الحضري تأخذ في الحسبان البعد الاجتماعي والثقافي في التهيئة الحضرية للمدينة الجديدة وعلى الرغم من أن التنمية المستدامة تستدعي إدراجها إلا أن النتائج المتوصل إليها تؤكد على إهمال البعدين في عملية التخطيط الحضري، على الرغم من أن القوانين المتعلقة بالتهيئة والتعمير والتنمية المحلية قد أشارت إلى ذلك، إلا أن نتائج هذه الدراسة تشترك مع دراستنا لهذه المدينة سواء تعلق الأمر بإغفال الأبعاد الاجتماعية والثقافية للسكان في عملية التخطيط الحضري، وتختلف معها في كون الدراسة أهملت الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمدينة الجديدة، بينما كان التركيز في دراستنا الميدانية منصبًا على هذه الجوانب تحديدًا.

## 2.1. نتائج الدراسة في ضوء الفرضية:

من خلال الشواهد الواقعية التي جمعت حول الظاهرة البحثية والتمحورة حول استغلال المجال واستخدامات المرافق الحضرية، نلاحظ وجود ارتباطات قوية بين مؤشرات الدراسة الخاصة تلك المتعلقة بظروف الحي وتهيئته من جهة، وكذلك توزيع المرافق وتوافقه مع مخطط شغل الأرض بما يلبي حاجيات السكان من جهة أخرى، وضمن هذا الإطار نحاول مناقشة نتائج الدراسة في ضوء القضية التي أثارتها الدراسة والمشار إليها في الإشكالية وتساؤلاتها بما في ذلك فرضية الدراسة ومؤشراتها.

❖ إن توزيع المرافق الحضرية بالمنطقة مجال الدراسة لا يتوافق ومخطط شغل الأرض بما يلبي حاجيات السكان.

1. يتضمن المحور الأول على أن: توزيع المرافق بمجال الدراسة لا يتوافق مع توجهات مخطط شغل الأرض، لم تتجاوب هذه الفرضية مع النتائج التي بينتها الدراسة الميدانية وذلك من خلال النقاط التالية:

✓ ان مخطط شغل الأرض قد طابق إلى حد ما المعايير العلمية المسافية والزمنية والمكانية لخدمات النقل، ولكن هذه الأخيرة تبقى عاجزة عن تلبية حاجيات السكان بالشكل الذي يسهل

للعامل الانتقال الى مركز العمل في مسافة زمنية ثابتة، فالجدول (62) يبين استغراق الوقت للوصول إلى مقر العمل كانت أكثر من 20 دقيقة بنسبة 58.5%، ولكن بالنظر إلى الجدول (53) نجد أن مقر عمل السكان أغلبهم خارج المنطقة بنسبة 80%، بالمقابل يؤكد الجدول (60) حول تقييم خدمات وسائل النقل من طرف السكان بأنها متوسطة بنسبة 57.4% ، وبالتالي نستنتج ان خدمات النقل ملائمة من حيث تموضعها بنسبة 69.3%.

✓ الجداول (63) و(64) و(65) و(66) هي أسئلة تشير لمعايير علمية قد تطرقنا إليها في الفصول النظرية، وهي معايير يعتمد عليها مخطط شغل الأرض في تحديد المسافة الملائمة بين المسكن ومختلف المرافق التعليمية والصحية والتجارية ، فكانت الإجابات كلها تخلص إلى أن وضعية هذه المرافق كانت وفق أسس علمية وتتنطبق مع المعايير العلمية التي جاء بها المخطط ، فبالنسبة للمدرسة نجد أنها قريبة للمسكن وهذا ما يوضحه الجدول (63) ، ويؤكد الجدول الفرعي 27 أن نسبة 74.4% من الأطفال المتدرسين يزاولون دراستهم على مستوى المنطقة ، أما بالنسبة للمتوسطة والثانوية فقد سجلت نسبة 68.9% المسافة الفاصلة بينها وبين المسكن. ✓ بالنسبة للمرافق الصحية والتجارية فقد سجلت نسبة 76.9% المسافة بين المصحة والمسكن، وهذا يؤكد الجدول (68) حيث سجلت نسبة 52.5% من المبحوثين يعالجون على مستوى المنطقة، ونسبة 85.4% للمرافق التجارية.

✓ في الجدول (69) نلاحظ ان الخدمات الصحية مقبولة بنسبة 63.4% وهذا ما يدل على تموضعها في مكان يسمح لأغلب السكان التنقل بسهولة والحصول على جميع الخدمات التي تقدمها المصحة.

✓ أما الجدول (70) يوضح تقييم شامل لمدى ملائمة المرافق ونلاحظ من خلال المعطيات أن اغلب المرافق الضرورية الصحية منها والتعليمية والتجارية ووسائل النقل ملائمة للسكان بنسب مرتفعة وهذا ما يؤكد الجدول 33 أن نسبة 52.5% من الخدمات تلبى احتياجات السكان ومتطلباتهم، بينما جاءت المرافق الترفيهية والإدارية والمساحات الخضراء غير ملائمة ، وهي نفس الفئة من السكان في الجدول (71) التي لا تلبى احتياجاتهم المتمثلة في مساحات لعب أطفال وأماكن تنزه ومساحات خضراء إضافة إلى المرافق الرياضية الأخرى.

✓ الجدول (72) و(73) يوضحان رأي المبحوثين حول استشارتهم في تخطيط و توزيع المرافق ، نلاحظ إهمال الجهات المختصة في إشراك السكان ، وعدم اخذ بآراء المختصين وأصحاب الخبرة ومختلف الفاعلين المحليين.

2. يتضمن المحور الثاني على: ان توزيع المرافق الحضرية بالمنطقة بالدراسة لا يلبي احتياجات السكان ، تجاوب هذا الفرض إلى حد ما مع النتائج التي بينتها الدراسة الميدانية وذلك من خلال النقاط التالية:

✓ توزيع مواقع المحلات التجارية يلبي احتياجات السكان بنسبة 79.2% كما جاء في الجدول (74).

✓ بالنسبة للجدول (75) يبين آراء المبحوثين حول المرافق التي يصعب الاستفادة منها فكانت الاجابات كلها تؤكد ان المنطقة مكثفة من المرافق الأساسية والضرورية ولكنها تفتقر للمساحات الخضراء والمرافق الثقافية والترفيهية، والتي سجلت فيها نتائج تدل على معاناة السكان واحتياجها لهذه الخدمات الضرورية.

✓ في الجدول (76) نلاحظ أن الشارع لا يحتوي على تهيئة تسمح للسكان بالجلوس أو التنزه ولهذا السبب يفضل أغلبية الساكنين قضاء أوقاتهم في البيت بنسبة قدرت ب 86.1% ، وإذا رجعنا إلى الجدول (60) يتبين لنا أن تهيئة الحي متوسطة أي انه يقتصر فقط على الوظيفة السكنية دون أن يؤدي الوظائف الأخرى ذات البعد الاجتماعي والنفسي والمتمثلة في المساحات الخضراء وأماكن لعب أطفال وكراسي للجلوس والترويح عن النفس، وهذا ما يجعل السكان ينفرون من الحي، كما يظهر في الجدول (77) انه نسبة 72.9% من السكان يفضلون قضاء عطلم الأسبوعية خارج الحي.

✓ أما في الجدول (78) يوضح تلبية الخدمات الاجتماعي لاحتياجات السكان فكانت الإجابات تخلص إلى أن المرافق لا تلبي بنسبة 51.5%، وقد كانت الأسباب في نظر السكان تعود إلى أن المرافق غير موزعة حسب احتياجات السكان بالإضافة إلى نقص كبير في المرافق الترفيهية، كما يظهر في الجدول (79) ، وإذا أردنا التأكد من ذلك، سنجد في الجدول (80) المشكلات التي يعاني منها الحي وكانت من بينها فضاءات لعب أطفال ومرافق صحية وترفيهية بنسب عالية.

### 3.1. نتائج الدراسة في ضوء اهدافها:

تمحورت أهداف الدراسة حول محاولة لمعرفة العلاقة المتبادل بين الخصائص الاجتماعية والثقافية المميزة لمجتمع المدينة مجال البحث وبين والخصائص العمرانية للمسكن والحي واستخداماته، والبحث عن أهم البرامج التي تأخذها هيئات التخطيط في استغلال المجال والتحقق من نجاعة مخطط شغل الأراضي ومدى توافقه مع توزيع المرافق الحضرية، بالإضافة الى البحث عن معايير توطين

الخدمات وتأثيرها في ولوجية السكان إليها، والكشف عن مدى استفادة السكان وتلبية المرافق حسب التوزيع المجالي للمنطقة، وأخيرا الوصول إلى بعض الاقتراحات حول مشكلة موضوع البحث.

توصل الباحث إلى العديد من النتائج التي مست الكثير من الجوانب، كما يظهر ذلك فيما يلي:

1. معرفة الخصائص الاجتماعية والثقافية المميزة لمجتمع المدينة مجال البحث، وذلك من خلال البحث الميداني والتعرف على أهم ما يميز مجتمع البحث في مختلف الجوانب وهو ما لاحظناه من إجابات المبحوثين على استمارة البحث والتي تحتوي على عدة محاور قسمت حسب خصائص مجتمع البحث إلى: بيانات شخصية، خصائص المساكن واستعمالاته، بيانات خاصة بوضعية الحي، وبيانات حول تموضع المرافق الخدمية وفق توجهات مخطط شغل الأرض، وبيانات حول تلبية حاجات السكان وفق للتوزيع المجالي للمرافق بالمنطقة.
2. تعد قواعد التعمير والمعايير التخطيطية من أهم الأسس لتحقيق مجال عمراي متكامل ، يأخذ مخطط استعمالات الأرض مجموعة من المعايير العلمية والنظرية ويحاول تطبيقها في المشاريع السكنية والعمرانية وخاصة الجديدة ، ومجال الدراسة كان ميدان للتحقق من مطابقة هذه المعايير، وبعد الدراسة الميدانية تبين لنا مخطط شغل الأراضي وضع هذه المعايير قيد التطبيق ، ولكنه أهمل تموضع بعض المرافق الضرورية الأخرى كالمرافق الترفيهية والرياضية.
3. إن التوزيع المجالي للمرافق يهدف إلى تحسين الخدمات الاجتماعية وتوزيع العدالة والمساواة بين جميع المراكز السكنية وبين مختلف المرافق والخدمات التي تلي احتياجات السكان، ونستنتج في ضوء هذه الأهداف أن معيار جذب المرافق الضرورية للأفراد هو المعيار النوعي أي طبيعة المرافق وتموضعها يكون حسب احتياجات السكان وفي ضوء نتائج البحث نستنتج أن توزيع المرافق الضرورية لا يقتصر فقط على التعليمية والصحية بل أيضا المرافق الترفيهية والرياضية والتي تعد المرافق الأساسية في نظر السكان لما تقدمه من رفاة اجتماعية وراحة نفسية.
4. إن الهدف الأكبر الذي ترمي إليه برامج وسياسات التخطيط الحضري هو إنجاز عدد هائل من السكنات لمواجهة أزمة السكن دون إعطاء الأولوية للأبعاد الاجتماعية والثقافية للمجتمع... وهذا ما لمسناه من خلال استطلاعنا لميدان الدراسة فقد اهتمت هذه البرامج بالكم على حساب النوع إلى جانب النقص الواضح في المرافق والتجهيزات. فالاهتمام بالجوانب المادية على حساب الجوانب الاجتماعية والثقافية أحدث خلا في مجتمع المدينة، ومدى تكييف السكان مع البيئة الجديدة.

5. وبناء على الهدف الذي يرمي للوصول إلى اقتراحات حول المشكلة موضوع البحث من خلال ما طرح للمبحوثين في الاستمارة وكذا من خلال ملاحظة الباحث لميدان الدراسة ومنه ندرج بعض التوصيات والاقتراحات.

#### 4.1. نتائج الدراسة في ضوء النظرية:

لقد صاحب التحضر السريع نتيجة للتحديات الحضرية في المدن والتي ظهرت في القرن الواحد والعشرين العديد من المشكلات الحضرية والإيكولوجية، وتعد الاتجاهات النظرية المفسرة لتخطيط المدن بمثابة الأرضية والنموذج الذي يتخذه الباحث لدراسة القضايا المتعلقة بالنمو والتخطيط الحضري والقواعد والأسس العلمية التي يقوم عليها العمران الحديث الذي يتطلب تنمية حضرية وفقا للحاجات والمتطلبات الأساسية للمجتمع.

ولهذا يهتم علم الاجتماع الحضري بدراسة المشاكل الناجمة عن التنمية الحضرية، فهو يتناول الحياة الحضرية والمدنية وما يتخللها من بناءات ودعائم ونظم وتيارات اجتماعية بالدراسة والتحليل كما يقوم بتفسير المظاهر المميزة للتنظيم الاجتماعي في مناطق الإقامة الحضرية.

وفي المقابل نجد العديد من الباحثين يلحون على ضرورة إحداث تغيير جذري في البناء الاجتماعي للمدينة من أجل تحقيق تنمية حضرية حقيقية والتعامل بفعالية مع المشكلات والتحديات التي تواجه سكان المدينة، من هنا بدأ المتخصصون القيام بالدراسات والأبحاث للوصول إلى وضع برامج وسياسات حضرية بغرض ضبط وتوجيه البيئات الحضرية حسب الاحتياجات السكانية المتنامية وتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة وضمن هذا الإطار تعتمد هذه السياسات على عملية التخطيط الحضري التي ترتبط بوضع المبادئ والسياسات والبرامج من أجل حل المشكلات الحضرية لتوجيه البيئة الحضرية مما يساعد على تحقيق ما يهدف إليه أفراد المجتمع. التخطيط الحضري يعتبر كأداة أساسية لمعالجة المسائل التي تواجه المدن حيث تساهم في تقرير مظاهر التنمية المستدامة وتحقيق التحضر المستدامة في كل من المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية والخدمية مع مراعاة خصوصية المجتمع ومحاولة إعطاء رؤية مستقبلية للمدينة في ظل التغيرات السريعة ويكون ذلك عبر تطبيق أدوات التهيئة والتعمير. انطلاقا من الواقع الفعلي للمدن فأصبحت المدينة عبارة عن قرية كبيرة تفترق إلى الهدوء، ومع تزايد درجة الازدحام وارتفاع معدلات التلوث بأنواعه وهذا ما تكشف عجزها

عن استيعاب سكانها وإدماجهم في نطاقها الحضري الحديث حيث أن التخطيط الحضري السليم يلعب دورا كبيرا ومهماً في تنظيم ومراقبة المجال الحضري وترشيد التنمية.

من خلال هذا يتضح أن الخبرة والتجربة تفسر أن انعدام التخطيط والتنسيق يؤدي إلى التزايد المستمر للمشاكل التي تعانيها الحياة الحضرية بفعل التعمير العشوائي والنزوح الريفي وتزايد الحاجيات الاجتماعية كما وكيفا من مرافق وخدمات مما دفعنا لمحاولة الإحاطة بالظاهرة الحضرية وفهم مكوناتها والمشاكل التي تفرزها في المكان والزمان عبر معرفة متعددة الاختصاصات تحيط بأبعاد ومشاكل الواقع الإمبريقي لحياة المدينة بما يساعدنا على حل الأزمة الحضرية.

إذ نحاول أن نضع دراستنا في سياق الدراسات الحديثة لعلم الاجتماع الحضري وفقاً لمعطيات وأولويات متجددة للواقع الاجتماعي، كما حولنا توظيف المرجعيات النظرية في فهم الحقائق للواقع المحلي من خلال إمكانية تقديمها لخريطة إيكولوجية مبسطة تحتوي على معلومات أولية عن الواقع يستدعي معالجتها جذرياً بما يناسب ومتطلبات وحاجيات الأفراد وتطلعاتهم تعكس أهداف وبرامج وسياسات حضرية، وفي الأخير تبين أن أغلبية هذه النظريات والنماذج أرادت أن تصنع تقسيماً للمجال الحضري وتخطيط المدينة، فكل نظرية لها محتواها وتقسيمها الخاص وتختلف باختلاف الاتجاه الذي تنتمي إليه ومنه فإن النظرية الإيكولوجية البشرية بمختلف تصوراتها ومداخلها أرادت أن تقدم دراسة للنمط الإيكولوجي للمدينة وكذلك للمجال الحضري، وكان ذلك انطلاقاً من عوامل اجتماعية، ثقافية واقتصادية تعكس طبيعة المجتمع الذي ينتمون إليه.

خلصت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج الإمبريقية، وهذا من خلال تحليل المعطيات الميدانية الواردة في الاستمارة عن مجتمع البحث والتي لها علاقة بمؤشرات الفرضية والأهداف ويتحدد أهمها فيما يلي:

#### ■ النتائج المتعلقة بمجتمع البحث:

✓ بالنسبة لمتغير الجنس الواضح أن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث، وهذا يدل على أن فئة الرجال هم أكثر اهتماماً بمحيطهم السكني من حيث مدى استيعابهم لظروف معيشتهم اليومية، وهذا ما نلمسه في النسبة الكبيرة من المعلومات المتحصل عليها والمتعلقة بالآراء والمواقف

- المرتبطة بتنظيم السكان لمخطط مجالهم السكني، وهو الشيء الذي يمكن اعتباره إحدى العناصر الأساسية الهادفة إلى تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تقييم البرامج والمخططات.
- ✓ جاءت الفئات العمرية مشتتة، لكن الفئة العمرية الغالبة هي فئة من 41-50 سنة فأكثر بنسبة تقدر بـ 45.54% وهي فئات الكهول. وتدل هذه النسبة على نضج المبحوثين ومدى معرفتهم لخبايا الحياة ومجالاتها نتيجة لتفاعلهم مع بيئتهم الحضرية.
- ✓ إن اهتمام الأسرة بتنظيم النسل لاستيعاب المسكن لعدد أفرادها يعدّ مؤشر هام لسيادة ثقافة الأسرة النووية وهي من مميزات وخصائص المناطق الحضرية، فنجد أن أغلبية الأسر في مجتمع البحث ذات عدد أفراد يقل عن 06 أفراد وهذا ما يؤكد الجدول رقم 47 .
- ✓ يتضح من الجدول انه تقريبا نصف العينة بنسبة 41% لديهم عدد أطفال متمدرسين بين 1 و2 وهي الفئة الأكثر تكرارا ، ومن هنا نستنتج أن اغلب الفئات المتواجدة بمجال الدراسة هي من الأسر النووية التي لا يتعدى عددها 6 أفراد ، وهذا ما يرصد ارتفاع المستوى الثقافي لدى الأسر وأيضا توفر المدارس بكفاية تجعل اغلب الأطفال في سن الدراسة ملتحقين بمقاعد الدراسة.
- ✓ من خلال تحليل استجابات العينة المتعلقة بأصل الميلاد، نجد أن غالبية أفراد العينة لهم خلفية حضرية، تقدر نسبتهم بـ 91% والذي كانوا مقيمين سابقا بالمدينة، وبالتالي لا يجدون صعوبة في التكيف مع الوسط الحضري، أما نسبة 8% فتعبر عن الذين كانوا يقيمون في الريف وقد كان انتقالهم إلى هذه المدينة رغبة منهم في التغيير وتحسين مستوى المعيشة واختلاف مكان الإقامة السابق للمبحوثين يعني إختلاف أصولهم الجغرافية وبالتالي إختلاف وتنوع في الجوانب الإجتماعية والثقافية، وذلك ما يؤثر على مدى تكيفهم مع البيئة الحضرية الجديدة.
- ✓ أما بالنسبة للحالة المدنية فمن خلال البيانات الميدانية، اتضح أن أغلبية المبحوثين هم متزوجون وأرباب أسر وهذا بنسبة تقدر بـ 89% وهو ما يوضح قدرة مجتمع البحث على إستيعاب البيئة الحضرية وفهم المتغيرات الحاصلة فيها وبالتالي التكيف معها.
- ✓ من خلال تكميم إستجابات أفراد العينة نجد أن هناك تفاوت في المستويات التعليمية وهو ما يدل على إنتشار المستويات التعليمية المتوسطة بين المبحوثين، وهذا ما يؤكد أن أغليتهم كانوا يعانون التهميش والظروف المعيشية القاسية خاصة أن معظمهم فقراء وذوي دخل منخفض.



✓ بالنسبة للوظيفة والتي تحدد المستوى المعيشي لمجتمع البحث، فمن خلال البيانات الميدانية تؤكد أن هناك تنوع واضح في المهن لأفراد العينة العاملة، وذلك لا يمنع من وجود فئات أخرى كفئة العاطلين عن العمل والمقدرة نسبتهم بـ16%، وكذلك الأمر لفئة المتقاعدين التي قدرت بنسبة 18% وهذه الفروقات الموجودة في مجتمع البحث والتي تعبر عن التفاوت الموجودة في المستوى المعيشي والذي يعتبر أحد المعوقات للتنمية في مجتمع البحث.

#### ■ النتائج المتعلقة بخصائص المسكن واستعمالاته

✓ أغلب الأسر بمجتمع البحث هم من المرحلين للسكن بالمدينة الجديدة في صيغة السكن الجماعي التساهمي ضمن إطار القضاء على الأحياء القصديرية والفوضوية والسكن الهش، وامتصاص الكثافة السكانية عن مركز المدينة.

✓ تتكون مساكن أغلبية أفراد العينة من اثنين إلى ثلاث غرف وهو النمط السكن السائد في الحي، جلب رفض السكان لهذا النوع من السكنات لعدم استيعابه عدد أفراد الأسرة الكبير مما يؤدي إلى تراحم داخل السكن الذي لم يراعي في إنجاز حجم الأسرة وجوانبها الثقافية والاجتماعية.

✓ رغم إنجاز المشاريع السكنية وفق التقنيات العمرانية الحديثة وتوفيرها على التجهيزات التي تتماشى مع الحياة الحضرية إلا أن أغلبية أفراد العينة يؤكدون عدم رضاهم عن مسكنهم وهذا لافتقاده تنوع الوظائف السكنية ويرون أن المخطط الداخلي للمسكن غير مناسب ولا يكفي لعدد أفراد الأسرة. فقد صرح البعض منهم أنهم لجئوا إلى إدخال بعض التغيرات والتعديلات على مساكنهم وذلك حتى تتوافق مع متطلبات أسرهم وتلبي حاجاتهم النفسية والاجتماعية.

✓ إن ضيق المسكن وعدم توافقه مع حجم الأسرة ينعكس سلب على العلاقات الأسرية ويشعر أفرادها بالتوتر والضيق، ويكون ذلك سببا في حدوث شجارات وعدم التفاهم بين أفراد الأسرة كما يؤثر ذلك على قيم التماسك الأسري والمتمثلة في التعاون والألفة.

✓ حول الرضا عن تصميم المسكن ، يؤكد المبحوثين عن رضاهم عن مسكنهم وشعورهم بالراحة النفسية والجسدية ومنه نستنتج أن المسكن الملائم لأصحابه يعكس شخصيتهم وثقافتهم، خاصة إذا علمنا أن شكل المسكن يرتبط بعدة عوامل تعكس القيم المجتمعية، وهي مجموعة العادات والتقاليد والأفكار والقيم، ومن أهم مظاهرها الحاجات الأساسية للأسرة، وضعية المرأة، الحاجة الحميمية، والعلاقات الاجتماعية.

### ■ النتائج المتعلقة بوضعية الحي

- ✓ بالنسبة لخدمات النقل يستوجب على السلطات تخطيط وسائل نقل متطورة في ظل النمو الحضري الذي تشهده المنطقة والمدينة وهذه الوسائل قد تكون حافلات جديدة أو إنشاء مشروع ترامواي لحل مشكلة خدمات النقل.
- ✓ يعاني الحي من تهيئة تمس الطرق الغير معبدة ونقص الأمن في المنطقة بسبب ولوج بعض المنحرفين الذين يأتون من حي طريق حملة ، وأيضاً هناك مشاكل أخرى اشتكى منها سكان الحي والمتمثلة في عدم وجود مساحات خضراء ومساحات للعب الأطفال.
- ✓ متغير حالة الطرق داخل الحي يتبين لنا بأن الطرق في حالة ما بين المتوسطة وجيدة وهذا راجع إلى عدم الصيانة واللامبالاة من طرف البلدية.
- ✓ تأكد أن الحي يتوفر على مواقف سيارات محروسة. وهذا ما يدل على أن برامج التهيئة تنطبق وفق الخطط التنموية الموضوعه .
- ✓ في حين تبرز نتائج أخرى أن الحي لا يتوفر على مساحات لعب أطفال داخل الحي، وهذا ما تم تأكيده في الجدول الخاص بوضعية الحي وافتقاره لمساحات لعب الأطفال أو هي شبه منعدمة وذلك قد يعود لعجز المخططات عن توفير هذه الفضاءات ، بسبب حتمية الإسكان وأزمة السكن التي دفعت بالسلطات إلى إهمال هذا المرفق الترفيهي الهام خاصة على الصعيد النفسي للمنظومة التربوية للطفل وإشباع طاقة اللعب لديه.
- ✓ حسب النتائج المتحصل عليها يمكن أن نستنتج أن الحي عموماً في وضعية متوسطة من حيث ظروف المعيشة وتهيئة الحي وحالة الطرق، يتوفر على موقف سيارات محروسة لكن ينقصه مساحات لعب أطفال داخل الحي.

### ■ النتائج المتعلقة بتموضع المرافق الخدمية وفق توجهات مخطط شغل الأرض

- ✓ خدمات النقل في حملة ملائمة من حيث تموضعها ولكنها ضعيفة من حيث استخدامها.
- ✓ المدرسة الابتدائية تبعد عن المسكن حوالي 500 متر، وهذا ما يدل على توافق معايير تخطيط المرافق التعليمية مع مخطط شغل الأراضي بالمنطقة.
- ✓ المتوسطة والثانوية تبعد عن المسكن حوالي 1000 و1500م ، وهذا ما يدل أيضاً على توافق المعايير العلمية مع مخطط شغل الأرض.

- ✓ تبعد المصحة الجوارية عن المسكن حوالي 3 كلم، وهو أيضا دليل على توافق المعايير العلمية لتخطيط المرافق الصحية.
- ✓ تبعد المحلات التجارية عن المسكن حوالي 500 الى 1200 م ، وهيا مسافة تتوافق مع المعايير العلمية للمخطط.
- ✓ يتبين أن الحي يتوفر على مختلف المرافق التعليمية ، كما انها قريبة من المسكن بمسافات تم تحديدها وفق اسس علمية ، ونستنتج أن استخدامات المرافق التعليمية تحقق اهدافها الاجتماعية والثقافية وتحتوي بدورها التنشئة الاجتماعية وتحافظ على سيكولوجية الطفل.
- ✓ الخدمات الصحية في المنطقة مقبولة و تغطي أغلبية سكان الحي والدليل أن أكثر من نصف المبحوثين يعالجون على مستوى المصحة الموجودة بالحي.
- ✓ تموضع المرافق حسب المخطط يظهر في البيانات الاحصائية ان المرافق الاساسية والضرورية اغلبها ملائمة، بينما المرافق الترفيهية والثقافية والرياضية غير ملائمة.
- ✓ عدم استشارة المواطنين من طرف المختصين في التخطيط واحتكار إعداد البرامج من طرف جهات معينة يؤدي إلى مجال حضري يرفضه المجتمع لأنه لا يوافق خصوصياته وحاجاته من جهة و من جهة أخرى فشل البرامج والمخططات العمرانية في تحقيق أهدافها يعود إلى قلة التكوين وانعدام الوعي المعماري لدى المخططين.
- ✓ ان الجهات المخول لها صياغة وإعداد البرامج والمخططات العمرانية لا تستشير المختصين وأصحاب الخبرة في المجال ومختلف الفاعلين المحليين في أي قرارات تخص هذه البرامج، ويرون أن العيب يرجع في المنظومة كلها معا (المخطط- التنفيذ- المتابعة)، وقلة التوعية لدى المنتخبين المحليين وأصحاب القرار السياسي والإداري.
- **النتائج المتعلقة بتلبية حاجات السكان وفق التوزيع المجالي للمرافق بالمنطقة**
  - ✓ توزيع الخدمات التجارية بحملة يلبي جميع احتياجات السكان اليومية.
  - ✓ إن الخدمات التي يصعب الاستفادة منها حسب نتائج المبحوثين تدل على نقص كبير في المساحات الخضراء، ومساحات لعب أطفال ومناطق للتنزه بالإضافة إلى خدمات أخرى :
    - قاعات الرياضة
    - عدم كفاية مراكز البريد

- مراكز تسديد الفاتورات
- محلات الملابس ومحلات التجهيزات المنزلية.
- ✓ الخدمات الاجتماعية حسب توزيعها لا تلبي حاجيات السكان.
- ✓ عدم مراعاة برامج تخطيط المرافق للبعد النفسي والاجتماعي للسكان بإهمال المرافق الترويحية والترفيهية.
- ✓ معاناة السكان من مشاكل وهي:
- تجمعات أشخاص غرباء عن الحي.
- المخدرات، الجريمة، الاحترام.
- مستوى ثقافي غير متقارب.
- فوارق في نمط العيش.
- ✓ افتقار الحي لمشاريع هامة قد تسهم في تنمية الحي وهي:
- فضاءات لعب أطفال
- إصلاح شبكة الطرق
- مرافق صحية ورياضية
- إضافة إلى مشاريع أخرى:
- إعادة تهيئة قنوات الصرف الصحي.
- الإنارة العمومية.
- ملاعب جوارية.
- مركز إطفاء وحماية مدنية.
- مساحات خضراء، توفير الأمن.
- زيادة مراكز البريد والخدمات الأساسية كهرباء ماء تماشيا مع زيادة عدد السكان.

# التوصيات والاقتراحات

## 2. التوصيات والإقتراحات:

بناء على ما سبق فإنه يمكن تقديم التوصيات والإقتراحات التالية:

### 1.2. التوصيات:

- زيادة الأبحاث والدراسات السوسولوجية التي تركز على الحفاظ على هوية الأسرة الجزائرية واستثمار نتائج هذه البحوث في تصميم وتخطيط النماذج السكنية عبر أدوات التهيئة والتعمير وذلك بالتنسيق بين مراكز البحث الاجتماعي بالجامعات ومؤسسات التعمير.
- وضع قوانين صارمة لاستعمالات الأرض وتحديد المسؤولية على مستوى الرقابة والتخطيط والتسيير والتنفيذ لمعالجة القطيعة بين الهيئات الرسمية من أجل النهوض بسياسة تنمية مستدامة فعلية وناجحة.
- تضمين قوانين التخطيط العمراني في ضوابط معايير التخطيط التفصيلي وتقسيم الأراضي للمناطق التخطيطية وإلزام الجهات المسؤولة بوجود حد أدنى من المساحات الخضراء والخدمات والمرافق العامة اللازمة وذلك بما يتناسب والمعايير والرغبات الحقيقية في الحياة المدنية عند إعداد التخطيط التفصيلي للمناطق العمرانية للحفاظ على خصوصيات المجتمع وتقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية.
- تطوير نماذج عمرانية محلية في مجال التصميم والتخطيط عند إتباع السياسات التنموية مع الأخذ بالجوانب التقنية الحديثة للحفاظ على أصالة العمارة الجزائرية دون إغفال الأبعاد الاجتماعية والثقافية.
- وجب على التخصصات التي لها علاقة بالعمران كالمهندسة المعمارية والتهيئة الحضرية أن تأخذ في الاعتبار مقاييس الإنجاز المعماري المادية والاجتماعية والثقافية ورسم رؤى مستقبلية للتغيرات الاجتماعية في المدينة.
- اقتراح قوانين في قواعد التهيئة والتعمير تساهم في توظيفها البعد الاجتماعي في تصميم وتخطيط المشاريع السكنية من أجل تطوير إستراتيجي للارتقاء بالبيئة السكنية القائمة.
- صراعات الخصوصيات الاجتماعية والثقافية أثناء عملية التخطيط والتصميم للمساكن وذلك بإجراء دراسات وأبحاث اجتماعية شاملة.
- وجب تكثيف الدراسات حول المنطقة للباحثين المقبلين حول الموضوع واجتتاب بعض المعوقات والبحث عن المعلومات المتعلقة بالمنطقة في جميع الجهات المختصة ليس فقط البلدية أو مكتب الدراسات المعمارية بل حتى في مكاتب الدراسات الخاصة.

- لا بد من مراجعة مخططات التنمية والاطلاع ميدانيا والقيام بزيارات استطلاعية قبل اعداد الاستثمار.
- كما هناك توصيات صرح بها المبحوثين أثناء اجراء الدراسة الميدانية فيما يخص المشاريع التي تخص تنمية الحي، وهي كالاتي:
  - إعادة تهيئة قنوات الصرف الصحي.
  - الإنارة العمومية.
  - ملاعب جوارية.
  - مركز إطفاء وحماية مدنية.
  - مساحات خضراء، توفير الأمن.
  - زيادة مراكز البريد والخدمات الأساسية كهرباء ماء تمشيا مع زيادة عدد السكان.

### 2.2. الاقتراحات:

على ضوء الدراسة التي قمنا بها جاءت هذه الاقتراحات من خلال الملاحظات التي قمنا بها لمجال الدراسة والاطلاع على واقعها وما قدمه المبحوثين وفيما يلي اهم الاقتراحات المتعلقة بوضعية المنطقة السكنية حملة:

- ضرورة اعتماد البحث العلمي في مجال التخطيط الحضري.
- إن نجاح المدن الجديدة في عملية التطوير والتنمية يتطلب الدقة في اختيار القيادات المحلية، وذلك لما لها من دور فعال في عملية التغيير ونوع المشاركة الإيجابية الفاعلة في الإنجاز.
- ضرورة اهتمام الدولة والمحافظة على القيم الاجتماعية الأصلية للسكان، وتعزيزها عن طريق التطورات التخطيطية المبتكرة لأنماط السكن التي تستدعي المعايير العلمية والتقاليد والعادات العربية والإسلامية وبضرورة دعم ومساندة السياسات والبرامج التخطيطية الهادفة لنمو وتطور المدن.
- مراعاة حاجات الأسرة الجزائرية من الناحية الاجتماعية والثقافية والديموغرافية عند تصميم وتخطيط المجتمعات السكنية مع الأخذ بعين الاعتبار أسلوب حياة السكان وخصوصياتهم الاجتماعية والثقافية.
- اقتراح قوانين تساهم في توظيف البعد الاجتماعي في تصميم وتخطيط الأحياء السكنية من أجل خلق جو يساعد على تقوية علاقات الجيرة بين السكان.

- إشراك السكان في إعداد البرامج التخطيطية وتفعيل دور المشاركة الشعبية في صنع القرارات من أجل إعداد إستراتيجية عند التخطيط تنطلق من الواقع الفعلي للمجتمع.
- توفير الحاجات الوظيفية الضرورية للمسكن مع الأخذ بالجوانب التقنية الحديثة من حيث التصميم، والتخطيط والجودة في توزيع المجال الداخلي للمسكن.
- البحث عن الوصول إلى التوازن البيئي والحضري المرجو والارتقاء بمستوى المدن الجزائرية إلى المستوى العالمي، وفق نصوص قانونية تشكل أدوات التهيئة الحضرية ومختلف التشريعات والنصوص التي تحددها وتنظمها، وتطبيقها على الواقع والقائم على المزاوجة بين السند القانوني والجانب الإجرائي العملي.
- إن العمل على تطبيق القانون الخاص بالتعمير والتخطيط وتمكين الخبراء من انتهاج سياسة واضحة وهادفة لوضع المدينة في سكة مسار التمدن بانتهاج سياسة منسجمة وإعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه وتفصيله بوضع إطار وطني للرصد والتحليل والاختراع في ميدان سياسة المدينة لتحقيق تنمية مستدامة.



خاتمة

## خاتمة

حاولت هذه الدراسة البحث في طبيعة المجال وماهيته والبحث عن المعايير المنتقاة للاستغلال العقلاني والرشيد لاستعمالات الأرض الحضرية بالإضافة مدى تأثير برامج وسياسات التخطيط الحضري المنتهجة على واقع المجال الحضري لمدينة باتنة باعتبارها إحدى المدن الجزائرية التي شهدت توسعا عمرانيا سريعا مما نتج عنه العديد من المشاكل الإجتماعية والأيكولوجية وتشوه في المظهر العمراني الأمر الذي ألزم الدولة منذ الإستقلال على إنتهاج سياسات عمرانية لمواجهة هذه المشاكل خاصة التضخم الحضري الكبير نتيجة للتدفقات السكانية الريفية والنمو الديمغرافي المتزايد، مما جعل المدينة تواجه إرتفاع في معدلات نموها بسبب ما نتج عن ذلك من تحولات سريعة على جميع المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، الأمر الذي إستدعى النظر في مختلف السياسات الرامية إلى تنمية وتخطيط عمراني متوازن ومستديم.

وفي هذا الإتجاه ظهرت إستراتيجية إنشاء المدن الجديدة إجابة للفوضى العمرانية الحالية والحد منها ومحاولة خلق أقطاب لتنظيم التوسع العمراني وتوجيهه وهي أداة لتخفيف الضغط في المدن بفضل ما توفره من مناصب الشغل والإسكان والتجهيزات، لكن عندما تصبح هذه المدن الجديدة عاجزة عن تلبية حاجات سكانها كما هو الأمر بالنسبة لسكان المدينة الجديدة -حملة- وهذا بناء على النتائج التي أظهرتها الدراسة الراهنة، كما أن إنتشار نمط عمراني واحد والذي في كثير من الأحيان، لا يقوم بتلبية إحتياجات الأسرة حيث أن نظام الأسر الجزائري شهد الكثير من التغيرات تشمل الأنماط والوظائف والمكونات الأساسية في البناء العائلي على غرار جانب السكن الذي يتغير بتغير حاجيات ومتطلبات الأسرة وحجمها، ومع إنتشار النموذج السكني F2, F3 فإن الأسرة الجزائرية أصبحت في كثير من الأحيان تتناول عن خصوصيتها وعاداتها وتقاليدها، لذلك أصبح هذا النوع من السكن لا يؤدي وظائفه على أكمل وجه ولا يعبر عن ثقافة الأسرة الجزائرية ولا يحفظ حريتها وخصوصيتها.

وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال التخطيط والعمران والمشاريع الكبرى من خلال دعم الدولة لكل أنواع الصيغ السكنية، فضلا عن المجهودات المبذولة في مجال تحسين الوسط الحضري إلا أنها تهمل فيها خصوصية الأسرة الجزائرية الإجتماعية والثقافية، ورغم كل التغيير الحاصل في الحيز السكني الذي فرض على الأسرة إلا أنها بقيت إلى حد بعيد متمسكة بقيمتها وتقاليدها وسلوكها في المجتمع.

وما يمكن إستخلاصه هو أن السياسة السكنية أغفلت الإهتمام بالخصائص المحلية والإجتماعية وتجاهلت إستشارة الخبراء والمختصين وإدراج الجماعات الحضرية في إتخاذ القرارات فيما يرتبط بالسياسات والبرامج التخطيطية، ومن أهم أهداف هذه الأخيرة إبراز أهمية التخطيط في إنشاء المجال السكني يضمه مقومات الحياة الحضرية ويناسب المحيط الإجتماعي والبيئي الذي يرتبط بالأسرة ويعبر عن هويتها العمرانية وبيئتها الثقافية وتراثها الحضاري، كذلك يحافظ على كل أنواع العلاقات الإجتماعية مع الأخذ بعين الإعتبار الجوانب التقنية الحديثة التي تلبى أهم الحاجات والمتطلبات المتطورة للأسرة والتي يفرضها التطور التقني والتكنولوجي.

# قائمة المراجع

■ قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم طلعت، القواعد الإقتصادية في إنشاء وتطوير المدن الجديدة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.
2. إبراهيم طلعت، القواعد الإقتصادية في إنشاء وتطوير المدن الجديدة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة 2009.
3. ابراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1975 .
4. احمد الصبور، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، مركز الدراسات، الوحدة العربية، بيروت، 1992.
5. أحمد حلواني المدينة العربية و مجال تطوير فضاءاتها الحياتية، مجلة الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة قسنطينة.
6. أحمد عبد الحميد الخالدي، الوجيز في المناهج وإعداد البحث العلمي، دار الكتب القانونية، المجلة الكبرى، القاهرة، 2009.
7. أحمد نكلوي، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1972.
8. إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
9. بشير الشيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
10. بطرس البستاني، قطر المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، 1969 .
11. بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
12. تشارلز أبرمز، (ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين)، المدينة ومشاكل الإسكان، دار الأفاق الجديدة، بيروت، د.ت.

13. ثائر مطلق محمد عياصرة، مدخل الى التخطيط الحضري-المفاهيم والنظرية والتطبيق-، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، الطبعة الأولى، 2015 .
14. ثائر مطلق محمد عيامرة، التخطيط الاقليمي، دراسة نظرية تطبيقية، دار الحامد للنشر و التوزيع 2009.
15. جمال حمدان، جغرافية المدن، عالم الكتاب، القاهرة، ب ت ، الطبعة الثانية.
16. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة ، دراسة ميدانية في المجتمع الحضري، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية، 2002.
17. حلیم حسن عارف و محسن ابو بكر بياض، تخطيط وتنظيم المدن بين النظرية والتطبيق، جامعة الاسكندرية، 1991.
18. خلف حسين الدليمي، تخطيط المدن نظريات أساليب معايير تقنيات، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى ، 2015.
19. خلف حسين علي الدليمي ، تخطيط المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، 2015.
20. خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، أسس – معايير- تقنيات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
21. خلف حسين علي الدليمي، تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2008 .
22. رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، الطبعة الثالثة، دار هومة للطبع والنشر، الجزائر، 2008.
23. رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الإجتماعية، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2007.
24. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري( دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي ، د ذ ط، مصر، 1986.
25. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1993 .
26. الشريف رحمانى، الجزائر غدا، وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

27. شريف رحمانى، جزائر الغد "استرجاع التراب الوطنى"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
28. صالح بن نوار، مبادئ في منهجية العلوم الإنسانية والاجتماعية منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة ، جامعة منتوري قسنطينة ، 1999.
29. عامر عبد الهادي، المجتمعات العمرانية الجديدة بين العالمية والمحلية، دراسة للحالة المصرية، دار قريب، القاهرة، سنة 2000.
30. عبد الاله عياش واسحاق يعقوب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضريّة، وكالة المطبوعات ، الكويت، 1980.
31. عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية والبناء ، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة.
32. عبد الحميد دليمي، الواقع والظواهر الحضريّة ، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة.
- عبد الرزاق حسن، المواصلات في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية ببيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1982 .
33. عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع الحضري، قضايا والإشكاليات، الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.
34. عبد المحسن عبد الغاني، اقتصاديات النقل، جامعة البصرة، بغداد، 1976 .
35. عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة وعلم الاجتماع الحضري، دار النهضة، بيروت، 1981.
36. عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982.
37. عبد الوهاب إبراهيم، أسس البحث العلمي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.
38. عثمان محمد غنيم، تخطيط الخدمات الاجتماعية والمرافق الاجتماعية من منظور عمراى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
39. عثمان محمد غنيم، معايير التخطيط، دار صفاء، عمان ، 2011.
40. عذراء صالحوا رفو، أيكولوجيا المدينة، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا— علم الاجتماع الحضري، الجامعة المستنصرية، 2007.

41. عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1999.
42. عمار عوابدي، القانون الإداري، المؤسسة الوطنية للكتاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
43. غريب سيد أحمد، مريم مصطفى، الجماعات والمجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.
44. فتحي ابو عيانة ، جغرافية المدن ، دار النهضة العربية ، بيروت .
45. فؤاد بن غضبان ، المدن المستدامة و المشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام، دار الصفاء للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2014 .
46. فؤاد بن غضبان، المدن الجديدة: دوافع وممارسات، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.
47. فؤاد بن غضبان، جغرافية الخدمات ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
48. فؤاد محمد الصقار، التخطيط الاقليمي، دار المعارف، الاسكندرية، 1990.
49. محسن عطية، البحث العلمي في التربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
50. محمد جمال يولي، التخطيط للتدريب في مجال التنمية، مكتبة القاهرة، 1982.
51. محمد حسين، الأسرة ومشاكلها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1981.
52. محمد سيد فهمي، المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.
53. محمد عبد اللطيف، النظريات العامة للمرافق العامة، منشورات كلية الحقوق، الكويت، الطبعة الأولى، 1999 .
54. محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.



55. محمد علي محمد، علم الإجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1980.
56. محمود حميدان قديد ورشيد عباس الجزراوي، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية، مركز، الكتاب، الاكاديمي، عمان، الاردن، 2015.
57. المختار محمد الإبراهيمي، مراحل البحث الإجتماعي والخطوات الإجرائية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.
58. مدحت محمد جابر، جغرافية العمران الريفي والحضري، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 2006 .
59. مريم أحمد مصطفى، عبد الله عبد الرحمان، المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001.
60. مشنان فوزي، البناء الفوضوي ومشكلة التنمية العمرانية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.
61. مصطفى عمر حمادة، المدن الجديدة، دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016.
62. معجم المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، الطبعة الثانية ، 2001.
63. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات علمية) ترجمة
64. نبيل السمالوطي، علم الإجتماع والتنمية دراسات في إجتماعات العالم الثالث - الطبعة الرابعة ، التهيئة المصرية للكتاب القاهرة، مصر.
65. نخبة من أساتذة علم الإجتماع، علم إجتماع المجتمعات الجديدة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، مصر.
66. هالة منصور، محاضرات في علم الإجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001.

67. وائل عبد الرحمن التل و عيسى محمد قحل، البحث العلمي في العلوم الانسانية والاجتماعية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2007.
- الأنطروحات الجامعية:
1. براكنة فؤاد، مقدم رضا، تخطيط وتسيير الفضاءات العمومية وتأثيرها على النسيج العمراني، حالة حي الهواء الجميل-سطيف- (دكتوراه)، جامعة ام البواقي.
  2. بشير مسعودان، ولاية باتنة دراسة في جغرافية السكان، رسالة دكتوراه، قسم: التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.
  3. بوزغاية باية، توسيع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة "مدينة بسكرة نموذجا"، (دكتوراه)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016.
  4. حامد عبد الهادي، المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية ، دراسة للحالة المصرية، مكتبة غريب(د.ت).
  5. حاويش ابتسام، السياسة السكنية في الجزائر الواقع والآفاق، رسالة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
  6. حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الاسكان الحضري،(ماجستير)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2009.
  7. حمادة رفيق، استهلاك المجال الحضري والتنمية المستدامة-دراسة ميدانية مدينة برج بوعريريج-، معهد تسيير التقنيات الحضرية قسم تسيير المدينة، 2015.
  8. دريس نوري، استعمال المجال العام في المدينة الجزائرية: دراسة ميدانية على حديقة التسلية لسطيف،(ماجستير)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2007.
  9. رياض تومي، أدوات التهيئة وإشكالية التنمية الحضرية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2006.
  10. زكرياء مقلاتي، دراسة تحليلية لتسيير النقل الجماعي داخل الوسط الحضري، رسالة ماستر، قسم: اقتصاد وسير الخدمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011.

11. سهام وناسي، النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، (ماجستير)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009.
12. صلاح حميد الجنابي، التغير في استعمالات الأرض حول المدينة العراقية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد 1977.
13. عطل مسعودة، النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية، رسالة ماجستير، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
14. فوزية سوسي، نمو مدينة باتنة وحتمية التحول نحو الأطراف، رسالة ماجستير، قسم: التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2005.
15. قماش زينب، المجمعات الحضرية بمدينة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
16. لطرش سارة، تأثير النمو السكاني في تغير مورفولوجيا المدينة دراسة ميدانية بمدينة سطيف، (ماجستير)، قسم العلوم الاجتماعية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.
17. محمد عزوز، مشكلة الإسكان الحضري، المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة، (ماجستير)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع اوالديمغرافيا، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.
18. مريم اوكري، التحولات المجالية وتديبر المرافق الاجتماعية، حالة الجماعة الحضرية تمارة، مذكرة ماستر تخصص الدينامية الحضرية وضواحي المدن والتنمية المستدامة، جامعة الحسن الثاني المحمدية، الدار البيضاء، المغرب، 2012.
19. نوردين عنون، دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية-حالة مدينة باتنة، رسالة دكتوراه، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.

#### المجلات:

1. بومجل فوزي ، هبهبوب نجية، الملتقى الوطني -المدينة الجزائرية والتحول المعاصرة، ج سكيكدة
2. داليا حسين الدرديري، المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادية، العدد 197، 1 ماي 2004.

3. علال السكروحي، التخطيط الحضري واشكالية تأهيل المدن، أشغال ندوة: العمران الوطني بين التخطيط والتشريع والادارة، ايام 10-11-12 افريل 2001 ، الرباط.
  4. فوزي أبو دكة، جوانب عن تجربة المدن الجديدة في العالم العرب، ملتقى وطني بعنوان: المدينة الجديدة لماذا؟ يومي 22 و 23 ماي 2007، مجلة مخبر البحث في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد خاصا، سنة 2001.
  5. كريستيان سبريت ، من الخطط الرئيسية إلى استراتيجيات التنمية ، بحث مقدم لندوة استراتيجيات التنمية الحضرية في المدن العربية، المعهد العربي لإنماء المدن من 09-12 أفريل 2000 على الرابط <http://publication.ksu.edu.sa>.
  6. كلثوم ببيمون، أي حضور لفضاء لعب الأطفال في المدن الجزائرية في ضوء تحديات الثقافة الحضرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد: 10-مارس 2015.
  7. محمد الأمين حركات، محمد الهادي لعروق، التخطيط الحضري في الجزائر والمشاركة المجتمعية، مجلة العلوم الإنسانية، ع43، مجلد ب، 2015.
  8. النظم الحضرية ونتاج المجال المدني بالمغرب، الملتقى الثاني الوطني لجغرافية المدن، جامعة الحسن الثاني ، المحمدية، كلية العلوم والاداب الانسانية، بنمسك، الدار البيضاء.
- 📄 الوثائق والسجلات:
1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 26، القانون 28/91، ص 981-982.
  2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 26، القانون 28 /91، المتعلق بالتعمير، 1 جوان 1991.
  3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، القانون 27 /91، المتعلق بالتعمير، 2 ديسمبر 1990 .
  4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 26، القانون 28/91.
  5. مخطط شغل الأراضي (01)و(02)، المرحلة الأولى والثانية.
  6. المادة 31 من قانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، جر عدد52، المعدل والمتمم بالقانون 04-05، المؤرخ في 14 أوت 2004، جر عدد 51.

7. قانون رقم: 20/01، المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ ، الموافق لـ 2001/12/12،  
المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، الجريدة الرسمية، رقم 77.
  8. مدونة العمران في الجزائر.
  9. المادة الأولى (1) من المرسوم التنفيذي رقم 91 /175 المؤرخ في 28/05/1991 والمحدد  
للقواعد العامة للتهيئة والتعمير.
- 📄 المواقع الالكترونية:

1. [www .pdfactory .com](http://www.pdfactory.com)
2. <https://www.slideshare.net/AdelEISawy/01-2-42530327>
3. <https://digiurbs.blogspot.com/2012/11/pdau.html>
4. [http://sadoamdt.maktooblab/1425434/المنهج\\_التاريخي/28.03.2016](http://sadoamdt.maktooblab/1425434/المنهج_التاريخي/28.03.2016).

📄 المراجع الأجنبية:

1. Analyse urbaine et socio–economique du centre–ville de Nyon, rapport de synthèse, 2007, USINE21.
2. Carter, H. the study of urban geography, Edword arnold ( publishers) Ltd, Landon,1973.
3. Habermas, J. (1964). 1974. The Public Sphere: An Encyclopedia Article. S.
4. Monice–Soudoun, Eléments d’instruction, a urbanisme histoire éthologie, réglementation, casbah, Alger, 2000 .
5. Sophie Louagant, – « éco–quartier : les paradoxes– , ( mémoire magister , science et humaine , spécialité coordonnateurs des territoriaux , faculté sciences sociale et humaines , université pierre mendé , France , 2010–2011).

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة -1- الحاج لخضر

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع والديغرافيا

استمارة بحث حول

## استغلال المجال الحضري

دراسة في استخدامات المرافق الحضرية في مدينة باتنة-

المنطقة السكنية الجديدة حملة -1- نموذجاً

اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علم الاجتماع الحضري

تخصص علم الاجتماع التنظيم وإدارة المجتمع الحضري

تحت إشراف أ/د:

اعداد الطالب:

بن السعدي إسماعيل

خزري صلاح الدين

ملاحظة: ضع العلامة (x) في إجابة التي تعبر بصدق عن رأيكم

وتأكدوا أن بيانات هذه الإستمارة سرية ولا يجوز إستعمالها إلا لأغراض البحث

السنة الجامعية: 2020- 2021

## المحور الأول: الخصائص العامة لمجتمع البحث:

1. الجنس : ذكر ( ) أنثى ( )
2. السن:.....
3. عدد أفراد الأسرة:.....
4. عدد الأطفال المتدرسين:.....
5. الإقامة السابقة: ريف ( ) مدينة ( )
6. الحالة المدنية: أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( )
7. المستوى التعليمي: ابتدائي ( ) متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( )  
دون مستوى ( )
8. الوظيفة : عامل ( ) متقاعد ( ) بطال ( )
9. في حالة العمل، ماهو المقر: حملة 1 ( ) خارج حملة 1 ( )

## المحور الثاني: خصائص المسكن واستعمالاته:

10. نوع صيغة السكن: سكن اجتماعي ( ) سكن ترقوي ( ) سكن تساهمي ( )
11. عدد غرف المسكن: F1 ( ) F2 ( ) F3 ( )
12. هل نمط السكن يتوافق ومتطلبات المعيشة: نعم ( ) لا ( )
13. هل مساحة المسكن تتوافق وحجم الأسرة: نعم ( ) لا ( )
14. هل يتوفر المسكن على التجهيزات :
  - غاز: نعم ( ) لا ( )
  - كهرباء: نعم ( ) لا ( )
  - قنوات الصرف الصحي: نعم ( ) لا ( )
  - ماء: نعم ( ) لا ( )
  - هاتف: نعم ( ) لا ( )
15. هل أنت راض على تصميم مسكنك: نعم ( ) لا ( )



### المحور الثالث: بيانات خاصة بوضعية الحي:

16. كيف تقيم خدمات وسائل النقل: جيدة ( ) متوسطة ( ) سيئة ( )
17. ماهو رأيك حول تهيئة الحي: جيدة ( ) متوسطة ( ) سيئة ( )
18. كيف تقيم الطرق داخل الحي: جيدة ( ) متوسطة ( ) سيئة ( )
19. هل يتوفر الحي على مواقف سيارات محروسة: نعم ( ) لا ( )
20. هل توجد مساحات لعب أطفال داخل الحي: نعم ( ) لا ( )

### المحور الرابع: تموضع المرافق الخدمية وفق توجهات مخطط شغل الارض

21. كم تستغرق من الوقت للوصول إلى مقر عملك:
- حوالي 10 دقائق نعم ( ) لا ( )
  - حوالي 20 دقيقة نعم ( ) لا ( )
  - أكثر من ذلك نعم ( ) لا ( )
22. كم تبعد المدرسة الابتدائية عن المسكن:
- حوالي 500 متر نعم ( ) لا ( )
  - حوالي 700 متر نعم ( ) لا ( )
  - أكثر من 1000 متر نعم ( ) لا ( )
23. كم تبعد المدرسة المتوسطة والثانوية عن المسكن:
- حوالي 1000 متر نعم ( ) لا ( )
  - حوالي 1500 متر نعم ( ) لا ( )
  - أكثر من ذلك نعم ( ) لا ( )
24. كم تبعد المسافة بين المصحة الجوارية والمسكن:
- حوالي 3 كلم نعم ( ) لا ( )
  - حوالي 5 كلم نعم ( ) لا ( )
  - أكثر من ذلك نعم ( ) لا ( )
25. كم تبعد المسافة بين المحلات التجارية والحي السكني الذي تقطن به:

- حوالي 500 متر نعم ( ) لا ( )
- حوالي 1000 متر نعم ( ) لا ( )
- أكثر من ذلك نعم ( ) لا ( )
- 26. هل لديك أطفال في سن الدراسة: نعم ( ) لا ( )
- 27. في حالة الإجابة بـ نعم ، هل يتم ذلك:
- على مستوى المنطقة نعم ( ) لا ( )
- خارج المنطقة نعم ( ) لا ( )
- 28. في حالة الإجابة بـ لا ، ماهي الأسباب:
- بعد المدرسة نعم ( ) لا ( )
- عدم وجود مقاعد نعم ( ) لا ( )
- نقص المدارس الابتدائية نعم ( ) لا ( )
- 29. في حالة مرض احد أفراد أسرتك، هل يتم العلاج :
- على مستوى المنطقة نعم ( ) لا ( )
- خارج المنطقة نعم ( ) لا ( )
- 30. كيف تقيم الوظائف التي تقدمها الخدمات الصحية في المصحة الجوارية:

مقبولة ( ) سيئة ( )

31. في حالة سيئة، ما هي الأسباب:

- نقص المعدات الطبية نعم ( ) لا ( )
- نقص الأطباء والموظفين نعم ( ) لا ( )
- اكتظاظ أعداد المرضى نعم ( ) لا ( )
- أسباب أخرى اذكرها: .....

32. ما رأيك في تموضع المرافق التالية:

- المرافق الصحية ملائمة ( ) غير ملائمة ( )
- المرافق التعليمية ملائمة ( ) غير ملائمة ( )
- المرافق الترفيهية والرياضية ملائمة ( ) غير ملائمة ( )

- المرافق الإدارية ( ) ملائمة ( ) غير ملائمة ( )
- وسائل النقل ( ) ملائمة ( ) غير ملائمة ( )
- المرافق التجارية ( ) ملائمة ( ) غير ملائمة ( )
- المساحات الخضراء ( ) ملائمة ( ) غير ملائمة ( )

33. هل أن الخدمات السابقة تلبى احتياجاتك: نعم ( ) لا ( )

34. هل يتم استشارة السكان المحليين من طرف الجهات المتخصصة في اعداد البرامج

والمخططات العمرانية المحلية:

نعم ( ) لا ( )

35. هل برامج التعمير والقرارات التخطيطية يتم صياغتها بأخذ آراء المختصين وأصحاب الخبرة

ومختلف الفاعلين المحليين:

نعم ( ) لا ( )

### المحور الخامس: تلبية حاجات السكان وفق التوزيع المجالي للمرافق بالمنطقة

36. ما رأيك في وضعية توزيع مواقع المحلات التجارية:

• تلبى حاجياتكم نعم ( ) لا ( )

• لا تلبى نعم ( ) لا ( )

37. ماهي الخدمات التي يصعب الاستفادة منها في حيكم:

• جمع النفايات نعم ( ) لا ( )

• المساحات الخضراء نعم ( ) لا ( )

• ابتدائية نعم ( ) لا ( )

• ثانوية نعم ( ) لا ( )

• دار الشباب نعم ( ) لا ( )

• قاعة المطالعة نعم ( ) لا ( )

• مركز صحي نعم ( ) لا ( )

• مركز الأمن نعم ( ) لا ( )

• أخرى، أذكرها.....  
38. أين تقضون أوقاتكم ؟

- في البيت نعم ( ) لا ( )
- في الشارع نعم ( ) لا ( )

• أماكن أخرى، أذكرها.....  
39. أين تفضل قضاء أوقات فراغك؟

- داخل الحي نعم ( ) لا ( )
- خارج الحي نعم ( ) لا ( )

40. هل الخدمات الاجتماعية في حملة تلبية حاجياتكم المعيشية:

- تلبية نعم ( ) لا ( )
- لا تلبية نعم ( ) لا ( )

41. في حالة الإجابة بـ لا تلبية، ماهي الأسباب:

- ليست ملائمة لمنطقة السكن نعم ( ) لا ( )
- مرافق ضرورية غير موجودة نعم ( ) لا ( )

• أسباب أخرى، اذكرها.....

42. هل ترى أن الحي يعاني من مشكلات؟ نعم ( ) لا ( )

43. في حالة الإجابة بنعم ما نوع هذه المشكلات؟

.....  
.....

44. في رأيك ماهي المشاريع التي يمكن الاستفادة منها فيما يخص تنمية الحي؟

- فضاءات لعب اطفال نعم ( ) لا ( )
- إصلاح شبكة الطرق نعم ( ) لا ( )
- مرافق صحية ورياضية نعم ( ) لا ( )

• أخرى، اذكرها.....

صورة رقم (9) تمثل بعض المرافق الأساسية المتواجدة في مجال الدراسة (المدرسة الابتدائية

القطب العمراني حملة-1 - )



المصدر: تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2018/09/25

صورة رقم (10) تمثل بعض المرافق الأساسية المتواجدة في مجال الدراسة (المدرسة الابتدائية

بن خميس عمر بن الطيب)



المصدر: تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2018/09/25

صورة رقم (11) تمثل بعض المرافق الأساسية (متوسطة )



المصدر: تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2018/09/25

صورة رقم (12) تمثل بعض المرافق الأساسية (ثانوية)



المصدر: تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2018/09/25

صورة رقم (13) تمثل بعض المرافق الأساسية (الإقامة الجامعية )



المصدر: تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2018/09/25

صورة رقم (14) تمثل بعض المرافق الأساسية (مركز رعاية مدمني المخدرات)



المصدر: تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2018/09/25

الصورة رقم (15) تمثل قاعة متعددة النشاطات



المصدر: تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2018/09/25

صورة رقم (16) تمثل المرافق الاساسية (المسجد)



المصدر: تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2018/09/25

صورة رقم (17) تمثل المرافق الاساسية (المصحة الجوارية)





المصدر: تصوير الطالب، حملة (01)، يوم: 2018/09/25

# المُلخَصَات

## المخلص:

بعد الاستقلال لاقت الجزائر نفسها في مواجهة مع عديد من المشكلات كأزمة السكن، ظاهرة النزوح الريفي من جهة، والانفجار الديمغرافي من جهة أخرى، ما دفع بالدولة للبحث عن الحلول باعتمادها على نموذج المناطق السكنية الحضرية الجديدة، وعلى غرار المدن الجزائرية المتوسطة شهدت مدينة باتنة هذه الازمة، ما أدى بها الى اعتماد هذه السياسة والتي لم تسفر عن نتائج حاسمة، حيث اهتمت بتغطية العجز في المساكن دون الاهتمام بالمجال الحضري واستخداماته، والتي تعد من الظواهر المكانية التي شغلت كثيرا من الباحثين بوصفها تمثل فعاليات ونشاطات الإنسان مع المتغيرات البشرية و الطبيعية وتنظم الموارد واستعمالات الارض داخل المدينة ودراستهما لغرض توظيف الإمكانيات المتوفرة بالاستعمال الامثل، وتعد المدينة المعاصرة مدينة معقدة من خلال تشابك الوظائف بها والاحتياجات نتيجة للمتغيرات الثقافية والاجتماعية الاقتصادية، الامر الذي استدعى الى ضرورة ركوب هذا التحضر السريع ومحاولة ايجاد حلول بديلة لتسهيل معيشة الفرد وتنظيم الوظائف والخدمات التي تقدمها المدينة. ولكن نظرا لنقص مستوى التحضر في المدن النامية من جهة، والتنوع في الاستخدامات ما بين السكنية والتجارية والصحية والتعليمية والترفيهية من جهة أخرى، وارتباط كل منها بالآخر نتيجة تلك العلاقات المتبادلة ظهرت جملة من المتغيرات التي تشير الى استغلال غير عقلاني للمجال الحضري بالمدن الجزائرية عموما ومدينة باتنة خصوصا. وجاءت هذه الدراسة المعنونة بـ " استغلال المجال الحضري - دراسة في استخدامات المرافق الحضرية في مدينة باتنة- لوصف وتحليل استخدامات المرافق الحضرية في المنطقة السكنية الجديدة -حملة 1- ومدى توافق المعايير العلمية لمخطط شغل الارض مع واقع المجال الحضري حملة 1 واستعمالاته بما يلبي حاجيات السكان ومتطلباتهم، ومن خلال الدراسة الميدانية التي اجريناها قمنا بالتركيز على العلاقة بين تموضع المرفق وجودة استخدامه وفقا لما يتطلبه السكان بهدف تحسين المعيشة وتوفير الرفاهية من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على المجال الحضري والبنية العمرانية والاجتماعية والثقافية.

إن نجاح أي مشروع سكني حضري مرتبط بمدى فعالية التحكم في تطبيق و تجسيد القوانين و المقاييس العمرانية عن طريق التخطيط المحكم للمساكن و كذا تنظيم مختلف المرافق و الخدمات وفقا للاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية للسكان.

الكلمات المفتاحية: المجال الحضري، استخدامات المرافق الحضرية، أدوات التهيئة العمرانية، المدن الجديدة.

## **Résumé:**

Après l'indépendance, l'Algérie a fait face à de nombreux problèmes, tels que la crise du logement, le phénomène de déplacement rural d'une part, et l'explosion démographique d'autre part, qui ont poussé l'État à rechercher des solutions en s'appuyant sur le modèle des nouvelles zones résidentielles urbaines. , et à l'image des villes algériennes moyennes, la ville de Batna a connu cette crise qui a conduit à l'adoption de cette politique, qui n'a pas donné de résultats concluants, car il s'agissait de combler le déficit de logements sans prêter attention au domaine urbain et ses usages, qui est l'un des phénomènes spatiaux qui ont occupé de nombreux chercheurs car il représente les activités et activités de l'homme avec des variables humaines et naturelles et organise les ressources et les usages La terre à l'intérieur de la ville et son étude dans le but d'utiliser les possibilités disponibles pour utilisation optimale, et la ville contemporaine est une ville complexe par l'imbrication des emplois et des besoins en raison de variables culturelles et socio-économiques, ce qui a nécessité la nécessité de chevaucher cette urbanisation rapide et d'essayer de trouver des solutions alternatives pour faciliter la vie des l'individu et l'organisation des emplois et des services fournis par la ville. . Mais du fait du manque d'urbanisation des villes en développement d'une part, et de la diversité des usages entre résidentiel, commercial, sanitaire, éducatif et ludique d'autre part, et l'articulation des uns aux autres résultant de ces relations mutuelles , un certain nombre de variables ont émergé qui indiquent une exploitation irrationnelle du champ urbain dans les villes algériennes en général et la ville de Batna en particulier. Cette étude, intitulée « Exploitation du champ urbain – Etude des usages des équipements urbains de la ville de Batna », est venue décrire et analyser les usages des équipements urbains dans le nouveau quartier résidentiel – HAMLAL – 1 – et dans quelle mesure les normes scientifiques du schéma d'occupation du sol sont compatibles avec la réalité de l'espace urbain,

HAMLA- 1- et ses usages pour répondre aux besoins et exigences de la population Et à travers l'étude de terrain que nous avons menée, nous nous sommes concentrés sur la relation entre la localisation des l'équipement et la qualité de son usage, en fonction des besoins des habitants pour améliorer le cadre de vie et le bien-être d'une part, et d'autre part, préserver l'espace urbain et la structure urbaine, sociale et culturelle.

Le succès de tout projet de logement urbain est lié à l'efficacité du contrôle de l'application et de la mise en œuvre des lois et normes urbaines grâce à une planification minutieuse du logement, ainsi qu'à l'organisation de divers équipements et services en fonction des besoins sociaux et économiques de la population.

**Mots-clés : espace urbain, usages des équipements urbains, outils d'aménagement urbain, villes nouvelles.**

## **Abstract:**

After independence, Algeria faced many problems, such as the housing crisis, the phenomenon of rural displacement on the one hand, and the demographic explosion on the other, which prompted the state to search for solutions by relying on the model of new urban residential areas, and similar to the average Algerian cities, the city of Batna witnessed this crisis. Which led to the adoption of this policy, which did not yield conclusive results, as it was concerned with covering the housing deficit without paying attention to the urban field and its uses, which is one of the spatial phenomena that occupied many researchers as it represents the activities and activities of man with human and natural variables and organizes resources and uses The land inside the city and its study for the purpose of utilizing the available possibilities for optimal use, and the contemporary city is a complex city through the intertwining of jobs and needs as a result of cultural and socio-economic variables, which necessitated the need to ride this rapid urbanization and try to find alternative solutions to facilitate the living of the individual and the organization of jobs and services provided by the city. . But due to the lack of urbanization in developing cities on the one hand, and the diversity of uses between residential, commercial, health, educational and entertainment on the other hand, and the linkage of each to the other as a result of these mutual relations, a number of variables emerged that indicate an irrational exploitation of the urban field in Algerian cities in general and the city of Batna Especially. This study, entitled "Exploitation of the Urban Field – A Study of the Uses of Urban Facilities in the City of Batna", came to describe and analyze the uses of urban facilities in the new residential area – HAMLA –1 – and the extent to which the scientific

standards of the land occupancy plan are compatible with the reality of the urban space, HAML A- 1- and its uses to meet the needs and requirements of the population. And through the field study that we conducted, we focused on the relationship between the location of the facility and the quality of its use, according to what the residents require in order to improve living and provide well-being on the one hand, and on the other hand, preserve the urban space and the urban, social and cultural structure.

The success of any urban housing project is linked to the effectiveness of controlling the application and embodiment of urban laws and standards through careful planning of housing, as well as the organization of various facilities and services according to the social and economic needs of the population.

**Keywords: urban space, uses of urban facilities, urban development tools, new cities.**